العانية

مجلة مُحَكِّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل المماراسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية



الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي

محدودية الإمكانات الطبيعية وضعف المساعدات الخارجية

برامج المنظمات الإنسانية لتمكين اللاجئين اقتصاديًا

اللاجئين السوريين في تركيا أنموذجًا

الكوارث البيئية

بين آفاق التوقع ويقين الحدوث

من التصدع إلى التمكين

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي بالعراق

الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في بحوث سوسيولوجيا التنمية بحث مرجعي





العاترالاوليترللاراسات الإنسانيتر

العدد (٧) شوال ١٤٤٣ هـ | مايو ٢٠٢٢م

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل المماراسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة الستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير



محتوي العدد

الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي محدودية الإمكانات الطبيعية وضعف المساعدات الخارجية	د. فضيل براهيم مزاري	٣
برامج المنظمات الإنسانية لتمكين اللاجئين اقتصاديًا اللاجئين السوريين في تركيا أنموذجًا	د. داوود سليمان المحمد	۲۱
الكوارث البيئية بين آفاق التوقع ويقين الحدوث	د. صالح بن حمد التويجري	٤٩
من التصدع إلى التمكين دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي بالعراق	بكر خضر جاسم الصبيحي	11
الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في بحوث سوسيولوجيا التنمية بحث مرجعي	د. هاني محمد بهاء الدين	۹١

عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ الملكة العربية السعودية - فاكس ١٩٤٧٨٥١ البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org



الهيئة الاستشارية

الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (سابقًا) أ. د. صالح حمد السحيباني

أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية جامعة مانشستر

أ.د. موكيش كابيلا

أستاذ علم الاجتماع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

أ. د. غادة عبدالرحمن الطريف

مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي

أ. د. ميتشل بيلفر

مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي عضو هيئة تدريس (منتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت

أ.د. مساعد راشد العنزي

مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

م. مكي حامد

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٤١/١٦٧٥ تاريخ ١٤٤١/٢/٤هـ . . دمد رقم ٨٣٩٨ - ١٦٥٨ الفسح الإعلامي: ١٤٤٣/٢٦٧

ضوابط النشس

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتى:

- ١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
- ٢) ألَّا يكون البحث منشورًا، أو مقدمًا للنشر في جهة أخرى.
- ٣) ألَّا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
- ٤) ألَّا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة.
- ٥) ألَّا تقل الدراسة الميدانية عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٢٥٠٠) كلمة.
- ٦) أن تكون هوامش البحث مجموعة، ومستقلة في نهاية البحث، وليست في نهاية كل صفحة.
- اثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقًا لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس، مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية، وذلك في نهاية الدراسة بعد الهوامش مباشرة.
 - ٨) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
 - ٩) أَن يُقُدم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث.
 - المباه الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org (١٠)

المدير العام د. هباس رجاء الحربي

مدير التحرير مهند أحمد السهو

سكرتيرالتحرير راكان الأحمد

رئيس قسم التصميم ينال إسحق

التصميم محمد يوسف شريف سبهان غاني

التدقيق والمراجعة اللغوية بدر الخرعان

هاتف: ١٠٤٥٥٥٥٠٤ (٩٦٦٦) تحويلة: ٤٠١ البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي

محدودية الإمكانات الطبيعية وضعف المساعدات الخارجية

د. فضيل براهيم مزاري - الجزائر جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

تميَّزت دول الساحل الإفريقي تاريخيًّا بمجموعة مركَّبة من الأزمات، أهمُّها الانفجار السكاني وانعدام الأمن الغذائي، وهشاشة مؤسَّسات الدولة، فخلُّفت تراكمات زادت من تأزيم الوضع الاجتماعي للسكان، ولا سيما مع انتشار الفساد بمختلف أشكاله وصوره وضعف السياسات الحكومية وانتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسي. تزامن هذا مع ضعف النشاط الزراعي، الأمر الذي أدَّى إلى ضعف التنمية الزراعية وتخلف الاقتصاد الزراعي، وتفاقم التبعية للسوق الدولية، مما زاد تفاقم الوضع المعيش وانتشار مظاهر الجوع والبؤس والحرمان الاجتماعي، ولا سيما في أثناء جائحة كورونا. لقد انتشرت هذه الظاهرة وتوسّعت حتى أصبحت السِّمة الغالبة على الدول الإفريقية، وهذا على الرغم من المساعدات المحدودة التي يقدمها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضمن برامجها السنوية للحد من ظاهرة الجوع في الدول الإفريقية ودعم أنظمتها الزراعية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، دول الساحل الإفريقي، التنمية الزراعية، المساعدات الخارجية، التبعية الاقتصادية

محدودية الإمكانات الطبيعية وضعف المساعدات الخارجية

د. فضيل براهيم مزاري الجزائر

المقدمة

تُعدّ سياسات الأمن الغذائي من بين أهم السياسات التي تحظى بأهميَّة بالغة لدى الحكومات الوطنية، وهذا لأنَّها تُشكّل جانبًا من جوانب الأمن القومي للبلاد، حيث تعمل مؤسَّسات الدولة باختلاف مستوياتها على تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، سواء عن طريق تكثيف الإنتاج الزراعي، وخاصة المحصولات الإستراتيجية، أو من خلال الاسترداد، وكذلك ضهان قدرة المواطن على اقتنائها من خلال السياسات الاجتهاعية التي تكفل ضهان الحد الأدنى للمستوى المعيش بالنسبة للمواطنين، وهذا معمول به في مختلف الدول المتقدمة، وبالمقابل يوجد العديد من الدول التي تعاني ضعفًا كبيرًا في الإنتاج الزراعي، وكذلك ضعف دخل الفرد بسبب عدم قدرة الحكومة على توفير المستلزمات الغذائية الرئيسة للمواطنين بالسعر المناسب، لذا انتشرت ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في الدول ضعيفة الدخل في إفريقيا وبعض الدول الآسيوية، وحتى في أمير كا اللاتينية.

شكّلت معضلة الأمن الغذائي منذ خسينيّات القرن الماضي إلى غاية اليوم هاجسًا أساسيًّا أمام الحكومات الوطنية ومختلف الهيئات الأعمية، وهذا نظرًا للأهمية التي تكتسيها هذه المشكلة في استمرار حياة البشر استمرارًا سليمًا، لذا انتهجت حكومات الدول حديثة الاستقلال وقتذاك رسم مخططات وطنية للتنمية الزراعية بغية توفير الغذاء ذاتيًّا، كما عملت منظمة الأغذية والزراعة FAO على تقديم الدعم الفني والتقني للدول التي تعاني صعوبات في قطاعها الزراعي، خاصة بعد بروز الثورة الخضراء مع مطلع سبعينيَّات القرن الماضي، والتي شكّلت فيها التكنولوجيا الميكانيكية والكيماوية فاعلًا أساسيًّا في التنمية الزراعية، ومن هنا بدأت العديد من الدول تتجاوز مشكلة الأمن الغذائي، منها الصين والهند وبنغلادش التي شهدت مجاعات مطلع خسينيًّات القرن العشرين.

على خطى مختلف الدول النامية في آسيا وأميركا، اللاتينية انتهجت الدول الإفريقية سياسات لتحقيق أمنها الغذائي أيضاً، لكن الدول الإفريقية تعاني ضعفًا في رأس المال الطبيعي بسبب موقعها الجغرافي، وهنا

تكمن تحديات التنمية الزراعية في القارة الإفريقية، خاصة مع شح مخابر البحوث الزراعية، وضعف دور هيئات الإرشاد الزراعي، مقابل هذا كله هناك نمو ديموغرافي متعاظم سنويًّا، يرافقه عدم استقرار سياسي واجتهاعي، الأمر الذي زاد من أزمة التخلف الاقتصادي عمومًا وضعف القطاع الزراعي خصوصًا، وبالتالي التبعية المزمنة للسوق الدولية ومساعدات الدول الاستعهارية السابقة في توفير الغذاء للمواطنين.

إذا كانت بعض الدول الإفريقية لها إمكانات زراعية ثُمكّنها من توفير الجزء الأكبر من الغذاء لمواطنيها، فإن دول الساحل الإفريقي تعد من بين أهم الدول التي تعاني معضلة انعدام الأمن الغذائي، خاصة مع تزايد حالات الجفاف وتدهور الأراضي الزراعية، الأمر الذي زاد من تحديات تنمية النشاط الزراعي؛ فازدادت حدَّة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في هذه الدول بدرجات متفاوتة، وانتشرت معها كل تبعات سوء التغذية من أمراض ضعف المناعة وغيرها، وازدادت حالات الهجرة غير النظامية وتفشي مختلف الآفات الاجتهاعية، وهذا كله مستمر مع تبجُّح دول الإمبريالية العالمية بالمساعدات الغذائية التي تقدمها لهذه الدول.

بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن لدول الساحل الإفريقي تحقيق أمنها الغذائي في ظل شح الإمكانات الطبيعية وضعف المساعدات الخارجية؟، وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما حدود الإمكانات الزراعية في دول الساحل الإفريقى؟ وما طبيعة الأنظمة الزراعية فيها؟
 - ما العوامل الأساسية التي تقف وراء انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي؟
- هل يمكن للمساعدات الخارجية أن تؤدي دورًا في الحد من ظاهرة انعدام الأمن الغذائي أم أنها تزيد من تكريسها؟

للإجابة عن إشكالية الدراسة، وتساؤلاتها الفرعية، ننطلق من الفرضية التالية: ترجع أزمة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي في جزء كبير منها إلى إخفاق سياسات التنمية الزراعية وضعف المساعدات الخارجية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة هذه الظاهرة في تزايد حدَّتها يومًا بعد يوم، ولا سيما مع انتشار حالات عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا عمومًا، وفي دول الساحل الإفريقي خصوصًا، وهذا نتيجة إفرازاتها السلبية داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، ولا سيم فيما يتعلق بالانتشار الواسع للأمراض والعنف والهجرة غير الشرعية، وحالات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وما تشكله من خطر على الأمن القومي بمفهومه الشامل، حيث إن جُلَّ دول الساحل الإفريقي اليوم تعد دولًا هشَّة غير قادرة على ممارسة وظائفها ممارسة كاملة، والأمر الذي زاد من تعميق الظاهرة، هو منح فرصة للتدخل الخارجي تحت ذرائع عديدة، منها تقديم المساعدات الإنسانية، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وهماية الأقلبات وغيرها.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١. تحديد الأسباب الأساسية لظاهرة انعدام الأمن الغذائي في مختلف المجالات.
- ٢. تحديد الإمكانات الطبيعية والبشرية لتحقيق الأمن الغذائي في المواد الغذائية الإستراتيجية لدول الساحل الإفريقي.
- ٣. تحديد دور الفاعل الدولي من الناحية التاريخية المتمثلة في الاستعمار، والحالية المتمثلة في تبعية اقتصادات دول الساحل إلى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، وانعكاساته السلبية على ظاهرة انعدام الأمن الغذائي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف أمام ظاهرة انعدام الأمن الغذائي وأسبابها ورصد تغيراتها في دول الساحل الإفريقي، وتعتمد أيضًا على المنهج الإحصائي لتقييم مستويات الإنتاج الزراعي والدخل الفردي والنمو الديمغرافي، حتى يتمكن الباحث من قياس ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في هذه الدول. كما تعتمد على مجموعة من المقاربات النظرية التي تمكن الباحث من تحليل الظاهرة، ومن أهمها المقاربة السوسيو ثقافية لتحليل العوامل الداخلية لظاهرة انعدام الأمن الغذائي، وكذا مقاربة التبعية لتحليل دور المساعدات الخارجية لدول الساحل الإفريقي وأثرها في ظاهرة انعدام الأمن الغذائي سلبًا.

رأس المال الزراعي لدول الساحل الإفريقي

تشكِّل العوامل الطبيعية المرتكز الأساسيّ لعملية التنمية الزراعية، وبناء اقتصاد زراعي مُنتج يمكن الاعتماد عليه في تحريك الدينامية الاقتصادية عمومًا، وخلق الثروة خصوصًا، وإذا كانت العوامل الطبيعية تختلف من منطقة إلى أخرى حسب الموقع الجغرافي للإقليم، إلا أن سياسات التنمية الزراعية وعملية ترشيد الاستغلال الزراعي ترجع إلى قدرة الإنسان على الإبداع والابتكار في عملية الإنتاج وإدارة دينامية التنمية الزراعية، خاصة في حالات قلة الأراضي الزراعية، ولا سيها المروية منها، وهو حال جل دول الساحل الإفريقي الذي تتميز أراضيه بالطابع الصحراوي إلى حد بعيد، وفيها يلي سنتناول طبيعة الأراضي الزراعية ومقوماتها.

الجغرافيا الزراعية

إن القراءة في الجغرافيا الزراعية لأي إقليم تقتضي تحديد رأس المال الزراعي، لذا ينبغي تقديم قراءة علمية

العدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022ه

لموقع الإقليم ومساحته، وتحديد المقومات الزراعية للإقليم. إن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة شبه قاحلة، تُشكل حزامًا يمتد من إريتريا شرقًا إلى السنغال غربًا، وتقع بين تماس الصحراء الكبرى جنوبًا ومنطقة السافانا شهالًا (GUEGNANT, 2014)، وتقع بين دائرتي عرض ۱۲° إلى ۲۰° شهال خط الاستواء، ويسود في منطقة الساحل المناخ الاستوائي؛ وهو مناخ جاف وشبه جاف في كل الشريط الساحلي، يتميز بسيادة الرياح الموسمية في غرب إفريقيا، متوسط الحرارة فيه يُراوح بين ۲۸° و ۳۰° طول السنة، ويُراوح معدل أما جنوبًا فيرًاوح معدلها بين ۲۰ و و ۲۰ ملم، وعمومًا أما جنوبًا فيرًاوح معدلها بين ۲۰ و و ۲۰ ملم، وعمومًا أخرى (Houérou, 2006)، وقد تصل في مناطق أخرى (Houérou, 2006).

تختلف الدراسات حول الدول التي تنتمي إلى منطقة الساحل، فبعض الدراسات تضم حتى الدول التي تقع في جنوب الصحراء مثل البينين، ونيجيريا، وهناك دراسات تحصر منطقة الساحل في خمس دول فقط، وهي: موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، والسودان، وهناك من يحذف السودان ويضيف بوركينافاسو، فكل دراسة تصنف الدول التي تضمها منطقة الساحل مقاربتها الأمنية ومصالحها الإستراتيجية. أما هذه مقاربتها الأمنية ومصالحها الإستراتيجية. أما هذه شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا على طول ٢٠٠٠ كلم، السفانا شمالًا إلى حدود الصحراء جنوبًا (٢٠٠٠ كلم من منطقة السافانا شمالًا إلى حدود الصحراء جنوبًا (2006)، وتضم إحدى عشرة دولة، وهي كالتالي:

موريتانيا، ومالي، والنيجر، والسنغال، وغامبيا، وغينيا بيساو، وبوركينافاسو، وتشاد، وإريتريا، والسودان، وجنوب السودان، هذه الدول تغطي مساحة تفوق ٣,٧ مليون كلم٢، (GUEGNANT, 2014)

بناءً على ما سبق يمكن القول إن منطقة الساحل الإفريقي رغم مساحتها الشاسعة إلا أنها تُصنَّف ضمن الدول الفقيرة من حيث رأس المال الزراعي، باستثناء السودان، نظرًا لطبيعة التربة والمناخ، والافتقار إلى البنية التحتية الزراعية، وكذا مقومات التكنولوجيا الزراعية الحديثة، ومن هنا تسود زراعة الكفاف التي تعكس طابع الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ فالخصوصية الجغرافية للإقليم جعلته يعاني ضعفًا في رأس المال الزراعي، الذي يمكن الاعتماد عليه في بناء اقتصاد زراعي قوي قادر على تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، ولا سيما في مادة الحبوب. وعلى الرغم من قلة الأمطار وشح الموارد المائية، إلا أن الإقليم له خصوصيته الزراعية، المتعلقة بالزراعة النقدية وإنتاج اللحوم، والتي تحتاج إلى تطوير في جميع المجالات، وخاصة فيها يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية، ومن هنا تأتي القدرة على الابتكار من جانب الحكومات الوطنية لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. وعليه يمكن القول إن هناك نشاطًا زراعيًّا خاصًّا بالمنطقة يتهاشى والمناخ الذي يسود فيها، والتحدي الأساسي لدى حكومات هذه الدول هو كيفية استغلال رأس المال الطبيعي في هذه المنطقة وخلق توازن بين النشاطات الزراعية النقدية، والزراعة التي يمكن الاعتباد عليها في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، ولا سيها في المواد التي تتشكل منها سلة الأمن الغذائي، وهي: الحبوب واللحوم والألبان.

الأراضي الزراعية

تتميز دول الساحل الإفريقي بالمساحة الجغرافية الشاسعة مقابل قلة الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة الأراضي المروية، وهذا يعد مؤشِّرًا أساسيًّا يمكن الاعتماد عليه في تفسير ظاهرة ضعف الإنتاج الزراعي في هذه الدول، حيث تتسع المساحة الجغرافية للمراعى والغابات وأراضي البور، وتقل المساحات الزراعية، ولا سيما تلك المخصصة للحبوب، باعتبارها مادة إستراتيجية في سلة الأمن الغذائي؛ لكن هذا لا يمكن تعميمه على كل دول الساحل، فإذا كانت هناك ثلاث دول هي موريتانيا وغامبيا وغينيا بيساو تقل مساحتها الزراعية عن ٢٠٠ ألف هكتار، فإن هناك بعض الدول تفوق مساحتها الزراعية عشرة ملايين هكتار، فمثلًا، تبلغ المساحة الزراعية في مالي ١٢,٢ مليون هكتار، وفي تشاد ٣٩ مليون هكتار، وتصل في النيجر إلى ١٩ مليون هكتار، أما بوركينافاسو فتبلغ مساحتها الزراعية ١١,٨ مليون هكتار، وتبقى السودان دائمًا تتربع على أكبر مساحة زراعية تصل إلى أكثر من ٦٨ مليون هكتار، لكن بالمقابل تبقى الأراضي الزراعية المتوفرة في هذه الدول تخصص في الغالب للزراعة النقدية، مثل: القطن، والفول السوداني، والقصب السكري وغيرها، بينها تُهمل زراعة الحبوب، فيخضع توفيرها للاستيراد واحتكار القلة في السوق الدولية. وهذه من بين أهم الخصوصيات السلبية التي تعترى الاقتصاد الزراعي لدول الساحل الإفريقي، حيث تُمول السوق الدولية بالخامات الزراعية النقدية وتستورد المحصولات الإستراتيجية للأمن الغذائي، ومن هنا تبقى هذه الدول تغرق في التبعية المزمنة للمتروبولات الاقتصادية حسب أنصار نظرية التبعية.

نظرًا للموقع الجغرافي، تعاني دول الساحل الإفريقي قلة الأراضي الزراعية المروية، وهذا يؤثر تأثيرًا مباشرًا في المردودية الزراعية، ولا سيها مع حالات الجفاف التي تضرب المنطقة دوريًّا، فإذا استثنينا تشاد التي تبلغ مساحتها المروية ٢,٥ مليون هكتار، ومالي التي تبلغ مساحتها من الأراضي المروية ٢,١ مليون هكتار، فإن والسودان التي تصل إلى ١٦,١ مليون هكتار، فإن باقي الدول كلها تقلُ مساحتها المروية عن ١٠٠ ألف هكتار، وتكاد تنعدم في غينيا بيساو، لذا يمكن القول إنه إذا كانت أغلب دول الساحل الإفريقي تتوفر فيها أراضٍ زراعية شاسعة، إلا أن الأراضي المروية فيها قليلة جدًّا، إذ تعدّ تسع دول من أصل إحدى عشرة مباشرة على المردودية الزراعية، وهذا بدوره ينعكس مباشرة على المردودية الزراعية، ومن ثم على الأمن الغذائي للمواطنين.

إن ما يميز الزراعة الحديثة هو التطور التكنولوجي في مجالاته الميكانيكية والكيماوية والبيولوجية، وتعدّ دول الساحل الإفريقي ضعيفة من حيث التكنولوجيا الزراعية الحديثة، ولا سيها في مجال التكنولوجيا الحيوية، النراعية الحديثة، ولا سيها في مجال التكنولوجيا الحيوية، رغم المساعدات الدولية المقدمة في هذا الجانب، حيث لا يوجد مراكز بحوث مشهورة قادرة على إنتاج بذور معدلة ذات مردودية عالية تتناسب والبيئة الزراعية وخاصية الجفاف في دول الساحل، كها أن الزراعة النباتية في جزء من دول الساحل تتضرر سنويًّا بالديدان والأعشاب الضارة وكذا الأمراض الزراعية، التي لم يصل فيها الخبراء إلى وصفات طبية مناسبة لها، وعليه يمكن القول إن عدم التطور التكنولوجي الزراعي مع ضعف رأس المال الزراعي وانتشار موجات الجفاف مع الأمراض الزراعية الموسمية، تعدّ من العوامل الداخلية

الأساسية لتدهور القطاع الزراعي في دول الساحل الإفريقي، وتبقى العوامل الخارجية مرتبطة بطبيعة السياسات الزراعية، والنسق السوسيو زراعي المتعلق

بتقسيم الأرض واستخدامها، وضعف المساعدات التقنية من جانب المنظمات والهيئات الدولية، وكذا الانغماس في التبعية للسوق الدولية.

الجدول رقم (١): مساحة الأراضي الزراعية وتوزيعها في دول الساحل الإفريقي، (الوحدة: مليون هكتار)

الغابات	المراعي	الأراضي المروية	الأراضي الزراعية	المساحة الكلية	القوة العاملة الزراعية	الدولة
٠, ٢٤	10,17	٠, ١٣	*,0*	1.4	%07	موريتانيا
۸,٤	٠٦	٠,٣٥	٣,٤	19,77	%79	السنغال
٠, ٤٣	٠,٤٨	٠,٠٣	٠,٥٥	١,١٢	′/.v •	غامبيا
٠٢	1,77	٠,٠٥	٠,٥٤	٣,٦١	% .^Y	غينيا بيساو
٥,٦	YV, Y9	٠, ٢٣	۱۱,۸	۲٧, ٤٢	% Λ٤, ١	بوركينافاسو
٤,٤٠	٣.	۲,۲	١٢,٢	١٢٤	′.A •	مالي
11,7.	77	٠,٤٠	19	١٢٦	′.A •	النيجر
۲۱,۰۷	٨٤	٥,٦	٣٩	١٢٨	′.A •	تشاد
٠,٧٤	٦,٩٦	٠,٦	۲,۱	١٢,١٨	%٦٠	إريتريا
71,.0	٥٨,٢٩	١,٦١	٦٨,٨٢	۱۸۸,٦٠	%,77,7	السودان
Y0,VV	٩,٦٣	٠,٣٥	۲۱۳۷	78,88	% 9 •	جنوب السودان

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على عدة تقارير رسمية، ودولية، وحكومية

يقدم لنا هذا الجدول أربع خصائص تنطبق على كل دول الساحل الإفريقي، حيث تعدّ عاملًا أساسيًّا في تفسير ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، وأي إستراتيجية للتحول تتجاهل هذه الخصائص لا يمكن أن تصل إلى نتائج ذات كفاية عالية.

أولًا، تعدّ دول الساحل الإفريقي مجتمعات زراعية، وترتكز معظم القوة العاملة في هذه الدول

إلى النشاط الزراعي، إذ تُراوح بين ٥٢٪ و٨٤٪، وهذا المؤشر يعكس طبيعة المجتمع من حيث التمدن، ونشأة الصناعات الميكانيكية التي تساعد مخرجاتها في تطوير القطاع الزراعي، كما تعمل من جهة أخرى على استيعاب مخرجات النشاط الزراعي وتحويلها إلى سلع غذائية قابلة للاستهلاك، دون أن تذهب للإتلاف، ويعكس هذا المؤشر أيضًا ضعف البنية

ثانيًا، اتساع مساحة دول الساحل الإفريقي، مقابل محدودية الأراضي الزراعية، وهذا بدوره يؤسس لضرورة الاعتباد على سياسة التكثيف الزراعي، التي تعتمد بالأساس على التكنولوجية الزراعية الكيباوية والحيوية.

الزراعي في مدة واضحة.

ثالثاً، قلة الأراضي المروية التي تدفع صانعي السياسات إلى التركيز على التكنولوجيا الحيوية من خلال إنتاج بذور محسنة مقاومة للجفاف، حتى يتسنى للفلاحين الحفاظ على محصولاتهم الزراعية وتطوير منتجاتهم من الحبوب.

رابعًا، إقليم الساحل الإفريقي يتسع للرعي، وهذا مؤشر إيجابي يمكن الاعتهاد عليه في تطوير إنتاج اللحوم، ما دام أن اللحوم تعدّ من المرتكزات الأساسية في سلة الأمن الغذائي، حيث إنها توفر البروتين الذي يوفر حريرات كافية لجسم الإنسان، ولكن هذا هو الآخر يحتاج إلى تطوير، سواء من حيث الإنتاج، أو من حيث التوزيع، فإنتاج اللحوم الحمراء يحتاج إلى مادة الحبوب لإنتاج الأعلاف التي تعدّ مدخلًا أساسيًّا لإنتاجها وإنتاج الألبان، ومن هنا فالقطاع الزراعي هو قطاع الألبان، ومن هنا فالقطاع الزراعي هو قطاع متكامل ومندمج بدقة متناهية، ولا يمكن أن يعمل في ظل تجزئة عشوائية، يكون فيه إنتاج اللحوم جهة أخرى.

عوامل انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي

- 1. عوامل طبيعية: ويتعلق الأمر بطبيعة الأراضي وموارد المياه والمناخ.
- ٢. عوامل سياسية: ويعود الأمر إلى عدم كفاءة الإدارة السياسية وضعف المخططات التنموية التي رسمتها، إضافة إلى حالات الفساد المستشري بكل صوره في هذه الدول، وكذا مظاهر عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الإثنية التي تمزق المجتمعات الإفريقية.
- ٣. عوامل تاريخية: ويتعلق الأمر بالاستعمار الذي دمر قدرات الإنسان الإفريقي وحطمه ذاتيًا وجعل منه شخصية سلبية تابعة إليه في كل المجالات.
- عوامل اقتصادية: تتمثل بالتبعية الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي للاقتصاد الدولي رغم الضعف العميق الذي يعانيه.
- ٥. عوامل خارجية: ويتعلق الأمر بضعف المساعدات الدولية وعدم وفاء المنظات الدولية بالتزاماتها في دعم تطوير القطاع الزراعي لدول الساحل الإفريقي، بل اتجهت الدول الكبرى إلى جعله ساحة للصراعات والتفتيت والإضعاف لنهب ما تبقى من الموارد الطبيعية وجعله سوقًا مستديمة للسلع الغربية.

وعليه إن القضاء على مشكلة انعدام الأمن الغذائي في هذه الدول تحتاج إلى إعداد خطة شاملة لكل المجالات، تراعي الإمكانات المحلية، واحتياجات الدولة والمواطنين، وتحديد الأولويات الزراعية، على سبيل المثال: هل القطن أولى من الحبوب أم العكس؟

وهكذا حتى يتسنى للمسؤولين السياسيين رسم سياسة واضحة تستهدف تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وتبعاته في هذه الدول.

الفجوة الغذائية في دول الساحل الإفريقي

يقصد بالفجوة الغذائية الفارق بين ما تنتجه الدولة من الغذاء للمواطنين وما تحتاج إليه فعلًا لتغطية الطلب على الاستهلاك، وهذا بدوره يحدد طبيعة الميزان التجاري الزراعي، فهناك دول متفوقة في إنتاج محصولات زراعية معينة، قد يكون أكثرها موجهًا للتصدير، إلا أنها بالمقابل تستورد المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك الآدمي المباشر، ولكن ميزانها التجاري الزراعي رابح. هناك دول تحرص على التفوق في المحصولات الزراعية الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع، وعلى رأسها الحبوب واللحوم والألبان، بينها قد تلجأ إلى استيراد جزء من المحصولات الزراعية الأمن الغذائي، وهناك دول تعدّ فاشلة في إدارة القطاع الزراعي فلا هي متفوقة دول تعدّ فاشلة في إدارة القطاع الزراعي فلا هي متفوقة في الزراعة النقدية التي تجلب العملة الصعبة، ولا هي قادرة على إنتاج المحصولات الزراعية الإستراتيجية، وهذا هو حال أغلب دول الساحل الإفريقي.

الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي

يتميز الأمن الغذائي بوجود أربعة أبعاد وهي: توافر الأغذية (مبدأ الوفرة)، وإمكانية الوصول إليها

اقتصاديًا (مبدأ القدرة)، واستمرار تدفقها دون انقطاع (مبدأ الاستقرار)، و(مبدأ السلامة) الذي يتضمن مفهوم الأمان التغذوي من مياه نظيفة وطعام صحي، (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٤م). ويعرّف النظام الزراعي المستديم على أنه نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع، على نحو لا يعرّض الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكفيلة بإنشاء حالة الأمن الغذائي للخطر ويضمن التغذية للأجيال المقبلة، (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٠م).

تعاني دول الساحل الإفريقي ضعفًا كبيرًا على مستوى الإنتاج الزراعي، فكل دول الساحل تستورد جزءًا كبيرًا من حاجياتها الغذائية الخاصة بالحبوب، صحيح أن دول هذا الشريط لديها قدرات عالية على إنتاج اللحوم، لكن في المقابل تعاني التبعية للسوق الدولية في شعبة الحبوب. وحسب ما هو مبين في الجدول رقم (٢)، يمكن القول إن خمس دول فقط من أصل إحدى عشرة دولة تشكل وارداتها من الحبوب أقل من إنتاجها وهي: بوركينافاسو، مالي، النيجر، تشاد، والسودان، إلا أن كل هذه الدول تعاني الفجوة القمحية، والتي تحتاج إلى إستراتيجية للتنمية الزراعية قادرة على النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة الأساسية من سلة الأمن الغذائي.

الجدول رقم (٢): معدل الإنتاج، والاستهلاك، والاستيراد للحبوب في دول الساحل الإفريقي، (الوحدة: مليون طن)

الاستيراد	الاستهلاك	الإنتاج	الدولة
٠,٦٠	٠, ٩٢	٠,٣٢	موريتانيا
۲,۳۲	٤,٩٠	۲,٥٨	السنغال

الاستيراد	الاستهلاك	الإنتاج	الدولة
٠,٢٩	٠,٤٣	٠,١١	غامبيا
٠,١٨	٠,٣٦	٠,١٨	غينيا بيساو
٠,٨١	٥,٨٩	٥,•٨	بوركينافاسو
٠,٥٥	9,07	۸,۹٧	مالي
٠,٦٦	٦,٥٩	0,9٣	النيجر
٠,٢٥	٣,٠٦	۲,۸۱	تشاد
۲,۳٦	١٠,٢٤	٧,٨٧	السودان
٠,٧١	١,٥١	٠,٨٠	جنوب السودان
٠,٤٦	٠,٦٦	٠,٢٠	إريتريا

Source: FAO, Cereals Supply and demand balances for Sub-Saharan African Cantries, 2021.

يبين هذا الجدول الخلل العميق الكامن في معدل الإنتاج والاستهلاك للحبوب في دول الساحل الإفريقي، حيث إن كل دول الساحل تعاني التبعية الغذائية للسوق الدولية، مع توافر رأسهال زراعي يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة الحيوية في سلة الأمن الغذائي، رغم التحديات الجغرافية والمناخية. فدولة مثل السودان، أو بوركينافاسو وحتى السنيغال قادرة على قلب المعادلة لصالح الإنتاج الوطني لو انتهجت سياسة رشيدة للتنمية الزراعية تعمل على تعظيم الإنتاج الزراعي في مادة الحبوب واللحوم بدل الارتكاز على الزراعة النقدية مثل القطن والفول السوداني وغيرهما.

يُعدّ القطاع الزراعي من بين القطاعات الإستراتيجية في بنية الاقتصاد الكلي، وهذا ليس لأنه قطاع مُنتج للثروة وحسب، بل الأكثر من ذلك يعمل على استيعاب

القوى العاملة الزراعية، ويعمل على تنشيط القطاع الصناعي، سواء من جانب المدخلات التي يقدمها للصناعات التحويلية أو من جانب استيعاب مخرجات القطاع الصناعي في شقه الميكانيكي والكياوي. وإذا كان هذا مهمًّا في المعادلة الاقتصادية، فإن الأهم هو من أين تُوفَّر الاحتياجات الغذائية لملايين السكان الذين يعانون الفقر وعدم وجود دخل مستقر.

إن بنية اقتصاد دول الساحل الإفريقي تتمايز بين اقتصاد ريعي يعتمد على شركات دولية للاستيراد والتصدير، واقتصاد زراعي متخلف، تنتشر فيه زراعة الكفاف، وهذا رغم الإصلاحات الاقتصادية المتوالية والمدعومة، سواء من الحكومات الوطنية أو الهيئات الدولية وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وعليه فالقطاع الزراعي في هذه الدول ما زال يعاني ضعفًا عميقًا على مستوى التطور التكنولوجي،

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

ولا سيما في الجانب البيو تقني، وهذا بدوره انعكس سلبًا على معدلات الإنتاج والمردودية الزراعية، وهو الأمر الذي أثّر في مدخولات القوى العاملة والمستوى المعيش للسكان بصفة عامة، فالعمالة الواسعة في القطاع الزراعي لدول الساحل، والتخلف التكنولوجي والموقع الجغرافي جعل المزارعين يعيشون على مردوديات ضعيفة للقطاع الزراعي، ونظرًا لما يواجه القطاع الفلاحي من التقلبات المناخية والانتشار غير المتوقع للأمراض الزراعية الدورية جعل جزءًا كبيرًا من المواطنين يعيشون سوء التغذية وعدم القدرة على توفير حاجياتهم الغذائية، الأمر الذي زاد من حجم البؤس والفقر وانعدام الأمن الغذائي في هذه الدول.

إذا كانت القوى العاملة في القطاع الزراعي تُراوح ما بين ٥٢٪ (في موريتانيا) و٨٤٪ (في بوركينافاسو) و وهذا من مجموع القوى العاملة - فإن أي ضعف في القطاع الزراعي سيؤثر تأثيرًا مباشرًا على المستوى المعيش لهذه الفئة التي تقتات من القطاع الزراعي، ولا سيها العهالة الموسمية، خاصة مع انتشار الجفاف والأمراض الزراعية التي لم تلق حلولًا ناجعة بعد. فهذا الضعف والتخلف في القطاع الزراعي بعد. فهذا الضعف والتخلف في القطاع الزراعي خلف معدلات رهيبة في عدد الأفراد الذين يعانون أزمة انعدام الأمن الغذائي في كل دول الساحل الإفريقي، ومن خلال الجدول رقم (٣) يمكن قراءة النسب المئوية لظاهرة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي، والنسب المؤوية لنطاهرة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي.

جدول رقم (٣): نسبة انعدام الأمن الغذائي في كل دولة بين عامي ٢٠١٧م و٢٠١٩م

عدد الذين يعانون سوء التغذية/ بالمليون	نسبة انتشار سوء التغذية المعتدل بين السكان/ بالمئة	نسبة انتشار سوء التغذية الشديد بين السكان/ بالمئة	عدد السكان سنة ٢٠٢٠م/ بالمليون	الدولة
٠,٥	٤٤,٨	۲۲, ٤	٤,0٢	موريتانيا
١,٥	٤٠,٧	۱٦,٧	17,79	السنغال
٠,٣	٥٤,٣	78,7	٢,٣٤	غامبيا
غير معلن	غير معلنة	غير معلنة	٦٩,١	غينيا بيساو
٣,٨	٤٧,٧	17,9	۲۰,۳۲	بوركينافاسو
• 1	غير معلنة	غير معلنة	٥٦,٩١	مالي
غير معلن	غير معلنة	غير معلنة	14,44	النيجر
٦,١	غير معلنة	غير معلنة	78,71	تشاد
غير معلن	غير معلنة	غير معلنة	٤٥,٣	إريتريا

عدد الذين يعانون سوء التغذية/ بالمليون	نسبة انتشار سوء التغذية المعتدل بين السكان/ بالمئة	نسبة انتشار سوء التغذية الشديد بين السكان/ بالمئة	عدد السكان سنة ٢٠٢٠م/ بالمليون	الدولة
غير معلن	٩,٨٤	17,18	٤٢,٨١	السودان
غير معلن	٩,٤٨	٦٣,٧	11,19	جنوب السودان

Source: : FAO, The State of Food Security and Nutrition in The World, 2020, PP 222-223.

يبين الجدول أن انتشار نسبة سوء التغذية الشديد يُراوح بين ٩ ,١٣٪ و٦ ,٢٤٪ باستثناء دولة جنوب السودان التي تشكل فيها نسبة انتشار سوء التغذية الشديد ٧,٦٣,٧، وهذا راجع لكون ميلاد هذه الدولة حديث جدًّا، وتعانى مشكلة كبيرة على مستوى الاستقرار السياسي والأمني، حيث لم يتسن فيها للحكومة انتهاج سياسة واضحة لبناء الاقتصاد الوطني وتنمية القطاع الزراعي والقضاء على الفقر والجوع؛ فالقراءة في هذه النسب المبينة في الجدول رقم (٣) تُبين أن هناك شريحة واسعة من سكان دول الساحل تعانى الجوع، وعلى الرغم من أن هذا راجع لعوامل عديدة من بينها: أزمة الاستقرار السياسي والصراعات الإثنية والعرقية، وكذا هشاشة اقتصاديات هذه الدول، والانغماس في التبعية المزمنة للإمبريالية العالمية، ونتيجة الفساد وسوء توزيع الثروة، إلا أنه يبقى ضعف القطاع الزراعى وعدم وجود سياسة زراعية ذات أهداف واضحة، العامل الحاسم لانتشار الجوع ومظاهر انعدام الأمن الغذائي الشديد والمعتدل بنسبه المتفاوتة بين دول الساحل الإفريقي.

الفقر وانعدام الأمن الغذائي

يشكل الفقر التحدي الرئيس لمعضلة الأمن الغذائي، فإذا كانت النسبة الكبيرة من المواطنين يقل دخلهم

اليومي عن ٩, ١ دولار، فإن هذا يؤكد أن المشكلة أكبر من مشكلة إنتاج و/ أو توفير الغذاء في السوق المحلية، بل الأمر يتجاوز ذلك إلى مدى قدرة المواطنين على اقتناء الحاجيات الغذائية الأساسية، والنسبة المخصصة للغذاء من الدخل اليومي؛ أما إذا كانت نسبة محدودة من المواطنين الذين يقل دخلهم اليومي عن ٩, ١ دولار فإن المشكلة يمكن معالجتها عن طريق السياسات الاجتماعية. إن الدول التي تعاني اقتصاديات هشة غير منتجة للثروة، أو تلك التي تعيش على الريع مع انتشار واسع للفساد في مفاصل الدولة وانتشار مظاهر عدم الاستقرار السياسي والنزاعات العرقية، يسود فيها الفقر بكل أشكاله وصوره، وهذا راجع لضعف السياسات التنموية وعدم كفاءة المسؤولين السياسيين والموظفين الإداريين. ويؤثر هذا الأمر تأثرًا مباشرًا في الدخل الفردي للمواطنين، وعلى أساسه تتحدد القدرة الشرائية، وبالتالي القدرة على تأمين الغذاء من عدمه. وهذا هو حال غالبية دول الساحل الإفريقي، التي تعانى الهشاشة الاقتصادية و تبعيتها للدول الأجنبية، مثل: مالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو، لذا أصبحت هذه الدول تشكل حظيرة لاستهلاك منتجات الدول المتقدمة، وفي الوقت نفسه تصدر لها الخامات الطبيعية (النفط، الغاز، واليورانيوم) والخامات الزراعية من القطن، والفول السوداني وغيرهما. وبالتالي، لم تتمكن

هذه الدول من التخلص من التبعية الاقتصادية، ولا من بناء اقتصاد قادر على خلق الثروة وتوفير مدخولات للمواطنين، ولذلك بقي عدد كبير من المواطنين يعاني

ويلات البطالة، والفقر. ومن هنا تنطلق مشكلة انعدام الأمن الغذائي، فالعلاقة طردية، لأنه كلم ازدادت نسبة الفقر ازدادت معضلة انعدام الأمن الغذائي.

الجدول رقم (٤): نسبة الفقر في كل دولة لعام ٢٠١٩م

	نسبة الفقر (٪)		
- ٥, ٥ \$ لليوم	-٢,٣\$ لليوم	-٩, ١ \$ لليوم	الدولة
٦٣,٦٤	۲۸,۸۰	٧,0٤	موريتانيا
۸۸,۹۹	٦٩,٨٧	٣٩,٩٩	السنغال
٧٤,٢١	٤٠,٩٨	11,77	غامبيا
98,11	۸٥,٨٩	79,78	غينيا بيساو
97,9.	٧٨,١٢	٤٧,٠٢	بوركينافاسو
90,87	۸٠,٧٥	01,71	مالي
98,81	٧٩,٠٣	٤٩,١٥	النيجر
۸۸,۰٥	٦٨,٨٩	٤١,١٢	تشاد
78,88	٤٣,٠٢	19,77	إريتريا
۸۲,۷٦	٤٨,٧٣	18,97	السودان
۸٥,٦٢	٦٦,١٠	٤٤,١٣	جنوب السودان

Source: (Samba Diop and Simplice. A. Asongu, 2020).

يعيش جزء كبير من سكان دول الساحل الإفريقي تحت خط الفقر، إلا أن حالات الفقر تختلف من دولة لأخرى، فـــــــــــــــــــــــــــ ١٦٪ من سكان غينيا بيساو يعيشون تحت خط الفقر، وهذا يعد مؤشرًا يعكس حجم الخلل في الدخل الفردي وطبيعة الأمن

الغذائي، والأمر نفسه بالنسبة للسنغال، مالي، النيجر، تشاد، وبوركينافاسو التي تُراوح نسبة الفقر في فيها بين ٣٩٪ و٧٤٪. وإذا كانت نسبة الفقر في جنوب السودان التي تعد دولة فتية تصل إلى ٤٤٪ فإن السودان وما تتمتع به من خيرات زراعية تصل

نسبة الفقر فيها إلى ٩٧, ٩٧٪، وهو مؤشر سلبي يدل على الضعف العميق في إدارة القطاع الاقتصادي بوجه عام، وضعف كبير في إدارة الاقتصاد الزراعي بوجه خاص، لا سيها وأن عدد السكان الناشطين في القطاع الفلاحي يصل إلى ٨٠٪.

الخاتمة

على الرغم من أن مسألة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي متأثرة بشح الموارد الطبيعية، لا سيها وأن جزءًا كبيرًا من هذه الدول يقع ضمن منطقة صحراوية، خاصة بعد تزايد حالة الجفاف في السنوات الأخيرة؛ فإن هذا لا ينفى أن إشكالية انعدام الأمن الغذائي ترجع إلى فشل سياسات التنمية الاقتصادية عمومًا، وفشل السياسات الزراعية خصوصًا. صحيح أن دول الساحل الإفريقي تقع في منطقة صحراوية، لكن هذه المنطقة بالتحديد لها خصوصياتها الزراعية، حيث إن العديد من الدول لها إمكانات هائلة من الأراضي الزراعية مثل السودان، وتشاد، ومالي، والنيجر وبوركينافاسو، ودول أخرى لها إمكانات رعوية كبيرة يمكن استغلالها في إنتاج اللحوم الذي يمكن من خلاله بناء مستثمرات زراعية كبيرة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي من جهة، وتحسين الميزان التجاري الزراعي من جهة ثانية. لذا يمكن القول إن مسألة انعدام الأمن الغذائي ترجع بالأساس إلى مجموعة مركبة من العوامل، أما السبب المباشر فهو ضعف السياسات الحكومية والتخلف التقني في التنمية الزراعية في مختلف المجالات الناتج عن ضعف الأداء الحكومي في هذا المجال.

بقيت مسألة انعدام الأمن الغذائي في دول

الساحل الإفريقي رهينة ضعف القطاع الزراعي، وعلى ما تقدمه المجموعة الدولية والمنظات الأممية من مساعدات غذائية، وعليه بقي جزء كبير من سكان دول الساحل الإفريقي يعاني مشكلة الجوع وسوء التغذية بمختلف أشكالها وتبعاتها. ويزداد الوضع الغذائي سوءًا كلما ازدادت حدة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، فالساحل الإفريقي هو منطقة نزاعات بالأساس، خاصة مع هشاشة الدولة الوطنية وزيادة الصراع على النفوذ بين القوى العالمية في المنطقة.

تقتضي عملية معالجة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي إلى دراسة الإمكانات الزراعية كافة، التي يمكن التأسيس عليها في تحقيق التنمية الزراعية، والعمل على جعل الميزان التجاري الزراعي رابحًا، لا سيما وأن هذا الإقليم له خصوصيته الزراعية في مجالي الزراعة النقدية، وإنتاج اللحوم بأنواعها كافة، ثم العمل على تحقيق العدالة التوزيعية بين أقاليم وسكان الدولة دون تمييز بين عرق أو جنس. فالمسألة الغذائية في دول الساحل الإفريقي هي ليست زراعية وحسب، بل تتعداها إلى ضعف الأداء الحكومي، والفساد السياسي والنزاعات العرقية وعدم الاستقرار السياسي على مختلف المستويات، والتدخل الدولي. وبذلك لا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن الغذائي دون المرور ببناء دولة المؤسسات، التي يمكن من خلالها تحقيق الشرعية السياسية التي يتسنى من خلالها وضع حد لمظاهر العنف السياسي بكل أشكاله، ومن ثم يكون الانطلاق في وضع مخططات للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين في دول الساحل.

إن حل المسألة الغذائية هو وطني ولا يمكن للدول الأجنبية والهيئات الأممية أن تحل هذه المشكلة عوضًا عن الحكومات الوطنية، فدورها لا يتعدى المساعدات التقنية، والاعتماد عليها لا ينتج إلا التبعية واستمرار مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى.

نتائج الدراسة

- 1. تعاني دول الساحل الإفريقي سوء الحظ الجغرافي، ولا سيها في جانب الأراضي الزراعية المروية، فالإمكانات الطبيعية محدودة جداً في العديد من دول الساحل الإفريقي، الأمر الذي أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعي.
- تعد دول الساحل الإفريقي دولاً زراعية، فنسبة العمالة الوطنية منتشرة انتشاراً كبيرًا في القطاع الزراعي، حيث تراوح ما بين ٥١٪ (في موريتانيا) و٨٤٪ (في بوركينافاسو)، وبها أن الاقتصاد الزراعي يعاني التخلف والتبعية، فأي أزمة تمس القطاع الزراعي تهدد الأمن الغذائي للعمال الزراعيين ولختلف المواطنين مباشرة.
- ٣. إن ضعف التنمية الزراعية في دول الساحل الإفريقي لا يعود لسوء الحظ الجغرافي وضعف رأس المال الطبيعي فقط، بل يعود إلى التخلف في التكنولوجيا الزراعية (الميكانيكية، والكيماوية والبيو تقنية) أيضًا، وعدم كفاءة هيئات الإرشاد الزراعي، وعدم وجودها كليًّا في بعض الأقاليم، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستويات الإنتاج في المحصولات الزراعية، وانتشار زراعة الكفاف.

- عدد المساعدات الغذائية التي يقدمها المجتمع الدولي للحد من ظاهرة الجوع وانعدام الأمن الغذائي محدودة جدًّا، ولا يمكن التعويل عليها لتحقيق الأمن الغذائي، والأمر نفسه للمساعدات التقنية التي تقدمها المنظات الدولية لتطوير القطاع الزراعي في دول الساحل الإفريقي، فهي الأخرى تبقى الساحل الإفريقي، فهي الأخرى تبقى محدودة، لم تساهم مساهمة كبيرة في النهوض بالقطاع الزراعي في المنطقة، وتمكينه من تخطي الأزمات التي تعيق تطوره.
- و. إن مشكلة انعدام الأمن الغذائي، وانتشار مظاهر الجوع والفقر ليست مرتبطة بتخلف القطاع الزراعي وحده، بل هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والصراعات الإثنية في المنطقة، وإلى هشاشة الدولة القطرية أيضًا.
- 7. تعد ظاهرة الفقر المنتشرة بين شعوب دول الساحل الإفريقي سببًا مباشرًا لظاهرة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وهي في النهاية نتيجة التخلف الاقتصادي عمومًا، وتخلف الاقتصاد الزراعي خصوصًا، لا سيما وأن مجتمعات دول الساحل الإفريقي هي مجتمعات زراعية بالأساس.

التوصيات

تتميز دول الساحل الإفريقي بخصوصيتها الزراعية، وعليه فالتنمية الزراعية في دول الساحل الإفريقي تقتضي مراعاة الجغرافيا الزراعية، والتخصيص الإقليمي الزراعي، حتى تُستخدم الموارد الزراعية المتاحة بالكفاءة المطلوبة.

- بها أن جزءًا كبيرًا من العهالة في دول الساحل الإفريقي يتركز في القطاع الزراعي، فهذا يحتاج إلى سياسة وطنية شاملة للتنمية الزراعية، حيث تراعي الخصوصيات الجغرافية لكل إقليم، ومتطلبات الساكنة المحلية للعمل في القطاع الزراعي، واحتياجات السوق الوطنية من المحصولات الزراعية.
- بها أن دول الساحل الإفريقي تعاني ضعفًا في رأس المال الطبيعي، فهذا يقتضي تطوير التكنولوجيا الزراعية، اعتهادًا على ما هو متاح من الإمكانات الوطنية، والاستعانة بمراكز البحوث الإقليمية والدولية؛ فلا يمكن الحديث عن توفر الأمن الغذائي في هذه الدول دون تنمية زراعية مستديمة، والتي لا يمكن أن تكون مع ضعف عميق في التكنولوجيا الزراعية بمختلف أشكالها.

- إن التزام الهيئات الإقليمية كمنظمة الاتحاد الإفريقي، والهيئات الدولية كالمنظمة الدولية للأغذية والزراعة (FAO) بتحديث القطاع الزراعي في دول الساحل الإفريقي، وإمداده بمختلف التقنيات والخبرات التكنولوجية ضرورة للأمن الدولي، من خلال القضاء على الفقر والجوع والهجرة غير الشرعية.
- بها أن ظاهرة الفقر والجوع وسوء التغذية هي ظاهرة مركبة نتيجة أسباب معقدة، يقتضي الأمر إصلاحًا سياسيًّا عميقًا للقضاء على الحروب والنزاعات الإثنية ومظاهر عدم الاستقرار السياسي والهجرة غير الشرعية.
- إن معالجة ظاهرة الفقر والجوع وسوء التغذية تقتضي وجود سياسات اجتماعية شاملة، مبنية على حقائق واقعية، كما أن تنفيذها ينبغي ألا يخضع لأي اعتبارات إثنية أو جهوية أو النوع الاجتماعي.

المصادر والمراجع

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (٢٠٢٠م). جائحة كوفيد ١٩ وأثرها على النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية: التداعيات والأولويات بالنسبة إلى إقليم إفريقيا. مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الحادية والثلاثون.
- منظمة الأغذية والزراعة. (٢٠١٤م). حالة انعدام الأمن الغذائي ٢٠١٤م: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما.
- Bosc, P. (1992)., *Le Développement Agricole au Sahel : Milieux et Défis*. Centre de Cooperation Internationale en recherche Agronomique pour le développement.
- F.A.O. (2020). The State of Food Security and Nutrition in the World.
- Food and Agriculture Organisation of the United Nations. (2021). Cereals Supply and demand balances for Sub-Saharan African Cantries.
- GUEGNANT, J. F.-P. (2014). , *Les Défis Démographiques Des Pays Sahéliens*,. à La Societé D'Edition De Revues, 06/06/2014, CAIRN. INFO, https://www.cairn.info/revue-etudes-2014-6-page-19.htm.
- Houérou, P. H. (2006). Les Pacoute du Sahel, Sécheresse. vol. 17, p. P 53.
- John. F. MAY et Jean- Pierre GUEGNANT. (2014). Les Défis Démographiques Des Pays Sahéliens, à La Societé D'Edition De Revues, CAIRN. Retrieved from : https://www.cairn.info/revue-etudes-2014-6-page-19.htm.
- P.M. Bosc et autre. (1992). Le Développement Agricole au Sahel : Milieux et Défis, Tome 1, Centre de Cooperation Internationale en recherche Agronomique pour le développement.
- Pierre Hiernaux et Henry Noel Le Houérou. (2006). Les Pacoute du Sahel, Sécheresse vol. 17, n° 1-2.
- Samba Diop and Simplice. A. Asongu. (2020). The Couvid- 19 Pandemic and the New Poor in African: the StrawthatBroke the Camel's Bach, European Xtramile Centre Of African Studies (EXCAS).



برامج المنظمات الإنسانية لتمكين اللاجئين اقتصاديًّا

اللاجئين السوريين في تركيا أنموذجًا

د. داوود سليمان المحمد - سوريا

أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة ماردين أرتقلو، تركيا

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير العديد من أنواع البرامج، التي تنفذها المنظمات الإنسانية في مجال التمكين الاقتصادي للاجئين، إضافة إلى تحديد ما يمكن فعله لتحسين كفاءة وفاعلية هذه البرامج لتعزيز سبل عيشهم في الأزمات الممتدة. استخدم الباحث منهجية كمية لجمع البيانات وطريقة أخذ العينات الملائمة من اللاجئين الذين استفادوا من برامج التمكين، التي تقدمها بعض المنظات الإنسانية. تفترض الدراسة أهمية تأثير برامج التمكين في استدامة سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا، وأكدت نتائج الدراسة الأثر الإيجابي لقدرة اللاجئين على الوصول إلى فرص التعليم والتدريب في استدامة سبل عيشهم، كما أظهرت النتائج الأثر الإيجابي لبرامج المهارات الحياتية التي أوصت بها تقارير الأمم المتحدة للاجئين، إضافة إلى برامج التدريب المهنى ومهارات ريادة الأعمال في استدامة سبل عيش اللاجئين وتعزيز الاعتماد على الذات. وأوصت الدراسة بتسهيل وصول اللاجئين إلى البرامج التدريبية المختلفة لتزويدهم بالمزيد من المهارات التي يحتاجون إليها، على وجه الخصوص، برامج التدريب المهني الموجهة وريادة الأعمال. علاوة على ذلك، يمكن استخدام نتائج البحث لدعم دور المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات المضيفة في تطوير فهم أعمق لتمكين اللاجئين.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، المنظمات الإنسانية، الاستدامة، سبل العيش، اللاجئون، تركيا

برامج المنظمات الإنسانية لتمكين اللاجئين اقتصاديًّا

اللاجئين السوريين في تركيا أنموذجًا

سوريا

د. داوود سليمان المحمد

المقدمة

من أصعب القضايا التي تواجه المجتمع الدولي اليوم مشكلة النزوح القسري، فعلى الصعيد العالمي، كان هناك عدد قياسي من المهجَّرين قسريًّا؛ إذ أُجبر أكثر من ٤ , ٨٢ مليون شخص على مغادرة منازلهم أو الفرار منها بسبب النزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، ليصبحوا لاجئين خارج بلدهم الأصلي أو نازحين داخليًّا (UNHCR, 2020). أصبحت الهجرة قضية سياسية مثيرة للجدل، واحتلت مكانة أعلى في جداول الأعمال السياسية والإعلامية لبلدان المقصد، واعترافًا بأهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تتبنى الهيئات الدولية والحكومات سياسات أكثر تنسيقًا لإدارة الهجرة واللجوء وتسهيل الاندماج الناجح في المجتمع المضيف (Colic-Peisker & Waxman, 2004).

ما زالت الغالبية العظمى من هذا العدد الضخم للاجئين حول العالم في المنفى لمدة تجاوزت حالة الطوارئ المؤقتة؛ إذ يقدر متوسط النزوح المطول بنحو ٢٦ عامًا (Miller, 2017)، وفي ضوء ذلك، فقد خلق هذا الوضع تحدّيًا جديدًا للمنظات الدولية والحكومات المضيفة وعائلات اللاجئين (Almohammad, et al, 2021a)، وأصبحت مسألة دعم سبل عيش اللاجئين وتعزيز الاعتهاد على الذات من الاهتهامات البارزة لنظام اللاجئين العالمي.

تشير هذه التقديرات الكبيرة لأعداد اللاجئين إلى حجم المشكلة، فالأنواع التقليدية للمساعدات الإنسانية مثل توفير الغذاء والمأوى والأدوية غالبًا ما تؤدي دورًا محدودًا في حياة اللاجئين؛ ذلك أن برامج المساعدة هذه بالأساس محدودة وليست كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية لهذه الأعداد المتزايدة.

إن الأمر الأكثر إثارة للقلق من الزيادة في عدد اللاجئين هو أن العالم المتقدم لم يتمكن حتى الآن من تقديم حلول مستديمة للمشكلة، ونتيجة لذلك أدركت مفوضية اللاجئين (UNHCR) أن المساعدة الإنسانية بحاجة إلى الانتقال من الإغاثة إلى التنمية لتزويد اللاجئين بمصادر سبل العيش المستديمة التي ستضمن وصولهم إلى الاعتهاد على أنفسهم وتقليل اعتهادهم على المساعدات الإنسانية، إذ تعمل المنظات الإنسانية والحكومات مع المفوضية لتحسين حياة اللاجئين وتقديم الحهاية المطلوبة وتسهيل الوصول إلى حقوقهم (Campbell et al, 2014). لكن مستويات التمويل في معظم الحالات غير كافية مقارنة بضخامة احتياجاتهم، وعندما لا يُمنح هؤلاء اللاجئين فرصة ليصبحوا

تختلف بلدان اللجوء المجاورة لسوريا من حيث كيفية تعاملها مع اللاجئين، ولكن في الوقت نفسه يفرضون على النسبة الأكبر منهم مسؤولية تأمين سبل عيشهم والاعتباد على أنفسهم لكسب رزقهم؛ لذلك يجد اللاجئون السوريون النسبة الأكبر منهم مسؤولية تأمين سبل عيشهم والاعتباد على أنفسهم أمام تحديات في بلدان اللجوء. علاوة على ذلك، ما يزال السوريون يشكلون أكبر عدد من النازحين قسرًا في العالم، إذ بلغ عددهم ١٣ مليون شخص في نهاية عام ٢٠١٨م، أي أكثر من نصف السكان السوريين. أكثر من 7, ٦ مليون شخص فر خارج سوريا بحثًا عن الأمان في لبنان وتركيا والأردن وغيرها (UNHCR, 2020).

تعد تركيا من بين أكبر الدول المضيفة للاجئين، حيث إنها تستضيف ٨, ٣ مليون (UNHCR, 2020)، ووفقًا لآخر تحديث، بلغ عدد اللاجئين السوريين السوريين (DGMM, 2020). يعيش عدد كبير من اللاجئين السوريين في حالة نزوح مطول منذ عام ٢٠١١م في ظل استحالة العودة حاليًّا، وهذا النزوح القسري يمثل أزمة إنسانية، ولكن في بعض الأحيان ينتج عنه آثار تنموية على المدى القصير والطويل أيضًا؛ إذ يؤثر في رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي سلبًا وإيجابًا وفي النمو والاستدامة البيئية وهشاشة المجتمع المضيف (Carrion, 2015).

من جهة أخرى، يمكن أن يكون السياق الأمني من المعوقات المهمة لسبل عيش اللاجئين أيضًا، إذ يمكن للحكومات المضيفة مقاومة أي شكل من أشكال برامج كسب العيش، التي تعزز قدرة اللاجئين على العمل والتنافس مع السكان المحليين من خلال العديد من العقبات، مثل تقييد حرية التنقل، وتصميم التدخلات وفقًا للظروف الاقتصادية المحلية. على سبيل المثال، تعاملت تركيا مع اللاجئين السوريين معاملة خاصة فلم تمنحهم صفة اللاجئ في القانون الدولي، وعَدَّتهم ضيوفًا فحرمهم ذلك من حقهم في المساعدة بموجب القانون الدولي، وأدى عدم وضوح واكتهال الإجراءات القانونية لوضع اللاجئين ووضع الحهاية المؤقتة للاجئين السوريين في تركيا إلى جعل وضعهم القانوني غير واضح، وانعكس ذلك على حياتهم الاقتصادية التي أصبحت أكثر تعقيدًا (2020 Rottmann, 2020 &)، ولذا هناك حاجة ملحة لتطبيق منهجيات جديدة لتأمين الاحتياجات الأساسية للاجئين، ولكي يصبح الدعم التنموي المصمم لتعزيز القدرات الاقتصادية للاجئين أكثر فائدة وملاءمة لظروفهم.

لقد أصبح عجز المجتمع الدولي أمام قضية اللاجئين واضحًا، وانخفض الدعم المالي من المانحين، وخاصة مع الانتشار السريع لجائحة كورونا وعمليات الإغلاق في الدول، وإغلاق الحدود التي جعلت موضوع التركيز على بناء القدرة الاقتصادية للاجئين وكيفية تعزيز سبل عيشهم موضوعًا ملحًا وبالغ الأهمية. سعت هذه الدراسة إلى تقييم مدى قدرة برامج التمكين الاقتصادي التي تنفذها بعض المنظات الإنسانية التي تدعم اللاجئين على تمكين اللاجئين ممكنوا اقتصاديًا، لبناء سبل عيش مستديمة والاعتهاد على الذات. كان الدافع وراء ذلك هو حقيقة أن بعض اللاجئين تمكنوا اقتصاديًا بمساعدة هذه البرامج الاقتصادية وبذلك تحسن مستوى معيشتهم، بينها من بين أمور أخرى لم يكن لهذه البرامج تأثير كبير على الغالبية.

سعى الباحث إلى دراسة تأثير العديد من أنواع البرامج التي تنفذها المنظات الإنسانية في مجال التمكين الاقتصادي على اللاجئين، وتحديد ما يمكن فعله لتحسين كفاءة وفاعلية هذه البرامج لتعزيز سبل عيش اللاجئين ودعمها، لذلك تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما تأثير برامج التمكين التي تنفذها المنظمات الإنسانية في استدامة سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ١. هل تتوفر إمكانية الوصول للتعليم والتدريب بجميع أشكاله للاجئين السوريين في تركيا؟
- ٢. هل تؤثر برامج تدريب المهارات الحياتية المختلفة في استدامة سبل عيش اللاجئين السوريين؟
 - ٣. هل تؤثر برامج التدريب المهنى والتقنى المنفذة في استدامة سبل عيش اللاجئين السوريين؟
 - ٤. هل تؤثر برامج تدريب ريادة الأعمال في استدامة سبل عيش اللاجئين السوريين؟

تحاول هذه الدراسة أن تملأ فجوة في مجال البحث الذي يستهدف سبل عيش اللاجئين وإستراتيجيات التكيف للاجئين السوريين التي بُنيت بمساهمة المنظات الإنسانية من خلال برامجها التنموية، ولتقييم تأثير برامج التمكين الاقتصادي المنفذة من جانب بعض هذه المنظات، لمعرفة تأثيرات الأنواع المختلفة من الأصول والمؤسسات والمجتمع المضيف على سبل عيش اللاجئين، وبذلك المساهمة في الوصول إلى فهم تحليلي أفضل لسبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا.

لعدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022

الدراسات السابقة

غالبًا ما يعاني اللاجئون مشكلات جسديّة ونفسيّة ناجمة عن العوامل التي دفعتهم إلى الفرار (التخويف والتعذيب) وظروف هروبهم (الرحلات الخطرة) والظروف التي يواجهونها في البلد المضيف، بالإضافة إلى تجربة ما قبل الوصول وهي تجربة مؤلمة للغاية، لدرجة أن العمل أو الدراسة أمر غير وارد، لذلك أوضحت بعض الدراسات أن المشورة والمعلومات والإرشادات المناسبة والدعم المؤسسي والاجتماعي والنفسي ضرورية لضان تلبية الظروف والاحتياجات الفردية لتعظيم فوائد التعليم والتدريب للاجئين (-ment Working Group, 1993. Hannah, 2008).

ركزت كثير من الدراسات حول اللاجئين وسياسات الحكومات المضيفة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اللاجئين في المخيات، إلا أنه مع انتقال اللاجئين إلى المناطق الحضرية والمدن، توسعت الدراسات لتشمل ذلك في محاولة لمساعدة هذه الحكومات والمنظات على رسم سياسة ناجعة في التعامل مع هذه القضية المتجددة، قضية الهجرة القسرية التي طال أمدها (Milner, 2014. Crisp, 2003). تقدم التقارير في وسائل الإعلام والخطب السياسية إلى حد كبير اللاجئين على أنهم عبء على المجتمع، ولذا تُبنى ثقافة سلبية تجاه التعامل المجتمعي معهم، ورغم ذلك غير اللاجئين على أنهم عبء أن هذه الصورة السلبية تحب حقيقة المساهمة الكبيرة غير المعترف بها للاجئين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة لهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة لهم (Medel Anonuevo, 1997).

منذ ظهوره في التسعينيات، أصبح نهج سبل العيش المستديم يستخدم على نطاق واسع لدعم جهود التنمية

الدولية، بها في ذلك جهود الجهات المانحة، مثل برامج الأمم المتحدة والمنظات الإنسانية العاملة في هذا المجال (Carney, 1999. Singh & Gilman, 1999; Cahn,) وما يمتلكونه مبل العيش بالأساس يركز على الناس وما يمتلكونه من أصول وموارد وإستراتيجياتهم لاستخدامها، وهذا النهج ليس ثابتًا وإنها ديناميكي لأن الناس يطورون استجابتهم بناء على احتياجاتهم وقدراتهم ومواردهم، كذلك فإن هذا النهج يأخذ بعين الاهتهام تأثير القوى الخارجة عن سيطرة السكان والمؤسسات والتي تسهم في الفقر والتهميش؛ مثل الحروب والصراع طويل الأمد وانهيار النظم الاقتصادية والغذائية (Helmore & Singh, 2001).

تشير الدراسات حول سبل العيش في حالات الصراع الذي طال أمده إلى معاناة اللاجئين بسبب تدمير سبل عيشهم والفقر الشديد وفشل الأمن الغذائي والضعف في الشبكات الاجتهاعية والاقتصادية الأخرى، وهذه الأسباب التي يُقلَّل غالبًا من شأنها هي من أكثر التهديدات على سبل عيش اللاجئين وقدرتهم على التكيف التهديدات على سبل عيش اللاجئين وقدرتهم على التكيف (Jacobsen, 2002, Awidi & Quan-Baffour, 2021)

في حين توضح دراسة أخرى أنه يمكن أن يؤدي سعي اللاجئين إلى كسب العيش إلى زيادة الأمن البشري؛ لأن الأنشطة الاقتصادية تساعد على إعادة الترابط الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمعات وفيا بينها، ويمكنها استعادة الشبكات الاجتماعية القائمة على تبادل العمالة والأصول والغذاء، لكن ذلك يحصل فقط عندما يُسمح للاجئين بالوصول إلى الموارد وحرية التنقل، عندها يمكنهم العمل جنبًا إلى جنب مضيفيهم لمتابعة حياة منتجة، وسيكونون أقل اعتمادًا على المساعدة وأكثر قدرة على التغلب في مصادر التوتر

والصراع في المجتمعات والبلدان المضيفة لهم (-sen, 2002 (sen, 2002)، ولذا، فإن إستراتيجيات سبل العيش التي يتبنّاها اللاجئون تتأثّر بشدة بالسياق الاجتهاعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع وعلى كيفية توظيفهم توظيفًا إستراتيجيًّا لأصولهم المعيشية للاستجابة لمواطن الضعف التي يواجهونها. ويكمن مفتاح تعزيز سبل العيش المستديمة في تنمية رأس المال البشري، لأن الاعتهاد على الذات يرتبط بالقدرة البشرية، وبذلك، يؤثر تأثيرًا مباشرًا في تحقيق أهداف سبل العيش، لذا فإن الاعتهاد على الذات يحسن استدامة سبل العيش فإن الاعتهاد على الذات يحسن استدامة سبل العيش (Sithembiso Ndlela & Worth, 2021).

ذكرت العديد من الدراسات والتقارير المعوقات التي تحول دون توظيف اللاجئين في بلاد اللجوء التي تحول دون توظيف اللاجئين في بلاد اللجوء (Bloch, 2000; Walters & Egan, 1997)، ومن هذه المعوقات عدم إلمام اللاجئين بسوق العمل للبلد المضيف وتصورات أرباب العمل عن اللاجئين كخطر، وغالبًا لا تعترف المؤسسات والشركات بمؤهلاتهم وخبراتهم فضلًا عن افتقار اللاجئين للغة البلد المضيف، بالإضافة إلى العديد من المعوقات التنظيمية والقانونية. لذلك غالبًا ما يكون اللاجئون الذين يجدون عملًا يمتلكون مؤهلات أكثر من اللازم للوظائف التي يقومون بها، أو يتوجهون إلى العمل على أساس غير رسمي أو غير آمن أو يتوجهون إلى العمل على أساس غير رسمي أو غير آمن أو بدوام جزئي (Egan & Tomlinson, 1999). لكن بالمقابل تشير كثير من الأدلة إلى أن أنشطة التعليم والتدريب للاجئين فيها الحق في العمل (DNESC, 2017a).

تشمل المنظمات التي تقدم خدمات للاجئين في مجال التعليم والتدريب والتوظيف جميع وكالات اللاجئين، بما في ذلك الوكالات العامة والوكالات المتخصصة في

الخدمات المتعلقة بالتوظيف ووكالات التدريب التي تنظم دورات تستهدف اللاجئين. تعتمد جميع هذه المنظهات على مجموعة من مصادر التمويل بعضها من الحكومات المضيفة والهيئات الخيرية والاتحاد الأوروبي، وتتضمن الخدمات التي يقدمونها الإحالة إلى وكالات أخرى وتقديم المشورة والتوجيهات المتعلقة بالتوظيف، وتقديم الدورات التدريبية بجميع أشكالها ومحتواها، وكيفية البحث عن عمل، ودراسات الجدوى وبرامج ريادة الأعمال وغيرها (Tomlinson & Egan, 2002).

خلص مؤتمر للمانحين العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠١٦م، إلى أن تحسين جودة التعليم والتدريب التقنى والمهني أمر ضروري لزيادة فرص توظيف الخريجين، فضلًا عن ضمان زيادة الطلب على التعليم والتدريب التقنى والمهني، وأشار المؤتمر إلى أن التعليم والتدريب التقنى والمهنى مرتبط حاليًّا بتعليم منخفض الجودة لا يوفر آفاقًا ملموسة للتوظيف، كما وجد دليلًا على عدم رضا أرباب العمل عن خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني الشباب (UNICEF 2016). وفي السياق نفسه أوصت دراسات أخرى بتعليم الكبار لتزويد الأشخاص المهجرين قسرًا بالمهارات اللازمة والاستعداد لإعادة بناء الحياة من خلال دعم سبل العيش (Furst-Nichols., & Jacobsen, 2011) تَبيَّن من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تمكين اللاجئين، منها تعليم اللاجئين وتدريبهم، ومحو الأميَّة المالية، والتدريب على ريادة الأعمال، والتضامن والروابط الاجتماعية. ولا تزال أصول سبل العيش الأخرى مثل رأس المال البشرى (العمالة الماهرة) ورأس المال المادى (البني التحتية المحسنة) ورأس المال المالي (الخدمات المالية

العدد (7) شوال 1443 هـ / مايو 2022ه

مثل الائتهان) تشكل تحديًا. ومما تقدَّم يمكن للباحث في هذه الدراسة المحاولة لسد فجوة بحثية تتعلق بمعرفة مدى تأثير برامج التمكين، التي تنفذها بعض المنظات الداعمة للاجئين، في دعم وتعزيز أصول سبل عيشهم واستدامتها وزيادة مقدرتهم وترسيخ مبدأ الاعتهاد على الذات في ظل ظروف اللجوء القاسية.

التمكين الاقتصادي للاجئين

يعد التمكين بمنزلة توجُّه قيم للعمل في المجتمع، وكنموذج نظري للمساعدة في التأثير على القرارات التي لها علاقة في الحياة الشخصية للاجئين وعمل المنظات أيضًا، فضلًا عن جودة حياة المجتمع؛ إذ تُقتَرح طرق مختلفة للتدخلات من أجل إحداث تغيير اجتماعي.

ويُحُوَّلُ الانتباه إلى الصحة وأنظمة المساعدة الطبيعية والتكيف لأنه من المحتمل جدًّا أن يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد إلى مشكلات اجتهاعية، فخدمة الأفراد بمساعدة متبادلة أو العمل من أجل حقوقهم بدلًا من تلبية احتياجاتهم، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في عملية التمكين، إذ تنجح عملية التمكين إذا كانت تساعد الناس على تطوير مهاراتهم لكي يكونوا مستقلين في حل المشكلات وصناعة قراراتهم يكونوا مستقلين في حل المشكلات وصناعة قراراتهم .

وبالمقابل، يعد التعليم والتدريب من أكثر الأدوات شيوعًا التي تستخدمها البلدان لدمج اللاجئين وتمكينهم في بلدهم الجديد، وإن تفعيل هذا الجانب يساعد اللاجئين على المشاركة في سوق العمل في وقت قصير نسبيًّا، ويزيد من فرصهم بالتوظيف، حيث تؤكد الأبحاث أن اللاجئين – إذا أتيحت لهم الفرصة – يمكن أن يكونوا قادرين على الاستفادة من مهاراتهم المكتسبة في مجالات

ختلفة لكسب لقمة العيش (Swetha, 2010 & Swetha, 2010 &). من ناحية أخرى، توصلت بعض الدراسات إلى أن بناء رأس المال البشري من خلال التدريب على المهارات قد يؤدي إلى زيادة تمكين الأفراد تمكينًا كبيرًا، فالمهارات والمعرفة التي يمتلكها الأفراد تصور إلى حد كبير تمكينهم لأنها تحدد جودة القرارات التي يتعين عليهم اتخاذها. فعندما يُبنى رأس المال البشري، قد ينتهي الأمر بالأفراد ذوي المهارات العالية إلى التمكين من خلال التوصل إلى قرارات يمكنهم التعامل معها تعاملًا جيِّدًا (Yamoah, 2014).

تدعو المفوضية العامة للأمم المتحدة، ضمن هذا السياق، إلى مجموعة من أنشطة التعليم والتدريب التقني والمهني للاجئين، تبدأ بالتدريب على اللغة وتكنولوجيا المعلومات، والمهارات الحياتية والتدريب على البحث عن العمل، إلى التدريب على ريادة الأعمال. من جهتها، أدرجت المفوضية المهارات الحياتية على أنها من الاحتياجات الضرورية للاجئين والتي تشمل الكثير من برامج التمكين في صنع القرار والقدرة على حل المشكلات والتفكير بطريقة إبداعية ونقدية ومهارات التواصل الفعال وبناء الشبكات الاجتماعية والعلاقة بين الأشخاص والوعي الذاتي والتعامل مع التوتر (والعلاقة بين الأشخاص والوعي الذاتي والتعامل مع التوتر (UNHCR, 2014).

ولذا فإن تمكين اللاجئين وتنمية المهارات المكتسبة من خلال التدريب على سبل العيش يوفر أساسًا للاعتهاد على الذات، وأظهرت دراسة بين اللاجئات السوريات في الأردن، على سبيل المثال، أن المشاركات في برنامج التدريب المهني شعرن بزيادة ثقتهن بأنفسهن واحترامهن لذواتهن من خلال الانضهام إلى

هذا البرنامج (Jabbar & Zaza, 2016). من جانب آخر، يتطلب تمكين اللاجئين في البلد المضيف تصميم برامج بناء المهارات بها يتناسب مع حاجة سوق العمل الجديد وتحسين نوعية الحياة لهم والمساهمة في اقتصاد البلد المضيف، شريطة أن يكون هناك اعتراف رسمي من المؤسسات العاملة في البلد المضيف مهذه المهارات ومخرجات هذه البرامج (Icduygu, & Diker. 2017). على سبيل المثال، تبذل معظم الدول جهودًا جبارة لتحفيز ريادة الأعمال من خلال برامج تأسيس الشركات وثقافة العمل الريادي وحاضنات الأعمال والمسابقات وغيرها من البرامج التي تدفع لتوليد الأفكار الريادية. إلى جانب ذلك، يمكن أن يكون لكونك رائد أعمال قيمة كبيرة في الحياة الاجتماعية كأداة لتوليد الدخل، وتحقيق الاستقلالية، والنمو الشخصي والرضا، وهذا بالأساس هو الهدف من هذه البرامج (Van Gelderen .(& Jansen, 2006

في معظم الدراسات التي تتناول ريادة اللاجئين كتوجه جديد للتمكين ينصب التركيز الرئيس على التحديات التي يواجهها رواد الأعمال اللاجئون، على الرغم من أن اللاجئين يمكن أن يعكسوا عقلية ريادية قوية، إلا أنهم غالبًا ما يعانون صعوبات في فهم السوق المحلية واللغة، والوصول إلى الموارد المالية، وبناء شبكات اجتماعية واقتصادية ذات قيمة (,2007 Wauters & Lambrecht, 2008 فإن اللاجئين – بعد تجربة اللجوء وظروفها القاسية – بعاجة إلى إعادة بناء الثقة بقدراتهم والإيمان بها، لأنه عامل مهم في مرونة ما بعد التدريب. لذلك، يمكننا أن نفترض أنه لا بد من التمييز بين الأشخاص الذين من المرجح أن يتغلبوا على المحن المؤلمة والأشخاص المناسية عليه المحن المؤلمة والأشخاص المناس المناس

الذين من المرجح أن ينجحوا كرجال أعال (Marchand & Dijkhuizen, 2018). وفي هذا السياق، يمكن أن يكون للمنظات التي يديرها اللاجئون، والتي تنظم الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز اعتهاد اللاجئين على أنفسهم من خلال التدريب على سبل العيش - دورٌ مهمٌ في خلق سبل عيش مستديمة عن طريق توسيع وصولهم إلى دورات التعليم واللغة ومهارات استخدام الحاسوب والتدريب المهني. على سبيل المثال، وجدت دراسة (٢٠١٦) Easton-Calabria أن معرفة اللغة الإنجليزية لها تأثير إيجابي في قدرة اللاجئين للعثور على عمل، وتوفير الشهادات عند الانتهاء من التدريب وجد أنه مفيد في تأمين وظائف للاجئين.

تستهدف برامج التمكين الاقتصادي في معظم الحالات الشباب، حيث تحدد الوكالات المستفيدين الذين يتلقون تدريبًا مهنيًّا، وبمجرد أن يتعلموا المهارات التي يزودون بها يمكن في بعض الأحيان أن يُدعموا برأس مال وقروض ميسرة لبدء الأعمال التجارية، بينها تمكن البعض من العثور على عمل في الوكالات نفسها عند الانتهاء من دراستهم وتدريبهم.

سبل عيش اللاجئين المستديمة

يشير هدف التنمية المستديمة (SDG-8) إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستديم والعمالة والعمل اللائق للجميع كإحدى أولويات التنمية في جميع أنحاء العالم حتى عام ٢٠٣٠م. ولذا، لم يستثن هذا التوجه اللاجئين والمهجرين قسريًّا، حيث نشأت سبل العيش المستديمة استجابة للرغبة في التحقق من مدى قدرة الأفراد على الوصول الملائم والمستديم إلى الموارد والأصول والمؤسسات التي تدعم سبل عيشهم (Saleth

العدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022

المستديمة القدرة والإنصاف والاستدامة، ويمكن المستديمة القدرة والإنصاف والاستدامة، ويمكن تعريفها على أنها وسيلة لكسب العيش باستخدام الأصول والقدرات المتاحة، وتكون سبل العيش مستديمة عندما يمكنها التعامل مع الضغوط والصدمات والتعافي منها أو التكيف معها (Yang et al. 2018).

وفي سياق سبل العيش المستديمة، تعد القدرة على التكيف مع ظروف سبل العيش مؤشرًا على قدرة الأسرة على الصمود، وغالبًا ما تنعكس هذه القدرة في الأسرة الأسرة التي تستخدم بها أصول سبل العيش الملموسة وغير الملموسة لتحقيق أهداف معيشتهم، وهذا يدعو إلى الحاجة لتمكين الأفراد من ذلك، حيث يعني التمكين القدرة على الاستفادة من فرص كسب العيش المتاحة والتعامل مع الضغوط والصدمات التي قد تواجهها إستراتيجيات سبل العيش (Women's Refugee Commission, 2009).

من ناحية أخرى، تعرَّف الاستدامة تعريفًا عامًا على أنها تبني الاستدامة الاقتصادية والاجتهاعية والبيئية، وعليه تجسد الاستدامة الاقتصادية فكرة أن سبل العيش يمكن أن تحافظ على تدفق ثابت للدخل حيث يمكن التنبؤ به من أجل دخل يتجاوز النفقات، أما الاستدامة الاجتهاعية فتشير إلى مفهوم العدالة الاجتهاعية الذي يتمتع به جميع الناس بفرص متكافئة للحصول على يتمتع به جميع الناس بفرص متكافئة للحصول على الاحتياجات الأساسية، وإن سبل العيش تحافظ على كرامة الإنسان، في حين تشير الاستدامة البيئية إلى إدارة الموارد الطبيعية لضهان الإنتاجية طويلة الأجل لهذه الموارد (Assan, 2014).

تتضمن سبل العيش جوانب مختلفة، مثل القدرات والأصول، بها في ذلك الموارد المادية والاجتماعية والأنشطة

المطلوبة لسبل العيش، لقد كانت هناك نهاذج مختلفة لإطار سبل العيش المستديمة التي قدمتها العديد من الدراسات، والتي ركزت معظمها على رأس المال وسبل العيش المستديمة، ويتكون رأس المال في نهاذج سبل العيش من:

- رأس المال الطبيعي ويعبر عن مخزون الموارد الطبيعية (التربة والماء والهواء) والخدمات البيئية التي تُستمد منها تدفقات الموارد والخدمات المفيدة لسبل العيش.
- رأس المال المالي ويشير إلى النقدية والمدخرات والاستثمارات البشرية والبنية التحتية التي يمكن أن تتحول إلى موارد اقتصادية.
- رأس المال الاجتماعي يعبر عن الشبكات الاجتماعية والروابط الاجتماعية.
- رأس المال المادي يتمثل بالبنية التحتية الأساسية من نقل ومأوى وغيره.
- رأس المال البشري يضم مجموعة من المعارف والمهارات والكفاءات والقدرات التي تسهل السعي الناجح لإستراتيجيات سبل العيش

كما أن هذه النهاذج تؤدي دورًا مهمًّا عندما تكون الدراسة في سياق الفقر والضعف أو التهميش (-Cham-) الدراسة في سياق الفقر والضعف أو التهميش (-Er al. 1998; Carney (et al. 1999). ولذلك، فإن العديد من المشكلات التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون في سوق العمل، تفسر بافتقارهم إلى رأس المال البشري، يمكن أن يُعزى ذلك أو يفسر بنقص التعليم حيث من المكن أنهم قد حصلوا على شهادتهم في بلد بمعايير تعليمية منخفضة، ونقص مهارات اللغة الإنجليزية، أو نقص الخبرة في سوق العمل المحلي، أو نقص مهارات البحث عن عمل سوق العمل المحلي، أو نقص مهارات البحث عن عمل (Jackson & Bauder, 2014).

نموذج الدراسة والفرضيات

بناء على الدراسات السابقة جاءت فرضيات الدراسة كالآتى:

الفرضية الأولى: تؤثر إمكانية اللاجئين للوصول إلى الفرص التدريبية في استدامة سبل عيشهم.

الفرضية الثانية: تؤثر برامج التدريب على مهارات الحياة في استدامة سبل عيش اللاجئين.

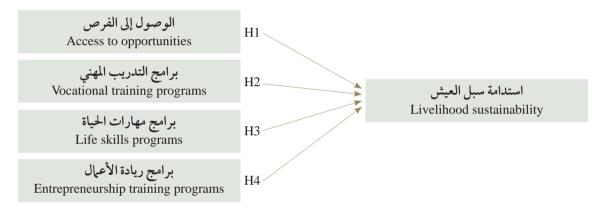
الفرضية الثالثة: تؤثر برامج التدريب المهني في

استدامة سبل عيش اللاجئين.

الفرضية الرابعة: تؤثر برامج ريادة الأعمال في استدامة سبل عيش اللاجئين.

ويوضح الشكل رقم (١) نموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ تشير المتغيرات المستقلة إلى برامج التمكين التي تقدمها المنظات الإنسانية العاملة في مجال دعم اللاجئين والجهات الفاعلة في هذا المجال.

الشكل (١): نموذج الدراسة



منهجية الدراسة نطاق الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد تأثير برامج التمكين الاقتصادي، التي تنفذها بعض المنظات الإنسانية العاملة في مجال دعم اللاجئين السوريين في تركيا، في تعزيز موضوع الاعتهاد على الذات وبناء سبل عيشهم. ضمن هذا السياق، ولتحقيق هدف الدراسة، راسل الباحث العديد من المنظات التي تعمل وتدعم هذا الجانب للحصول على البيانات اللازمة، ومنها جمعية ساعد الخيرية، ومنظمة تكافل الشام، ومؤسسة رزق للتأهيل المهني. ساهمت هذه المنظات بتقديم بيانات مهمة لإنجاز البحث، حيث رُكِّز على المستفيدين من

مؤسسة رزق لإمكانية الوصول إليهم بسبب وجودهم داخل تركيا، فضلًا عن أن هذه المؤسسة تعد من أوائل المنظات التي تقدم خدمات التمكين والتوظيف للاجئين السوريين في تركيا.

مؤسسة رزق للتأهيل المهني: مؤسسة غير ربحية تأسست في عام ٢٠١٤م، تقدم مجموعة من البرامج الموجهة للاجئين السوريين، بالإضافة إلى المجتمع المضيف ضمن فروعها الثلاثة الموزعة في (إسطنبول – شانلي أورفا – غازي عينتاب)، حيث بلغ عدد المتدربين خلال مسيرة المؤسسة (٣٣٦,٥) متدربًا من اللاجئين السوريين، فضلًا عن أن بعض البرامج كانت موجهة للمجتمع المضيف لتشجيع عملية

العدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022ه

الاندماج وتخفيف حدة التوتر. وبالإضافة لتدريب اللاجئين تسجل المؤسسة قيود الراغبين بالعمل، وقد بلغ عددهم (٣٣٧, ٥٧)، أما الذين وظِّفوا فقد بلغ عددهم (٢٢,٣٥١) لاجئًا سوريًّا من خلال تأمين فرص عمل، سواء في الشركات أو المنظات الإنسانية العاملة في سوق العمل التركية. وقد استفاد عدد كبير من اللاجئين من برامج المؤسسة المختلفة، فمثلًا كان عدد المستفيدين من برامج الإرشاد المهنى وتقديم الاستشارات (٣,٩٠١)، وعدد الذين وظِّفوا نتيجة برامج التوظيف بعد انتهاء البرامج التدريبية (٦٧٧)، أما المستفيدون من برامج الحماية والتدريب المهني والتقني فعددهم (١,٢٤٢)، كما دربت المؤسسة (٥٠) مستفيدًا من أصحاب الأفكار الريادية، ثم دُعموا بجزء مهم من رأس المال لبداية مشروعهم الريادي ولا تزال تتابع المؤسسة حالة هذه المشاريع (المصدر: سجلات مؤسسة رزق للتأهيل المهنى).

سُهِّلت عملية الوصول إلى المستفيدين من خلال القائمين على المؤسسة، حيث وُزِّعت استبانة إلكترونية من خلال مجموعات التواصل التي تحتفظ بها المؤسسة للمستفيدين. وخلال المدة الزمنية المحددة لجمع البيانات وُصِل إلى (٢٠٣) مستجيبين، حيث حسبت جميع الردود كاملة من جميع النواحي واستخدمت للتحليل الإحصائي، وحللت البيانات باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المنهجية وأداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي في جمع البيانات، وهذه الطريقة تسمح بتعميم النتائج وإمكانية

تكرار المسح في البحث المستقبلي. واختيرت عينة ملائمة للدراسة من المستفيدين من برامج إحدى المنظات العاملة في مجال دعم اللاجئين السوريين في أكبر ثلاث ولايات تركية من حيث عدد اللاجئين السوريين، وهي إسطنبول، وغازي عنتاب، وشانلي أورفا.

أمَّا أداة الدراسة وهي الاستبيان فقد قُسِّمت إلى قسمين: القسم الأول: يحتوي على معلومات وصفية حول العمر والجنس والخبرات السابقة وعدد سنوات اللجوء، إضافة إلى عدد الدورات التدريبية التي حصل عليها اللاجئ.

القسم الثاني: يضم متغيرات الدراسة، حيث قيست بناءً على المقاييس الحالية الموجودة في الأدبيات البحثية، والتي أثبتت موثوقيتها وصحتها، ويضم مجموعتين من العبارات:

المجموعة الأولى: تضم على التوالي المتغيرات المستقلة، إذ يعبر المتغير الأول عن إمكانية وصول اللاجئين إلى الفرص التدريبية (ATO)، ويتكون من ست عبارات تشير إلى استمرار المنظمات في تقديم برامج التمكين ومجانية التعليم والتدريب وتنظيم الورش الهادفة وتنوع الحقائب التدريبية التى تطرحها المنظمات، وجودة المادة التدريبية وموثوقية الشهادات التي تمنحها للمستفيدين. بينها قيست برامج مهارات الحياة المختلفة (LSP) وهي المتغير الثاني بست عبارات مختلفة تعبر عن مدى تحسن القدرة على اتخاذ القرارات والثقة بالنفس والسيطرة على القلق والتوتر والاتصال الفعال وبناء العلاقات الاجتماعية وتطور القدرات الإبداعية لحل المشكلات. أما المتغير الثالث فهو برامج التدريب المهني (VTP) حيث عُبِّر عنها بخمسة عناصر توضح المهارات الجديدة التي اكتسبها المستفيد للمنافسة في سوق العمل ومدى رضا المستفيد من مخرجات هذه

البرامج وجودتها وتطابقها مع احتياجات السوق. المتغير المستقل الرابع هو برامج ريادة الأعمال (ETP) ويتألف من أربعة بنود تشير إلى القدرة على توظيف المعرفة المكتسبة لتطوير الأفكار وتحويلها إلى مشاريع ومدى توفر التمويل المبدئي للمشاريع الناشئة من جانب منظات دعم اللاجئين.

المجموعة الثانية: تضم المتغير التابع وهو استدامة سبل العيش (SL)، وتتكون من أربعة بنود تشير إلى قدرة الاعتهاد على الذات وتحسن في مصادر توليد الدخل والقدرة على الوصول لمصادر التمويل المختلفة والتعايش السلمي مع المجتمع المضيف. قيست متغيرات الدراسة

بناءً على المقاييس الموجودة في بعض الأدبيات، إذ إنها Kachkar,) صيغت لتتناسب مع طبيعة هذه الدراسة (2019. Tomlinson & Egan, 2002. Kamau & Mwenda, 2021. Omata, 2012. Yankey & Biswas, 2019. Almohammad, et al, 2021a, Almohammad, et al, . (2021b, Rohwerder, 2016)

توزيع العينة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية

حُسبت التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية (العامة) الموجودة في استهارة الاستقصاء وذلك لمعرفة توزيع بيانات البحث حسب هذه المتغيرات:

الجدول (١): توزيع العينة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
٣٠,٠	٦١	ذكر	11
٧٠,٠	187	أنثى	النوع
۲,۰	٤	أقل من ٢٠	
۲٥,١	٥١	۲۹ إلى ۲۹	tı
٣٦,٥	٧٤	۳۹ إلى ۳۹	العمر
٣٦,٥	٧٤	٠ ٤ فأكثر	
, 0	1	غير متعلم	
٩,٤	١٩	المرحلة الابتدائية	
٣٣,٠	٦٧	المرحلة الثانوية	المستوى التعليمي
٥٣,٧	1 • 9	جامعي	
٣, ٤	٧	دراسات عليا	

التي تتجاوز ٥ سنوات لمعظم أفراد العينة، ومع ذلك،

وبسبب أن معظم اللاجئين يعملون في أعمال لا تتناسب

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
١٧,٢	٣٥	لا يوجد	
۲۱,۷	٤٤	أقل من ٥	
٣١,٥	٦٤	٥ إلى ٩	الخبرة السابقة
١٠,٣	۲۱	۱۰ إلى ١٥	
19,7	٣٩	أكثر من ١٥	
78,7	٥٠	لا يوجد	
٣٤,٥	٧٠	أقل من ٥	
۲۱,۷	٤٤	٥ إلى ٩	عدد الدورات التدريبية
٧,٩	١٦	۱۰ إلى ١٥	
١١,٣	77	أكثر من ١٥	
٧,٤	10	أقل من ٣	
٤٦,٣	9.5	من ٣ إلى ٦	عدد سنوات اللجوء
٤٦,٣	9.8	أكثر من ٦	

مع مؤهلاتهم، هناك توجه لكسب مهارات جديدة، حيث حصل معظم أفراد العينة على برامج تدريبية.

نتائج الدراسة

فحص الباحث ملاءمة نموذج الدراسة باستخدام برنامج SPSS - AMOS، باتباع الخطوات الآتية: أولًا: تحليل العوامل الاستكشافي

لتحديد عدد المتغيرات في الدراسة الحالية، استخدم الباحث تحليل العوامل الاستكشافية (EFA) لبيانات

34

خلال الجدول، ويوضح الجدول أيضًا اختبارين يشيران إلى ملاءمة البيانات: الأول هو Kaiser-Meyer-Olkin إلى ملاءمة البيانات: الأول هو KMO) والذي يستخدم لقياس مدى كفاية أخذ العينات لإجراء تحليل العوامل، ويشير إلى نسبة التباين في المتغيرات التي قد يكون سببها عوامل أساسية، فقد كانت قيمة KMO = 0,852 وهي أكثر من الحد الأدنى للقيمة المقبولة لكفاية العينة (٢٠,٠)، والثاني هو اختبار للقيمة المقبولة لكفاية العينة (٢٠,٠)، والثاني هو اختبار (0,000 < 0,00)؛ هذه النتائج تؤكد أن حجم العينة كافٍ لتحليل العوامل:

الدراسة من خلال برنامج SPSS - AMOS، وكانت النتيجة الحصول على خسة عوامل كما يلي: الوصول إلى الفرص (ATO)، ويتكون هذا العامل من ستة عناصر؛ برامج المهارات الحياتية (LSP)، وتتألف أيضًا من ستة عناصر؛ وبرامج التدريب المهني (VTP) وتتألف من خسة عناصر، أما برامج ريادة الأعمال (ETP) فهي تتألف من أربعة بنود؛ واستدامة سبل العيش (SL) وتتكون من أربعة بنود وهذا يوضحه الجدول رقم (Y). تحققت جميع شروط (EFA) لجميع العوامل من

الجدول (٢): تحليل العوامل الاستكشافي (EFA)

التباين المفسر	قیمة Eigen	نسبة التباين	عامل التحميل	العنصر	المتغير
17,•17	٤,٢٥٩	·, 09 £ ·, 0	·, ٦٢ ·, ٥٧ ·, ٨٦ ·, ٨٤ ·, ٨٢	ATO 1 ATO 2 ATO 3 ATO 4 ATO 5 ATO6	АТО
17,088	٣,٥٧٦	•, {97 •, 711 •, 777 •, 777 •, 770 •, 780 •, 087	•, ٦١ •, ٧٦ •, ٨٢ •, ٨٤ •, ٨٤	LSP 1 LSP 2 LSP 3 LSP 4 LSP5 LSP6	LSP
10,097	۲, ٤٣٠	·, Λο ξ ·, ΛΛ· ·, Λ٦Υ ·, Λ٦٧ ·, ۷ΛΥ	·, 91 ·, 97 ·, 9· ·, 91 ·, 82	VTP 1 VTP 2 VTP 3 VTP 4 VTP5	VTP

التباين المفسر	قیمة Eigen	نسبة التباين	عامل التحميل	العنصر	المتغير
١٢,٨٨٣		•,٧٩•	٠,٨٥	ETP 1	
	۲,۰۳۱	· , \ \ \ . \ \ . \ \ \ . \ \ \ \ \ \ \ \	•, ٩Λ •, ٨٧ •, ٨٤	ETP 2 ETP 3 ETP 4	ЕТР
17,77.	٦,٢٧٥	·, Vo·	· , \ Y · , \ O	SL1 SL2	SL
		·, ٨·٦ ·, ٧٢٩	۰,۸۲	SL3 SL4	

۱ختبار ۴ ،۸۵۲ = ۲۵۸ ، ۳۸۱۸ ، ۱۶۲ = ۱۳۸۱۸ ، ۱۶۲ اختبار ۱۹۵۶ ، ۴۰۰ ، ۴۰۰ المعنوية = ۲۰۰۰ ، ۴۰۰ المعنوية - ۲۰۰۰ ،

مُمِّلت جميع العناصر إلى عامل وحيد كما أوصى بش وآخرون (٢٠١٥م) كإجراء تصحيحي لتحديد تحيز الأسلوب المشترك (اختبار Harman)، إذ مُمِّلت جميع العناصر إلى عامل مشترك واحد من خلال تحليل

المكونات الرئيسة. وتُظهر النتائج في الجدول (٣) أن التباين التراكمي كان ٢٥,١٠٢٪، وهو أقل من (٠٥٪)، لذلك وجد أن تحيز الأسلوب المشترك لم يكن له تأثير على البيانات التي جُمعت في هذه الدراسة:

الجدول (٣): تباين الطريقة المشتركة (CMV)

التباين التجميعي	التباين	الإجمالي	التباين التجميعي	التباين	الإجمالي	المركبات
70,1.7	۲٥,١٠٢	٦,٢٧٥	70,107	۲٥,١٠٢	٦,٢٧٥	١
			٤٢,١٣٧	١٧,٠٣٦	٤,٢٥٩	۲
			_	_	_	
			_	_	_	
			99,719	٠,٤٨٩	٠,١٢٢	7 8
			1 * * , * * *	۰,۳۸۱	٠,٠٩٥	Y0

المركبة للتركيبات (CR) أعلى من ٧٠,٠ كما يظهر في الجدول رقم (٤):

ATO = 0.916, LSP = 0.977, VTP = 0.920,

ETP= 0.924, and SL = 0,905

أُكِّد ذلك من خلال اختبار متوسط التباين الموضح

: (AVE) موكانت جميع التركيبات أعلى من ٥٠,٠٠

ATO = 0,648, LSP = 0,635, VTP = 0,701,

ETP= 0.753, SL = 0.706

ثانيًا: التحليل التوكيدي

أجريت دراسة تأكيدية CFA لتحديد مدى تمثيل عدد المتغيرات التي قيست للتركيبات، وتظهر النتائج الواردة أن جميع المؤشرات المناسبة كانت ضمن النطاق المرضي، إذ كانت قيم تحميل العامل المعياري (SFL) أعلى من ٥٠,٠. علاوة على ذلك، تتجاوز قيم الارتباط المتعددة المربعة (SMC) المستوى المقبول البالغ ٣٠,٠، وكانت قيم الموثوقية

الجدول (٤): نتائج تحليل العوامل التوكيدية والتحليل التمييزي (CFA)

متوسط التباين المفسر AVE > 0,50	الموثوقية المركبة CR > 0,70	مربع الارتباط المتعدد SMC > 0,30	عامل التحميل القياسي SFL > 0,50	العنصر	المتغير
٠,٦٤٨	•,٩١٦	·, ٣٨٦ ·, ٣٢٥ ·, ٧٣٥ ·, ٧٠٦ ·, ٦٧٨ ·, ٧٨٣	·, ٦٢١ ·, ٥٧٠ ·, ٨٥٧ ·, ٨٤٠ ·, ٨٢٣ ·, ٨٨٥	ATO 1 ATO 2 ATO 3 ATO 4 ATO 5 ATO 6	ATO
۰,٦٣٥	٠,٩٧٧	·, 0 \ \ ·, \ \ \ ·, \ \ \ ·, \ \ \ ·, \ \ \ \ ·, \ \ \ \ ·, \ \ \ \ ·, \ \ \ \ ·, \ \ \ \ ·, \ \ \ \ \ ·, \ \ \ \ \	·, V \ Y ·, \ \ ·, \ \ \ \	LSP 1 LSP 2 LSP 3 LSP 4 LSP 5 LSP 6	LSP
٠,٧٠١	٠,٩٢٠	·, \\\ ·, \\\ ·, \\\ ·, \\\ ·, \\\ ·, \\\ ·, \\\	·, 91· ·, 97· ·, 9·0 ·, 9·7 ·, 1	VTP 1 VTP 2 VTP 3 VTP 4 VTP5	VTP

متوسط التباين المفسر AVE > 0,50	الموثوقية المركبة CR > 0,70	مربع الارتباط المتعدد SMC > 0,30	عامل التحميل القياسي SFL > 0,50	العنصر	المتغير
•,٧٥٣	٠, ٩٢٤	·,V\0 ·,A\A ·,V0٣ ·,V·£	• ,	ETP 1 ETP 2 ETP 3 ETP 4	ЕТР
۰,۷۰٦	٠,٩٠٥	•, ٦٦١ •, ٦٧٤ •, ٧٢٦ •, ٦٦٥	·, \\0 ·, \\0 ·, \\1 ·, \\1	SL9 SL3 SL6 SL1	SL

لتحديد حالة العلاقة الخطية المتعددة بين المتغيرات المستقلة، أجريت اختبارات عامل تضخم التسامح والتباين، وتؤكد النتائج الواردة في الجدول (٥) أن جميع قيم التفاوت تجاوزت ٥٠,٠٥ وأن قيم عامل تباين التضخم كانت أقل من ١٠. وبذلك، تحقق الشرط،

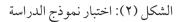
وأن قيم الجذر التربيعي AVE في كل صف كانت أكبر من قيم الارتباط المدرجة في هذا الصف. ولذا، تؤكد هذه النتائج أن الصلاحية التمييزية الكافية قد تحققت. علاوة على ذلك، توجد علاقات معنوية بين غالبية متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة ٠٠.٠.

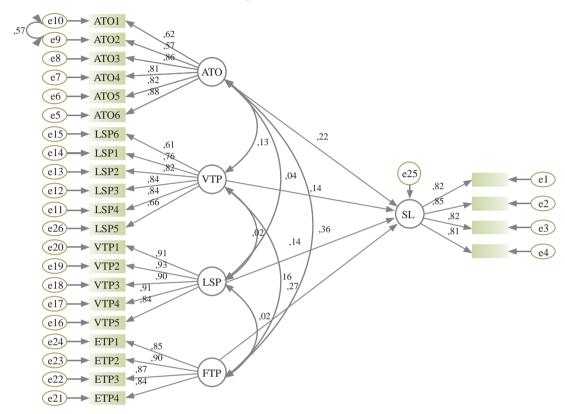
الجدول (٥): درجة الارتباط بين المتغيرات

$\sqrt[2]{AVE}$	SL	VTP	LSP	ЕТР	ATO	T > 0,05	VIF < 10	المتغيرات
٠,٤١٩	· , ٣ · V**	•,•۲۲	٠,١١٤	•, 401**	١	٠,٩٧٩	1,187	ATO
٠,٤٠٣	***, 789	•, ۲۲	•,10٣%	1		٠,٩٩٦	1,101	ETP
٠, ٤٩١	•,19•**	٠,٠٠٩	١			٠,٩٩٨	١,٠٢٨	LSP
٠,٥٦٧	٠,١٤٧*	١				٠,٩٨٢	١,٠٠١	VTP
٠,٤٩٨	١					_	_	SL

^{**} Significant at 0,01

أجري اختبار النموذج الهيكلي SEM لاختبار نموذج الدراسة الحالية باستخدام برنامج AMOS:





يعرض الشكل رقم (٢) التأثير المباشر لإمكانية الوصول للبرامج التدريبية وبرامج التدريب على مهارات الحياة وبرامج التدريب التقني والمهني وبرامج تدريب مهارات ريادة الأعمال، التي يحصل عليها اللاجئون السوريون في استدامة سبل عيشهم.

يوضح الجدول التالي المعايير المتعلقة بملاءمة نموذج الدراسة، إذ يعرض الجدول (٦) المؤشرات

الملائمة لنموذج الدراسة، حيث كانت قيمة الملائمة لنموذج الدراسة، حيث كانت قيمة (CMIN/DF= 1,237) أقل من $^{\circ}$ و(RMR = 0,053) (RMR = 0,053) أقل من GFI = 0,971)، IFI = 0,971) أول من $^{\circ}$ وكانت مؤشرات $^{\circ}$ وكانت مؤشرات $^{\circ}$ وكانت مؤشرات = POFI و 9,789 و 9,709

الجدول (٦): مؤشرات الملاءمة لنموذج الدراسة

المؤشر ات مناسبة:

PNFI	PGFI	IFI	CFI	REMSEA	RMR	CMIN/Df	المؤشرات
0,789	0,709	0,971	0,971	0,045	0,053	1,403	المقاسة
> 0,50	> 0,50	> 0,90	> 0,90	< 0,05	< 0,08	<5	الموصى بها

بعد إجراء الفحص التوكيدي وتحقق ملاءمة النموذج، فحص الباحث الفرضيات حسب الجدول رقم (٧):

ول (٧): اختبار فرضيات الدراسة

الصلاحية	معنوية ت	قيمة ت	معامل بيتا	المسار	الفرضيات
Supported	0,004	2,930	0,200	ATO SL	H1
Supported	0,048	1,972	0,128	LSP SL	H2
Supported	0,034	2,129	0,136	VTP SL	НЗ
Supported***	0,000	3,727	0,256	ETP SL	H4

^{**} Significant at 0,01

مناقشة النتائج

يشدد المجتمع الدولي تشديدًا متزايدًا على الحاجة إلى سد الفجوة الإنسانية الناجمة عن اللجوء ومتطلبات التنمية، لكن ماذا يعني هذا على أرض الواقع من حيث سبل عيش اللاجئين؟ بالإضافة إلى المأوى والماء والغذاء والتعليم، يحتاج اللاجئون (مثلهم مثل أي شخص آخر) إلى عمل منتج. يعد توليد الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد وإعالة الأسرة أمرًا ضروريًّا للإنسان، وهو حق من حقوقه في ظل التدهور العالمي لحقوق الإنسان.

يمر طالبو اللجوء بإجراءات معقدة للغاية ليصبحوا لاجئين معترفًا بهم رسميًّا، ويكفي أن نقول إن هذه العمليات مختلفة في كل بلد وتختلف وفقًا لسياسات وإمكانات الدول، خلال هذه العمليات، تتغير الحالة والحقوق المخصصة لطالب اللجوء. تعد تركيا من بين الدول التي استقبلت عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين، وعلى الرغم من أن تركيا وفرت ملاذًا آمنًا للاجئين، فقد أسهمت هذه السياسات أيضًا في تعقيد المشهد بسبب المخاوف الأمنية والتحديات الهيكلية.

يعرض الجدول ٦ نتائج معامل المسار لمجموعة من العلاقات المفترضة بين المتغيرات الكامنة، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. أولًا، الوصول إلى فرص التدريب (ATO) واستدامة سبل العيش، حيث Beta = 0.200، و قيمة T = 2,930، و القيمة 0,004، وهذه النتيجة تدعم الفرضية الأولى (H1)، ثانيًا: برامج التدريب على مهارات الحياة (LSP) واستدامة سبل العيش، حيث Beta = 0.128، وقيمة T = 1,972 وهذه النتيجة P = 0,048 وهذه النتيجة تدعم الفرضية الثانية (H2)، ثالثًا: برامج التدريب المهنى (VTP) واستدامة سبل العيش، حيث 0.136 = Beta، وقيمة 2,129 م والقيمة Beta ا وهذه النتيجة تدعم الفرضية الثالثة (H3)، رابعًا: برامج تدريب ريادة الأعمال (ETP) واستدامة سبل العيش، حيث Beta = 0.256، وقيمة T = 3.727 والقيمة P = 0,000 وهذه النتيجة تدعم الفرضية الرابعة (٤).

وقد أثرت هذه السياسات في سبل عيش اللاجئين وإمكانية وصولهم إلى الأصول الضرورية. تبنت تركيا سياسة معاملة اللاجئين السوريين كضيوف وهذا الأمر انعكس على حياة اللاجئين ووضعهم القانوني الذي – بلا أدنى شك – انعكس بطريقة ما على الجانب الاقتصادي من حياتهم (Szałańska, 2017).

تبين من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى (H1) أن هناك علاقة مهمة بين إمكانية وصول اللاجئين إلى الفرص التعليمية والتدريبية واستدامة سبل عيشهم، وأظهرت النتيجة أن هذه العلاقة ذات تأثير إيجابي، ولذا تدعم هذه النتائج فرضيتنا التي تنص على وجود أثر معنوي لإمكانية الوصول إلى الفرص التدريبية والتعليمية على سبل عيش اللاجئين وتعزيزها. وتؤكد نتيجة التحليل أن المنظات الإنسانية غالبًا ما تقدم فرص التعليم المهني بالإضافة للتعليم المجاني المتاح من فرص التعليم المهني بالإضافة للتعليم المجاني المتاح من البرامج التدريبية وتنظيم مستمر للورش المهنية التي تستهدف الشباب اللاجئين.

كما تبين من خلال هذه النتيجة فائدة الكثير من البرامج التي تهدف إلى تحسين فرص الاعتهاد على الذات مع التأكيد على الحاجة للالتزام بمعايير جودة التعليم والتدريب التقني والمهني، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النتيجة تؤكد الأثر الإيجابي للشهادات التي تقدمها المنظهات في نهاية البرامج التدريبية في سوق العمل، لأن امتلاك الوثائق المعترف بها يساعد اللاجئين لبدء عمل امتلاك الوثائق المعترف بها يساعد اللاجئين لبدء عمل تجاري، والمعرفة الجيدة بلغة البلد، كلها عوامل تسهم إسهامًا إيجابيًّا في استدامة سبل العيش وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات في هذا المجال تتوق مع ما توصلت إليه الدراسات في هذا المجال (Perry & Hart, 2012, John et al, 2014).

لكن بالمقابل تختلف القيود في الوصول إلى التدريب حسب سياسة الحكومات وقيودها، ولا بد للاجئين من التعامل مع مجموعة متنوعة من الحواجز، ففي النمسا والدنهارك، تولت الحكومات ذات الأجندات القوية المناهضة للهجرة مهامها، وقللت من الوصول والمشاركة في التعليم والتدريب المهني لطالبي اللجوء واللاجئين. في الوقت نفسه، أدخلت الحكومة الألمانية العديد من تدابير الاندماج للاجئين بالتعاون مع أرباب العمل بهدف جعل التعليم والتدريب المهني أكثر العمل بهدف جعل التعليم والتدريب المهني أكثر سهولة (Jørgensen,et, al. 2021).

تؤكد نتائج التحليل صحة الفرضية الثانية (H2) التي تنص على وجود تأثير لبرامج تدريب مهارات الحياة في استدامة سبل عيش اللاجئين، وكذلك برامج التدريب على المهارات المتنوعة التي يطلق عليها مهارات الحياة، والتي أوصت الأمم المتحدة باعتهادها في مجال دعم اللاجئين من برامج بناء الثقة والقدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات بطريقة إبداعية والتواصل الفعال لها تأثير إيجابي على استدامة سبل العيش، وهذا ما يدعم تعزيز الاعتهاد على الذات والثقة بالنفس، فاللاجئون أكثر عرضة للاكتئاب وانخفاض الثقة بالنفس والقلق والشعور بالوحدة، وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات مثل (Yankey & Biswas. 2019).

بصورة مشابهة، فقد تبين التأثير الإيجابي للتدريب المهني والتقني على سبل عيشهم وتعزيز الاعتهاد على الذات، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثالثة (H3)، إذ أوضحت النتائج أن برامج التدريب التقني والمهني أدت إلى تطوير مهارات المشاركين ولا سيها أصحاب الخبرة السابقة، مما أدى إلى استخدام واسع النطاق للموارد البشرية المدربة مهنيًّا وتقنيًّا في سوق العمل، وهذا يتفق

لعدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022

مع نتائج دراسة (Ahmed, 2019)، ودراسة (Ahmed, 2019 هـ نتائج كلات أنه عند تزويد اللاجئين بالمهارات من خلال البرامج المهنية يؤدي هذا إلى نتائج إيجابية، مثل تحسين التغذية وتقليل الفقر والاستغلال بجميع أنواعه، وتُظهر الدراسة أنه بأموال متواضعة يمكن عمل الكثير للتخفيف على اللاجئين ومنحهم الأمل والفرص لحياة أفضل، ومع ذلك، لم يعطَ التدريب المهني الأولوية القصوى من بين الأنشطة التي تنفذها المنظهات الإنسانية، ومن شأن الاستهداف الأفضل من خلال صياغة أهداف واضحة وتحديد الفئات المستهدفة أن يسهل هذه العملية ويدعم التوسع في تنفيذ هذه البرامج وهذا ما أكدته دراسة (Lyby, 2002).

أخيرًا، على الرغم من النظرة السلبية تجاه اللاجئين، إلا أنه على المدى الطويل، يمكن أن يسهموا إسهامًا كبيرًا في الاقتصادات المضيفة وأن يعودوا بفائدة كبيرة على هذه المجتمعات. توضح نتائج التحليل الأثر الإيجابي لبرامج ريادة الأعمال على سبل عيش اللاجئين، وهذا ما يؤكد فرضيتنا الرابعة (H4) التي تنص على وجود تأثير معنوي لبرامج ريادة الأعمال في سبل عيش اللاجئين واستدامتها، إذ بينت نتائج هذه الدراسة أن معظم اللاجئين على استعداد للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وأن عددًا كبيرًا منهم مجهزون بمهارات قابلة للتسويق ويحصلون على مواهب تمكنهم من الانخراط في نشاط تجاري، وهناك حاجة ماسة لمثل هذه البرامج لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة من اللاجئين في التغلب على التحديات التي تمنعهم من الانخراط في الأنشطة التجارية، وهذا ما تؤكده نتائج بعض الدراسات مثل .(Kachkar, 2019, Almoham-(mad, et al, 2021b, Nayak et al, 2019

جميع برامج التمكين التي تدعم وتنمي رأس المال البشري والتي ركز عليها البحث وسهولة الوصول إليها كان لها أثر إيجابي في دعم وتعزيز استدامة سبل عيش اللاجئين السوريين في تركيا بصفة عامة، ولذا، فإن فرص التدريب التي تدعمها المنظات، والتعليم المجاني، وجميع أشكال التدريب مهمة للغاية وتؤثر تأثيرًا إيجابيًّا في استدامة سبل العيش وتقلل من اعتهاد اللاجئين على المساعدات الإنسانية على المدى الطويل، طبعًا هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في سبل العيش والتي سلطت الضوء عليها العديد من الدراسات.

الآثار النظرية والعملية والاقتراحات

يمكن أن يكون تصميم برامج متكاملة للتمكين الاقتصادي والاجتهاعي وإعداد خطة متكاملة ووضع دليل إرشادي للتمكين أساسًا جيدًا لدعم وتعزيز ثقة اللاجئين والاعتهاد على الذات، الذي يدفع باتجاه استدامة سبل عيشهم لتعويض وتقليل الأعباء الاقتصادية للاجئين على المجتمع المضيف، وخاصة في حالات اللجوء التي طال أمدها.

يسهم دعم سبل عيش اللاجئين في الحد من الصراع وإصلاح الحياة الاقتصادية للمجتمعات المتضررة، بالإضافة إلى تحفيز اللاجئين على تغطية جزء من تكاليف حياتهم. نعتقد أن النتائج التي توصلنا إليها يمكن أن تدفع المنظهات والحكومات لمزيد من الاهتهام ببرامج التدريب المهني وغيره من برامج ريادة الأعهال وبناء القدرات، التي تنعكس إيجابًا على قدرة اللاجئين على أن تكون برامج هادفة ومستمرة، والتي ستنعكس على تحسين مستوى معيشتهم من خلال زيادة دخلهم على تحسين مستوى معيشتهم من خلال زيادة دخلهم

وتحسين أمنهم الغذائي. نأمل أيضًا أن يضيف بحثنا معرفة جديدة إلى البحث في حالات الأزمات والطوارئ واقتراح الحلول التي تدفع إلى التخفيف من آثارها، ولا سيها على البلدان المضيفة، وسيكون مفيداً للعديد من مجموعات أصحاب المصلحة والمنظهات الدولية والمحلية العاملة في تركيا، واللاجئين السوريين في تركيا، والمؤسسات التركية، وصانعي السياسات المتعلقة باللاجئين السوريين، والأكاديميين والباحثين من المجال نفسه ومراكز الدراسة وغيرهم من المهتمين باللاجئين.

لذلك، ولأهمية هذا الموضوع يمكن للأبحاث المستقبلية أن تغطي بأسلوب ما جانب التمكين الذي لا يزال يحتمل الجدل بين الدراسات، ويمكن التركيز على تمكين المرأة اللاجئة وبخاصة في ظل تغير دورها في بلدان اللجوء، حيث دخلت إلى سوق العمل للمساعدة في أعباء المنزل وتحسين مستوى المعيشة، فضلًا على تركيز التوجه على التدريب المهني وتدريب مهارات ريادة الأعمال لما له من قيمة واضحة في إيجاد فرص عمل للاجئين وتخفيف الآثار السلبية لهم على المجتمعات المضيفة.

المصادر والمراجع

- Ahmed, A. (2019). Impacts of Vocational Training for Socio-economic Development of Afghan Refugees in Labor Markets of Host Societies in Baluchistan. *Journal of International Migration and Integration*, 20(3), 751-768. https://doi.org/10.1007/s12134-018-0627-4
- Almohammad, D., Durrah, O. & Ahmed, F. (2021a), Deciphering the motives, barriers and integration of Syrian refugee entrepreneurs into Turkish society: a SEM approach, Digital Policy, Regulation and Governance, 23(1), pp. 59-76. https://doi.org/10.1108/DPRG-05-2020-0066
- Almohammad, D., Durrah, O., Alkhalaf, T., & Rashid, M. (2021b). Entrepreneurship in Crisis: The Determinants of Syrian Refugees' Entrepreneurial Intentions in Turkey. Sustainability, 13(15), 8602. doi:10.3390/su13158602
- Assan, K. J. (2014). Livelihood Diversification and Sustainability of Rural Non-Farm Enterprises in Ghana. *Journal of Management and Sustainability*, 4 (4). https://www.ccsenet.org/journal/index.php/jms/article/download/42688/23363.
- Awidi SJ & Quan-Baffour K. (2021), Situating Adult Learning and Education in Refugee Livelihood Adaptation and Progression toward Self-Reliance: The Case of Refugees in the Kyaka II Settlement in Southwestern Uganda. Adult Education Quarterly, 71(2), 148-165. doi:10.1177/0741713620963575
- Betts, A. (2017, August 1st). Empowering Refugees in Times of Crisis. (R. J. Rodriguez, Interviewer).
- Bish, A.; Newton, C.; & Johnston, K. (2015). Leader vision and diffusion of HR policy during change. *J. Organ. Chang. Manag*, 28, 529–545
- Bloch, A. (2000). Refugee settlement in Britain: The impact of policy on participation. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 26(1), 75–88.
- Cahn, M., (2002). The business of living: Rural micro-enterprise and sustainable livelihoods. PhD Thesis. Massey University, Palmerston North.
- Campbell, E., Crisp, J., & Kiragu, E. (2014). Navigating Nairobi: a review of the implementation of UNHCR's urban refugee policy in Kenya's capital city. Geneva: UNHCR.
- Carney D, Drinkwater M, Rusinow T, Wanmali S, & Singh N (1999). Livelihood approaches compared; a brief comparison of the livelihoods approaches of the UK Department for International Development (DFID), CARE, Oxfam, and the United Development Programme (e).19 pp
- Carney, D., (1999). Approaches to sustainable livelihoods for the rural poor. ODI Poverty Briefing 2, London: ODI.
- Carrion, D. (2015). Syrian Refugees in Jordan. Confronting Difficult Truths. Research Paper Middle East and North Africa Programme, September. London: Chatham House
- Chambers R, Conway G (1992) Sustainable rural livelihoods: practical concepts for the 21st century, IDS Discussion Paper 296, IDS, Brighton.
- Colic-Peisker, V., & Waxman, P. (Eds.) (2004). Resettlement and Integration in the West. New York: Routledge
- Crisp, J. (2003). UNHCR, Refugee Livelihoods and Self-Reliance: Brief History. UNHCR, https://www.unhcr.org/uk/research/eval/3f978a894/unhcr-refugee-livelihoods-selfreliance-brief-history.html (accessed in July 2019).
- DGMM. (2020). Temporary Protection. Directorate General of Migration Management. Turkey.

- Ding, W., S. Jimoh, Y. Hou, X. Hou, and W. Zhang. (2018). Influence of Livelihood Capitals on Livelihood Strategies of Herdsmen in Inner Mongolia, China. *MDPI Sustainability*, 10 (3325), https://www.mdpi.com/2071-1050/10/9/3325/pdf
- Easton-Calabria, E. (2016). Refugees asked to fish for themselves: The Role of Livelihoods Trainings for Kampala's Urban Refugees. UNHCR New Issues in Refugee Research Working Paper, No. 277. Geneva: UNHCR
- Egan, S. & Tomlinson, F, (1999). Models of good practice in education, training and employment services for refugees: The UK experience. London: CERB, University of North London.
- Fong, R., Busch, N. B., Armour, M., Heffron, L. C., & Chanmugam, A. (2007). Pathways to self-sufficiency: Successful entrepreneurship for refugees. Journal of Ethnic and Cultural Diversity in Social Work, 16(1-2), 127-159.
- Furst-Nichols, R., & Jacobsen, K. (2011). African refugees in Israel. Forced Migration Review, 37, 55-56. https://www.fmreview.org/non-state/Furst-Nichols/Jacobsen
- Hannah, J. (2008). The role of education and training in the empowerment and inclusion of migrants and refugees. In J. Zajda (Ed.), Comparative and global pedagogies: Equity, access and democracy in education (pp. 33–48). Dordrecht, The Netherlands: Springer.
- Helmore, K., and Singh, N., (2001). Sustainable Livelihoods: Building on the Wealth of the Poor. Kumarian Press, Bloomfield CT, USA.
- Icduygu, A., and E, Diker. (2017). Labor market integration of Syrian refugees in Turkey: From refugees to settlers". *The Journal of Migration Studies*, 3(1), 12–35.
- Jabbar, S & Zaza, H. (2016). Evaluating a vocational training programme for women refugees at the Zaatari camp in Jordan: women empowerment: a journey and not an output, International Journal of Adolescence and Youth, 21:3, 304-319, DOI: 10.1080/02673843.2015.1077716
- Jackson, S., & Bauder, H. (2014). Neither temporary, nor permanent: The precarious employment experiences of refugee claimants in Canada. *Journal of Refugee Studies*, 27(3), 360–381. http://doi.org/10.1093/jrs/fet048
- Jacobsen, K. (2002) 'Livelihoods in Conflict: The Pursuit of Livelihoods by Refugees and the Impact on the Human Security of Host Communities'. *International Migration*, 40(5), 95-123. https://doi.org/10.1111/1468-2435.00213
- John E. Ehiri, Jayleen K.L. Gunn, Katherine E. Center, Ying Li, Mae Rouhani & Echezona E. Ezeanolue (2014). Training and deployment of lay refugee/internally displaced persons to provide basic health services in camps: a systematic review, *Global Health Action*, 7:1, 23902, DOI: 10.3402/gha.v7.23902
- Jørgensen, C. H., Hautz, H., & Li, J. (2021). The Role of Vocational Education and Training in the Integration of Refugees in Austria, Denmark and Germany. *International Journal for Research in Vocational Education and Training*, 8(3), 276–299. https://doi.org/10.13152/IJRVET.8.3.2
- Kachkar, O, (2019). Refugee Entrepreneurship: Empirical Quantitative Evidence on Microenterprises in Refugee Camps in Turkey, *Journal of Immigrant & Refugee Studies*, 17(3), 333-352, DOI: 10.1080/15562948.2018.1479913

- Kamau, D. M., & Mwenda, M. N. (2021). Empowerment of Urban Refugee Youths in Nairobi County, Kenya: A Socio-Economic Perspective. *European Journal of Business and Management Research*, 6(1), 142-148. https://doi.org/10.24018/ejbmr.2021.6.1.707
- Lyby, E. (2002). Vocational Training for Refugees: A Case Study from Tanzania, in: J. Crisp, C. Talbott & D. Cipollone (Eds) Learning for a Future: Refugee Education in Developing Countries (Geneva, UNHCR), 217–259.
- Marchand, K, & Dijkhuizen, J, (2018). Entrepreneurship as a Tool for a New Beginning Entrepreneurship Training for Refugees in a New Homeland, In Entrepreneurship and the Sustainable Development Goals. *Published online*: 27 Sep 2018; 135-149.
- Medel-Anonuevo, C. (1997). Moving across borders, cultures and mindsets: Prospects for migrant and refugee education in the 21st century. Adult Education and Development, 49, 165–71.
- Miller, S.D. (2017). UNHCR as a Surrogate State: Protracted Refugee Situations (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315456812
- Milner, J. (2014), Protracted Refugee Situations, In the Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies, edited by Elena Fiddian-Qasmiyeh, Gil Loescher, Katy Long, and Nando Sigona, 151–62. Oxford: Oxford University Press, pp. 151-162
- Nayak, G., IM, Salovaara. & J, Wade. (2019). Self-Regulated Learning in Refugee Entrepreneurship Education: A University-Based Program for Tibetan Entrepreneurs in India, *Diaspora, Indigenous, and Minority Education*, 13(2): 81-96. https://doi.org/10.1080/15595692.2018.1557632
- Omata N 2012. Refugee livelihoods and the private sector: Ugandan case study. Working Paper Series No. 86. University of Oxford: Refugee Studies Centre.
- Özer, M. (2021). Promising Opportunity for the Integration of Syrian Refugees in Turkey: New Targets in Accessing the Labor Market through Vocational Education and Training. *Bartın University Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences*, 12 (23): 239-251.
- Perry, K. H., & Hart, S. (2012). I'm just kind of winging it: Preparing and supporting educators of adult refugee learners. Journal of Adolescent and Adult Literacy, 57(2), 110–122. https://doi.org/10.1002/JAAL.00112
- Refugee Resettlement Working Group, (1993). Let's Get It Right in Australia. Sydney: Refugee Resettlement Working Group.
- Rohwerder, B. (2016). Sustainable Livelihoods in Ugandan Refugee Settings. GSDRC Helpdesk Research Report 1401. GSDRC, University of Birmingham.
- Rottmann, S. (2020). Integration Policies, Practices and Experiences Turkey Country Report. RESPOND Working Papers Global Migration: Consequences and Responses.
- Saleth, R.M., & Swaminathan, M.S., (1993). Sustainable livelihood security index; towards a welfare concept and robust indicator for sustainability. In: Moser, F. (Ed.), Proc. Int. Workshop on Evaluation Criteria for a Sustainable Economy. Graz/A, April 6–7, pp. 42–58
- Scoones, I, (1998). Sustainable rural livelihoods: a framework for analysis, IDS Working Paper 72, IDS, Brighton.

- Singh, N. & Gilman, J., (1999). Making sustainable livelihoods more sustainable. *International Social Science Journal*, 162: 539–545.
- Sithembiso Ndlela & Worth, S. (2021). Creating self-reliance and sustainable livelihoods amongst small-scale sugarcane farmers, *The Journal of Agricultural Education and Extension*, 27(3): 325-339. https://doi.org/10.1080/1389224X.2020.1851268
- Siviş, S. (2020), Integrating Bottom-Up into Top-Down: The Role of Local Actors in Labor Market Integration of Syrian Refugees in Turkey. *International Migration*, 59(4): 190-206. https://doi.org/10.1111/imig.12775
- Sridharan, Swetha. (2010). The Influence of Social Networks on the Employment Outcomes of Rohingya Refugees in Malaysia." Master's in law & Diplomacy Thesis, Fletcher School of Law & Diplomacy, Tufts University.
- Szałańska, J. (2017). Legal Protection of Syrian Refugees in Turkey against the Background of International Legal Determinants. The Polish Quarterly of International Affairs, 26(1), 73-84.
- Tomlinson, F., & Egan, S. (2002). From marginalization to (dis)empowerment: Organizing training and employment services for refugees. Human Relations, 55(8), 1019–1043. doi:10.1177/0018726702055008182
- UNESC. (2017a). Evaluation of the Office of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East: Report of the Office of Internal Oversight Services. Fifty-seventh session, Organizational session, 20 April 2017.
- UNHCR. (2014). Global Strategy for Livelihoods: A UNHCR Strategy 2014-2018. Retrieved from http://www.unhcr.org/530f107b6.pd
- UNHCR. (2020). Global trends forced displacement in (2020), United Nations high commissioner for refugees. Available at: https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html
- UNICEF. (2016). Consultation on Technical and Vocational Education and Training in the Middle East and North Africa. Workshop Report
- UNICEF. (2017b). Reimagining Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa: A Four-Dimensional and Systems Approach to 21st Century Skills. Conceptual and Programmatic Framework.
- Van Gelderen, M., & Jansen, P. (2006). Autonomy as a start-up motive. Journal of Small Business and Enterprise Development, 13(1), 2332. VuchtelingenWerk. (2017). Feiten & Cijfers. R
- Walters, N. & Egan, E. (1997). Refugee skills analysis for Northwest London Training and Enterprise Council. London: NW
- Wauters, B., & Lambrecht, J. (2008). Barriers to refugee entrepreneurship in Belgium: Towards an explanatory model. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 34(6), 895-915.
- Women's Refugee Commission. (2009). Building livelihoods: A field manual for practitioners in humanitarian settings. http://www.unhcr.org/4af181066.pdf
- Yamoah, E. E. (2014). The Link between Human Resource Capacity Building and Job Performance. *International Journal of Human Resource Studies*, 4 (3), 139-146.
- Yang, L., M. Liu, F. Lun, Q. Min, C. Zhang and, and H. Li. 2018. "Livelihood Assets and Strategies among Rural Households: Comparative Analysis of Rice and Dryland Terrace Systems in China., MDPI Sustainability, 10 (2525), https://www.mdpi.com/2071-1050/10/7/2525/pdf

- Yankey, T. & Biswas, U.N. (2019). Impact of life skills training on psychosocial well-being of Tibetan refugee adolescents, *International Journal of Migration, Health and Social Care*, 15(4), pp. 272-284. https://doi.org/10.1108/IJMHSC-11-2017-0049
- Yankey, T. & U.N, Biswas. (2012). Life skills training as an effective intervention strategy to reduce stress among Tibetan refugee adolescents, *Journal of Refugee Studies* 25(4): 514–535. https://doi.org/10.1093/jrs/fer056
- Zimmerman, M. (1998). Empowerment Theory: Psychological, Organizational and Community Levels of Analysis.



بين آفاق التوقع ويقين الحدوث

د. صالح بن حمد التويجري، السعودية
 الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

تهدّد تغيّرات المناخ النموَّ الاقتصاديَّ للدول وحياة الشعوب، لما تنتج عنها من كوارث مدمرة، سواء أكانت فيضانات، أو عواصف مدارية، أو تصحّرًا، أو جفافًا، أو غير ذلك من الأزمات المناخية، التي تلقى بظلال قاتمة على كوكب الأرض، وتجعله محفوفًا بالمخاطر. فقد تضرر بسبب هذه التغيرات المناخية _ وفق إحصائيات أممية _ ما يقرب من ٤ بلايين شخص، وتسببت _ حسب المنظمة الدولية للهجرة _ في إجبار ٢٤٥ مليون شخص لمغادرة منازلهم ما بين عامي ۲۰۰۸م و۲۰۱۸م، كل هذا في ظل وجود توقعات بتفاقم أزمة الجوع وسوء التغذية بنسبة تصل إلى ٢٠٪ بحلول العام ٢٠٥٠م، خصوصًا بعد أن وصلت الانبعاثات الغازية إلى معدلات قياسية دون أن تبدى أي علامة توقف.

ومن حين لآخر، نلمس تحوّلات مفاجئة تتمثّل في اضطرابات لمختلف أنهاط الطقس ودرجات الحرارة المرتفعة بسبب زيادة انبعاثات غازات الدفيئة. وللتخفيف من تداعيات كوارث التغيّرات المناخية، لا بد من تعزيز التعاون الدولي لخفض غازات الدفيئة إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠م وتحقيق الحياد الصفري بحلول ٢٠٥٠م. كما يجب تكثيف التوعية بخطورة ما يتعرض له كوكب الأرض من أضرار، وتفعيل الشراكة مع جميع القطاعات لتوفير التمويل اللازم من أجل تنفيذ إستراتيجيات حماية البيئة من أي أخطار تهددها، وإدماج مشكلة التغيّر المناخي في إستراتيجيات وبرامج القضاء على الفقر، والعمل على معالجة الاختلالات البيئية الناتجة عن تغيّر المناخ كأولوية رئيسة والتزام قانوني. الكلمات المفتاحية: الكوارث، التغير المناخي، غازات الدفيئة،

البيئة، الطقس

الكوارث البيئية بين آفاق التوقع ويقين الحدوث

السعودية

د. صالح بن حمد التويجري

المقدمة

حدثت في السنوات الأخيرة تغيّرات مناخية وبيئية أثّرت تأثيرًا خطيرًا على كوكب الأرض بأكمله، وعندما نتأمل هذا الأمر نجده معقّدًا؛ مما يتطلب تحركًا سريعًا وجماعيًّا من جانب دول العالم كافة لتلافي الوضع المناخي المتأزم، وعلى الإنسان أن يدرك أن النظم البيئية تسير وفق دقة متناهية تفوق عقله، وأن يعي أنها مسخّرة لخدمته، فيحتّم عليه المحافظة عليها وعدم الإخلال بتوازناتها الربّانية؛ فقد عاش الإنسان القديم في بيئته منذ عقود سحيقة محترمًا لها وتابعًا لها، يخشاها بقدر اعتماده عليها في معيشته، ثم خرج من تبعيتها لها شيئًا فشيئًا إلى مصادقتها، وبدأ يلاحظ ظواهرها ومناخها ليوائم أنشطته الزراعية، التي مكّنته من الاستقرار وبناء التجمعات السكانية البدائية أو المدن الحضارية الأولى. ومنذ أن بدأ في تطويعه للقوى الطبيعية أدرك إمكانية السيطرة عليها والتحكم في أنظمتها الأزلية، وطغى هذا الشعور بعدما ترسّخت قواعد المدن الصناعية ولهث الجميع وراء المكاسب المادية ورغد العيش والرفاهية، وبدأ الإنسان خوض مرحلة الصراع مع البيئة، مندفعًا وراء الاستغلال المفرط لمواردها الطبيعية، وحينها بدأت الأنظمة الإيكولوجية في التدهور، وأطلقت البيئة صافرات الإنذار بهدف تعزيز التواصل مع الإنسان، إلا أن علاقته ببيئته المسخّرة له بدت وكأنها علاقة عداء؛ فغابت المدن تحت سُحُب سوداء من الأدخنة الناتجة عن احتراق الوقود، وانتشرت الأمراض والأوبئة الناتجة عن تلوث الهواء والماء والتربة، وتغيرت أنهاط هطول المطر وزادت موجات الجفاف والعواصف الصحراوية الجافة، واتسعت رقعة التصحر وذاب الجليد وتآكلت الشواطئ وتزحزحت نطاقات المناخ، وغير ذلك من العلامات الدالة على وجود خلل في الأنظمة الإيكولوجية، وحدوث تغيّر مناخى قاس بسبب غازات الدفيئة المتصاعدة، فاندفع العلماء والباحثون لدراسة هذه الظاهرة من أجل التصدي لها قبل أن تؤثر على الإنسان.

لعدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022

الطقس والتغير المناخي

ثمة فارق بين الطقس والمناخ؛ فالأول هو الحالة الجوية السائدة التي يمتد مداها الزمني من دقائق أو ساعات قليلة إلى أيام، ومتوسط المدى الزمني لأغلبها من ٣ - ٤ أيام، والطقس هو دائم التغيّر، أما المناخ فهو أحوال الطقس في مدة طويلة تحدث فيها جل الظواهر الجوية العاديّة والمتطرّفة. كها أن هناك فرقًا بين التقلبات المناخية والتغيّر المناخي، فالتقلبات المناخية تعني اختلاف الأحوال الجوية من سنة إلى أخرى أو تعني اختلاف الأحوال الجوية من سنة إلى أخرى أو معدلها العام، وأهمها كمية الأمطار من مدة إلى أخرى، ولكنها تبقى في معدلها خلال المدة المناخية التي قدرتها منظمة الأرصاد العالمية بثلاثين سنة على الأقل، وتؤثر التقلبات المناخية على الزراعة، فتؤدّي إلى عدم استقرار الأنظمة الغذائية.

أما التغيّر المناخي فهو التغيّر الملموس، ويتمثّل في حدوث فيضانات وجفاف وعواصف. وحسب ويكيبيديا، هو «أي تغيّر مؤثر وطويل المدى في معدل حالة الطقس، يحدث لمنطقة معينة، يمكن أن يشمل معدل حالة الطقس معدل درجات الحرارة ومعدل التساقط وحالة الرياح». وحسب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، يعدّ التغيّر المناخي «أي تغيّر في المناخ يُعزى بصورة مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغيّر في تكوين الغلاف الجوي». أو هو اضطراب في مناخ الأرض مع ارتفاع درجة حرارة الكوكب وتغيّر في الظواهر الطبيعية يطال درجات الحرارة ومعدل تساقط المطر والثلوج وهبوب الرياح وتدهور الغطاء النباتي والتنوع البيئي. فيما يرى علماء وتدون التغير المناخي بأنه «ارتفاع في درجة حرارة ومعدل النباتي والتنوع البيئي. فيما يرى علماء النباتي والتنوع البيئي. فيما يرى علماء آخرون التغير المناخي بأنه «ارتفاع في درجة حرارة

اليابسة والمحيطات والغلاف الجوي». وقد أوجد التغيّر المناخي - كطرح أكاديمي لواقع حادث ومتوقع حدوثه مستقبلًا - تيارين مختلفين في تفسيره؛ أحدهما يقول باحتالية حدوثه مستقبلًا متمثّلًا في ظاهرة الاحتباس الحراري، والآخر يرى أن تغيّر المناخ هو ظاهرة عادية لا تدعو للقلق، إلا أنه ثبت علميًّا أن تغيّر المناخ يؤدي لتشويه جمال كوكب الأرض وتدميره، ويبدو ذلك جليًّا في جزر المالديف التي اختفت أجزاء كبيرة من شِعَبها المرجانية خلال عامي ١٩٩٧م، كبيرة من شِعَبها المرجانية خلال عامي ١٩٩٧م، تضرب هذه الجزر على مدى عقود.

اللجوء والتغيُّر المناخي

لتغيّرات المناخ تبعات جسيمة، يكمن أبرزها في تفاقم أزمة اللجوء والنزوح، ولعل اللاجئين والنازحين داخليًّا هم في صدارة الأشخاص المتأثرين بحالات الطوارئ المتصلة بالمناخ، فكثير منهم _ حسب تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين -يعيشون في «بؤر مناخية»، ويفتقرون عادة إلى الموارد التي تسمح لهم بالتكيّف مع بيئة تزداد قوة، حيث تطال الآثار المتلاحقة لتوالي الأزمات الناجمة عن تغيّر المناخ المجتمعات المعدمة أصلًا، ولا تفسح لها مجالًا للتعافي.. وهنا نتساءل: هل يحق للأشخاص طلب صفة اللجوء في حال تداخلت تبعات تغيّر المناخ مع النزاعات المسلحة والعنف؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يرى الباحث أن مصطلح «لاجئو المناخ» غير معتمد من جانب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلا أنه يمكن الإشارة إلى أنهم «أشخاص نازحون في سياق الكوارث وتغيّر المناخ».

كما أنه من عواقب تغيّر المناخ زيادة معدل النزوح وتردي الظروف المعيشة للنازحين وإعاقة عودتهم إلى ديارهم، فيها يزيد شح الموارد الطبيعية المحدودة، مثل مياه الشرب في كثير من مناطق العالم المستضيفة للاجئين، وتؤدى مخاطر زيادة حدة الظواهر الجوية القاسية، مثل الهطولات المطرية الغزيرة، أو الجفاف المطول، أو التصحر، أو غيرها إلى نزوح أكثر من ٢٠ مليون شخص من بيوتهم إلى مناطق أخرى في بلدانهم كل عام. ولقد اضطر كثير من الناس على مر التاريخ للنزوح من أراضيهم بسبب شح الموارد أو بسبب الصراعات حول الموارد النادرة، في ظل توقعات بحدوث تحركات سكانية ضخمة نتيجة التصحر واستنزاف الموارد على نطاق واسع، ولعل ذلك يحتّم ـ وفق تأكيدات المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي _الاستثمار في جهود الاستعداد من أجل التخفيف من احتياجات الحماية مستقبلًا وتلافي المزيد من النزوح الناجم عن تغيّر المناخ.

العلماء والتغيُّر المناخي

هل نحن على حافة الهاوية بسبب التغيّر المناخي؟ سؤال يردده علماء المناخ في ظل وجود تحذيرات من تغيّرات مناخية قاسية على كوكب الأرض. ومع خطورة ما تنتج عنها من كوارث مناخية مدمرة، كان لا بد أن تتجه أنظار العلماء إلى تغيّر المناخ الناتج عن ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب انبعاث غازات الدفيئة المتصاعد. وعلى الرغم من خطورتها، إلا أن جميع العلماء والباحثين لم يتفقوا على الاعتراف بظاهرة الاحتباس الحراري، ففي مقابل وجود فريق مؤيد للظاهرة ومحذر من تبعاتها المستقبلية المدمرة، ظهر فريق معارض يرى

في رأي المؤيدين توهمًا لا أساس له، وذهب هذا الفريق المعارض إلى أن تغيّر المناخ أمرٌ تطوّري طبيعي لا يدعو إلى القلق من المستقبل القادم، وتفاءل بعض المعارضين بازدياد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وسخونة الأرض، لرؤيتهم أن أرضًا أكثر سخونة أفضل للجنس البشري، وأن ارتفاع التركيزات الجوية من ثاني أكسيد الكربون يزيد من إنتاجية النباتات.

وحسب رأي الباحث، فإن هذه الانبعاثات لها أخطار جسيمة تؤدي إلى حدوث كوارث وأزمات. وعلى الرغم من أن التغيرات المناخية حَظِيَتْ بجهود هائلة من جانب الباحثين في هذا المجال من أجل وضع آليات مناسبة للحد من تداعياتها والتخفيف من ويلاتها، إلا أنها ما زالت مستمرة. لقد كانت السنوات الأربع الأخيرة أكثر حرارة، وأصبحت آثار التغيّر المناخي محسوسة. وهنا نتساءل: أمَا آنَ للجهات المعنية التحرك السريع لخفض الانبعاثات الكربونية؟ خاصة أن كوكبنا يواجه تحدّيًا كبيرًا بسبب ظاهرة التغيّر المناخي التي تنتج عنها كوارث تهدّد حياة البشر في العديد من مناطق العالم. وتتمثّل ظاهرة التغير المناخي في حدوث تغيير بالظروف المناخية، كدرجات الحرارة والرياح والأمطار، ويعود ذلك لعدة مسببات، أهمها الأنشطة البشرية العائدة في معظمها إلى بداية الثورة الصناعية، حيث أدى التطور الصناعي إلى تلويث البيئة من خلال انبعاثات المصانع، ما أدى إلى الاحتباس الحراري أو ما يسمى بظاهرة الدفيئة. وبها أنه لا يختلف اثنان على أن حرارة الأرض ترتفع؛ فإن الخلاف يكمن فيها إذا كان الاحترار الذي نشهده حاليًّا هو تحوّلًا طبيعيًّا في الاتجاه الذي تسلكه درجة الحرارة العالمية، أو أنه ناجم عن الأنشطة البشرية منذ أن وجدت الثورة الصناعية موطئ قدم راسخ.

العدد (7) شوال 1443 هـ / مايو 2022

المؤيدون لظاهرة التغيُّر المناخي

مما يدعو للقلق بدرجة كبيرة، هو توقعات العلماء حول ما سيكون عليه مستقبل الكوكب نتيجة لتفاقم الاحترار الكوكبي وعجز الإنسان عن السيطرة عليه. وفي كتاب نُشِر عام ٢٠٠٤م تحت عنوان «الاحتباس الحراري/ الاحترار العالمي»، يرى عالم الفيزياء البريطاني جون هوتون أن اشتداد الأزمة المناخية سيعم العالم بكامله، وأعظم التغيّرات المناخيّة ستكون في المناطق القطبيّة. أما عالم الإيكولوجيا البريطاني جيمس لافلوك، فقد حدّد في كتابه «وجه غايا المتلاشي»، بعض المناطق التي ستكون قابلة للسكن في ظل الاحترار، وهي المناطق الشمالية في كندا وإسكندنافيا وسيبيريا، بعض العدم تأثرها بارتفاع مستوى المحيطات، بالإضافة إلى بعض الواحات في القارات، وخاصة تلك التي تقع في المناطق الجبلية.

وفي كتابه «المالديف أمة في خطر»، ألقى الرئيس الثالث لجزر المالديف مأمون عبدالقيوم الضوء على كارثة بيئية حدثت في أبريل ١٩٧٨م، وذلك عندما ضربته ومرافقيه موجات عاتية وقذفت بهم في البحر، ووقتها لم يكن خائفًا على سلامته بقدر خوفه على مستقبل بلاده من تغيّر المناخ بفعل التلوث الناتج عن عوادم العالم الصناعي. يرجع ذلك الخوف إلى أن مستوى البحر حول هذه الجزر المنخفضة في ازدياد دائم؛ إذ إن معظم أراضيها أقل من ثلاثة أقدام فوق سطح البحر، لذا إذا ارتفعت المحيطات بمعدل قدمين فقط أو نحوهما في هذا القرن الذي يتنبأ فيه العالم بتغيّر المناخ، ستتلاشي هذه الدولة.

تكمن المشكلة الكبرى، التي تجعل من التغيّر المناخي كارثة مستقبلية، في زيادة الاحترار الكوكبي

إلى الحد الذي يتوقعه كثير من علماء المناخ، وهو قادر النصح التوقع - على أن يحدث كارثة ستلحق الضرر بكثير من سكان الأرض، خاصة وأن آراء كثير من العلماء والباحثين تؤكد حدوث الاحترار الكوكبي. فقد أوضح العالم السويدي سفانتي أوغست أرهينيوس في كتابه «عوالم قيد الصنع» Worlds in the Making، أن ثاني أكسيد الكربون المنبعث من حرق الوقود، سيحبس ثاني أكسيد الكربون المنبعث من العودة إلى الفضاء بالطريقة نفسها التي تتبعها الألواح الزجاجية في الدفيئة. وبعد أرهينيوس، نشأ اتجاه بين العلماء ظل يتنامى مع ارتفاع درجات الحرارة، وتواتر الكوارث، يلقي تَبعات الاحترار الكوكبي برمته على الإنسان لأنه المسبب الأول في انبعاث غازات الدفيئة، ومنها ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز.

وقد نشأت اتجاهات أخرى قد يكون أقربها إلى الوسطية اتجاهًا لا يبرئ الإنسان من حدوث الاحترار بفعل سلوكياته الملوثة للبيئة، ولكنه يذهب إلى أن تعقّد آلية المناخ تستوجب عدم النظر إلى عامل واحد بعينه يؤثر في درجات حرارة العالم، بينها توجد عوامل أخرى متعددة يمكنها التأثير، أبرزها ما يصدر عن الشمس التي تتبع نمطًا منتظيًا من النشاط، مدته أحد عشر عامًا، يُعرف باسم «دورة البقع الشمسية»، وفي هذه المدة يتغيّر نتاج الشمس بنحو ۱ , ۰٪، كما يتغيّر الناتج الشمسي على مُدد أطول، تُراوح بين مئات وعشرات آلاف السنين، ما يؤدي إلى تبريد الكوكب، ورفع درجة حرارته، ويؤثر في تعديل تأثيرات غازات ورفع درجة حرارته، ويؤثر في تعديل تأثيرات غازات للثورات البركانية تأثير في تغيّر مناخ الأرض، لأنها للثورات البركانية تأثير في تغيّر مناخ الأرض، لأنها تطلق كميات هائلة من ثاني أكسيد الكبريت، وغازات

الكبريت الأخرى إلى طبقة الستراتوسفير، وهذه الغازات قد يكون لها تأثير في خفض الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض.

المشككون بظاهرة التغيُّر المناخي

على الرغم من إجماع كثير من العلماء على أن حال الكوكب ستسوء إذا لم يقلل انبعاث غازات الدفيئة، إلا أن هناك اتجاهًا يشكك في هذا الأمر، بل ويصفه ضربًا من الهراء والخداع، في وقت ظهر فيه عدد من العلماء والسياسيين والناشطين في مجالات البيئة والمناخ يعرفون باسم «المشككون المناخيون» -cli الفرنسي كلود اليغر، الذي أصدر كتابًا بعنوان «الجدل الفرنسي كلود اليغر، الذي أصدر كتابًا بعنوان «الجدل المناخي» عام ٢٠١٠م، والإحصائي الدانماركي بيورن لومبورج، حيث سَخِر في كتابه المعنون بيورن لومبورج، حيث سَخِر في كتابه المعنون وأثرها المستقبلي، وخلص إلى استنتاج مفاده أنَّ العالم على ما يرام.

ومن المؤيدين لظاهرة الاحتباس الحراري ألبرت أرنولد آل غور Gore "Albert Arnold "Al" Gore معلم لمادة العلوم، ورجل أعمال ورجل بيئة أميركي، والنائب الخامس والأربعين الأسبق لرئيس الولايات المتحدة في عهد الرئيس بيل كلينتون من عام ١٩٩٣م حتى عام ٢٠٠١م، حيث أسس عددًا من المنظّات غير الربحية، منها التحالف لحماية المناخ، وحاز جائزة نوبل للسلام لنشاطه في مجال تغيّر المناخ في عام ٢٠٠٧م، وأهم أعماله فيلم «حقيقة مزعجة»، وهو فيلم وثائقي أميركي ٢٠٠١م من تأليفه، كان الغرض من هذا الفيلم تثقيف الناس حول ظاهرة الاحتباس الحراري وفقًا لتقديراته، وناقش آل غور الاحتباس الحراري وفقًا لتقديراته، وناقش آل غور

فيه الرأي العلمي حول ظاهرة الاحتباس الحراري، إضافة إلى الآثار الحالية والمستقبلية للظاهرة، مؤكدًا أن الاحتباس الحراري «ليس قضية سياسية، بل قضية أخلاقية».

أخذ هذا الفيلم صدًى واسعًا، وجعل الاحتباس الحراري قضية مصرية لدى كثر من الأمركيين، بها يحمِّل كل شخص المسؤولية عن الكوارث التي يمكن أن يسبّبها «الاحتباس الحراري»، بعد أن أخفق بروتوكول «كيوتو» في خفض انبعاثات غازات الدفيئة العالية بنسبة ٢ , ٥٪ خلال المدة من ٢٠٠٨م-٢٠١٢م، بسبب رفض بعض الدول التوقيع على البروتوكول. والأمر الذي يزيد من تفاقم القضية، هو استمرار جهود المشككين في أضرار الاحترار العالمي _ ومثال على ذلك _ مؤتمر فرنسي عُقد في عام ٢٠٠٩م، ضمَّ متخصصين معارضين لتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، ومذكرة احتجاجية صدرت عن جامعة فيرجينيا ردًّا على نتائجها، ومذكرة كندية تحذر من نتائجها. وفشل مؤتمر «كانكون» في المكسيك عام ٢٠١٠م بسبب خلاف بين دول الجنوب ودول الاتحاد الأوروبي. وعُقد مؤتمر في باريس ضم مجموعة من المشككين المناخيين ردًّا على مؤتمر مراكش المناخي. وانتهت مؤتمرات القمم المناخية بتوصيات تلزم دول الشمال وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات تقنية ومالية واقتصادية إلى دول الجنوب تعويضًا لما تحاول فرضه عليها فيها يخص إجراء تعديلات أساسية على وسائل الإنتاج للتخفيف من الاحترار العالمي، ونشأت الخلافات في العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه الذي حاولت فيه دول الاتحاد الأوروبي إقناع دول الجنوب بتلقى تعويضات

العدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022ه

موازنة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي انقلبت الولايات المتحدة الأميركية على الاتحاد الأوروبي، وأعلنت أنها لن تساهم في التقليل من انبعاث غازات الدفيئة، وأعلن الرئيس دونالد ترامب وقتها أن الاحترار خدعة صينية تهدف إلى ضرب اقتصاد بلاده، وأصبح ترامب من أشهر المشكّكين المناخيين على الصعيد السياسي في العالم.

وسواء أكانت الدوافع وراء التشكيك في قضية الاحترار العالمي تنتهي عند مصالح خاصة وسياسات دولية أو وجهات نظر مدعومة بآراء علمية وتوقعات مستقبلية، فإن الرؤى المعارضة تنطوي على عدة توجهات لدحض النظرية؛ وبعض هذه التوجهات تعنى أنَّ التحذيرات التي ينادي بها مناصرو الاحترار العالمي لا تزيد على أنها إجراءات احترازية ستدمّر الاقتصاد العالمي، ومن أنصار هذا التوجه إندور غوكلاني Indur M. Goklany، محلل سياسي للعلوم والتكنولوجيا في وزارة الداخلية الأميركية. وبعض توجهات المشككين في الاحترار العالمي تذهب إلى أن غازات الاحتباس الحراري فعّالة جدًّا في الحفاظ على كوكب الأرض دافئًا، وأن أرضًا أكثر سخونة ستكون أفضل للجنس البشري، ومن مناصري هذا التوجه «جمعية الأرض المخضرة» Green Land Society التى أنشأتها مرافق الكهرباء وشركات توريد الوقود الأحفوري الأميركية، وهي تناصر وجهة النظر المتفائلة تجاه أرض أكثر دفئًا.

ويرد فيجاي فيتيسواران، أحد أنصار نظرية الاحترار العالمي على المتفائلين بسخونة الأرض، ويرى ساخرًا أن الأمر لو كان على هذا النحو، فعلى الجميع أن يحتفل بالخير القادم في عالم أكثر دفئًا، ويذهب

فيتيسواران إلى أن الفوائد التي يدّعيها المتفائلون "إن صحّت"»، ستُنعِم بعض البشر، بينها ستودي السلبيات بحياة الآخرين. فارتفاع مستوى سطح البحر الذي سيغرق جزر "المالديف" من الممكن أن يحول جزءًا من "نيوجرسي" إلى شواطئ مميزة، والممرات الملاحية في القطب الشهالي التي تتجمد خلال الشتاء، ستصبح سالكة طوال العام، ويحدث ذوبان مشابه للجليد في الموانئ السيبيرية التي كانت تعمل لبضعة أشهر فقط من كل عام، وسوف ينعم ساكنو الشتاء البارد بليالٍ دافئة مع توفير فواتير التدفئة.

عمومًا يمكن اختصار الجدل الناشئ حول النظر إلى الكوارث في ثلاث وجهات نظر:

الأولى: تنظر إلى الكوارث على أنها نوع من أنواع العقاب الإلهي؛ ويغذي هذا التوجه أن القَصَص الديني حافل بالأقوام الذين تجرعوا ويلات الكوارث كعقاب إلهي لاستفحال كفرهم وفسادهم، ويتوجه أصحاب هذا المعتقد نحو الإصلاح الديني؛ وهو أمر لا حياة لنا بدونه في كل الأحوال، ولكن العيب يكمن في تركهم البحث العلمي والتراخي في طلبه.

الثانية: ترى أن الكوارث ظاهرة طبيعية متكررة الحدوث ينبغي إخضاعها للتقصّي العلمي فقط، دون أن تلقي بالا إلى جوانب الإصلاح الديني، وإنها إلى تعديل سلوكيات البشر، وقصورها بيّن لا يحتاج إلى توضيح.

والثالثة: وهي ما نسعى إليه هنا، وتهدف إلى الاعتدال بين وجهتي النظر السابقتين دون أن تتعدى إحداهما على الأخرى مع التسليم قبل كل شيء بأن الموت والنجاة، والكارثة والسلامة، والتوفيق والفشل بيد الله الذي خلق كل شيء بقدر.

مواجهة التغترات المناخية

عند محاولة وضع النقاط على الحروف في قضية «التغرّرات المناخية»، لا بد من الأخذ في الحسبان المعوقات الدولية. ففي مؤتمر برلين عام ١٩٩٥م الذي عُقد لمتابعة قمة ريو المنعقدة عام ١٩٩٢م لإصدار وثيقة كأساس للمؤتمر التالي في طوكيو، سيطر الصدام بين الدول المتقدمة والنامية، إذ جاء في وثيقة هذا المؤتمر: أن الدول الصناعية ستضع أهدافًا محددة في المرحلة التالية من تنظيهات المناخ الكوكبي، وتلتزم الدول النامية بالقيود. وعلى الرغم من أن هذه النتيجة تعد عادلة قياسًا على نسب انبعاثات الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وقياسًا على الفارق في الإمكانات بين عالم الشمال وعالم الجنوب، إلا أن هذا التمايز في المسؤولية صار ساحة صراع في سياسات تغيّر المناخ.

وفي مؤتمر كيوتو الذي عُقد لوضع خطة عمل التعهدات الواردة في قمة الأرض «ريو» في عام ١٩٩٢م، أُثيرت المواجهة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية من أجل أن تخفض واشنطن الانبعاثات بنسبة كبيرة. وعلى الرغم من التصديق على بروتوكول كيوتو، إلا أنه أخفق في تحقيق هدفه المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة ٢,٥٪ خلال المدة من ٢٠٠٨م _ ٢٠١٢م، وجاء هذا الإخفاق بسبب رفض مجلس الشيوخ الأميركي لما جاء به مؤتمر كيوتو، إضافة لرفض الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأخرى، مثل أستراليا، التوقيع على البروتوكول. وبسبب فشل هذا المؤتمر نتيجة عدم التزام الدول الأطراف، كان لا بد من السعي إلى تخفيف الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، حيث توالت المؤتمرات، ومنها مؤتمر الأطراف الثالث عشر في بالي

بإندونيسيا عام ٢٠٠٧م، ثم مؤتمر كوبنهاجن بالدنهارك عام ٢٠٠٩م، الذي أكد احترام حقوق الإنسان والنظام البيئي وحق الدول في تقرير مصيرها، وأن التضامن الإنساني هو الطريق لإنقاذ الأرض، إلا أن هذا المؤتمر لم يحدد أهدافًا ملزمة ولا جدولًا زمنيًّا لإنجاز الأهداف، الأمر الذي وُصِف بمنزلة إعلان غير ملزم.

وجاء مؤتمر كانكون في المكسيك عام ٢٠١٠م، ثم مؤتمر ديربان في جنوب إفريقيا عام ٢٠١١م، ومؤتمر الدوحة في قطر ٢٠١٢م، ومؤتمر وارسو في بولندا عام ٢٠١٣م، ومؤتمر ليها في البيرو عام ٢٠١٤م. وفي كل هذه المؤتمرات - وصولًا إلى اتفاقية باريس - كانت هناك عدة نقاط محل خلاف، ففي ديربان، طُرحت فكرة إيجاد آلية قانونية تلزم جميع الدول الأطراف دون الإشارة إلى الدول المتقدمة أو النامية، فسببت خلافًا واضحًا بين الدول النامية والمتقدمة بشأن جهود تخفيف الانبعاثات، إذ طالبت الدول المتقدمة الدول النامية التي سمح لها بروتوكول كيوتو بمزيد من المرونة في نسبة الانبعاثات بأن تبدأ في إجراءات التخفيف كشرط أساسي مسبق بمزيد من الالتزامات، ونص كوبنهاجن على اتباع نهج من أسفل إلى أعلى؛ بمعنى أن تحدد كل الأطراف مستوى جهودهم، وتوفير الطمأنينة، ففشلت الأطراف في التوصل إلى تقسيم عادل للجهود، خشية أن تتراجع البلدان الأخرى في التزاماتها. أما في مؤتمر ليما، فقد طالبت البرازيل ونيوزيلندا بوضع التزامات أشد صرامة في الدول المتقدمة، مع إعطاء مرونة أكثر للدول النامية، شريطة أن تتابع أعمال التخفيف بصفة تدريجية حتى تصل إلى إمكانية التخفيف الذي تقوم به الدول المتقدمة. ومع مطالبة العديد من الدول في مؤتمرات بالي

وكوبنهاجن وكانكون بوضع هدف طويل يسعى إلى

لعدد (7) شوال 1443 هـ / مايو 2022

تقليل درجة حرارة الأرض إلى درجتين مئويتين لتفعيل الاتفاقية الإطارية، اعترضت العديد من الدول الجزرية والبلدان الأقل نموًا هذا الهدف، لأن الدرجتين لن تكونا كافيتين لجهايتها من الآثار المناخية. وفي مؤتمر كانكون اعترفت الأطراف بأنه يجب تخفيض أكثر من درجتين مئويتين بعد أن أدركت الحاجة إلى تعزيز هدف عالمي طويل الأجل، وصدرت الموافقة على مراجعة دورية لهذا الهدف خلال المدة من ٢٠١٣م – ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٣م، قدَّم المختصون تقريرهم النهائي وأوضحوا فيه أن تقليل درجتين مئويتين لا يعد آمنًا من والاحترار العالمي، ويجب بذل مزيد من الجهود وتقديم الدول الجزرية الصغيرة والبلدان الأقل نموًا، والأطراف الضعيفة الأكثر تأثرًا بالمناخ.

وركزت اتفاقية باريس على أعمال التخفيف؛ لأن الدول النامية تحتاج إلى وقت أطول في تخفيف الانبعاثات، وأقر مؤتمر باريس بأن قضية تغيّر المناخ ذات مسؤولية مشتركة بين الدول مع مراعاة التفاوت حسب قدرات كل دولة، والتزام كل دولة برسم إستراتيجية إنهائية تتسبّب في انبعاثات طفيفة من غازات الدفيئة، والتزام الدول الصناعية بتيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول الأخرى، خاصة ما يتعلق بالتكيّف مع الاقتصاد المنزوع الكربون. ويلاحظ أن معظم أسباب الخلافات المثارة في المؤتمرات منذ بروتوكول كيوتو حتى اتفاق باريس تكمن وراءها المصالح الاقتصادية عند بعض الدول، بينها يعنى الأمر عند دول أخرى المحافظة على بقائها وتفادي أضرار تغيّر المناخ. فالدول المتقدمة والصناعية تعارض من أجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية وسيادتها، فيما تسعى الدول الجزرية والدول النامية والدول الأقل تلوثًا من أجل الحفاظ على بقاء شعوبها

ودولها من الانهيار. وعلى الرغم من كل هذه المحاولات الدولية لحل قضية المناخ، ما زالت الحدود الآمنة لكوكب الأرض معلقة، وقد صدر عن الأمم المتحدة في فبراير الأرض معلقة، وقد صدر عن الأمم المتحدة في فبراير أن المستويات الحالية للطموح المناخي بعيدة كل البعد عن وضع العالم على مسار يلبي أهداف اتفاق باريس. ومع أن معظم الدول رفعت سقف طموحها الفردي لتقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري؛ إلا أن التأثير المشترك يضعها على طريق خفض الانبعاثات بنسبة ١٪ المشترك يضعها على طريق خفض الانبعاثات بنسبة ١٪ فقط مع حلول عام ٢٠٢٠م مقارنة بمستويات ٢٠١٠م وفق ما جاء في هذا التقرير.

يتّضح مما سبق أن تغيّر المناخ ظاهرة حقيقية وملموسة تستلزم بذل جهود فعّالة وسريعة بعيدًا عن المصالح الخاصة بكل دولة، على أن تكون محققة لمصالح إنسانية مشتركة، لأن الأزمة ليست بيئية وإنها أزمة إنسانية تستلزم العودة إلى جوهر الإنسان الحقيقي الذي يتحمّل قدرًا من المسؤولية تجاه الآخر وتجاه بيئته وتجاه الأجيال القادمة التي لها الحق في الموارد الطبيعية وحق العيش بسلام على كوكب الأرض. وأرى أنه إذا لم يحدث تحرك دولي حاسم وسريع لتخفيض الانبعاثات فإن الأجيال القادمة ستتحمّل الأسوأ من التغيّرات المناخية.

نتائج البحث

اختلاف العلماء والباحثين حول ظاهرة الاحتباس الحراري، في ظل وجود فريق مؤيد لها ومحذر من تبعاتها المدمرة، وآخريرى في رأي المؤيدين لها توهمًا لا أساس له. تظل هذه الظاهرة أمرًا يدق ناقوس الخطر بسبب زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، التي ستزيد سخونة الأرض وترفع درجة حرارتها بمقدار درجتين إلى خمس

درجات تدرّجًا من سيناريوهات توقع المناخ المتفائلة إلى السيناريوهات الأكثر تشاؤمًا، ما ينذر بانعكاسات سلبية على الإنسان، إذ إن غازات الدفيئة المتصاعدة تغلّف الأرض بغلاف يسمح لأشعة الشمس بالوصول إلى كوكب الأرض ويمنع عودة جزء منها إلى الفضاء، ويحتبسها داخل الكوكب، فتمتص الأرض جزءًا من هذه الأشعة، ومقدار الحرارة الزائدة التي تمتصها الأرض ترفع درجة حرارة سطحها عن المعدل الطبيعي فتحصل الاختلالات المناخية.

التوصيات

- التزام العالم بالسعي إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات حقبة ما قبل الثورة الصناعية.
- وضع خطة طوارئ في المدن التي تتأثر سلبًا بالتقلبات المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها.
- الاهتهام بإعادة التشجير ومنع الاحتطاب الجائر وإزالة الغابات.
- إشراك الإدارات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تفعيل دورها التوعوي في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والانخراط في التعاطي الدولي لقضية الاحتباس الحراري سواء من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة أو الملتقيات والمؤتمرات الأخرى للمنظات العالمية.
- و زيادة الاهتمام بكل ما من شأنه أن يسهم في الارتقاء بالتربية البيئية والوعى البيئي والتكيّف المجتمعي

مع تغيّر المناخ؛ بهدف تربية الإنسان تربية بيئية يعي من خلالها أن علاقته ببيئته لا بد أن تتأسس على الإيجابية والانتهاء والاندماج بها يجعله جزءًا من نسيج بيئي متناغم ومتناسق.

- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث ووضع الخطط الفاعلة للتصدي لكوارث التغيّرات المناخية.
- ضرورة تطوع الجميع أفرادًا وجماعات وهيئات حكومية وخاصة محلية وإقليمية وعالمية لحماية الإنسان من الاختلالات البيئية.
- توعية الجمهور بالمشكلات البيئية المسببة للإخلال بالتوازن البيئي، وتشخيصها.
- توجيه أنظار السلطات والهيئات المحلية والعالمية إلى المعضلات البيئية والآثار الناتجة عنها لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل التغلب عليها، وإيجاد الحلول لمعالجتها.
- إحداث التأثير الفعّال القادر على تغيير الأنهاط السلوكية الجائرة على حق البيئة.
- رفع درجات الوعي لدى الجميع بها يمكنهم من اتخاذ القرار الصائب في مواجهة التغيّرات المناخية، وضرورة المشاركة في المحافظة على البيئة.
- إيقاظ الحس الإنساني، وتدعيم القيم النبيلة والاتجاهات الصحيحة في التعامل مع البيئة ومواردها.
- مطالبة الجهات المسؤولة بسن قوانين حماية البيئة المحلية والعالمية وتفعيلها، وعدم التهاون في محاسبة كل متعدٍ عليها.
- نشر التدابير الوقائية لمنع الأنشطة البشرية المتسببة في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

المصادر والمراجع

آل غور، ألبرت آرنولد. المستقبل: ست محركات للتغيير العالمي. ترجمة: عدنان جرجس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، ج2، 15 2015م.

آمار بتاشاريا، ونيكولاس ستيرن. أفضل فرصة أخيرة لمواجهة تغيّر المناخ. مجلة التمويل والتنمية، ع 58، سبتمبر 2021م، واشنطن: صندوق النقد الدولي.

أبو الطب، أبقراط. الأهوية والمياه والبلدان. ترجمة: شبلي شُميّل، القاهرة: مطبعة المقتطف، 1885م.

أبو العينين، أحمد. أصول الجيومورفولوجيا: دراسة الأشكال التضاريسية لسطح الأرض. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ط11، 1995م.

إسلام، أحمد مدحت. التلوث مشكلة العصر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، 1990م.

الأحيدب، إبراهيم بن سليان. المدخل إلى الطقس والمناخ والجغرافيا المناخية. الرياض: المعرفة الجغرافية، ط1، 2004م.

الأحيدب، إبراهيم بن سليان. المناخ والحياة: دراسة في المناخ التطبيقي. الرياض: المعرفة الجغرافية، 2002م.

الأمم المتحدة: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، 1992م.

الأمم المتحدة: الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، 1951م.

الأمم المتحدة: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، تقرير التنمية البشرية للعام 2006م، برنامج الأمم المتحدة الإنهائي.

التويجري، صالح بن حمد. تحدي القرن - البيئة والتغيّر المناخي. الرياض: العبيكان للنشر، ط1، 2022م.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير بعنوان: مهجرون على الخطوط الأمامية لحالة الطوارئ المناخية، 22 أبريل 2021م.

بسيوني، إبراهيم حمادة. دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام. القاهرة: عالم الكتب، ط 1، 2008م.

عبدالمنعم، بن أحمد. (2009م). الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، الجزائر.

عياشي، منذر. العلاماتية وعلم النص. بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1، 2004م.

مطاوع، إبراهيم عصمت. التربية البيئية. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005م.

من التصدع إلى التمكين

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي بالعراق

> بكر خضر جاسم الصبيحي - العراق باحث اجتماعي - جامعة الموصل

لطالما أصبحت قضية التهاسك الاجتهاعي في المناطق التي شهدت حالات النزوح والصراع المسلح في العراق هشَّة، ولا سيما السلم المجتمعي الذي أصبح مُهددًا بالتصدع بعد انتشار مظاهر العنف والثأر والانتقام والصراعات العشائرية والإثنية، فاستدعى الأمر تدخل منظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج ومشاريع تعزيز التهاسك، وإعادة الاستقرار في تلك المناطق. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي عقب موجة النزوح في عام ٢٠١٤م، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفى التحليلي عبر تطبيق أداة الاستبانة على (٣١٠) مبحوثٍ من ثلاث محافظات عراقية، هي: نينوي، والأنبار، وصلاح الدين، إضافة إلى استخدام نظرية «القواعد المتصارعة» كإطار تفسيري لمتغيرات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: وجود ضعف في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع بعد النزوح، فضلًا عن أن التنظيمات الإرهابية تعد أبرز مهدد للتاسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، وإن الدعم المادي، كالمنح، والمساعدات الإنسانية، والدعم النفسي، والدعم الاجتماعي، هي أهم عوامل تعزيز التماسك الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التماسك الاجتماعي، المساعدات، القواعد المتصارعة، النزوح، المجتمع العراقي.

من التصدع إلى التمكين

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي بالعراق

العراق

بكر خضر جاسم الصبيحي

المقدمة

لا يخفى على المتبعين لمسار التهاسك الاجتهاعي في المجتمع العراقي عقب أزمة النزوح، والصراعات المسلحة مع التنظيهات الإرهابية التي مربها من سنة ٢٠١٨م إلى ٢٠١٨م، أنه أصبح في أسوأ أحواله، بل إن الحالة التهاسكية التي شهدها المجتمع العراقي لم تكن في حسبان أكثر المتشائمين لها، إذ ألقت تلك الأحداث بظلالها على الأوضاع الاجتهاعية عامة، وعلى صورة التهاسك الاجتهاعي خاصة، وذلك بعد انتشار مظاهر العنف وفرض الأحكام العرفية التي صاحبها عديدٌ من الجرائم والانتهاكات المبنيَّة على أسس عشائرية ودينية وقومية، وحالات الثأر والانتقام والتخوين، وهدم المنازل وحرقها في أثناء مدة النزوح وبعدها. كل هذه المظاهر ما زال يؤثر صداها في طبيعة استقرار المجتمع، فضلًا عن كونها معوقًا أساسيًّا لعودة العديد من الأسر النازحة إلى مناطقها الأصلية، وتحقيق مستويات مقبولة من التنمية البشرية.

إن هذه الأحداث الطارئة وغيرها من صور الصراع الداخلي التي لم يألفها المجتمع العراقي من قبل، كانت دافعًا أساسيًّا إلى استنفار العديد من منظهات المجتمع المدني جهودَها، للعمل على بناء المشاريع والبرامج المعززة للتهاسك الاجتهاعي، ورأب الصدع الذي أصاب المجتمع. (۱) إن إعادة النظر في بسط الاستقرار وترسيخ التهاسك الاجتهاعي في المناطق، التي شهدت صراعات داخلية ذات طابع عشائري وديني، وخلَّفت آلاف القتلى والجرحي، وملايين النازحين والمفقودين - ليست بالأمر السهل، إذ إنها تحتاج إلى تظافر الجهود المحلية والدولية من أجل إعادة الاستقرار. وقد أطلقت المنظهات المحلية والدولية العنان وأخذت على عاتقها هذه المهمة المعقدة، التي تستهدف تغيير السلوك الاجتهاعي الصراعي وتحويله إلى سلوك اجتهاعي إيجابي يخظى بقبول الجميع، فضلًا عن محاولة فض النزاعات الداخلية بصورة سلمية، وتوفير فرص التنمية والرفاه الاجتهاعي، والتنسيق بين محونات المجتمع وطوائفه من أجل تقريب وجهات النظر.

لذلك، ستقيِّم هذه الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي بعد ٨ سنوات من النزوح. سيبنى هذا التقييم على إمكانية التعرف على دور هذه المنظمات في فض النزاعات

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

الداخلية، وتقريب وجهات النظر وتقبل الآخرين، ومد جسور التضامن، وإعادة إدماج أفراد المجتمع. وعليه تعرض هذه الدراسة جملة من التساؤلات، أهمها: ما واقع التهاسك الاجتهاعي في المجتمع العراقي بعد ٨ سنوات من أزمة النزوح الأخيرة؟ هل لمنظهات المجتمع المدني دور فعال في تعزيز التهاسك الاجتهاعي في المجتمع المعراقي؟ ما أبرز آليات المجتمع المدني في تعزيز التهاسك الاجتهاعي؟ وما أبرز المظاهر المهددة للتهاسك الاجتهاعي في المجتمع العراقي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على: ١) واقع التهاسك الاجتهاعي في المجتمع العراقي بعد النزوح. ٢) دور المجتمع المدني في تعزيز التهاسك الاجتهاعي في المجتمع العراقي. ٣) آليات وبرامج تعزيز التهاسك الاجتهاعي في مجتمعات ما بعد النزوح.

أهمية الدراسة

ترتكز أهمية هذه الدراسة على جانبين: الجانب «الأبستمولوجي» الذي يسبر أغوار الدور الذي تقوم به المؤسسات غير الحكومية، ذات التأثير الفعال في المجتمع، واستنباط وتفسير هذه العلاقة التبادلية بين منظات المجتمع المدني وتعزيز التهاسك الاجتهاعي، منظات المجتمع المدني وتعزيز التهاسك الاجتهاعي، ومحاولة استخلاص بعض الفرضيات والمقاربات النظرية التي يمكن تطويرها لإنجاز دراسة أكثر شمولية، يرتجى من خلالها رفد المكتبة السوسيولوجية بدراسات نوعية تسلط الضوء على قضايا تمس صميم المجتمع. أما الجانب الثاني فيتمثّل «بالأهمية التطبيقية» التي تتجلى في تطبيق هذه المفاهيم على أرض الواقع، والتعرف على دور هذه المنظات في تعزيز التهاسك الاجتهاعي.

منهجية الدراسة

تندرج هذه الدراسة في بوتقة الدراسات الوصفية/ التحليلية التي تحاول من خلال بعض الأدوات الميدانية المنهجية وصف الواقع الفعلي للظاهرة المدروسة، والاستدلال على النتائج والمعطيات ميدانيًّا ونظريًّا، واستقرائيًّا من البيانات الميدانية، واستنباطيًّا من الإطار النظري للدراسة. وبالاعتاد على الأدوات الأساسية للدراسة المتمثلة بالاستبانة والمقابلة المباشرة.

أما عينة الدراسة، فقد عمدنا إلى اختيار «العينة العشوائية البسيطة (٢) التي طبقت على فئات مختلفة من أفراد المجتمع خلال المدة الزمنية من 1-1-1.7م إلى 1-1-1.7م في ثلاث محافظات عراقية، هي: الأنبار، ونينوى، وصلاح الدين، وقد بلغ حجم العينة 1.70 مبحوثٍ من الذكور والإناث.

أما الإطار النظري لهذو الدراسة، فقد اعتمد الباحث على «نظرية القواعد المتصارعة» كنظرية مفسّرة لمتغيّرات الدراسة، ليستطيع من خلالها الإجابة عن بعض التساؤلات، والانتقال من النظرية إلى الواقع، ومن الواقع إلى النظرية، فضلًا عن مناقشة نتائج الدراسة وصياغة بعض البرامج العملية التي تعزز التهاسك الاجتهاعي.

المفاهيم ذات الصلة بالدراسة منظمات المجتمع المدني

يعد ظهور منظات المجتمع المدني رد فعل مجتمعي على الحروب والأزمات، التي شهدتها بعض المجتمعات، ولا سيها عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد انبثقت هذه المنظات فعليًّا من رحم الأمم المتحدة التي تأسست سنة ١٩٤٥م. ويشير جون إهرنبرغ إلى أن مفهوم المجتمع المدني، مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا يقبل الحصر والتحديد، بحيث إنه لا يوفر قدرًا كبيرًا من الدقة بسهولة. (٣)

تختلف آراء الباحثين والمدارس العلمية حول تعريف محدد لمفهوم منظات المجتمع المدني، فهناك من يعرفها على أنها كل المؤسسات الاجتهاعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، وفي

استقلال نسبي عن سلطة وإدارة الدول والحكومات، فضلًا عن تأثيرات القطاع الخاص.(١) فيها يُعرّفها آخرون بأنها مجرد مجتمع مستقل نوعًا ما عن إشراف بين المو اطنين. (۸)

وإدارة الدولة المباشرين، ويتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، فضلًا عن نشاطات العمل التطوعي الذي يهدف إلى خدمة الصالح العام، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة. (٥) أما هابرماس، فقد عرَّفها على أنها كل التنظيمات والمنظمات التي تعمل عملًا تطوعيًّا وخارج إطار الحكومة، فضلًا عن تعبيرها عن جماعة المصالح، وتؤكد فكرة النفع العام، وهي بذلك تشمل النقابات والاتحادات والحركات الاجتماعية والكيانات الدينية التي تعمل بصورة مستقلة عن إدارة الحكومات.(١) ويحدد فالح عبد الجبار عدة مقاربات لماهية المجتمع المدني: المقاربة الأولى مقاربة اقتصادية تاريخية من المدرستين الألمانية والإنكليزية، التي ترى أن المجتمع المدني مجتمع تجاري - رأسم إلى - يكون فيه النشاط الاقتصادي مميزًا. أما المقاربة الثانية، المقاربة الفرنسية الكلاسيكية، فترى أن المجتمع المدنى هو مجتمع المؤسسات الوسيطة، وتنبثق هذه المقاربة من التشكيلات المجتمعية والاقتصادية. فيها ترى المقاربة الثالثة بأن المجتمع المدني بوصفه مجالًا عامًّا لتسويق المصالح المختلفة ومتابعتها وحمايتها من جانب المؤسسات الثقافية. (V)

التهاسك الاجتماعي

يعد مفهوم التماسك الاجتماعي عملًا هجينًا يندرج ضمن العديد من التخصصات الإنسانية، مثل: علم الاجتماع والسياسة والتنمية، وعلم النفس. فهو يدل على العملية المستمرة لتطوير المجتمع باستعمال القيم المشتركة، والتعاون في مواجهة التحديّات المشتركة،

وتكافؤ الفرص في المجتمع الواحد بناءً على شعور من الثقة والأمل بالعيش المشترك والمعاملة بالمثل

ويعد التاسك الاجتاعي سمة مهمة في أي شكل من أشكال المجتمعات والتنظيمات، حيث از داد الاهتمام به في المجتمعات المعاصرة، كونه وصفًا للمجتمعات المستقرة، التي تتمتع بقدر عالِ من الانسجام، أو التي تشجّع على الدعم المتبادل بين أفرادها. (٩) فضلاً عن أنه يتضمن قيمًا ومبادئ تهدف إلى ضمان عيش الأفراد في المجتمع دون تمييز، وعلى قدر المساواة في الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. كما أنَّه من المفاهيم التي تذكرنا دائمًا بالحاجة إلى أن نكون منتمين انتهاءً جماعيًّا، وندرك أي نوع من التهميش أو الإقصاء أو عدم المساواة. (١٠)

وقد تناول العديد من علماء الاجتماع هذا المفهوم، حيث يعد ابن خلدون أبرز من أشار إليه، حيث قال: «إنّ المجتمع وعمرانه لا يمكن أنْ يرتقى ويظهر إلى الوجود من خلال تبعثر جهود أفراده، فالإنسان الذي يدرك بفطرته سبيل عيشه، يدرك كذلك ضرورة تماسكه وتعاونه مع الجماعة، إذ ليس من مقدور كلّ إنسان أنْ يوفر حاجته لنفسه».(١١)

فيها يعد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم هو الآخر الذي درس حالة التضامن الاجتماعي في المجتمع الفرنسي، وقد استطاع أن يصنف التضامن الاجتماعي فيه إلى «تضامن ميكانيكي»، يتصف بوجود إحساس قوي وضمير جمعي بين أفراد المجتمع، حيث يتشابه الناس في قيمهم وأفكارهم. (١٢١) أما النوع الثاني فهو «التضامن العضوي»، ويكون هذا مصاحبًا لنظام تقسيم العمل المعقد في المجتمعات الصناعية الحديثة،

ويتميز بضعف الضمير الجمعي. إنه شكل من أشكال التهاسك الاجتهاعي الذي ينشأ عندما يكون الناس في المجتمع مترابطين لكنهم يتمسّكون بقيم ومعتقدات مختلفة ويشاركون بأنواع مختلفة من العمل. (١٣)

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الحقول العلمية – الاجتهاع، السياسة، التنمية، الأمن – قضية دور منظهات المجتمع المدني وتعزيز التهاسك الاجتهاعي من خلال تسليط الضوء على المتغيرات التي يهتم فيها كل حقل من هذه الحقول، لذلك سنعرض بعض تلك النهاذج للاستفادة من نتائجها، ومقارنتها بالدراسة الحالية.

في دراسة أجراها حازم صباح أحمد بعنوان: «منظهات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق»، تنهض هذه الدراسة من إشكالية وجود بعض المعوقات التي تحد من فاعلية منظهات المجتمع المدني في مكافحة العنف والإرهاب، فضلًا عن المعوقات السياسية والثقافية. لذلك، ركن الباحث إلى منهجية «التحليل التنظيمي» في هذه الدراسة بالاعتهاد على أدوات تحليلية وصفية. وخرجت الدراسة بجملة من النتائج، أبرزها: أن منظهات المجتمع المدني تمثل حلقة أساسية في عملية التحول الديمقراطي في العديد من المجتمعات، وأن منظهات المجتمع المدني في العراق من المجتمعات، وأن منظهات المجتمع المدني في العراق ودعم كبير، فضلًا عن أنها فعالة في دورها تجاه مكافحة التطرف و العنف. (١٤)

وأجرى بيتر تايلر جوبي دراسة بعنوان «مسار المجتمع المدني إلى التهاسك الاجتهاعي». هدفت الدراسة إلى فحص الأساس النظرى للادعاء بأن

التهاسك الاجتهاعي يجري جريًّا أفضل من خلال العمليات داخل المجتمع المدني أكثر من السياسات الحكومية، وتقديم اختبار تجريبي باستخدام بيانات المملكة المتحدة الحديثة، وتجمع هذه الورقة بين الآداب من علم الاجتهاع والعلوم السياسية وعلم النفس الاجتهاعي بطريقة مبتكرة عن طريق استخدام المنهج التحليلي الذي استهدف مجموعة من الأدبيات والبيانات ذات الصلة بقضية الدراسة. أما أبرز نتائج الدراسة فتتمثل في أن فاعلية المجتمع المدني لها نقاط قوة ونقاط ضعف. وقد تؤدي عمليات المجتمع المدني إلى الاستبعاد بدلًا من الاندماج في سياق المملكة المتحدة، فطريق المجتمع المدني إلى التهاسك الاجتهاعي غير المجتمع المدني إلى التهاسك الاجتهاعي غير المجتمع وخاصة بين مؤكد؛ لأن التجمعات التي تتطور لا تعزز بالضرورة المواطنين المحظوظين والمحرومين. (١٥)

وفي دراسة أجراها المعهد الملكي المغربي للدراسات الإستراتيجية بعنوان «الرابط الاجتماعي بالمغرب»، ظل مفهوم الرابط الاجتماعي ملتبسًا ولا يمكن تحديده على الرغم من أهميته، إذ يرتبط بمجموعة من القضايا الأساسية المرتبطة بالتماسك الاجتماعي والعيش المشترك، وأنهاط التعايش في المجتمع. أُنجزت هذه الدراسة في ثلاث مراحل، وهي: مرحلة نوعية، ومرحلة كمية، ومرحلة مكملات البحث الوطني، وقد تطلب إنجازها صياغة ٢٤ تقريرًا، وتنظيم ٤٠ ندوة، والاستعانة بأكثر من ١٢٠متدخلاً، منهم باحثون مشاركون، ومنهم من طلاب في مرحلة الدكتوراه. توصلت الدراسة إلى أن الروابط الاجتماعية الأسري أقواها، إذ يمنح الفرد إحساسًا بالأمان، ومع الأسري أقواها، إذ يمنح الفرد إحساسًا بالأمان، ومع

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

ذلك فإنّ التحولات المتسارعة التي تتعرض لها الأسرة تؤدي إلى ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية. إن الثقة بين الأشخاص والمؤسسات تتسم بالضعف عمومًا، مع أنّ قيمة الثقة هي المعيار الذي نقيس به قوة نظام مجتمعي أو ضعفه في مقاومة عوامل التفكك. ما زالت هناك نسبة مقلقة من العلاقات بين الأفراد والدولة تُنسج على هامش القوانين، ويجب تدارك هذه الوضعية لأنها تعرض سلامة الدولة للخطر وتؤثر في جهود التنمية. (١٦)

تجدد الاهتمام بالتماسك الاجتماعي

تأتي ضرورة الاهتهام بدراسات التهاسك الاجتهاعي بالتناوب مع ازدياد الأزمات والمخاطر التي تهدِّد المجتمعات، ولا سيها في الحقبة الأخيرة من هذا القرن، فضلًا عن انفتاح المجتمعات بعضها على بعض نتيجة

التطور التكنولوجي و «سيولة الحياة» كما يطلق عليها سيجموند باومان. وعلى الصعيد المحلي، فإن أهمية دراسة التهاسك الاجتهاعي جاءت كرد فعل على تفاقم الأوضاع الاجتهاعية في المناطق التي شهدت موجات النزوح، وأعهال العنف والاقتتال. وتمثل المرحلة الراهنة – مرحلة ما بعد النزوح – ضرورة ملحة في تشخيص أسباب التفكك الاجتهاعي، وضعف التهاسك الاجتهاعي، ولاسيها بعد ملاحظة العديد من التغيرات التي طرأت على تفاعلات الأفراد بعد تلك المدة، وعلى تصورات الأفراد بعضهم تجاه بعض، ومدى تقبل العيش المشترك. وتعد المجتمعات ذات ومدى تقبل العيش المشترك. وتعد المجتمعات ذات حاجة إلى سبر أغوار حالة التهاسك الاجتهاعي فيها، إذ تتجلى أغلب الصراعات الداخلية وحالات العنف على تتجلى أغلب الصراعات الداخلية وحالات العنف على مينية وعشائرية وعرقية.

الشكل (١): المتغيرات التي تستدعي دراسة



كها از داد الاهتهام بقضايا التهاسك الاجتهاعي مؤخرًا نتيجة الدراسات والتقارير، التي أعدّتها المنظهات الدولية والإحصائيات الحكومية عن أوضاع الأسر والمواطنين خلال مدّة الحروب والنزوح والصراعات الداخلية التي تخلّف وراءها خللًا في العلاقات الاجتهاعية. لذلك كان العمل على تعزيز التهاسك الاجتهاعي في المجتمع العراقي أمرًا ضروريًّا وملزمًا للحكومة ومنظهات المجتمع المدني، ولا سيها بعد الواقع المرير الذي تعرض له المجتمع العراقي. (۱۷)

وقد عرض أغلب الدارسين لقضية التهاسك الاجتهاعي السؤال الآتي: ما المتغيّرات التي تحرّك المجتمع نحو الصراع الاجتهاعي؟ وبها أن الصراع الاجتهاعي في أي مجتمع لا يمكن وصفه إلّا كحالة سلبية، فها آليات التفاعل والوسائل التي تضعها المجتمعات لمحاولة العودة إلى حالة التهاسك والاستقرار؟ وإذا ما تحقق التهاسك والاستقرار؟ وإذا ما تحقق التهاسك والاستقرار، فها البرامج الجديدة التي تُتبني وتُصاغ لضهان قوة هذه البرامج؟ (١٨١)

أهمية التهاسك الاجتهاعي لمجتمعات ما بعد النزوح

يمكن تحديد الأهمية التي تندرج ضمن مشاريع وبرامج منظات المجتمع المدني في تعزيز التاسك الاجتماعي في عدة نقاط، أهمها:(١٩)

- المجتمع المدني في تأسيس آليات للتواصل بين أفراد المجتمع، ولا سيها أولئك الذين تضرّروا من أزمة النزوح.
- تعرضت هذه المجتمعات إلى أضرار كبيرة في بناها التحتية كافة، فهي إذن تحتاج إلى توافر جهود فئات المجتمع من أجل النهوض بواقع

- المجتمع الخدمي والمعنوي، وتجري هذه العملية بوجود تماسك اجتماعي حقيقي، ووعي كبير لدى أفراد المجتمع.
- ٣. عادةً ما تنتج عمليات النزوح والصراع المسلح فئات اجتهاعية ذات أفكار جديدة وتوجهات مختلفة، لذلك تبقى هناك فجوات يستغلّها البعض من أجل تمرير مشاريعه الشخصية، كانتشار عصابات تجارة المخدرات، والاتجار بالبشر وجماعات الدعوة إلى التطرف وممارسة أعهال الإرهاب أو ما يعرف بـ«الخلايا النائمة»، ومن هنا فإن استعادة تماسك المجتمع ومدّ جسور التواصل بين أفراده لهما دور كبير في الحدّ من هذه الأنهاط التي تدفع المجتمع نحو الهاوية.
- عد تعدي الأمن المجتمعي من أبرز التحديّات التي يواجهها المجتمع العراقي منذ مدة طويلة، وغالبًا ما يتسيّد المشهد الأمني المؤتمرات والندوات والخطط الحكومية جميعها لما له من دور في ديمومة المجتمع بأكمله، لذلك تكمن أهمية تعزيز التهاسك الاجتهاعي وبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزوح في توطيد الاستقرار الأمني عن طريق تكاتف أبناء المجتمع مع بعضهم ومع الأجهزة الأمنية.
- ه. ترتبط عملية التنمية الاقتصادية والاجتهاعية ارتباطًا أساسيًّا بمدى وجود درجة عالية من الانسجام داخل المجتمع، وخلو المجتمع من الصراعات والنزاعات، لذلك تفتقد المجتمعات العائدة من النزوح عملية التنمية الاقتصادية، ولا سيها أنَّ أغلب الأفراد

العدد (7) شوال 1443 هـ / مايو 2022ه

سيبدؤون من نقطة الصفر من أجل إعادة تنظيم أمورهم الاقتصادية، وبذلك سيساهم تعزيز التماسك الاجتماعي، وصهر الأفراد داخل المجتمع إلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية السريعة.

آليات منظمات المجتمع المدني لتعزيز التماسك الاجتماعي

تطوع منظات المجتمع المدني جهودها من أجل تعزيز التهاسك الاجتهاعي في المجتمعات التي شهدت أزمات وصراعات داخلية، وتتنوع هذه البرامج ما بين ممارسات المصالحة الوطنية، وصهر أفرد المجتمع وإعادة اندماجهم، وممارسات الدعم المادي من خلال تقديم المنح المالية، وتعويض المتضررين، فضلًا عن أنشطة وبرامج أخرى تطبق من خلال تمكين أفراد المجتمع أنفسهم.

ومن أجل أن تكون المبادرات والفعاليات الخاصة بإعادة بناء المجتمع وفق أسس سليمة تهدف إلى تعزيز التنمية والاستقرار المجتمعي، فإن ذلك يتطلب تحقيق التياسك الاجتماعي وفق السياقات التي تحقق تأثيراً في مسارات وتوجهات أفراد المجتمع في أن يكونوا منفتحين بعضهم على بعض، ويقبلوا بالتغيرات السريعة التي هي عادة نتاج النزاعات والحروب الداخلية. (٢٠٠ ويمكن تحديد أبرز آليات وبرامج تعزيز التياسك الاجتماعي التي تعتمدها منظات المجتمع المدنى فيها يلى:

التوعية على تجنب الصراعات

تعد مبادرات التوعية الاجتماعية من الأسس المهمة في تقويض الصراعات والنزاعات الداخلية، إذ

تسخّر منظات المجتمع المدني جهودها نحو إقامة ورشات تدريب في المناطق التي شهدت صراعات اجتهاعية. فضلًا عن ذلك تؤسس بعض المنظات ما يعرف «باللجان المجتمعية» التي تتكوّن من مجموعة أعيان وشخصيات بارزة ومؤثرة في المدن والأحياء، يجتمعون دوريًّا وبحضور ممثلين عن بعض مؤسسات الدولة والقوات الأمنية. من جانب آخر تمثل برامج تعزيز التعايش ونشر لغة التسامح بين مكونات المجتمع من خلال فتح قنوات الحوار وإشراك الجهاعات المؤثرة في مناسبات الخوار وإشراك الجهاعات المؤثرة في مناسبات مشتركة تسهّل من تقريب وجهات النظر والتهاسك الاجتهاعي. (۱۲)

برامج تجنب الانتقام والثأر بعد العودة من النزوح

مَثّل حالات التأثر والانتقام التي حصلت بعد مرحلة إعادة الاستقرار تحديًا صارخًا للتهاسك الاجتهاعي في مجتمعات النزوح، ولا سيها في المناطق التي سيطر عليها تنظيم «داعش»، إذ تشير العديد من الدراسات والإحصائيات الرسمية إلى ارتفاع حالات الثأر في تلك المناطق، فمن خلال مقابلة أجراها الباحث مع «أحد القضاة في محافظة الأنبار»، اتضح الارتفاع الكبير في الدعاوى والشكاوى التي ترفع قضائيًّا ضد أشخاص معينين، حيث يتضمن هذا الارتفاع دعاوى كيدية استفزازية، كها شخص القاضي أبرز مظاهر الانتقام فيها يلى:

- ١. القتل.
- ٢. هدم بعض المنازل وحرقها.
- منع بعض الأسر من العودة إلى مناطقها الأصلية.
 - ٤. التخوين والنبذ الاجتماعي.

ه. الابتزاز المالي مقابل التخلي عن الدعوة القضائلة.

لذلك تعمل منظهات المجتمع المدني على حماية الأفراد المستضعفين من حالات الثأر والانتقام، من خلال بث الخطاب السلمي الذي يركز على التعايش المشترك بين أفراد المجتمع، ولا سيها الذين بقوا داخل مدنهم في أثناء النزوح، وذلك من خلال عمليات الحوار، وبرامج التدريب وبناء القدرات، وإقامة الورش والمؤتمرات، فضلًا عن تطويع وسائل الإعلام نحو الخطابات الإيجابية.

مشاريع تمكين المرأة في المجتمع

يتمثّل الهدف الرئيس للتهاسك الاجتهاعي في بناء مجتمع مستقر يسوده السلم الأهلي والتنمية المستديمة. لذلك فإن جزءًا أساسيًّا من العملية يعني أو يتمثل في القضاء على مكامن العنف، وتمكين دور المرأة في المجتمع، فضلًا عن وقوف منظهات المجتمع المدني على ثلاثة محاور رئيسة ذات صلة بالمرأة. (٢٢) الأول: العنف في المجتمع كتحدً أمام التهاسك الاجتهاعي. الثاني: دور المرأة في عمليات المصالحة والسلم والأمن وفقاً لما أقرَّه مجلس الأمن الدولي في قراره ١٣٢٥. الثالث: المساهمة الفعلية للمرأة في مسارات التهاسك الاجتهاعي كونها من الفئات المهمشة وضحية للنزاعات.

إن نظر منظات المجتمع المدني إلى مسألة ضهان حقوق المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع يعني بناء النواة الصحيحة للاستقرار وتعزيز التهاسك الاجتهاعي. لذلك فإن العمل الجاد على أن يكون للمرأة المساهمة الفاعلة في قضايا التهاسك الاجتهاعي تبدأ من ضرورة العمل في أن تكون مساهماتها واقعية في مرحلة ما بعد

النزاع، أي أن فرصة تفعيل الدور الأساسي للمرأة في برامج التهاسك الاجتهاعي ترتبط ارتباطًا مباشرًا وفعًالًا بدورها ومكانتها في برامج التنمية المجتمعية.

منظهات المجتمع المدني وإعادة الاندماج

تسهم منظهات المجتمع المدني في تفعيل برامج إعادة الاندماج الاجتهاعي، والتي تُعد من أهم العمليات المتداولة في قضايا الشبكات الاجتهاعية والتهاسك الاجتهاعي. ويعد «الاندماج» مصطلحًا فنيًّا يشير إلى طبيعة الروابط في العلاقات الشخصية بين الأفراد داخل المجتمع، فضلًا عن نسبة المشاركة في الأدوار والواجبات داخل المجتمع، كها أن مصطلح «الاندماج» هو نقيض لمصطلح «العزلة»، أي عدم وجود علاقات مهمة مع الأقارب أو الأصدقاء أو الجيران وزملاء العمل وأداء أدوار معينة. (٢٢) فعادةً ما تكون عملية الاندماج الاجتماعي مهمة وأساسية للأفراد في المجتمعات التي تعرضت إلى النزوح المطول والحرب والصراعات الداخلية.

يشير المفوض السامي، بشأن تحديات الحهاية وحالات اللاجئين طويلة الأمد، إلى أن هناك حاجة ماسة وضرورية للدعم والمساعدة في الاندماج، وبصفة خاصة في إعادة النازحين عندما تكون المنطقة الأصلية قد تضرَّرت بسبب الحرب والصراعات المسلحة أو الأزمات الاقتصادية. ولذلك يتطلب الحفاظ على زخم العودة والحفاظ على العائدين من النزوح وإعادة بناء حياتهم. (٢٤) فضلًا عن ذلك فإن أغلب لجان المصالحة الوطنية قد أشركت منظات المجتمع المدني معها لتطبيق بعض برامجها، لما لها من دور في تعزيز التهاسك الاجتهاعي، وينبغي أن تكون المصالحة الوطنية مبنية على التفاهم، والخروج من الصراعات الوطنية مبنية على التفاهم، والخروج من الصراعات

تحليل البيانات الميدانية النوع الاجتهاعي

الجدول (١): النوع الاجتماعي

7.	التكرار	الاختيارات
%٦٠	١٨٥	ذكور
7.€ •	170	إناث
% \ \.\.	٣١.	المجموع

أحد أهم المتغيرات «المستقلة» في البحوث الاجتهاعية هو النوع/ الجنس، إذ تتباين إجابات المبحوثين وفقًا لمتغيرات النوع الاجتهاعي، وإن مرد هذا التباين هو وجود اختلافات بيولوجية أو اجتهاعية وثقافية، فضلًا عن تأثير الدور الاجتهاعي المنوط لكلً منهها في الاستجابات البحثية. أخذت عينة هذه الدراسة من كلا الجنسين، لما تحمله دراسة هذه الظاهرة من ارتباط مباشر بكل من الذكور والإناث، فضلًا عن أن للمرأة دورًا أساسيًّا في تعزيز التهاسك الاجتهاعي، وباعتبارها فئة مستهدفة في نشاطات المجتمع المدني. وقد مثلت فئة الذكور نسبة (۲۰٪) من عينة الدراسة، فيها مثلت فئة الإناث (۲۰٪) من إجمالي العينة.

الفئة العمرية للمبحوثين الجدول (٢): الفئات العمرية

%	التكرار	الاختيارات
7.80	18.	**- - * •
% ~ V	110	۲۳- • ٤
%1 •	٣٢	0 + - { \
%∧	77	7 - 01
% \ \••	٣١.	المجموع

ونبذ الخلافات، والتوصل إلى آليات وحلول يقبلها الناس ويستجيب لها الواقع عن طريق السعي إلى السلام والخير.

أبرز منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجتمع الدراسة (٢٥)

- 1. لجنة الإنقاذ الدولية: تملك العديد من المشاريع في عدة محافظات عراقية، وتقدم خدمات حماية الطفل إلى جانب خدمات قانونية.
- منظمة الهجرة الدولية: تقدم خدمات سبل العيش وتأهيل المنازل المتضررة، ومنح الطوارئ، فضلًا عن الدعم النفسي والاجتهاعي.
- ٣. منظمة المجلس الدنهاركي للاجئين: تقدم خدمات سبل العيش وخدمات الحماية،
 وتأهيل المنازل المتضررة.
- منظمة سبع سنابل للإغاثة والتنمية: منظمة
 محلية تقدم خدمات التعليم وحماية الطفل،
 وبرامج التهاسك الاجتهاعي.
- ٥. منظمة النجدة الشعبية: منظمة محلية تقدم خدمات التعليم وإدارة الحالات والخدمات القانونية.
- 7. منظمة البرنامج الإنهائي للأمم المتحدة: أنجزت المنظمة العديد من مشاريع تعزيز الاندماج والتهاسك الاجتهاعي، فضلًا عن تقديم خدمات إعادة البنى التحتية والمنازل المتضررة.
- منظمة ميرسي كوربس: وهي منظمة أميركية تتركز برامجها على حماية المرأة والطفل، فضلاً عن دعم مبادرات التهاسك الاجتهاعي.

شملت عينة الدراسة الفئات العمرية المحصورة من (.7-.7) سنة من كلا الجنسين، وجاءت الفئة العمرية (.7-.7) من الشباب بأعلى درجة تمثيل، حيث بلغت نسبتها (.02.7)، ومردُّ ذلك هو طبيعة توزيع عينة الدراسة بصورة إلكترونية وعن بعد، فضلًا عن أن الشباب يمتلكون خبرة التعامل مع برامج وتطبيقات الشباب يمتلكون خبرة التعامل مع برامج وتطبيقات كهذه أكثر من غيرهم من الفئات الأكبر سننًا. واحتلت الفئة العمرية (.7-.2) المرتبة الثانية من حيث الحجم بنسبة (.7-.2) المرتبة الثالثة تمثيلًا لمجتمع الدراسة بنسبة (.1.7)، وبلغت الفئة الأخيرة (.7-.2) من كبار السن المرتبة الرابعة بنسبة (.7.7).

المحافظة/ المتغير الجغرافي

الجدول (٣): جغرافية المبحوثين

7.	التكرار	الاختيارات
7.€ •	170	نینوی
7.77	١	الأنبار
%YA	٨٥	صلاح الدين
7.1 • •	٣١.	المجموع

تعد المحافظات العراقية الثلاثة (نينوى، والأنبار، وصلاح الدين) أكثر المحافظات المتضررة نتيجة الأزمة التي مرَّت بها (٢٠١٤م-٢٠١٨م)، فضلًا عن أنها شهدت تغيرات عدة على مختلف الأصعدة، ولا سيا ظهور الصراعات الاجتماعية، وضعف التماسك الاجتماعي. لذلك كانت هذه المتغيرات دافعًا قويًّا لوجود منظهات المجتمع المدني فيها، وهو ما يبرّر اختيارنا لهذه المجتمعات في الدراسة، إذ يمكن من

خلالها قياس دور منظات المجتمع المدني في تعزيز التهاسك الاجتهاعي. كها توضح البيانات في الجدول أعلاه أن نسبة (٤٠٪) من عينة الدراسة كانت من محافظة (نينوى)، أما محافظة (الأنبار) فقد بلغت نسبة تمثيلها من العينة (٣٢٪)، فيها جاءت محافظة صلاح الدين بنسبة تمثيل (٢٨٪). والجدير بالذكر أن هذا التباين في توزيع العينة يرجع إلى عشوائية اختيارها عن طريق التطبيق الإلكتروني.

التحصيل الدراسي

الجدول (٤): التحصيل الدراسي

7.	التكرار	الاختيارات
%9	۲۸	الابتدائية
% ٢ ٣	٧٢	الثانوية
%٦٠	١٨٧	البكالوريوس
′/.A	74	الدراسات العليا
%1••	٣١.	المجموع

يُلاحظ في الجدول أعلاه أن التحصيل الدراسي لعينة الدراسة جاء بنسبة عالية جدًّا لصالح مرحلة البكالوريوس، إذ بلغت نسبتهم (٢٠٪)، ويتبع ذلك المبحوثون من حملة شهادة الثانوية بنسبة (٢٣٪) من حجم العينة، ويليها بالتسلسل حملة شهادة الابتدائية بنسبة (٩٪)، وجاءت نسبة حملة الشهادات العليا بنسبة (٨٪).

تقييم المبحوثين لأداء منظمات المجتمع المدني

الجدول (٥): تقييم المبحوثين لأداء منظمات المجتمع المدني

7.	التكرار	الاختيارات	
% **A	114	جيدة	

الجدول (٥): تقييم المبحوثين لأداء منظمات المجتمع المدنى

7.	التكرار	الاختيارات
% * 7	١١٤	إلى حد ما جيدة
7.7%	٧٨	سيئة
7.1 • •	٣١.	المجموع

إن التعرف على دور منظات المجتمع المدني يستدعي جس نبض أفراد المجتمع حول نظرتهم بصورة عامة لتلك المؤسسات المدنية. وبناءً على تقييم المبحوثين فإن نسبة (٣٨٪) منهم أجابوا بإيجابية حول دور منظات المجتمع المدني وبرامجها. أما الفئة الثانية من العينة فقد أبدوا إجابة متفاوتة بـ(إلى حد ما) بنسبة تمثيل (٣٦٪)، وقد اتجهت الفئة الثالثة من العينة إلى عدم قناعتهم بنشاطات منظات المجتمع المدني. الجدير بالذكر أننا التمسنا وجود أفكار مسبقة بلورت حول منظات المجتمع المدني، وأبرز ما لوحظ عند بعض المبحوثين هو تصورهم بأنها منظات أجنبية وغربية، تعمل على جمع معلومات عن المجتمع لصالح جهات خارجية.

العلاقات الاجتماعية قبل النزوح

الجدول (٦): طبيعة العلاقات الاجتماعية قبل النزوح

7.	التكرار	الاختيارات
%oA	١٧٨	جيدة
% **A	117	متوسطة
7.8	10	سيئة
7.1 * *	٣١.	المجموع

نروم من خلال هذا التساؤل التعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع قبل النزوح، ومن ثم مقارنتها مع إجاباتهم حول السؤال نفسه لكن عن مدة ما بعد النزوح، ليتسنى لنا إيجاد الفارق في ضعف هذه العلاقات أو قوتها، علمًا أن جودة العلاقات الاجتماعية تُعد من أبرز معايير قوة التماسك الاجتماعي.

ويمكن أن نلاحظ أن فئة كبيرة من عينة الدراسة بلغت (٥٨٪) أشارت إلى إيجابية العلاقات الاجتهاعية في مجتمعاتهم قبل أن تشهد أزمة النزوح، ويضاف لها نسبة (٣٨٪) أجابوا بأن العلاقات الاجتهاعية كانت جودتها متوسطة بين أفراد المجتمع. أما الفئة الأخيرة من العينة والبالغة (٤٪) فقد أقرّوا بسلبية العلاقات الاجتهاعية.

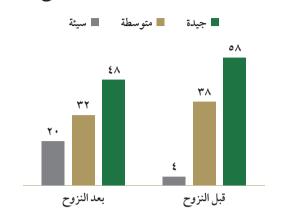
العلاقات الاجتماعية بعد النزوح

الجدول (٧): طبيعة العلاقات الاجتماعية بعد النزوح

7.	التكرار	الاختيارات
7.EA	101	جيدة
%4.4	97	متوسطة
% ٢ ٠	٦٢	مىيئة
7.1 • •	٣١.	المجموع

لا يخفى على أحد من المتبعين لدينامية المجتمع العراقي، أن الأزمة التي شهدها المجتمع قد أحدثت تغييرات بنيوية في ثيات العديد من الأنساق، ومن طريق تحليل البيانات الإحصائية أدناه، نلاحظ أن هناك تغيرات في توجهات المبحوثين وآرائهم نحو طبيعة العلاقات الاجتهاعية بعد النزوح.

الشكل (١): مؤشر العلاقات الاجتماعية قبل النزوح وبعده



انخفضت نسبة قناعة المبحوثين بإيجابية العلاقات الاجتهاعية بعد النزوح من نسبة (٥٨٪) إلى نسبة (٤٨٪) من إجمالي حجم العينة، ويمكن تعليل دور منظهات المجتمع المدني في حل النزاعات

هذا التباين نتيجة الأزمة التي شهدها المجتمع من نزوح وتشريد وقتل وفقدان الممتلكات الخاصة. وينسحب الأمر نفسه حول قناعة المبحوثين بأن العلاقات الاجتهاعية (متوسطة)، حيث انخفضت نسبة التأييد من (٣٨٪) إلى (٣٢٪)، وهو مؤشر آخر على ضعف العلاقات الاجتهاعية داخل المجتمع، ما يعكس ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أيدوا سوء العلاقات الاجتهاعية وتدهورها، إذ ارتفعت نسبتهم من (٤٪) إلى (٢٠٪)، وهو ما يؤشر على ضعف التهاسك الاجتهاعي وضرورة الاهتهام بتطبيق برامج تعزيزه.

الجدول (٨): دور منظات المجتمع المدني في حل النزاعات بعد النزوح

موع	المجم	دورها معدوم		مقبولة دورها		جيدة		الاختيارات
7.	ت	7.	ت	7.	ت	7.	ت	الا حيارات
7. ٤ •	170	% ~ £	77	7.24	٤٦	%£ Y	٥٢	نینوی
% ~~	١	% ~ ٦	79	% ~ •	٣١	7.47	٤٠	الأنبار
7.77	٨٥	% ~ •	۲٥	% Y V	79	7.40	٣١	صلاح الدين
7.1	٣١.	7.47	۸١	7.4.5	١٠٦	7.49	١٢٣	النسبة من إجمالي العينة

ينصب اهتهام منظهات المجتمع المدني على حل النزاعات الداخلية في المجتمعات المحلية، ولا سيها التي شهدت حالات عنف واقتتال، إذ إن ثمة مؤشرات تشير إلى أن المناطق التي شهدت أزمة النزوح والصراعات المسلحة قد تفاقمت فيها حالات القتل والتهجير وهدم المنازل وحرقها، وأن سلطة الدولة قد فقدت شيئًا من قوتها في كبح جماح ممارسات كهذه،

مما استوجب تدخل منظهات المجتمع وتنفيذ مبادرات حل النزاعات.

دمجت البيانات الخاصة بهذا التساؤل مع المتغير الجغرافي ليتسنى للباحث التعرف على دور منظات المجتمع المدني في كل محافظة ضمن إطار عينة الدراسة. ويتجلى من ذلك أن نسبة (٣٩٪) من حجم العينة أيدوا الدور الإيجابي للمجتمع المدني في حل النزاعات، وتعد

(محافظة نينوى) الأعلى تأييدًا من بين المحافظات. حيث أقرت نسبة (٣٤٪) من المبحوثين بأن دور المجتمع المدني مقبول إلى درجة معينة، فيها كانت نسبة (٢٦٪)

مساهمة المجتمع المدني في التوعية

في حل النزاعات، ومثَّلت محافظة الأنبار النسبة الأكبر تأييدًا لهذه الإجابة.

من حجم العينة تشير إلى أن دور المجتمع المدني معدوم

الجدول (٩): مساهمة منظات المجتمع المدني في التوعية بالديمقراطية

موع	المجموع		کڵڒ		إلى حد ما		نع	الاختيارات
%	ت	7.	ت	7.	ت	7.	ت	الا حيارات
%49	170	7.17	١٢	%.٤٩	VV	7. £ £	٣٦	نینوی
% * **	١	%.٤٣	٣١	% Y V	٤٢	% ~ ٢	77	الأنبار
% Y A	٨٥	%٣٩	۲۸	%.7.٤	٣٨	%. Y &	19	صلاح الدين
/.···	٣١.	7.44	٧١	7.01	107	% Y V	٨٢	النسبة من إجمالي العينة

تتبنى العديد من منظات المجتمع المدني تمكين أفراد المجتمع في قضايا الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والتعبير عن الرأي، لما تشغله هذه المارسات من دور فعال في تعزيز التهاسك الاجتهاعي، وغالبًا تطبق هذه البرامج والمشاريع في المجتمعات التي تعاني انسدادات سياسية وصراعات حزبية، فمؤشرات انتهاك الحريات تبدو مرتفعة جدًّا في المناطق المتأزمة.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن نسبة (٢٧٪) من مجموع عينة الدراسة قد أشاروا إلى مساهمات المجتمع المدني في التوعية بقضايا الحريات، وبالعودة إلى متغير السكن فإن عينة محافظة نينوى بلغت (٤٤٪) من المؤيدين لهذا الرأي، فيها بلغت العينة

التابعة لمحافظة الأنبار (٣٢٪)، أما محافظة صلاح الدين فقد بلغ حجم العينة (٢٤٪). وتتجه فئة أخرى من المبحوثين بنسبة (١٥٪) إلى الإجابة إجابة مُراوِحةً – إلى حد ما – حول مساهمة المجتمع المدني بتعزيز قضايا الحريات، إذ بلغت نسبة المستجيبين من محافظة نينوى (٤٩٪) تليها محافظة الأنبار بنسبة (٢٧٪) ومن ثم صلاح الدين بنسبة (٢٤٪). بيد أن استجابة مجموعة من العينة بنسبة (٢٢٪) أظهرت عدم مساهمة المجتمع المدني بصورة فاعلة في تعزيز عدم مساهمة المجتمع المدني بصورة فاعلة في تعزيز ماية قضايا الحريات والديمقراطية، علمًا أن عينة محافظة الأنبار كانت الأعلى تأييدًا بهذه القضية وينسبة (٤٣٪).

دور المجتمع المدني في حماية الأطفال والنساء

الجدول (١٠): دور منظات المجتمع المدني في حماية الأطفال والنساء

موع	المجا	دورها معدوم		ولة	مقب	دة	جي	الاختيارات
7.	ت	7.	ت	7.	ت	7.	ت	الاحتيارات
%٦٠	١٨٥	% .٨١	٧٧	% ٦٣	74	% * *A	٤٥	ذكور
7. ٤ •	170	7.11	١٧	% ~ ٦	٣٦	7.71	٧٢	إناث
١	٣١.	% ~ •	9 £	% ٣ ١	99	% **A	117	النسبة من إجمالي العينة

أشرنا سابقًا إلى أن جزءًا رئيسًا من عملية تعزيز نسبة الإالتهاسك الاجتهاعي يتمثّل في حماية الفئات الهشة إجمالي الله في المجتمع، ولا سيها النساء والأطفال، فضلًا عن من هذا اللجوء إلى اللاعنف وتمكين النساء، لذلك يقتضي الظواهر الأمر الوقوف عند دور المجتمع المدني في حماية هذه الحهاية. الفئات، وأيًا كانت النتيجة فهي ستنعكس على جودة إلى أن دو التهاسك الاجتهاعي. تبين نتائج الجدول أعلاه أن نسبة الناش (٣٨٪) من عينة الدراسة أجابوا بأن دور المجتمع المدني الإناث (في حماية الفئات الهشة كانت «جيدة»، وعندما أدمج «بعدم وعنصر «النوع الاجتهاعي» في هذا التساؤل، اتضح أن بلغت نس أهم برامج تعزيز التهاسك الاجتهاعي حسب رأي المبحوثين

نسبة الإناث كانت هي الأعلى، إذ بلغت (٢٦٪) من إجمالي العينة، فيها مثّلت نسبة الذكور (٣٨٪)، ونستدل من هذا أن فئة النساء على شعور عميق بمخاطر بعض الظواهر الاجتهاعية التي تسترعي التدخل وتقديم الحهاية. في حين أشارت نسبة (٣١٪) من عينة الدراسة إلى أن دور المجتمع المدني في الحهاية «مقبول»، إذ بلغت نسبة الذكور بهذه الإجابة (٣٣٪) فيها بلغت نسبة الإناث (٣٦٪). أما الفئة الأخيرة من العينة فقد أجابت «بعدم وجود أي دور» للمجتمع المدني في الحهاية، حيث بلغت نسبتها (٣٠٪) شكل أغلبها فئة الذكور.

الجدول (١١): أهم البرامج التي يجب أن تركز عليها منظمات المجتمع المدني

موع	المج	الدين	صلاح	بار	الأن	ړی	نينو	الاختيارات
7.	ت	7.	ت	7/.	ت	7.	ت	الا حييارات
7.77	79	7.11	17	% ~ 1	77	%.o •	٣٥	إقامة ورشات تدريب للشباب وتوعيتهم بقضايا التهاسك الاجتماعي
7.19	٥٧	%.٣0	۲.	7. £ Y	7	%٢٣	١٣	التنسيق مع مؤسسات الدولة الرسمية لتنفيذ مشاريع مشتركة

المجموع		صلاح الدين		الأنبار		نینوی		الاختيارات
7.	ت	7.	ت	7/.	ت	7/.	ت	الا حييارات
%.٣0	111	% ~ ٦	٤٠	% ~ •	٣٤	% ~~	٣٧	تقديم الدعم المادي والمنح لشرائح المجتمع المتضررة
7.7 &	٧٣	7.17	۱۳	% Y V	۲.	%.o £	٤٠	تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لفئات المجتمع
/.···	٣١.	% Y V	٨٥	% ٣ ٢	١	7. 2 •	170	النسبة من إجمالي العينة

الجدول (١١): أهم البرامج التي يجب أن تركز عليها منظات المجتمع المدني

عرضت بعض البرامج التي من خلالها يُعزز التهاسك الاجتماعي، والتي يمكن أن تطبق كمشاريع من جانب منظمات المجتمع المدني. ووفقًا لنتائج الدراسة، فإن النسبة الأعلى من إجابات المبحوثين أيّدت مشاريع الدعم المادي والمنح لشرائح المجتمع المتضررة، حيث أجاب بذلك ما نسبته (٣٥٪) من العينة، والجدير بالذكر أن عينة الدراسة من محافظة صلاح الدين هي الأعلى اختيارًا لهذه المشاريع. وجاءت برامج تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لفئات المجتمع بالمرتبة الثانية من الاختيارات، إذ أيدها نسبة (٢٤٪) من مجموع العينة.

وجاءت عينة محافظة نينوى بالتسلسل الأعلى من بين المحافظات تأكيدًا لهذا الأمر وبنسبة (٤٥٪)، واحتل مشروع إقامة ورشات تدريب الشباب بقضايا التهاسك الاجتهاعي المرتبة الثالثة من بين المشاريع، حيث إن (۲۲٪) قد أجابوا بذلك، واحتلت عينة محافظة نينوي التسلسل الأول من بين المحافظات بنسبة (٥٠٪). ومن بين المشاريع الأخرى التي حصلت على نسبة تأييد ضعيفة هو التنسيق مع مؤسسات الدولة الرسمية

لتنفيذ مشاريع مشتركة، حيث أقر بذلك (١٩٪) من حجم العينة، وكانت محافظة الأنبار الأكثر تأكيدًا على هذا المشروع.

مهددات التماسك الاجتماعي

الجدول (١٢): مهددات التماسك الاجتماعي

7.	التكرار	الاختيارات				
7.Λ	74	الصراعات العشائرية				
7. £ £	149	التنظيمات الإرهابية				
7.19	٥٧	الصراعات الإثنية - الدينية				
7.49	91	المخدرات والجريمة المنظمة				
7.1 • •	٣١٠	المجموع				

حددت مجموعة من المتغيرات التي يشهدها المجتمع العراقي، والتي يمكن أن تقوض التماسك الاجتماعي داخل المجتمع، وهو ما يتطلّب تدخل منظمات المجتمع المدني للحد من تأثيرها. ووفقًا لإجابات المبحوثين وشعورهم بمخاطر هذه المتغيرات، يتضح بأن خطر «التنظيات الإرهابية» هو أبرز مهددات التاسك

الاجتهاعي، وقد أيد ذلك نسبة (٤٤٪) من المبحوثين. إذ عانى المجتمع العراقي كثيراً جرّاءَ الأعهال الإرهابية، التي أثرت في نسيج المجتمع العام. أما في المرتبة الثانية من مهددات التهاسك الاجتهاعي كانت إجابات المبحوثين تشير إلى خطر «المخدرات والجريمة المنظمة»، مساهمة منظهات المجتمع المدني في تمكين المرأة

وأيد ذلك نسبة (٢٩٪)، وأن انتشار المخدرات والجرائم المنظمة يعد من الظواهر التي يعانيها المجتمع العراقي كثيرًا، تزامنًا مع ضعف السيطرة على الحدود الخارجية، وانتشار مظاهر الفساد الإداري حسب ما أشارت إليه نسبة (١٩٪).

الجدول (١٣): مساهمة منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة

المجموع		کلا		6-	نع	الاختيارات	
7.	ت	7.	ت	7.	ت	الا حتيارات	
/.¬·	100	%v q	١٠٦	7. £ £	V 9	ذكور	
7. 2 •	170	۲۲٪	۲۸	%o7	97	إناث	
% \ \••	٣١.	7. £ £	١٣٤	%07	۱۷٦	النسبة من إجمالي العينة	

ليست المرأة بمعزل عن قضية تعزيز التهاسك الاجتهاعي، فهي تمثّل عصا التوازن في المجتمعات كافة، ويمكن من خلالها أن تنهض المجتمعات وتعزز استقرارها؛ لذلك تركز العديد من نشاطات المجتمع المدني على تمكين المرأة وحمايتها. وكها يوضح الجدول أعلاه، فإن ما يقرب من نصف العينة وبنسبة الجدول أعاده، فإن ما يقرب من نصف العينة وبنسبة تمكين دور المرأة في المجتمع، فضلًا عن هذا، كانت النسبة الأعلى من الإجابات هي لصالح فئة الإناث مقارنة بالذكور. بينها أشارت نسبة (٤٤٪) من العينة بعدم مساهمة منظهات المجتمع المدني في تمكين دور المرأة في المجتمع، وكانت الفئة الأعلى تأييدًا لهذا الرأى من الذكور.

الجهات التي أسهمت في استقرار مناطق المبحوثين

الجدول (١٤): الجهات التي أسهمت في استقرار مناطق المبحوثين

7.	التكرار	الاختيارات
% ٢ ٠	٦.	رجال الدين
% ٢ ٣	٧٦	شيوخ العشائر
% ~ ٢	1.7	منظات المجتمع المدني
7.40	٧٢	الحكومة المحلية
7.1 • •	٣١.	المجموع

العدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022م

هدفنا من هذه الجزئية، التعرف على أبرز الجهات التي أسهمت في تعزيز التهاسك والاستقرار في مجتمع الدراسة، إذ إن تحديد هوية تلك الجهات سيتيح لمنظهات المجتمع المدني إمكانية التنسيق معها من أجل تنفيذ مشاريع مشتركة على أرض الواقع. وكها يبدو، فإن دور منظهات المجتمع المدني كان أكثر فاعلية من وجهة نظر المبحوثين، إذ أيد ذلك (٣٢٪) من المبحوثين، وبلا شك فإن العديد من منظهات المجتمع المدني قد تركت لمسات وآثارًا إيجابية جدًّا في المجتمعات المأزومة، سواء في أثناء النزوح أو بعده، وتتجلى تلك المشاريع في تقديم الخدمات المادية وفتح مجموعة من المخيهات، فضلًا عن تقديم الدعم النفسي والاجتهاعي في مرحلة إعادة الاستقرار.

ويأتي دور الحكومة المحلية تباعًا في بسط الاستقرار وتعزيز التهاسك الاجتهاعي، إذ أشار إلى ذلك (٢٥٪) من إجمالي العينة. فيها أخذت المؤسسة العشائرية دورًا إيجابيًّا في بسط الاستقرار وتعزيز التهاسك الاجتهاعي، خاصة وأن طبيعة المجتمع العراقي العشائرية تتيح مرونة كبيرة لضبط سلوك الأفراد، وفض النزاعات بصورة عشائرية. وجاء دور رجال الدين في المرتبة الأخيرة من بين الاختيارات، حيث أيّد ذلك (٢٠٪) من المبحوثين، إذ يشارك الخطاب الديني المعتدل، في حرمة الاعتداء على الآخرين، ومنع حالات الانتقام والثأر، فضلًا عن مداعبة مشاعر أفراد المجتمع من منظور ديني من أجل الالتزام بالقواعد الدِّينية والاجتماعية التي من شانها أن تحافظ على استقرار المجتمع.

النظرية المفسرة للدراسة (نظرية القواعد المتصارعة)

تنتمي هذه النظرية إلى صنف النظريات ذات اتجاه العلاقة بين الفعل والبناء الاجتهاعي، وهي محصلة

لمحاولات محدودة النطاق قام بها أحمد موسى بدوي منذ ٢٠٠٤م حتى ٢٠٠٤م. ويمتد العمق الأبستمولوجي لهذه النظرية إلى آراء وأفكار مجموعة منظرين، أبرزهم بير بورديو، وكدنز، ومارغريت آرتشر. (٢١)

أما أبرز المفاهيم الأساسية لهذه النظرية، فهي: ١) الفعل الاجتماعي: وهو سابق الوجود على البناء الاجتماعي، فضلًا عن أنه يمثل دافعًا شخصيًّا لتحقيق غرض حيوي أو فكري أو روحى، ٢) القواعد البنائية: وهي أفعال مجردة من الزمان والمكان لها دلالة لغوية وقيمية ومعيارية، ٣) البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب: وهو قواعد مجردة لإدارة الاجتماع البشري، ويتكون من ثلاث أبنية أخرى: بناء الحس المشترك، والبناء المؤسسي، والبناء النفقى المعتم، ٤) العوالم الاجتماعية: تتدرج من البساطة إلى التركيب وتحيط بأفراد المجتمع، تبدأ من العوالم الداخلية المحلية، وتنتهى بالعوالم الكونية. (٢٧) وتفترض النظرية بأن «قواعد البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب (بناء الحس المشترك، والبناء المؤسسي، والبناء النفقي) أدخلت العالم الاجتماعي في حالة صراع داخلي شبه دائم، وصراع مع القواعد البنائية المناظرة لها في العوالم الأخرى». ويعد مفهوم القواعد هو المفهوم المركزي للنظرية، فهي أفعال مجردة من الزمان والمكان لها دلالات لغوية ومعيارية، يستحضرها الفاعلون لتنظيم دوافعهم. أما وظيفة هذه القواعد فتكمن في بلورة القاعدة في العقل الجمعي، ووضع نظام للجزاء الرمزي أو المادي. (٢٨)

فضلًا عن تصور هذه النظرية، هناك ثلاثة أنهاط للعلاقة بين القواعد البنائية التفاعلية والمؤسسية:

 علاقة تعايش القواعد: عندما توجد عناصر مشتركة في دلالات النسقين لكنها لم تتكامل بعد.

- علاقة تكامل القواعد: عندما تنتمي دلالات النسقين لأصل واحد ويختلفان في درجة تطورهما.
- علاقات صراع القواعد: حين تكون الدلالات
 بين النسقين متناقضة.

ووفقًا لما ترشد به النظرية فإنّ قواعد التاسك الاجتهاعي في مجتمع الدراسة هي «قواعد فكرية» خالصة، مثل عمليات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، المبنية على أساس علاقات الصداقة والقرابة والجيرة والحب والإيثار، فضلًا عن الاحتفالات والمهارسات الثقافية والدينية وتبادل الزيارات وما إلى ذلك، كما أن لها علاقة بالقواعد الحيوية والروحية بكل تأكيد. إن الطعنة التي سببّتها عملية النزوح، وسطوة البناء النفقي - خلايا الإرهاب والفساد والأحكام العرفية - لمدة ليست بالقصيرة، أدّت إلى زيادة قوة فاعلية «القواعد الحيوية» على حساب القواعد الفكرية والروحية التي فقدت فاعليتها، والتي بدورها ستضعف من قيم التهاسك الاجتهاعي بين الأفراد، مثل ذلك ضعف علاقات القرابة أو علاقات الجيران والأسرة، التي كانت علاقات تقليدية وصامدة لفترة طويلة من الزمن. لذلك أصبح تدخل منظات المجتمع المدني -كبناء مؤسساتي بديل - ضروريًّا جدًّا من أجل دعم القواعد الفكرية وتنشيطها من خلال المبادرات والمشاريع التي تنفذها المنظات داخل المجتمع.

إن هذه التكلفة الاجتهاعية التي تعرضت لها مختلف القواعد البنائية في المجتمع العراقي، وسطوة البناء النفقي، وانتشار مظاهر «الثأر» أو الانتقام بأسلوب خارج عن القانون، وإن تكن حالات قليلة، لكنها قطعًا تؤثر في طبيعة التهاسك الاجتهاعي؛ لأنها كانت

شبه معدومة في المدّة التي سبقت النزوح. يمكن أن يسمى هذا الصراع بـ «صراع الوجود»، أي أنه يحتم على المجتمع - خاصة العشائري - أن يتخلى بأي طريقة عها يمثّل تهديدًا للمجتمع، لا سيها وأن هذه المهارسات ستنعكس سلبًا على التهاسك الاجتهاعي، لأنها ستخلق حالات من العداء والحقد المستمرين ورفض لشركاء العيش الذين لا يستقر المجتمع إلا بوجودهم.

لذلك تعمل منظات المجتمع المدني على سد الفجوة ودعم «البناء المؤسسي» الذي تعرض لأضرار كثيرة، من خلال إدامة العدل والمساواة والدفع نحو التحضر والعقلانية، وحماية الحريات والمسائل الديمقراطية، من أجل سيطرة وتمدد البناء المؤسسي العام على حساب بناء «الحس المشترك»، علمًا بأن هذا التمدد من شأنه أن يعزز استقرار المجتمع ويضمن تماسكه، فضلًا عن الوصول إلى تعايش القواعد ومن ثم تكاملها. لذلك توصي النظرية بأن تعزيز واستعادة التماسك الاجتماعي يجريان من خلال دفع المجتمع نحو ما يسميه دوركايم «التضامن العضوي»، وزيادة الوعي وإعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة الرسمية، وتقوية القواعد الفكرية الرشيدة في البناء المؤسسي الذي تدعمه منظات المجتمع المدني من خلال الاشتراك معه ببعض البرامج والنشاطات.

آلية التغيير حسب ما تطرحه النظرية

تعرض نظرية «القواعد المتصارعة» عدة إستراتيجيات للتغيير داخل العالم الاجتماعي، ومن دون إهمال أثر القواعد المضادّة في البناء النفقي المعتم. ويحدث هذا التغير عبر ثلاث طرق: (٢٩)

- ١. التغيير عبر الأفعال الاجتماعية الجمعية.
 - ٢. التغيير عبر الأفعال السلطوية.
- ٣. التغيير البنائي عبر الأفعال الاستثنائية.

العدد (7) شوال 1443 هـ/ مابو 2022

وتعد المارسات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني من أجل إحداث التغيير في المجتمع جزءًا من «التغيير عبر الأفعال الاجتماعية الجمعية»، ويقسم هذا الفعل إلى «أفعال جمعية عفوية» و «أفعال جمعية حركية». إن ما يهمنا هنا هو الأفعال الحركية، إذ يمثّل جهود منظمة يبذلها عدد من الناس لتغيير بعض القواعد البنائية. فضلًا عن أنه يمثّل المشاريع والبرامج المنظمة التي ترسمها وتنفذها منظمات المجتمع المدنى لمعالجة قضية معينة وتغيير الواقع الاجتماعي. أما الفعل الاستثنائي، فتمثّله القيادات الطبيعية العشائرية، التي تحترم الصالح العام، وتتمتع بثقة السكان المحليين سواء من داخل العشيرة أو من خارجها. ولهذه القيادات الاستثنائية إذا آمنت بدور الفعل الحركي المنظم، أن تؤدي دورًا مهمًّا في تسريع وتيرة التغيير عبر منظمات المجتمع المدني. فكما تشير إليه نظرية الدراسة: تمتلك الشخصيات الاستثنائية قبولًا شعبيًّا واسعًا، وثقة أفراد المجتمع فيهم ثقة مطلقة، فيؤدى إلى قبول مباشر للقواعد البنائية الجديدة التي ينادون بها.

ولأن هذه الشخصيات هي في الأساس مشغولة بالصالح العام، وبحكم ما لديها من رؤية ومَلكات عقلية ووجدانية وروحية، فإنها تكتشف نقاط الضعف في البناء الاجتهاعي فتعمل على تغيير القواعد التي تسبب هذا الضعف، وفي أغلب الأحيان تؤدي عملية التغيير إلى حرق مراحل في تاريخ المجتمعات وتسريع وتبرة التغيير. (٢٠)

نتائج الدراسة

الشريحة الأكبر من عينة الدراسة لدور منظات المجتمع المدني عمومًا جيدًا

- وإيجابيًا، إذ إنهم التمسوا كثيرًا من المساعدات المادية والمعنوية من مشاريع تلك المنظات.
- ٢. أثرت أزمة النزوح والحرب التي شهدها المجتمع العراقي بعد سنة ٢٠١٤م في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع على ختلف الأصعدة، فنتائج التحليل الإحصائي تبين أن هناك فارقًا في إجابات المبحوثين نحو تدهور العلاقات الاجتماعية بعد النزوح، ومرد ذلك يعود إلى المشكلات ومظاهر العنف التي شهدها المجتمع العراقي.
- ٣. يتضح من خلال محاولتنا لتقييم دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة بحل النزاعات أن إجابات المبحوثين تدل على الدور الفعال لتلك المنظمات في الاهتمام بتلك القضايا، إذ إن النسبة الأكبر من الإجابات كانت إيجابية.
- خول التوعية بقضايا الديمقراطية والحريات لم حول التوعية بقضايا الديمقراطية والحريات لم يكن كبيرًا أو فعّالًا في المجتمع، حيث إن نسبة قليلة أجابت بفاعلية تلك البرامج، وتعليلنا لهذا الضعف هو تركيز مشاريع منظات المجتمع المدني على الجوانب الإغاثية وحماية الفئات الهشة.
- تبين نتائج الدراسة بأن تقديم الدعم المادي كالمنح والمساعدات العينية هي العامل الأهم في تعزيز التماسك الاجتماعي من وجهة نظر المبحوثين، ويليها تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.
- ٦. تمثل التنظيات الإرهابية أبرز مهددات التهاسك الاجتهاعي في المجتمع العراقي

بحسب إجابات المبحوثين، فضلًا عن انتشار المخدرات والجريمة المنظمة التي جاءت بالمرتبة الثانية تأييدًا.

- العينة أجابت بصورة ويجابية بالدور الفعال لمنظهات المجتمع المدني في تمكين المرأة داخل المجتمع، وهو مؤشر جيد على فاعلية الكثير من برامج ومشاريع تلك المنظهات.
- ٨. توصلت الدراسة إلى أن منظات المجتمع المدني
 والحكومة المحلية هما الجهتان الأكثر إسهامًا في
 بسط الاستقرار في المجتمع بعد النزوح.

رؤية عملية في تعزيز التهاسك الاجتهاعي

كثيراً ما يشعر الناس في المجتمع الذي طبقت عليه هذه الدراسة بالدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني الإغاثى والإنساني، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي قدّمته تلك المنظمات في أثناء النزوح والصراعات العسكرية وبعدها في أثناء إعادة الاستقرار. إن استدامة هذا الدور والاستفادة من البرامج والمشاريع يحتاجان إلى تظافر جهود أفراد المجتمع والحكومات المحلية والمجتمع المدني. وبها أن نظرية الدراسة قد فسّرت قواعد التهاسك الاجتماعي بأنها «قواعد فكرية» فإننا نستدل من هذا على إمكانية تعزيز تلك القواعد لدى أفراد المجتمع، وحسب ما تصوره لنا النظرية، (٣١) فإن عمل بعض تلك القواعد هو تنظيم الاستكشاف من خلال إنتاج العلوم والفنون والآداب، فضلًا عن ممارسات التفاعل الاجتماعي والتضامن والإيثار والحب وغيرها، ويعد تنظيم تطلعات الأفراد الفردية وإثبات الذات من القواعد الفكرية التي يمكن العمل عليها لصالح تعزيز

التهاسك الاجتهاعي. ووفقًا لهذا يمكن لمنظهات المجتمع المدني إقامة بعض البرامج والمشاريع التي من شأنها أن تعزز من تلك القواعد، لذلك نقترح البرامج الآتية:

- تحتاج عملية تعزيز التهاسك الاجتهاعي إلى النهوض بالجوانب الفكرية والقيمية لدى أفراد المجتمع، وذلك من خلال تقديم برامج تعمل على توعية أفراده بضرورة احترام القوانين والثقة بمؤسسات الدولة التي يمكن من خلالها حل النزاعات والصراعات داخل المجتمع. ونوصي من خلال هذه الدراسة إلى اتباع أنهاط التغيير الاجتهاعية الجمعية لتعزيز التهاسك الاجتهاعي داخل المجتمع، وتمثل الأعهال والمبادرات التطوعية أبرز تلك الأنهاط، فضلًا عن تعزيز روح المسؤولية المجتمعية داخل المجتمع من خلال طرح المبادرات والبرامج التطوعية.
- تنفيذ مشاريع ترفيهية، وورش عمل وحرف تسهم في استكشاف مهارات أفراد المجتمع بالفن والرياضة والآداب والتصميم، فضلًا عن تطوير مهاراتهم في الجرف السهلة كالحلاقة والرسم والنجارة، التي ترفع من المستوى الاقتصادي والثقافي للمستفيدين، فضلًا عن كونها متغيرًا يسهم في تعزيز التهاسك الاجتهاعي.
- تعويض المتضررين من أعمال العنف والإرهاب تعويضًا ماديًّا ومعنويًّا يتناسب مع حجم الأضرار التي لحقت بهم لما لها من دور فعال في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين المستوى المعيش.

العجلة الدولية للدراسات الإنسانية

ومن نافذة أخرى، يمثّل مفهوم البناء الاجتهاعي مرتكزًا آخرَ من مرتكزات النظرية، والذي يقدم تصورًا واسعًا ودقيقًا لثالوث العلاقة بين الأبنية «الحس المشترك، والمؤسسي، والنفقي». يتميز البناء النفقي بحالة صراعية مع بقية الأبنية التي تحاول تقويضه والتخلص منه، وهذا الدور يقع على عاتق الحكومات المحلية والمركزية. أما الأبنية الأخرى (الحس المشترك،

والمؤسسي)، فهي تمر بثلاث مراحل من العلاقة، ما يهمنا منها هو علاقة التكامل بين القواعد، من خلال وجود قاسم مشترك بين البنائين، يسهم بدوره بخلق بيئة مواتية لتهاسك وضبط إيقاع المجتمع، لذلك نرى أن تعمل منظهات المجتمع المدني على إقامة برامج ومشاريع تعزز تلك العلاقة التكاملية من خلال تنفيذ البرامج التالية:

الشكل (٢): علاقة التكامل بين القواعد بنية المجتمع العراقي وعلاقتها بالتياسك الاجتماعي وعلاقتها بالتياسك الاجتماعي وعلاقتها بالتياسك المجتمع العراقي من من من فعلف الهويات المجتمع وأماسكه التي تسهم في استقرار والقوميات المجتمع وأماسكه المجتمع وأماسكه وأماسكه والقوميات المجتمع وأماسكه والمؤدية المنظمة والمؤدية المنظمة والمؤدية المنظمة والمؤدية المنظمة والمؤدية المنظمة والمؤدية المنازية

- تنفيذ برامج ومشاريع توعية بضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة، والابتعاد عن المهارسات العشائرية والأحكام العرفية، التي قد تجرّ المجتمع إلى سلسلة من الصراعات المستمرّة، فضلًا عن التوعية بأهمية الاستقرار الأمني ومشاركة أفراد المجتمع فيه من خلال التبليغ عن الجهات المتطرّفة، ودعم المؤسسة الأمنية،
- والاستقرار الاجتهاعيين. تنفيذ برامج ومشاريع تسهم في تبادل الحوار

لما له من دور أساسي في تعزيز التماسك

تنفيذ برامج ومشاريع تسهم في تبادل الحوار والتفاعل بين فئات المجتمع، وتنمي قدرات أفراده وتعينهم على مد جسور التواصل والحوار القائم على أساس نبذالعنف والتطرف والمصالح الضيقة كالمناطقية والطائفية والعشائرية.

- إنشاء لجان مصالحة وطنية من مختلف طوائف المجتمع، يجري الاجتماع بهم بصفة دورية في مرحلة تطبيق برامج التماسك الاجتماعي، وبمشاركة أعضاء ممثلين عن الحكومة المحلية.
- دعم المرأة وتمكين دورها في المجتمع، للمشاركة على نطاق واسع في قطاعات التنمية والعمل المدني واتخاذ القرارات والمشاركة السياسية. لذلك لا بد من أن تركز منظات المجتمع المدني على إقامة برامج ومشاريع

- تدعم المرأة وتعرف أفراد المجتمع بأهمية دورها الفعال في استقرار المجتمع.
- التواصل مع رجال الدين وإشراكهم بورش وتدريبات مكثفة، وحثهم على نشر الخطاب الديني المعتدل الذي يؤكد توافر عناصر ومبادئ الاتفاق بين الأديان، وقطع دابر التطرف والكراهية. إن نشر هذه الأفكار من جانب رجال الدين إلى مقلديهم وأتباعهم سوف يؤثر تأثيرًا إيجابيًّا في تعزيز التهاسك الاجتهاعي.

- ۱- فهد مزبان خزار الخزار، (۲۰۱۸-۲۰۱۹م)، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ۲۰۱٤م:
 الأسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد الآداب، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، العراق.
- ٢- نتيجة للأوضاع الصحية المتمثلة في انتشار فيروس كورونا المستجد، وصعوبة تنقل الباحث من محافظة إلى أخرى، استخدم الباحث استبانة جوجل (Google forms)، الذي أتاح له إدراج استمارة الاستبانة في رابط إلكتروني وإرساله إلى الأشخاص المعنيين بصورة قصدية، ومتابعة نسب المشاركة عن بعد، وأرسلت الاستبانة بمساعدة بعض زملاء وأصدقاء الباحث في تلك المدن.
- ٣- محمد أحمد علي مفتي، (٢٠١٣م)، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص٢٦.
- ٤- حازم صباح حميد وعماد وكاع عجيل، (٢٠٢٠م)، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق، مج ٩، ع ١.
 - ٥- على عبد الفتاح كنعان، (٢٠١٤م)، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص ٤٢.
 - ٦- أماني قنديل، (١٩٩٤م)، المجتمع المدني في العالم العربي، المستقبل العربي للنشر، القاهرة، مصر، ص١٠٢٠.
- ٧- فالح عبد الجبار، (٢٠٠٦م)، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، ص٣١.
- 8- Heyneman, S. P. (2003). Education, social cohesion, and the future role of international organizations. *Peabody Journal of Education*.
- 9- Boyd, S. H., & Walter, M. A. (Eds.). (2014). Cultural Difference and Social Solidarity: Solidarities and Social Function. Cambridge Scholars Publishing. p2.
- 10- Jenson, J. (2010). Defining and measuring social cohesion (No. 1). Commonwealth Secretariat., p4.
- ١١- إدريس الكراوي، (٢٠١٥م)، إشكالية التهاسك الاجتهاعي في العالم العربي: تجارب مقارنة، مطبعة البيضاوي، المغرب، ص ١١- إدريس الكراوي، ١١٧.
 - ١٢ سمير نعيم أحمد، (٢٠٠٦م)، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر، ص١٠٤.
- 13- Faysse, N., & Mustapha, A. B. (2017). Finding common ground between theories of collective action: the potential of analyses at a meso-scale. *International Journal of the commons*, p31.
- ١٤ حازم صباح حميد وعهاد وكاع عجيل، (٢٠٢٠م)، منظهات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق، مج ٩، ع ١، ص ٦٢.
- 15- Taylor-Gooby, Peter. 2012. The civil society route to social cohesion. *International Journal of Sociology and Social Policy*. 32 (7-8) p 304.
- ١٦- إدريس الكراوي، (٢٠١٥م)، إشكالية التهاسك الاجتهاعي في العالم العربي: تجارب مقارنة، جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، المغرب، ص ٢٥_ ٦٧.

- ١٧ خضر دوملي، (٢٠١٦م)، دليل النشطاء لتعزيز التهاسك الاجتهاعي بين النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة، مطبعة هاولاتي، السليهانية، العراق، ص ٤١.
- 18- Colletta, N. J., Lim, T. G., & Kelles-Viitanen, A. (Eds.). (2001). Social cohesion and conflict prevention in Asia: Managing diversity through development. World Bank Publications, p18.
- 19 بكر خضر الصبيحي، (٢٠٢٢م)، سوسيولوجيا التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص٨٦ ص٨٣.
- ٢ خضر دوملي، (٢٠١٨م)، مقومات وأسس التماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع والمجتمعات التعددية، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، نينوي، العراق، ص ١٠٠٠.
- ٢١ فاندا جورج، (٢٠١٧م) سياق الاستقرار الاجتماعي في محافظة ديالي، دراسة ميدانية في بعقوبة، منظمة السلام والحرية، ديالي، العراق، ص٠٢٠.
- ٢٢- خضر دوملي، (٢٠١٨م)، مقومات وأسس التهاسك الاجتهاعي في مجتمعات ما بعد النزاع والمجتمعات التعددية، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، نينوي، العراق، ص٨٩.
- 23- Pillemer, K. A., Moen, P., Wethington, E., Glasgow, N., & Ebrary, Inc. (2000). Social integration in the second half of life. Baltimore: Johns Hopkins University Press, p8.
- ٢٤- مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، (ديسمبر ٢٠٠٨م)، مناقشة حول تحديات الحماية، جينيف، سويسرا، ص١٢.
- حددت هذه المنظات على ضوء المقابلات الميدانية التي أجراها الباحث مع بعض العاملين في قطاع المجتمع المدني وأفراد
 المجتمع من عامة الناس، وهي تمثل أبرز المنظات النشطة في مجتمع الدراسة.
- 26- Badawi, A. M. (April 01, 2018). Conflicted Rules Theory (CRT) A New Theory in Sociology. *Wadi Al-Nil Journal for Humanitarian, Social and Educational Studies and Research.* 18 (3): 1-42. P.1
- 27- Ibid, p3.
- 28- Ibid, p 5-6.
- 29- Ibid, p 20.
- 30- Ibid, p 21.
- 31- Ibid, p 21.

- أحمد، نعيم، سمير. (٢٠٠٦م)، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر.
- جورج، فاندا. (٢٠١٧م) سياق الاستقرار الاجتهاعي في محافظة ديالي، دراسة ميدانية في بعقوبة، منظمة السلام والحرية، ديالي، العراق.
- حميد، حازم صباح؛ وعجيل، عماد وكاع. (٢٠٢٠م)، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق.
- الخزار، فهد مزبان، (٢٠١٨-٢٠١٩م)، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤م: الأسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد الآداب، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، العراق.
- دوملي، خضر. (٢٠١٦م)، دليل النشطاء لتعزيز التهاسك الاجتهاعي بين النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة، مطبعة هاولاتي، السليهانية، العراق.
- دوملي، خضر. (٢٠١٨م)، مقومات وأسس التهاسك الاجتهاعي في مجتمعات ما بعد النزاع والمجتمعات التعددية، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، نينوى، العراق.
- الصبيحي، بكر خضر. (٢٠٢٢م)، سوسيولوجيا التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
 - عبد الجبار، فالح. (٢٠٠٦م)، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
 - قنديل، أماني. (١٩٩٤م). المجتمع المدني في العالم العربي، المستقبل العربي للنشر، القاهرة، مصر.
- الكراوي، إدريس. (٢٠١٥م)، إشكالية التهاسك الاجتهاعي في العالم العربي: تجارب مقارنة، جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، المغرب.
 - كنعان، علي عبد الفتاح. (٢٠١٤م)، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- مفتي، محمد أحمد. (٢٠١٣م)، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية.
 - مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، (ديسمبر ٢٠٠٨م)، مناقشة حول تحديات الحماية، جينيف، سويسرا.
- Badawi, A. M. (April 01, 2018). Conflicted Rules Theory (CRT) A New Theory in Sociology. *Wadi Al-Nil Journal for Humanitarian, Social and Educational Studies and Research.* 18 (3): 1-42.
- Boyd, S. H., & Walter, M. A. (Eds.). (2014). *Cultural Difference and Social Solidarity: Solidarities and Social Function*. Cambridge Scholars Publishing.
- Colletta, N. J., Lim, T. G., & Kelles-Viitanen, A. (Eds.). (2001). -. World Bank Publications.
- Faysse, N., & Mustapha, A. B. (2017). Finding common ground between theories of collective action: the potential of analyses at a meso-scale. *International journal of the commons*.

- Heyneman, S. P. (2003). Education, social cohesion, and the future role of international organizations. *Peabody Journal of Education*.
- Jenson, J. (2010). Defining and measuring social cohesion (No. 1). Commonwealth Secretariat.
- Pillemer, K. A., Moen, P., Wethington, E., Glasgow, N., & Ebrary, Inc. (2000). *Social integration in the second half of life*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Taylor-Gooby, Peter. 2012. "The civil society route to social cohesion". *International Journal of Sociology and Social Policy*. 32 (7-8): 368-385.

الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في بحوث سوسيولوجيا التنمية بحث مرجعي

د. هاني محمد بهاء الدين - مصر

مدير مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والتنموية أستاذ مشارك سوسيولوجيا التنمية بقسم علم الاجتماع كلية الآداب جامعة السويس

تعرض هذه الورقة المرجعية أبرز الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في بحوث علم اجتماع التنمية، وقوفًا على تحديد منهجي تحليلي كاشف للتوجهات النظرية والمنهجية التي تستحق مزيدًا من الدرس السوسيولوجي. وعبر الاستعانة بمحركات وقواعد البيانات الدولية حُدد إطار إحصائي للدوريات الإنهائية، سحبت منه عينة عمدية لثلاث دوريات متخصصة في سوسيولوجيا التنمية، وذات تصنيفات علمية متقدمة، وحُصل على ما جملته ٢٧١ ورقة بحثية، غَطت الفترة الزمنية من العام ٢٠١٨م حتى العام ٢٠٢١م. وعليه، أمكن لهذه الورقة التعرض لسبعة اتجاهات إنهائية تطرح نفسها وبقوة على ساحة البحث السوسيولوجي آنيًا، منها ما يتعلق بخطاب التنمية، وذلك على أربعة أوجه (البرجماتي، والقسري، والتكاملي، والمثالي). ثم اتجاهات الاستدامة العادلة، والتنمية الاحتوائية، والمسؤولية الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، والتنمية الرقمية، وأخيرًا اتجاه الصحة والرعاية الإنمائية.

الكلمات المفتاحية: خطاب التنمية، الاستدامة العادلة، التنمية الاحتوائية، المسؤولية الاجتماعية، رأس المال الاجتماعي، الرقمنة.

الاتجاهات الحديثة والمعاصرة **في بحوث سوسيولوجيا التنمية** بحث مرجعي

د. هاني محمد بهاء الدين 🛚 🌣

المقدمة

استهلالًا، يذهب ابن خلدون إلى القول: بأن «الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنها هو بحصول مَلكَة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك المتناول حاصلًا» (ابن خلدون، ٢٠٠٦م). وتلك أحد الدواعي التي تنطلق منها الورقة البحثية الحالية بحثًا حول الاتجاهات الحديثة والمعاصرة لسوسيولوجيا التنمية.

فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أُوْزَارَهَا؛ برز اهتهام علم الاجتهاع بقضايا التنمية والتخلف، ونتيجة لهذا الاهتهام ظهرت دراسات متعددة ومختلفة، شكَّلت فيها بعد اتجاهات سوسيولوجية متهايزة، وإرثًا عِلْمِيَّا بُنِيَتْ عليه مسلهات سوسيولوجيا التنمية، والذي مَا فَتِئَ علمًا حديثًا لا يزال في مرحلة التكوين والتطور واستكهال مقوماته النظرية والإمبريقية، وعلى الرغم من التراكم النظري والاختباري الذي أصبحت تتوفر عليه هذه السوسيولوجيا، وما قطعته من خطوات مهمة على صعيد بلورة وعي نظري ومنهجي بقضايا ومشكلات المجتمعات النامية والمتخلفة، ومحاولاتها نحو الصعود والإخفاق سيرًا على خطاه، لا يزال البحث عن الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في بحوث سوسيولوجيا التنمية واقعًا تفرضه سيرورة استدامة التنمية.

وعليه، ترمي هذه الورقة المرجعية إلى عرض الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في بحوث علم اجتماع التنمية، وقو قو قو قا على تحديد منهجي تحليلي لأبرز التوجهات النظرية والمنهجية التي تستحق مزيدًا من الدراسة، وفق مسلمات البحث السوسيولوجي. وبقدر أهمية الدراسات التحليلية التي تعد «دراسة للدراسات» بقدر صعوبتها نظرًا لخروجها عن المألوف من المناهج والإجراءات المنهجية، فهي تتعامل مع الدراسات المتاحة كوحدات أو مفردات في إطار الدراسة التحليلية، ومن الطبيعي أن يواجه هذا النوع من الدراسات صعوبة في جمع الدراسات وتصنيفها وتحليلها.

ونظرًا لتعدد الأدبيات الإنهائية، بين كتابات الخبرة ذات الصبغة التطبيقية التي تنشرها المنظهات الدولية المختصة كالتقارير ونحوها، والنصوص العلمية ذات الصبغة الأكاديمية من مقالات وأوراق عمل

للجامعات ومراكز البحث، فقد تركز الاختيار على النوع الأخبر كنوع من التحديد الإجرائي، وهو ما تطلب الاستعانة بمحركات البحث الرقمية (Google Scholar, Semantic Scholar, ProQuest, JSTOR)، وقد أمكن للبحث والتنقيب في قواعد البيانات الدولية (Scopus, CrossRef, Willy & SAGE Journals)، وقد أمكن للبحث تحديد إطار للمعاينة الإحصائية بلغ (۲۸۲ دورية) متخصصة في مجال الدراسات الإنهائية (Scimago)، وعديد إطار وللمعاينة الإحصائية بلغ (۱۸۲ دورية) متخصصة في مجال الدراسات الإنهائية (Scopus Qoo) في سوسيولوجيا التنمية، وذات تصنيفات متقدمة وفق تصنيف (سكوبس Scopus)، روعي في اختيارها التنوع الفكري، وتباين مناطق التحقيق والدراسة، وهي: أولًا: مجلة علم اجتماع التنمية (Development)، وتصدر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا الأميركية، وذات تصنيف (Q4). ثانيًا: مجلة تنمية المجتمعات (Sage)، ثالثًا: مجلة تنمية المجتمع، المجلة الرسمية لجمعية تنمية المجتمع بالمملكة المتحدة، وذات تصنيف (Q3). ثالثًا: مجلة تنمية المجتمع بالمملكة المتحدة، وذات تصنيف (Q3). هذا، وقد أمكن للبحث خلال فترة أربعة أعوام ماضية (من العام ۲۰۱۸ محتى العام ولا ۲۰۲۸م)، الحصول على ما جملته (۲۷۱ دراسة)، بواقع (۲۹) دراسة بنسبة (۲۹ و ۲۹٪) للمجلة الثالية والأخيرة. (۸۱) دراسة بنسبة (۲۹ و ۱۶٪) للمجلة الثالية والأخيرة. وعليه، أمكن تصنيف جميع هذه الدراسات إحصائيًا في ثلاثة عشر اتجامًا وفق التكرارات والنسب المبينة وعليه، أمكن تصنيف جميع هذه الدراسات إحصائيًا في ثلاثة عشر اتجامًا وفق التكرارات والنسب المبينة وعليه، أمكن تصنيف جميع هذه الدراسات إحصائيًا في ثلاثة عشر اتجامًا وفق التكرارات والنسب المبينة وعليه، أمكن تصنيف جميع هذه الدراسات إحصائيًا في ثلاثة عشر اتجامًا وفق التكرارات والنسب المبينة وعليه المحلة الثالية ولول الآتي:

الجدول (١): الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في بحوث علم اجتماع التنمية (١٠١ ٢٧١) (المدة من ٢٠١٨م حتى العام ٢٠٢١م)

النسبة ٪	التكرار	الاتجاهات	٩	النسبة /	التكرار	الاتجاهات	٩
٤,٥	17	رأس المال الاجتماعي	٨	۲۷,۷	٧٥	التنمية الاجتماعية	١
٣	٨	المساواة والتفاوتات	٩	١٤	٣٨	التنمية المستديمة	۲
۲,۲	٦	التنمية الرقمية	١.	۱۰,۳	۲۸	التشاركية الإنهائية	٣
۲,۲	٦	المسؤولية الاجتماعية	11	٩,٢	70	التمكين (المرأة والشباب)	٤
۲,۲	٦	الصراع والتشرد الاجتماعي	١٢	۸,٥	77	خطاب التنمية	٥
١,٤	٤	الحركات الاجتماعية	۱۳	۸,۱	77	الصحة والرعاية الإنبائية	٦
7.1 • •	771	الإجمالي	1	٦,٧	١٨	التنمية الريفية	٧

المصدر: إعداد الباحث

وعلى خلاف العرض الإحصائي، يأتي التناول الكيفي للبحوث، تَفْضِيلِيًّا وغير متطابق بالضرورة مع الصورة الجدولية السابقة، وفق دواعي التحليل، وتتعرض لها وفق منهجية (متحركة Animated) لا تقيم حدودًا فاصلة بين النظرية والمنهج، أو بين المنهج والإطار التحليلي على اعتبار أن العلاقة بين نظرية العلم وبحثه من المفترض أن تكون في صيرورة جدلية. وعليه، أمكن لهذه الورقة البحثية التعرض لسبعة اتجاهات إنهائية تطرح نفسها وبقوة على ساحة البحث السوسيولوجي آنِيًّا، منها ما يتعلق بخطاب التنمية، وذلك على أربعة أوجه (البرجماتي، والقسري، والتكاملي، والمثالي). ثم اتجاهات الاستدامة العادلة، والتنمية الإحتوائية، والمسؤولية الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، والتنمية الرقمية، وأخيرًا اتجاه الصحة والرعاية الإنهائية.

لقد أمكن لهذه الورقة البحثية الوقوف على بعض من الخطابات الموجهة للتنمية كمنطلق نظري، وبرادايم paradigm حاكم لهذا العمل يمكن التأسيس عليه، وفي ضوء الإجراءات المنهجية المقررة سلفًا، والمسح المرجعي، وتوقيته الزمني، أقرت دراسة (-Güney Frahm, 2018: 6-56)، أن أجندة العام ٢٠٣٠م لا تزال مسكونة بشبح الطريق الثالث Third Way، ولا يزال يهيمن على الخطاب الإنهائي؛ وبذلك يؤثر أيضًا على وصفات السياسة العامة. ولا يزال العديد من مفكري البلدان الغنية يعدُّون فكرة الطريق الثالث مفهومًا عفا عليه الزمن، ومن خلال دراسة منهجية لتقارير التنمية البشرية (HDR)، يظهر النص أن نهج التنمية البشرية في أجندة ما قبل عام ٢٠١٥م كان له أوجه تشابه كبيرة مع تيارات الفكر التي استرشدت بها خطة التنمية، وتبين أن جدول الأعمال ٢٠٣٠م يزدهر على أسس نظرية وعملية مماثلة لما هو عليه الحال في برنامج التعليم التقني وجدول أعمال ما قبل عام ٢٠١٥م.

وتفيد دراسة متطورة (al) وتفيد دراسة متطورة (180-160) لخطاب التنمية الدولية في الاقتصادات الناشئة، إلى ما يعرف بـ (مرونة المجتمع Resilience)، وينبئ المفهوم عمومًا عن أن قدرة المجتمع على التحمل تتلخص في قدرة المجتمعات على التكيُّف، والاستيعاب، والتخفيف، والتعافي من الصدمات ومسببات الإجهاد على نحو يعمل على تيسير النتائج الإيجابية في المستقبل والحد من التأثر الكلي بالصدمات والضغوط في المستقبل. ويتعلق لب هذا التعريف بالاستدامة وقدرة النظم الاجتهاعية – الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على التكيف والتحول إلى التقلبات

اليومية ومظاهر الإجهاد، فضلًا عن الكوارث الكبري. وبذلك تكون التنمية المجتمعية أسلوبًا رَئِيسًا في تعزيز المرونة المجتمعية، ولا سيما فيما يتعلق بمارسة تنمية المجتمعات المحلية وتمكين الصمود، وإن التنمية المجتمعية، وبعض عناصرها مثل: (بناء القدرات، والتمكين، وبناء الشبكات)؛ توفر نهجًا رئيسًا لبناء قدرة المجتمع على التحمل، والتعامل مع النظم المتغيرة دِينَامِيكِيًّا. وتسعى هذه الدراسة الفوقية إلى تسليط الضوء على ما إذا كانت الدراسات التي تدعى أنها تستخدم إطارًا للمسؤولية عن الشركات تعالج وتقيس النتائج الأربعة التي تنتج عندما يكون المجتمع مرنًا. ويستخدم هذا التحليل إطار المرونة الذي وضعته وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة لتقييم ما إذا كانت أدبيات التنمية الدولية تدرس النتائج التي توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى: والتي تتطرق إلى (التغذية، والأمن الغذائي، والأمن الاقتصادى، والاستدامة البيئية).

ويدعو كل من (٢٠١٩م) بوصفها إدارة عالمية ويدمقواطية بخدرية، لتوضيح نوع مثالي مقترح مؤخرًا ديمقراطية جذرية، لتوضيح نوع مثالي مقترح مؤخرًا يسمى الحكم التكاملي، يوفر أساسًا نَظَرِيًّا واعدًا يمكن من خلاله إجراء تحليل الحالة التجريبية الأولية لاستنارة كل من البناء النظري والمهارسة نحو التنمية المجتمعية الراديكالية. ويشمل هذا الحكم التكاملي الشبكات والائتلافات ومنظهات واتحادات ورابطات المزارعين، وموظفي ووكلاء الإرشاد الزراعي الحكوميين، وموظفي المنظهات غير الحكومية والمتطوعين الذين يضطلعون بمجموعة متنوعة من الأدوار الشخصية والمهنية والمحركية. وعليه، قدم الباحثون مُوجزًا لكل عنصر

مفاهيمي من عناصر الإدارة المتكاملة ثم توضيحها باستخدام أدلة من مجموعة متنوعة من دراسات الحالة الثانوية والوثائق التنظيمية.

وتقر دراسة (2019) بخطاب التنمية التشاركية Participative من القاعدة إلى القمة والتحويلية في المجتمعات المحلية، وذلك من جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١ إلى جدول الأعمال المحلي لعام الأعمال المحلي للقرن ٢١ إلى جدول الأعمال المحلي لعام ٢٠٣٠م، واستنادًا إلى التحليل المقارن للبحوث التطبيقية (LA21)، والاستقصاءات الاستبيانية واستعراض التقارير وخطط العمل، بالإضافة إلى البيانات التي جمعت من مقابلات غير رسمية مع السلطات الوطنية. ويبدو أن (LA21) النتائج قد تأثرت سلبًا بالقيود الهيكلية الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية، وبوجه أكثر تحديدًا من التقاليد المركزية الموروثة للحكم المحلي.

ويوصي (2020) بتعزيز الخطاب المدني في التنمية المجتمعية، وتعزيز دور المهنيين الديمقراطيين في الحياة المدنية؛ حيث يواجه ميدان التنمية المجتمعية تحديًا في الثقافة السياسية الحالية، إذ يؤثر الاستقطاب على المثل والمارسات الديمقراطية الإنهائية. ويتمثل دور المارس المعني بالتنمية المجتمعية في هذه المجتمعات في التعامل مع عمله كمحترف مدني، باستخدام الخبرة التقنية لدى الجمهور فيها يتعلق بطرق تنمية فرص المناقشة عبر خطوط الاختلاف. وتقترح المادة النظر إلى برامج التطوير التعليمي والمهني في مجال الحوار والمداولات كوسيلة لزيادة تطوير هذه الكفاءات وصقلها.

ويمكن تحديد أشكال الخطاب الإنهائي في أربعة أوجه تحديدًا دقيقًا، على النحو الوارد في الشكل التوضيحي، وتفصيله لاحقًا:

الشكل رقم (١)

التنمية القسرية

البرجماتية الإنهائية

التكامل الإنهائي المثالية الإنهائية

البرجماتية الإنهائية

أكدت بعضُ خطابات التنمية المذهبَ العملي الإنهائي، انطلاقًا من حقيقة أن كل المفاهيم لا تثبت إلا بالتجربة العملية بدلًا من الاعتهاد على مجرد مبادئ محض نظرية، بُغية تحقُّق الأهداف الإنهائية على نحو أفضل. وفي هذا يذهب (2019) (2019) لل أن بعض الدول تسعى لتحقيق شكلها الخاص من التنمية، وهو ما أسميه «البراجماتية الإنهائية»؛ فمنذ مطلع الألفية، شهد مشهد التنمية في إفريقيا تحولًا كبيرًا؛ إذ وسَّعت الصين مساعداتها الخارجية واستثمرتها استثهارًا كبيرًا في المنطقة، والاهتهام بكيفية

تأصل الوجود الصيني الجديد في إفريقيا في العلاقات الاجتهاعية اليومية وتغييرها؛ مما أدى إلى تراجع مركز الغرب بصفته الشريك التنموي الرئيس لإفريقيا. وعلى مستوى التأثير في الدول النامية وإفريقيا على وجه التحديد، تبين أن السياسات الجديدة المعقدة للمساعدات الإنهائية الصينية مترابطة مع التفاوتات الاجتهاعية القائمة على أساس السياسة والطبقية والعرقية والعنصرية، وكثيرًا ما تؤدي إلى تفاقمها. وتبرهن هذه الديناميات على الحاجة إلى إعادة التفكير في كيفية وضع إطار للتنمية بوصفها ميدانًا عابرًا للحدود الوطنية للمهارسة الاجتهاعية.

ود البراجماتية الإنهائية في المجتمعات من أن الدولة الإنهائية تحتاج إلى الحفاظ على التوازن بين (Chorev, (2019) إلى علم اجتهاع جديد الاستقلالية والاستقلالية المتأصلة للنجاح. وتذهب (إنهائية المتأصلة المنجونة المحدية الورقة إلى أن هذا التوازن ليس مُسْتَقِرًا، بل يتوقف على مواءمة العوامل المحلية والوطنية والعالمية. وفي ظل عد على تنمية الإنتاج الصناعي المحلي في حالة التنمية المحلية في دونججوان Dongguan الصينية، عد على تنمية الإنتاج الصناعي المحلي في سبيل المثال، نرى كيف أدى بحث الاقتصاد العالمي ويبرز عن العمالة المنخفضة التكلفة وتشجيع الحكومة الوطنية للمساعدة للنمو المحلي اللامركزي منذ ثمانينيات القرن العشرين ووجيا الطابع الاستغلالي للمساعدة في شبكة من المستثمرين الأجانب والسكان المحلين. وقد حقق هذا التوازن أكثر من عقدين من النمو يورير الصناعة التحويلية المحلية وتحسينها. الاقتصادي الهائل. المحلية في بيد أنه ابتداءً من عام ٢٠٠٢م، حولت الحكومات المونية المحلية عندما وفرت الاقتصادي إلى النهوض بالصناعة، كها عتمدت المنتولة من المنتولة المحلية عندما وفرت المحلية عندما وفرت المحلية عندما وفرت المتتادي المائية المحلية عندما وفرت المحلية المحلية عندما وفرت المحلية عندما وفرت المحلية المحلية المحلية المحلية المحلية المحلية المحلية

بيد أنه ابتداءً من عام ٢٠٠٦م، حولت الحكومات المركزية وحكومات المقاطعات أولويتها من النمو الاقتصادي إلى النهوض بالصناعة، كها اعتمدت الحكومة المركزية قاعدة جديدة للتناوب البيروقراطي لنع مدة طويلة من شغل الموظفين المحليين في المكان نفسه. وفي ظل هذه الظروف الجديدة، وجدت دونججوان نفسها حبيسة المصالح الخاصة القصيرة المدى للمستثمرين الأجانب التقليديين والسكان المحليين المستأجرين، وكانت النتيجة ركود النمو الاقتصادي والارتقاء بمستوى الصناعة على حدسواء. وتشير الورقة إلى أن استنساخ الاستقلال الذاتي المتجذر لا يمكن وصفه أمرًا مسلمًا به، وأن تجسيد الدولة في مرحلة من مراحل التنمية يمكن أن يصبح عائقًا أمام استقلالها الذاتي في مرحلة أخرى.

التنمية القسرية

تعد التنمية القسرية أحد أشكال الخطاب الإنهائي القائم، ويقوم غالبًا على فرض أنهاط إنهائية طوعًا

وحول حدود البراجماتية الإنهائية في المجتمعات الفقيرة، يدعو (2019) Chorev, إلى علم اجتماع جديد للمساعدات الإنائية Sociology of Developmental Aid. ومن خلال دراسته يتساءل: هل يمكن للمعونة الأجنبية أن تساعد على تنمية الإنتاج الصناعي المحلى في البلدان الفقيرة؟ وتقدم الدراسات مجموعة من الأسباب التي تجعل المعونة الأجنبية محكومًا عليها بالفشل. ويبرز علماء الأنثروبولوجيا الطابع الاستغلالي للمساعدة الأجنبية، بينما يؤكد خبراء الاقتصاد عدم كفاءة البرامج الدولية. وتقدم هذه الورقة تحليلًا سوسيولوجيًّا يحدد الظروف المحددة، التي يمكن في ظلها للمعونة الأجنبية أن تؤدي إلى تطوير الصناعة التحويلية المحلية وتحسينها. واستنادًا إلى مقارنة منهجية لشركات الأدوية المحلية في كينيا وتنزانيا وأوغندا، تبين أن المساعدات الأجنبية ساهمت في تطوير صناعة الأدوية المحلية عندما وفرت ثلاثة موارد، على وجه الخصوص: الأسواق، والمراقبة، والتوجيه. وعندما كان المانحون على استعداد لشراء العقاقير المحلية، أنشؤوا الأسواق؛ الأمر الذي أعطى أصحاب المشاريع المحليين حافزًا لإنتاج أنواع الأدوية التي يشتريها المانحون، وعندما تطبق الجهات المانحة معايير صارمة كشرط للوصول إلى تلك الأسواق، فإنها تعطى المنتجين المحليين حافزًا لتحسين نوعية منتجاتهم. وأخيرًا، عندما تقدم الجهات المانحة التوجيه، تمكن المنتجين المحليين من الوفاء بمعايير الجودة الأعلى، بيد أن المساعدات الخارجية لديها حدود بنيوية، وهي عرضة للظروف المحلية؛ وتشكل قدرة الدولة، على وجه الخصوص، عائقًا مهيًّا على فاعلية المعونة.

وفي سياق متصل، تشير دراسة (Hung,) وفي سياق متصل، تشير إليه نظرية «الاستقلالية المتأصلة»

وكرهًا، وإن كان الشكل الأخير أبرزها وفقًا للشواهد السوسيو تاريخية. وها هي الرأسالية القسرية Coercive Capitalism تأجج نفسُها، وهي كها تقررها دراسة (2021)، هي التنمية القائمة على استخدام القوة لنزع ملكية الأرض أو اليد العاملة. ويعتقد علماء الاجتماع الأوائل، سواء من الناحية الوظيفية أو من ناحية الصراع، أن النظم الإقطاعية تستند إلى استخدام القوة، ولكن الرأسالية تقوم على أسواق خالية من الإكراه. وجادل والرشتاين Wallerstein بأن الرأسهالية القسرية موجودة في محيط الأنظمة العالمية، ويجادل (Cohn 2021) بأن الإكراه مستوطن في كل الرأسم الية؛ إذ استُولي على الكثير من الأراضي التي تقوم عليها الرأسمالية، بما في ذلك كل نصف الكرة الغربي، من السكان الأصليين، وكان الاستيلاء على الأراضي أمرًا شائعًا في تاريخ أوروبا. ويستخدم الإكراه على نطاق واسع في حيازة الأراضي للرأسمالية المعاصرة، ويمكن أن يتخذ شكل العقوبات القانونية التي تُفرض ضد العزل، أو استخدام القوات شبه العسكرية وأفراد العصابات لمارسة الضغط على الفقراء الذين يملكون الأراضي.

وتشير دراسة (2021) Hristov إلى تلك التنمية القسرية، عبر موجات العنف المؤيد للرأسهالية، وتؤكد دور العنف في تأمين وتعزيز ظروف تراكم رأس المال في عصر العولمة بالتركيز على مشاريع التنمية الليبرالية الجديدة في الجنوب العالمي، مع التركيز على مظاهره في السياقات الزراعية في كولومبيا والمكسيك وهندوراس. وتضع هذه المادة اقتراحين كمدخل إلى نظرية العنف المؤيد للرأسهالية: تجسده البنيوي، ويتكشف من خلال التقاط تفاعله الإيجابي مع التشريعات الاقتصادية والأمنية؛ وطبيعتها المتعددة الأوجه، عبر تتبع طرائقها والأمنية؛ وطبيعتها المتعددة الأوجه، عبر تتبع طرائقها

المختلفة. وتبرز دراسة مهمة (Steinberg, 2021)، دور السخرة في توسيع الرأسمالية النيو ليبرالية في الجنوب العالمي، حيث كان العمل القسري محوريًّا للثورة الصناعية الأولى، ولا سيها الحالة الكلاسيكية لبريطانيا العظمى. ويمكن لهذه القضية التاريخية تحديدًا أن تعيد توجيه وجهة نظرنا بشأن الإكراه العمالي والقانون عبر القوس الطويل للرأسالية الحديثة في عملية إناء Green; Bylander (2021) مجتمعاتها. وتقرر دراسة إحدى آليات الرأسم الية القسرية، مؤكدة تداعيات القوة الاستبعادية للتمويل البالغ الصغر، وتأثير فرط المديونية على نزع ملكية الأراضي في كمبوديا. حيث يتزايد عدد المقترضين الكمبوديين من الأسر المثقلة بالديون، مما يضطرهم إلى خفض استهلاكهم الغذائي، والحصول على قروض جديدة لخدمة الديون السابقة، وأخيرًا مصادرة أراضيهم بسبب الدين. وجاءت منهجيتها من خلال العمل الميداني الإثنوجرافي، الذي تستكمله بيانات كمية من المسح الاجتماعي الاقتصادي في كمبوديا. وفي سياق متصل، واستنادًا إلى العمل الميداني الإثنوجرافي في ولاية راجستان الهندية، إلى جانب تحليل قرارات المحاكم والمقالات الصحفية ترصد دراسة Levien (2021) خطاب الرأسيالية القسرية مستخدمة مفهوم «المافيا البرية» في إشارة إلى تلك الرأسمالية، وتحدد المارسات غير الرسمية والفساد في الاستيلاء على الأراضي التي أصبحت منتشرة على نطاق واسع للغاية في مختلف أنحاء الهند. وهذه المارسات لا تضطلع بها بالضرورة منظمات إجرامية، بل تقوم بها شبكات تجزئة قسرية تتخطى الفجوة بين القطاعين العام والخاص، وتقترح ضرورة التعامل بجدية مع أوجه التآزر بين الرأسمالية والإكراه والفساد.

يُعد التكامل الإنمائي أحد أشكال الخطاب التنموي، ولكنه خطاب نابع من الدول الأقل نُمُوًّا وفي حاجة إلى مزيد من ذلك التكامل، فالتفاوت الاقتصادي في العالم يجب مواجهته بتكامل الدول النامية وتكاتفها، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تكسب لنفسها مكاسب تعجز عن كسبها متفرقة. وفي هذا تذهب دراسة (2018) El-Anis, الله أن الهدف الرئيس لتلك السياسة هو تعزيز مكاسب الرفاه الاقتصادي على الصعيد الوطني؛ والهدف الثاني، وإن كان أقل تأكيدًا، هو تعزيز السلام الإقليمي من خلال الترابط الاقتصادي. وللتحقق من صحة تلك الأهداف مَنْهَجِيًّا جرى النظر في عشرين ولاية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووحدة التحليل هي فترة السنوات الخمس والعشرين من ١٩٩٠م إلى ٢٠١٤م. ووجدت هذه الدراسة أن المؤسسات التجارية في تلك المنطقة ليس لها سوى علاقة إيجابية محدودة مع حجم التجارة، وفي حين أن هناك علاقة مباشرة وعلاقة إيجابية بين التكامل الاقتصادي والسلام في المنطقة، إلا أن هذا محدود للغاية. تشير هذه النتائج إلى أن الاستنتاجات التى توصلت إليها الدراسات السابقة تظهر وجود علاقة إيجابية مباشرة بين المؤسسات التجارية (والتكامل الاقتصادي عمومًا) والسلام، وقد تكون أقل قابلية للتطبيق في بعض المناطق مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتبحث دراسة (2019) Ahmed & Munir, الدروس المستفادة من التكامل الإنهائي للاتحاد الأوروبي لإقليم جنوب آسيا؛ اعتهادًا على بحث التكامل الاقتصادي في أوروبا، من الخمسينيات إلى قرار بريطانيا بالخروج من

الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦م، وتستخدم هذه المادة نموذج جولر Gürler للتكامل الاقتصادي لاقتراح طريق إلى الأمام للتعاون الاقتصادي من خلال رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC). وعلى الرغم من أن التنفيذ الكامل لنموذج التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي يبدو واقعًا بعيد المنال لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، فإن هذه المادة تجادل بأن تنشيط رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقتصادي يشكل مع ذلك أداة مناسبة لمتابعة عملية تدريجية للتعاون الاقتصادي في جنوب آسيا، قد تؤدي في نهاية المطاف ليس إلى التكامل الاقتصادي فحسب وإنها إلى حل المنازعات السياسية أيضًا. وفي سياق متصل أكدت دراسة (2018) Juan, أهمية التكامل الإنهائي، استخلاصًا من دروس الاتحاد الأوروبي ومختلف مشاريع التكامل في أميركا اللاتينية الناشئة؛ مستهدفة تحليل الأسس والأخطار والوعود بالاندماج في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

المثالية الإنهائية

ينطلق هذا الخطاب من مسلمات نظرية المثالية التنموية (Developmental Idealism (DI) والتي هي في مضمونها عبارة عن مجموعة من القيم والمعتقدات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية وصلاتها السببية بعناصر أخرى في المجتمعات. وفي إطار مبادرة التنمية المستديمة، تحدد بعض العناصر المجتمعية على أنها «حديثة»، جيدة بطبيعتها، ومفيدة للتنمية، بينها تحدد عناصر أخرى على أنها «تقليدية»، وغير مرغوب فيها، وغير مفيدة للتنمية. وتفترض وغير مرغوب فيها، وغير مفيدة للتنمية. وتفترض النظرية أن هذه المخططات انتشرت من نخب شهال غرب أوروبا إلى الناس العاديين. في المقابل، يحفز الناس على تبنى سلوكيات «حديثة»؛ لأنه يُنظر إليها الناس على تبنى سلوكيات «حديثة»؛ لأنه يُنظر إليها

من فيتنام لدراسة توقعات المواطنين العاديين بشأن كيفية تأثير التلفزيون على حياتهم، ويظهر فحص ما يتوقعه السكان المحليون من التلفزيون مدى انتشار المثالية الإنهائية وكيف أن نموذج المثالية الإنهائية قد تسلل بالفعل إلى التفكير قبل وصول التلفزيون، فبدلًا من أن يقدم التلفزيون أفكارًا عن الأسرة الحديثة والمجتمع الحديث، كان سكان القرية يملكون هذه الأفكار بالفعل.

وتبحث دراسة (2109) Dorius & Swindle, كان المثالية الإنهائية من خلال دراسة التصورات العامة للأمم والتنمية في بيانات البحث عن الإنترنت، ووجد من خلال تحليلها المنهجي أن المثالية الإنهائية سائدة في استفسارات البحث الدولية على شبكة الإنترنت عن البلدان. هذا وتظهر صورة ذهنية متسقة للتنمية الوطنية من السيات العامة التي تنسب إلى البلدان في تساؤ لاتها؟ حيث وجدت علاقة إيجابية بين المشاعر المعرب عنها في استفسارات البحث الذاتية لجوجل عن بلد معين وموقعها في التنمية العالمية وتسلسلها الهرمي، فالناس في مختلف الأماكن يربطون دائمًا بين السهات الإيجابية والبلدان الأعلى مرتبة من حيث مؤشرات التنمية العالمية، والخصائص السلبية مع البلدان الأدنى مرتبة. ونجد أيضًا ارتباطًا إيجابيًّا بين عدد استفسارات البحث عن بلد ما وموقف البلد من مؤشرات التنمية العالمية. وتوضح هذه النتائج أن الناس العاديين قد استوعبوا المثالية الإنهائية استيعابًا عميقًا، وأن هذا يطلعهم على وجهات نظرهم حول البلدان في جميع أنحاء العالم.

ولبحث مدى انتشار الآراء والقيم والمعتقدات العالمية المتصلة بنموذج المثالية الإنهائية في بعض البلاد، وفقًا لـ (Gjonça & Thornton, (2019)، نجد أن الألبان قد

على أنها وسيلة لتحقيق حياة جيدة وتنمية اجتماعية واقتصادية (Allendorf & Thornton, 2019). هذا وقد ساهمت العديد من المقالات في التحقق التجريبي من نظرية المثالية التنموية بعدة طرق، منها دراسة (Watkins & Hodgson, (2019)، والتي ترى بأنه مع أن انتشار معتقدات المثالية التنموية بشأن الكيفية التي تساعد بها المارسات الأسرية «الحديثة» في تحقيق مجتمع حديث مزدهر لم يحدث على نحو عفوي، ولا سيما في المجتمعات التقليدية، ففي حين أن معظم الكينيين، وبخاصة رجال التجارة التقليديين، يرون أن الأسرة الأكبر والعدد الأكبر من السكان علامات على الثروة والازدهار، وكان المالتوسيون الجدد يرون أن استمرار ارتفاع الخصوبة في مواجهة الانخفاض السريع في معدل الوفيات يشكل تهديدًا خطيرًا لتنمية العالم الثالث، وبفعل معتقدات المثالية التنموية، وكنتيجة يسيرة للتعليم والعقل؛ أصبح الكينيون مقتنعين بأن التقدم يتطلب نُمُوًّا سُكَّانِيًّا أبطأ وخصوبة أقل، ويتحقق ذلك من خلال الأساليب الحديثة للتحكم في الخصوبة. وتؤكد الدراسة في ضوء استنتاجاتها أن المثالية التنموية قد انتشرت من أصولها الغربية إلى الناس العاديين حول العالم، لكن العملية لم تكن سهلة أو حتمية أو موحدة.

وتقرر دراسة (2019) ، Jayakody، أن المثالية الإنهائية نموذج ثقافي قوي يحدد ماهية التنمية، ويصف كيفية تحقيقها، ويصنعها على أنها مرغوبة وجيدة، وأن التلفزيون هو آلية رئيسة افترضت لنشر رسائل المثالية الإنهائية إلى المناطق النائية، التي كانت معزولة من قبل عن العالم الخارجي، وتجاوزًا للحواجز التقليدية للغة ومحو الأمية، يقدم التلفزيون صورًا حية للأسرة الحديثة والمجتمع الحديث. وتستخدم هذه الورقة بيانات نوعية

لعدد (7) شوال 1443هـ/ مايو 2022

تبنوا المثالية التنموية، مع أفكار حول التنمية والتسلسل الهرمي التنموي التي تشبه تلك الخاصة بالنخب الدولية. كما تؤيد غالبية كبرة من الألبان الاعتقاد المثالي التنموي بوجود ارتباط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وشؤون الأسرة، وينظر الكثيرون إلى التنمية على أنها سبب ونتيجة للتغيير الأسري، ولكن مع رؤيتها كسبب أكثر من كونها نتيجة. وهكذا يؤيد الألبان العديد من عناصر المثالية الإنهائية، على الرغم من العيش في واحد من أكثر الأنظمة الاشتراكية راديكالية في العالم، الذي حاول إبعاد سكانه عن العالم الخارجي لسنوات عديدة. وحول مدى موثوقية واستقرار مقاييس قيم الأفراد ومعتقداتهم فيها يتعلق بالمثالية التنموية في نيبال، تفحص دراسة (2019), Thornton, et al., تفحص دراسة من المخططات الثقافية التي تتضمن معتقدات وقيمًا تفضل المجتمعات والأسر الحديثة على المجتمعات والأسر التقليدية، والتي تنظر إلى الأسر الحديثة على أنها أسباب وآثار للمجتمعات الحديثة، كما تنظر إلى العالم على أنه ديناميكي، مع التغيير من التقليدية إلى الحداثة. وأشارت نتائجها إلى موثوقية كبيرة، تساوي أو تساوي تقريبًا موثوقية القيمة القياسية وعناصر المعتقد التي قِيست في الاستطلاعات الأميركية العامة، وتأكد أيضًا استقرار كبير في آراء المثالية الإنهائية (DI) في أثناء وقت الدراسة من العام ٢٠٠٨م حتى العام ٢٠١١م.

الاستدامة العادلة

ما تزال الجهود المتصلة بالاستدامة محورية للتنمية، وعلى غرار الأهداف الإنهائية للألفية السابقة (MDGs)، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥م، أجندة التنمية المستديمة (SDGs) لعام ٢٠٣٠م،

والتي تتضمن ١٧ هدفًا تشكل أهدافًا عالمية، والتي من المحتمل أن تخاطر بتحويل الاهتهام والموارد بعيدًا عن أولويات التنمية الوطنية، وما زالت هذه الفرضية بحاجة للاختبار في عدد من السياقات الاجتهاعية الإنهائية (Kamau & MacNaughton, 2019). وباستخدام العدسة المفاهيمية للاستدامة العادلة يسهل التحقيق في التحديات المعيارية والعملية للاستدامة والعدالة البيئية، ويزعم الباحثون أن التنمية الحضرية في والعدالة البيئية، ويزعم الباحثون أن التنمية الحضرية في الجنوب العالمي (داكا عاصمة بنغلاديش أنموذجًا)، من حيث الآثار المترتبة على السياسات والتخطيط تحتاج إلى ضهان العدالة الاجتهاعية والاستدامة & Ahmed .

ويطرح هذا الاتجاه عددًا من التساؤلات، منها: هل أهداف الاستدامة مترابطة؟، وتؤكد المناقشات المفاهيمية للاستدامة وفق التحليل السوسيولوجي العلاقة المترابطة بين العوامل الاجتهاعية والبيئية ذات الصلة. ومع ذلك، تميل التحليلات الكمية التقليدية للموضوع إلى تقدير الآثار الخارجية أو المباشرة للمتدامة. غير المباشرة لمتغير التنبؤ على مقياس معين للاستدامة. وتدرس (2020) , Clement, et al. العلاقة الداخلية والمترابطة بين عناصر الاستدامة الثلاثة (الاقتصاد، والإنصاف، والبيئة)، باستخدام نهاذج متقاطعة ذات تأثيرات متبادلة، وخلال مدة محددة؛ وترى أن التفاوت تأثيرات متبادلة، وجود أي دليل على وجود ردود فعل المتجددة، وبأن الشكل الحديث للتنمية قد أعاق إمكانية متبادلة، وبأن الشكل الحديث للتنمية قد أعاق إمكانية تغذية أهداف الاستدامة بعضها ببعض.

وثمة تساؤل آخر حول: الحماية الاجتماعية العالمية كوسيلة لتحقيق التنمية المستديمة؛ هل هذا التحول نحو

الحماية الاجتماعية الشاملة وإيلاء المنظمات الحكومية الدولية (IGOs) أولوية عليا لها مجرد كلام، أم أنه يعنى تركيزًا أكثر أهمية على الرعاية الاجتماعية في إطار سياسة التنمية؟ وعليه، يقدم (2020) Shriwise, et al., إطارًا نظريًّا لفهم التغييرات الخطابية في السياسة العالمية، ويجرى مراجعة مقارنة شبه منظمة للغة الرسمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي تستخدمها ست منظمات حكومية دولية رئيسة (منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنهائي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية) عبر خمسة أبعاد للحماية الاجتماعية (سوق العمل، والصحة، والأسرة، والإسكان، والتعليم) قبل تقديم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستديمة لعام ٢٠٣٠م. وتوثق الدراسة نتائجها بأن الحماية الاجتماعية الشاملة، في الوقت الحاضر، هي اتجاه سياسي مؤثر شكَّل كيف تفهم المنظمات الحكومية الدولية وتتصرف حيال القضايا الاجتماعية والعمل بشأنها بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة العادلة. وقد ناقش علماء الاجتماع بأسلوب حصرى تقريبًا الآثار البيئية المترتبة على عدم الاستدامة وعدالتها، في سياق نظريات الاستخراج والتبادل غر المتكافئ Extraction and Unequal Exchange والأزمات الأيكولوجية والاقتصادية التي قد تتعرض لها المجتمعات، إذا ما استمر هذا النهج الإنمائي غير المستديم والعادل (Gorman, 2020). وتؤكد دراسة Gellert & Ciccantell, (2020) أن نهج السياسة الإنمائية لن يصبح عادلًا من دون معالجة الضرورات البنيوية للنمو الرأسالي وهياكل القوة غير المتكافئة وعمليات التغيير طويل الأجل للنظام العالمي.

هذا، وقد أبرزت البحوث (Shriver, et al., 2020)

العلاقة بين التوسع في الإنتاج وإنشاء مناطق تضحية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. واستخلاصًا من رؤى نظرية ومفاهيمية من نظرية الإنتاج ونظرية جرامشي للهيمنة لتحديد التفاعل بين عمليات الشرعية التي تستخدمها الدول الاستبدادية لتسويغ التدمير المادى للبيئة. وبالتركيز على تحليل الحالة التاريخية لتدمر البيئة في منطقة تعدين الفحم في (شمال بوهيميان في تشيكو سلو فاكيا)، وبتحليل البيانات المستقاة من مصادر مختلفة، بما في ذلك المقابلات المتعمقة مع السكان، والمقالات الإعلامية الرسمية، ومصادر المحفوظات الحكومية. نجد أن العمليات التفاعلية المتمثلة في (الإكراه والسيطرة والموافقة) استخدمت لدفع تنمية الاستغلال البيئي في هذا المجال وإضفاء الشرعية عليه، وتزعم أن هذه العمليات، ومناطق التضحية الناتجة عن ذلك، تشكل عنصرًا محِثُوريًّا في طاحونة الإنتاج. وعليه، توصى دراسة (Hooks, et al., (2021)، بإعادة صياغة توجهات (Treadmills of Production and الإنتاج والتدمير (Destruction) بو صفها نظریتین بارزتین من نظریات التدهور البيئي، وتبنى موقف واقعى نقدي يركز على نظرية الآليات التوليدية (Theorizing Generative)، التي تشكّل وتقيّد التفاعلات البشرية مع البيئة، وبرؤية (ماركسية وفيبرية) ثاقبة في ضوء إسهامات علم الاجتماع البيئي، وكبح جوامح توجهات الإنتاج والتدمير بصفتها آليات إنتاجية، بموجبها تستجيب المنظمات القوية للطبيعة اللازمة لتجميع السلطة ورأس المال، وهذه المنظمات تؤدي إلى تدهور البيئة، وتقمع وتشوّه المعلومات المتعلقة بالضرر البيئي الذي تسببه. ونحو تحقيق الاستدامة العادلة، توصى دراسة

ونحو تحقيق الاستدامة العادلة، توصي دراسة Kumbamu, (2018) بضرورة تبنى اقتصادات

لعدد (7) شوال 1443 هـ / عايو 2022

اجتهاعية وتضامنية مستديمة في السياق السياسي للعولمة الليبرالية الجديدة، ويعول فيه على منظهات وشبكات التنمية البديلة أن تعمل على بناء نظام مستديم وعادل قائم على مبادئ الديمقراطية، والشمولية، والمعاملة بالمثل، والتعاون، والاستدامة الاجتهاعية البيئية. وتبحث دراسة (Reece & Gough,) من خلال منظار للأثر الجهاعي، والآثار المترتبة على التخطيط الإقليمي للاستدامة والعدالة الإقليمية، بصفته أنموذجًا فريدًا للحكم التعاوني، ونجد وتشير إليه بعبارة «الإقليمية للأثر الجهاعي»، ونجد أن هذه العملية تؤدي إلى نتائج مفيدة لدعم التخطيط الإنهائية المجتمعية المتنوعة، ولكنها كثيفة الموارد ويمكن أن يقوضها سوء تخطيط التنفيذ.

واسترشادًا بالمناقشات النظرية والإحصائيات حول التنمية المستديمة، ومعالجة الأهداف الإنهائية للألفية التنمية المستديمة، ومعالجة الأهداف الإنهائية للألفية (SDGs)، توصي دراسة (2019) بضر ورة صياغة خطة تنمية مستديمة تقودها الدولة من أجل التحول التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر، كاستجابة استباقية للتغير البيئي العالمي، وتصب في الوقت نفسه في تحقيق بلعي الأهداف الإنهائية. وتبين دراسة (2021) Suresh, (2021) أنه من دون إدراج الشواغل النسائية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، فإن معظم نهج السياسات العامة البيئية ستكون غير مكتملة، بل قد تهدد بتكثيف تبعية المرأة، وأن العلاقة بين المرأة والطبيعة في الجنوب العالمي مستويات مختلفة ومن خلال طرائق مختلفة. وأخيرًا مستويات مختلفة ومن خلال طرائق مختلفة. وأخيرًا يكشف (2020) , Renwick, et al., (2020) للتمكين الذي يمكن أن تؤديه برامج التعليم في تنفيذ

الأهداف الإنهائية (SDGs) بمزيد من القوة على الصعيد المحلي للتغلب على الحواجز التحررية للمجتمعات الأصلية والاستدامة العادلة.

التنمية الاحتوائية

برز مفهوم النمو الاحتوائي (Inclusive growth) كمفهوم جديد في الدوائر السياسية والاقتصادية في المحافل الدولية، وقد عضد من صعود هذا المفهوم، تضمينه في الأهداف الإنهائية للألفية (MDGs)، وأهداف التنمية المستديمة (SDGs)، ورغم عدم ورود مفهوم التنمية الاحتوائية ورودًا صريحًا في الكتابات الإنهائية، إلا أنه يأتي مرادفًا لمفهوم التنمية التشاركية، ولكن بدلالة أكبر. ومغزى النمو الاحتوائي ينصب على مبدأ مشاركة أطياف المجتمع كافة في جهود التنمية وجني ثمارها بحيث يشعر بها الجميع، وهو نمو احتوائي يدمج بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي، ليس مستهدفًا فقط تقسيم ثمار النمو الاقتصادي والتوزيع العادل لعوائد التنمية، بل يمتد ليشمل توزيعًا عادلًا للفرص في المشاركة لخلق فرص التنمية. ويتسع هذا المفهوم أيضًا ليشمل التركيز على المساواة في الصحة ورأس المال البشري والجودة البيئية والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي (Beatty, et al., 2016). وتعضد مناهج وأساليب التنمية المجتمعية الآنية، هذا التوجه الإنمائي، وتبرز دراسة (2019) Suimbo, et al.; تحليلًا لتطور مناهج وطرق تنمية المجتمع، عبر استعراض سياقي وتحليل نوعي متفوق للدراسات التجريبية التي تتناول المنهج والأساليب المتبعة في التنمية المجتمعية على مدى خمسة عقود من الدراسات والحالات البحثية الفلبينية، واستُعرض لهذه الدراسة ما مجموعه ٢١٧ دراسة في

105

مجال التنمية المجتمعية أجراها طلاب في الجامعات الفلبينية، ليتبين وبوجه عام، أنه خلال خمسة عقود من تجربة التنمية المجتمعية الفلبينية، كان هناك استخدام مطرد ومستمر لنهج المجتمعية القائمة على المشاركة (Participatory Approaches) في العمل الإنهائي، وظل التثقيف المجتمعي وتنظيم المجتمعات المحلية هما الإستراتيجيات الشعبية للتدخل الإنهائي الناجح.

وبالاستناد إلى الدراسات المتاحة، ترى دراسة Zanbar, (2018) أن التدخلات المجتمعية في مجال العمل الاجتماعي تمكن سكان الخدمات الاجتماعية المنخفضة من تحسين أوضاعهم من طريق عملهم كنشطاء مجتمعيين يساهمون في وضع الخطط وتنفيذها، بدلًا من أن يكونوا متلقين سلبيين لخدمات الرعاية الاجتماعية، إضافة إلى مساعدة أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية، وأن المشاركة في هذا النشاط الهادف قد تعزز أيضًا الموارد الشخصية للنشطاء. وباستخدام (تحليل التغاير المتعدد MANCOVA)، قارنت الدراسة الحالية بين مستويات الموارد الشخصية السبعة، المصنفة في الكتابات على أنها موارد للقدرات (الفعالية الذاتية، واحترام الذات، والإتقان، والتحريك الذاتي) وموارد الصلابة (المرونة، والرفاه، والأمل)، بين ٢٠٠ ناشط مجتمعى و٢٠٠ غير ناشط في المجتمعات المحلية المنخفضة المستوى. وكشفت النتائج عن مستويات أعلى بكثير من جميع الموارد تقريبًا بين الناشطين. وعلاوة على ذلك، أشارت تحليلات الانحدار إلى التأثير الكبير الذي خلفته سنوات مشاركة الناشطين في النشاط المجتمعي والدور المحوري الذي يؤديه الناشطون على مواردهم الشخصية، الأمر الذي يشير إلى أن موارد الناشطين تتعزز بالفعل بفضل عملهم لصالح المجتمع المحلى.

وأوصت الدراسة في ختامها بمزيد من التشاركية والنهج الاحتوائي في التنمية.

هذا وقد أنبأت الدروس المستفادة من النهج التشاركي، من خلال إشراك الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المجتمعيين، لدعم التخطيط المجتمعي، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية على النحو الاحتوائي. وتستكشف دراسة (2020):Newell, et al.; نهجًا تَشَارُكيًّا لتصميم عملية نمذجة لنظم المجتمعات المحلية، وعملت على عقد اجتماعات لمجموعات تركيز من الحكومات المحلية ومختلف أصحاب المصلحة المجتمعيين في (سكواميش Squamish)، كندا، من أجل مناقشة القضايا المحلية والمستقبل المحتمل للمجتمع المحلى، واستخدمت التغذية المرتدة في مجموعات التركيز لاستنارة تطوير نموذج للعلاقات بين مسارات التنمية، التي تعكس الكثافات المختلفة والنتائج المجتمعية المتعددة، مثل: (الوصول إلى وسائل الراحة والتعليم، وإمكانية المشي والتنزه، والأنظمة الغذائية والزراعية، والنقل العام، والإسكان، والعمالة المحلية). وأسفر النهج التشاركي للنمذجة عن العديد من الفوائد، بما في ذلك التوافق مع مفاهيم التخطيط التشاركي المعياري، وتحديد نطاق النموذج الفعال، والوصول إلى مصادر معلومات إضافية، وتعزيز رأس المال الاجتماعي المحلي. وفي سياق متصل، توصى دراسة (;. Akbar, et al 2020)، بضرورة ممارسة التخطيط القائم على المشاركة من أجل الاحتواء الاجتماعي، باستخدام أهداف التنمية المستديمة (SDG) كأساس للتقييم. وفي هذه الدراسة، بُحثت العملية التشاركية المتمثلة في ممارسة المشاركة العامة في إندونيسيا، المسهاة Musrenbang، على مستوى القرية (Deli Serdang)، بتطبيق تقييم يستند

إلى مؤشرات التنمية المستديمة إلى جانب مجموعة من المعايير التي اقترحها مختلف الباحثين. وأظهرت النتائج قصور عمليات التخطيط القائم على المشاركة؛ مما أعاق عمليات تحقق الأهداف الإنهائية للاستدامة.

وعلى سبيل المثال، تبحث دراسة ;.Tantoh, et al. 2020)، الطرائق العملية لإدارة الموارد المائية القائمة بالتطبيق على المجتمعات المحلية في منطقة شمال غرب الكاميرون، وكشفت البيانات التجريبية التي جُمعت من خلال التعلم والعمل التشاركي أن درجة أقل من المشاركة المجتمعية والأنظمة الأكثر مركزية لإدارة الموارد الطبيعية تشكل سببًا رَئِيسًا في الإدارة غير المستديمة للمياه، ويتمثل أحد التحديات الأساسية في إدارة الموارد الوطنية في كيفية إشراك المؤسسات العامة والخاصة والمحلية وحفزها على نحو فعال في صنع السياسات، لمعالجة الصراعات على استخدام الموارد وتحسين الحكم. وتحاول دراسة (2018) Theodori, بحث القيود التي تعترض المشاركة على المستوى الفردي، عبر فحص الصلات بين الروابط الاجتماعية، والسلوكيات الموجهة نحو المجتمع، باستخدام البيانات التي جُمعت عن طريق مسح عام للسكان عبر عينة عشوائية من الأفراد الذين يعيشون في ٢٢ مكانًا رِيفيًّا في تكساس، لاختبار فرضيتين أساسيتين: أولًا: إن الروابط الاجتماعية ترتبط بصفة إيجابية بالإجراءات الموجهة نحو المجتمع، وثانيًا: إن الارتباط المجتمعي يتعلق بالقيود على المستوى الفردي للمشاركة في الأعمال الموجهة نحو المجتمع. حظيت الفرضية الأولى بدعم كبير، وحظيت الفرضية الثانية بدعم معتدل، وأوصت بضرورة العمل على تحقيق الافتراضين على نحو إيجابي لتعزيز التشاركية وتحقيق الأهداف الإنهائية.

المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية؛ هي نظرية إنمائية أخلاقية تقترح أن أي كيان، سواء كان منظّمة أو فردًا، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل. فالمسؤولية الاجتماعية هي أمريتعيّن على كل مُنَظَّمَة أو فرد الالتزام ما للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد والنظم البيئية، وعليه يمكن إيجاد موازنة بين التنمية الاقتصادية، بالمعنى المادي، ورفاهية المجتمع وسلامة البيئة. ونتيجة للاهتمام الواسع بموضوع المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية، فقد تزايد اقتناع الشركات بذلك، وأصبحت تواجه اليوم تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة في مسيرة عملها وتحمل مسؤولياتها وتفاعلها مع المجتمع، سعيًا لتحقيق أهدافها الاقتصادية أولًا، وتحقيق احتياجات المجتمع ثانيًا. ويرى (2020) Hira, أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل محور تركيز الاتفاقات الوطنية والعالمية على حد سواء، حيث بدأت الشركات في العمل مع المنظمات الدولية في «النظم المختلطة» الناشئة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولكن هناك تناقضات متأصلة في كل من المسؤولية الاجتماعية للشركات والأنظمة المختلطة، وهي الأنظمة التي لا يمكن حلها إلا من خلال إعادة تأكيد دور أكثر نشاطًا للدولة النامية؛ بمعنى أن المتغير المفقود للمسؤولية الاجتماعية للشركات يكمن في تنمية قدرات الدول.

وتؤكد دراسة (2020) Rioux & Vaillancourt, وتؤكد دراسة (2020) ضرورة تنظيم المسؤولية الاجتهاعية للشركات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتهاعية من خلال قواعد التجارة؛ لبناء ميثاق اجتهاعي يمكن أن يسهم في وضع خطة عالمية فعالة لإدارة العهالة، وتوصى

الدراسة بضرورة إضفاء الطابع الاجتماعي على المسؤولية الاجتماعية للشركات لجعلها أكثر كفاءة، وبأن الاتفاقات التجارية يمكن أن تكون جزءًا من هذه العملية، مع الأخذ في الحسبان أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست مستقلة تنظيميًا، ومن المحتمل أن تصبح منظمة تنظيمًا متزايدًا من خلال الوسائل المؤسسية. وعمومًا تشير دراسة (2020) Hira, إلى الفشل واسع النطاق لنظم المسؤولية الاجتماعية للشركات القائمة في معالجة القضايا البيئية ومعايير العمل العالمية الجارية. وعليه، تبحث دراسة (2020) Haslam, خيارات السياسة العامة التي تشترك في إنتاجها كل من الولايات والشركات في العالم النامي، بهدف تنظيم مجال من مجالات السياسة العامة وممارسة الشركات للمسؤولية الاجتماعية، ومساهمات هذه المادة ذات شقين؛ فهو، أولًا، ينشئ تصنيفًا للإنتاج المشترك للمسؤولية الاجتماعية للشركات، مضيفًا «المفوض» و «الوسيط» و «الشراكة» كفئات وسيطة بين نقاط النهاية الطبيعية «الطوعية» و «المنظمة». وثانيًا، يقترح إطارًا لفهم سبب اختيار الحكومات لصيغة معينة من اللوائح التنظيمية المشتركة الإنتاج، بالتركيز على التفاعل بين متغيرين رئيسين، هما «صافي تكلفة الإنفاذ» و «الأهمية السياسية للطلب على اللوائح التنظيمية». وجرى اختبار الإطار على أمثلة للإنتاج المشترك للمسؤولية الاجتماعية للشركات من الأرجنتين وبيرو، حيث حددت مسارات التغيير من فئة الإنتاج المشترك إلى فئة أخرى. وعمومًا يمكننا القول إنه ما زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل

بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها

ومدى تطورها وكذلك بمدى فاعليته وكيفية بلورته والإفادة منه.

رأس المال الاجتماعي

ما تزال اتجاهات رأس المال الاجتماعي الإنمائية تحظى باهتمام عالمي على جميع الأصعدة، بصفته رصيدًا مُجْتَمَعِيًّا يدل على قيمة وفاعلية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الإنائية. هذا وقد دعت مجموعة من الباحثين (Hidalgo, et al.; 2020) في إدارة الموارد الطبيعية إلى دراسة أدوار رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية في الصيانة الفاعلة للمشاريع المجتمعية، ودراسة الكيفية التي تشكل بها الخصائص الفردية للوكلاء ورأس مالهم الاجتماعي البنيوي، جنبًا إلى جنب مع عناصر رأس المال الاجتماعي المعرفي الأوسع نطاقًا، وإمكانيات التمكين على مستوى المجتمع. وبالاعتماد على دراسة حالة مقارنة لمشروعي السياحة البيئية المجتمعية في غانا، وباستخدام نهج متعدد الطرائق يجمع بين نموذج رأس المال الاجتماعي (لين Lin's) ونموذج وكالة (كريشنا Krishna's) لتحديد وتوصيف وكلاء التغيير الشرعيين في كل مجتمع، وكذلك لتقييم هيكل مناقشاتهم وشبكات الترشيح (أي رأس المال الاجتماعي البنيوي)، وكشفت الاختلافات بين المجتمعات في هيكل شبكة الوكلاء، وكذلك في أنواعهم ومستويات مشاركتهم، وسعة حيلتها، ورؤى وتصورات السياق الاجتماعي والإيكولوجي، عن عوائق رئيسة أمام تعبئة رأس المال الاجتماعي بدلالة مستوى الثقة وتماسك المجتمع المحلي، حيث يزداد رصيده بزيادته ويتأثر بانخفاضه. وتؤكد دراسة Anderson, et al.; (2018)، دور جمعيات الأحياء في بناء رأس المال الاجتماعي، وتعزيز الشعور بالمجتمع المحلي،

ورفع مستوى المشاركة المدنية، وذلك عبر فحص ست مناطق في أوماها، نبراسكا Omaha, Nebraska، تمثل أكثر من ١٢٠ جمعية نشطة في الأحياء. وترى أن المشاركة خطوة أولى جيدة فيها يتعلق ببناء رأس المال الاجتهاعي والسياسي. ومع ذلك، فإن هذه المناطق لم تستخدم بعد رأس المال الاجتهاعي هذا استخدامًا كاملًا في السعي إلى تقاسم الموارد عبر شبكات متعددة.

هذا، وقد استخدمت دراسة (Randell, (2018)، بيانات طولية شبه منظمة للمقابلة لفهم دور رأس المال الاجتماعي في الهجرة البيئية، وبحثت كيف استخدمت الأسر المعيشية الزراعية الريفية التي شرَّدها سد بيلو مونتى Belo Monte في منطقة الأمازون البرازيلية الروابطَ مع الأسرة والأصدقاء المقربين في كل من المنشأ والمقصد في أثناء الهجرة، من تخطيط ما قبل الهجرة إلى إعادة بناء سبل العيش بعد الهجرة. واكتشفت أن غالبية الأسر استخدمت الروابط القوية استخدامًا إستراتيجيًّا، معتمدة على رأس المال الاجتماعي المحلي والشامل لمساعدتها في العثور على ممتلكات جديدة وشرائها. كم هاجرت العديد من الأسر المعيشية إلى الوجهات نفسها التي هاجرت إليها الأسر المعيشية المشردة الأخرى. وكان الحفاظ على روابط قوية في المقصد أولوية لكثير من الأسر المعيشية؛ لأنه يسر عملية إعادة بناء سبل العيش من خلال توفير الدعم الاجتماعي والمالي والعاطفي. وتلقي هذه الدراسة الضوء على الكيفية التي تستفيد بها الأسر المعيشية من الشبكات الاجتماعية في أثناء الهجرة البيئية، والتي من شأنها أن تساعدنا على فهم أفضل لكيفية تشكيل الروابط الاجتاعية لقرارات الهجرة، والقدرات، وخيارات المقصد بين أولئك المشر دين بسبب التغير البيئي في المستقبل.

وتشير البحوث الميدانية لـ Fisher & Talmage, (2020) إلى أن رأس المال الاجتماعي يتنبأ بمواقف المجموعات المشتركة؛ ويميل ذوو الرصيد المرتفع من رأس المال الاجتماعي إلى أن تكون مواقف أكثر إيجابية بشأن تلك المجموعات، بل قد يساعد هذا الرأسال في الحد من الانحرافات السياسية. وعليه، أجريت دراسة استقصائية بالتطبيق على عينة بلغت (٣٣٨) من طلاب الجامعات فيها يتصل بتصوراتهم لرأس المال الاجتماعي في مجتمعهم الجامعي، فضلًا عن أيديولوجيتهم السياسية ومواقفهم بشأن الليبراليين والمحافظين. هذا وبالفعل، أمكن لرأس المال الاجتماعي التنبُّؤ على نحو إيجابي بمواقف الليبراليين والمحافظين الذين يستجيبون استجابة مختلفة لمعتقداتهم بشأن مجتمعاتهم المحلية، الأمر الذي قد يؤثر في فاعلية التدخلات. وتختبر دراسة (Utami & Cramer, (2020)، العلاقة بين رأس المال السياسي ورأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري في مواجهة تغير المناخ، من خلال توزيع السلطة، والصوت، والاتصال في ثلاث قرى ريفية في «جاوة Java إندونيسيا». وتجد هذه الدراسة أن المجتمعات الريفية التي لديها هيكل أكثر توزيعًا للطاقة، ومن المرجح أن تأخذ زمام المبادرة لتعبئة الجهود باستخدام مواردها الخاصة لمواجهة تغير المناخ والتكيف معه. ويبين التحليل مع الانحدار اللوجستي الثنائي أن رأس المال الاجتماعي هو أفضل تنبؤًا في ممارسة رأس المال السياسي من رأس المال البشري.

التنمية الرقمية

تُعد التنمية الرقمية أحد أهم الاتجاهات النظرية الإنهائية التي تطرح نفسها وبقوة آنِيًّا على ساحة

العمل الإنهائي، وبحثًا حول التحولات الرقمية القائمة والتكنولوجيات الناشئة ودورها المحوري في مستقبل التنمية الرقمية، مع التركيز على التآزر المتعدد الأبعاد بين التكنولوجيات الرقمية وبين المجالات الإستراتيجية ومجالات السياسة الاجتهاعية الاقتصادية المختلفة، باعتبار هذه التنمية الرقمية رهانًا يمنح الفرصة لبلدان العالم لتسريع خطى التنمية، وإطلاق حلول مبتكرة للتحديات المعقدة التي تواجه مجموعة واسعة من القطاعات من الصحة والتعليم إلى النقل أو إدارة مخاطر الكوارث أو الزراعة، من أجل بناء مستقبل أفضل ومستديم. وتحاول دراسات هذا التوجه الإنهائي تقييم التقدم الرقمي المحرز وتحدد الثغرات والخيارات المكنة لتمكين التحول الرقمي نحو تحقيق التنمية الاجتهاعية والمستديمة.

وفي هذا الصدد تبحث دراسة استكشافية لـ Khoir & Davison, (2019) كيف يستفيد مجتمع في إندونيسيا، (كامبونج سايبر)، من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لدعم التنمية الاجتهاعية والمجتمعية، ومن خلال مقابلات مع ثلاثة عشر من أفراد المجتمع وملاحظات مباشرة عن المجتمع وموقعه الإلكتروني وحسابات وسائل التواصل الاجتهاعي التي يستخدمها أفراد المجتمع، أظهر التحليل النصي للبيانات أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دورًا مُهمًّا في مساعدة أفراد المجتمع على تطوير أنفسهم من حيث التنمية الاقتصادية والحفاظ على الروابط الاجتهاعية، وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع. وأشارت نتائجها إلى أن السياسات الحكومية التي تتعامل مع التنمية الحضرية قد تحتاج إلى تركيز أكثر وضوحًا فيها يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين المجتمع.

وتحاول دراسة (2019) Ko, et al., خديد الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من أجل تعزيز التنمية الرقمية، واستدامة المجتمعات الريفية، من خلال مقارنة محو الأمية الرقمية ودرجة الحيوية الاقتصادية للمجتمع والأنشطة عبر الإنترنت بين القرى ذات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقرى النموذجية المجهزة جيدًا. وقد قيس محو الأمية الرقمية باستخدام مؤشر مرجح للمعلومات الشخصية، ثم تحليل الحيوية الاقتصادية للمجتمع من خلال الدخل السنوي والفرص الاقتصادية، وفُحِصَت الأنشطة المجتمعية عبر الإنترنت مع ثلاثة موضوعات: حالة استخدام الوسائط، والنشاط عبر الإنترنت، ودرجة المشاركة عبر الإنترنت في قضايا المجتمع. وأظهرت النتائج أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسنت محو الأمية الرقمية وعززت الاقتصاد المجتمعي والأنشطة المجتمعية. ومع ذلك، كشفت هذه الدراسة عن بعض المشكلات، منها: أوجه القصور لتعزيز قدرة الأفراد على استخدام أجهزة وبرامج الحاسوب، وانخفاض مستويات الدخل إلى ما دون متوسط دخل الأسر الزراعية الوطنية. وفي ذات السياق، تؤكد دراسة (Malima, 2020)، أنه مع نمو الاتجاه نحو خصخصة الخدمات الاستشارية الزراعية في البلدان النامية، فإن الحاجة إلى التفكير المنهجي في تطوير الابتكار والأخذ بالتنمية الرقمية تحظى باهتهام الشركات الخاصة التي تحاول إدخال تقنيات مختلفة في قطاع الزراعة، بها ينعكس على عمليات إنهاء المجتمع المحلى.

وتبحث دراسة (2020)، مظاهر الفجوة الرقمية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من

110

العدد (7) شوال 1443 هـ / مايو 2022

رقمي لضمان انتقال مجتمعاتهم المحلية إلى هذا العصر الرقمي، وتكييفه وازدهاره على نحو مستديم.

الصحة والرعاية الإنهائية

ثمة دعوة طارئة نحو علم اجتماع ناشئ للصحة والتنمية في العالم، والاستفادة من الرؤى الإنمائية النظرية، والمفاهيمية، والموضوعية، والتجريبية لفهم المحركات، والنتائج، وعمليات الصحة والتنمية العالمية (Noy, 2019). وعلى الرغم من حداثة «علم اجتماع الصحة العالمية» Sociology of Global Health بالرجوع إلى عقدين ماضيين، ونطاقه البحثي التقليدي والمألوف حول المنظمات، والحركات الاجتماعية، والبناء الاجتماعي للمرض (Harris & White, 2019)، وأدبياته البارزة حول الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء العالم، والصحة الإنجابية، وبرامج التحصين الموسع، ومسألة فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز (Jafflin, 2019)، إلا أن اتجاهات الصحة والرعاية الإنمائية تفرض نفسها على أجندة العمل الإنمائي (MDGs)، و(SDGs)، وتطرح بدورها مسارات بحثية جديدة تدور رحاها حول المشكلات الشائعة في توفير الرعاية الصحية في الدول النامية: كالافتقار إلى التمويل لأنظمة الرعاية الصحية العامة، وتجزئة الخدمات، وارتفاع الإنفاق من الخارج، والتغطية المحدودة لخطط التأمين الصحى، والروابط بين الفقر وسوء الصحة. وتُقيّم السبل الكفيلة بتحقيق حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة، مع ملاحظة نجاح الأنظمة التي تؤكد الوقاية من الأمراض؛ وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية؛ والمشاركة النشطة للمجتمع المحلى. ويجري التشديد على الاقتصاد السياسي لمواجهة

خلال دراسة حالات محددة (غانا وكينيا)، انطلاقًا من فرضية أن الرقمنة تولد فرصًا جديدة للتوظيف والأرباح، ولكنها تنطوي في الوقت نفسه على عدد كبير من الشكوك والتحديات. وخلصت نتائجها إلى أن الفجوة الرقمية هي امتداد لظاهرة عدم المساواة العالمية، وتداعيات الرأسالية الخوارزمية، وتدحض دراسات الحالة حجة البنك الدولي القائلة بأن التحرير الاقتصادي وإلغاء الضوابط التنظيمية نهجان كافيان لتحسين الوصول المادي إلى خدمات الإنترنت في الجنوب العالمي، وتشير أيضًا إلى أن مقدمي خدمات الهاتف المحمول المملوكين للقطاع الخاص يمكنهم المساهمة في استخدام الإنترنت وسد الفجوة الرقمية في تلك المجتمعات. وتبحث دراسة استقصائية لـ (Gallardo, et al., (2021)، الشمول والتكافؤ الرقمي والانعكاسات على تنمية المجتمع، بالتطبيق على الأسر المعيشية، وتحليل التباين ANOVA، وأشارت نتائجها إلى أن هناك مستويات مختلفة من الشمولية الرقمية بين المجموعات. والفروق في استخدام الإنترنت والفوائد أكبر بين الفئات الأصغر سِنًّا والفئات الأكبر سِنًّا، وهناك أيضًا اختلافات بين المناطق الحضرية والريفية، وما يزال سيناريو التكافؤ الرقمي المصمم إحصائيًا يجد مستويات متفاوتة من الشمول الرقمي، على الرغم من اختفاء الاختلافات الحضرية والريفية، مما يعني ضمنًا وجود قضايا أكثر عمقًا وتعقيدًا في مجال عدم المساواة. وينبغى للبحوث المقبلة أن تجمع بيانات الدراسات الاستقصائية التمثيلية على الصعيد الوطني، وأن ترى ما إذا كانت النتائج متوفرة. وبغض النظر عن ذلك، وكما يظهر من (COVID-19)، يتعين على المارسين في مجال التنمية المجتمعية أن يدمجوا إستراتيجيات إدماج

هذه التحديات المتعلقة بالسياسات (Pineo, 2019).

وتشير بعض الدراسات التطبيقية، منها: دراسة Prachitha, et al.; (2019) حول مدى تحقق الأهداف الإنائية للألفية (MDGs) المتعلقة بالصحة والرعاية الإنائية في الهند، وخاصة خفض معدل وفيات الرضع والأطفال وتحسين التغطية بالتحصين ضد الحصبة، فضلًا عن خفض معدل وفيات الأمهات وزيادة عدد الولادات التي يشرف عليها موظفون مهرة. ويجري هنا تحليل معدل الإنجاز على مرحلتين، هما مرحلة ما قبل الإدارة الوطنية لحقوق الإنسان، ومرحلة الإدارة الوطنية لحقوق الإنسان حتى عام ٢٠١٥م. والتقييم الشامل لحالة المؤشرات في عام ٢٠١٥م، يكشف عن أنه ما زال يتعين تحقيق العديد من الأهداف، والمسألة التحليلية المستكشفة هنا هي ما إذا كانت الأهداف أعلى من أن يمكن تحقيقها أو ما إذا كانت السياسات الصحية الهندية معيبة أو تأخرت طويلًا؟، ويتلخص استنتاج الدراسة الرئيس في أن أغلب الأهداف كانت غير قابلة للتطبيق بالفعل، ولكن الافتقار إلى الإنجاز قد يعزى إلى التأخير في التخطيط؛ وسوء تنفيذ السياسات والبرامج في بعض الأحيان؛ وإلى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل البلد. ويمكن أن تؤدي نَهْجًا أفضل تنظيًا وأكثر ابتكارًا على مستوى الولايات إلى تحسين تحقيق الأهداف الحيوية للألفية، مما يوفر تحسين الصحة العامة للجميع.

وتحقق دراسة (2019) بن المحددات الاقتصادية الكلية والاجتهاعية الأساسية للنفقات الصحية فضلًا عن تأثير الإنفاق الصحي على النتائج الصحية الحاسمة المختارة (متوسط العمر المتوقع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات)

في السنوات الأخيرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واستخدمت الدراسة بيانات عن ٤٦ بلدًا إفريقيًّا جنوب الصحراء الكرى خلال المدة من ٠٠٠٠م-٢٠١٥م، وتشير النتائج إلى أن الناتج المحلى الإجمالي للفرد، وعدد الأطباء لكل ١٠٠٠ من السكان، والسكان الذين تتجاوز أعهارهم ٦٥ عامًا، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، تشكل أهم العوامل المحدِّدة للإنفاق الصحى في المنطقة. وإجمالًا، فإن الإنفاق على الصحة أقل مرونة في الدخل، ولا يرتفع بوصفه جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأكثر ثراء، وتبين أن النفقات الصحية تؤثر تأثيرًا إِيجَابِيًّا وَمهمًّا في جميع النتائج الصحية الثلاث. وعلى وجه التحديد، أدت الزيادة بنسبة ١٪ في الإنفاق الصحى للفرد الواحد إلى انخفاض بنسبة ٥ , ٠ ٪ في وفيات الأطفال دون سن الخامسة وانخفاض بنسبة ٣٥, ٠٪ في الوفيات النفاسية، مع تحسين العمر المتوقع بنسبة ٢٠,٠ ٠٪. وتشير النتائج إلى أن الزيادات المطردة في النفقات الصحية على مر الزمن تؤدى إلى الاتجاه نحو تحسين النتائج الصحية في مجال الخدمات الصحية الخاصة.

وتبحث دراسة (2019)، الحواجز الاجتهاعية والاقتصادية أمام التغطية الصحية الشاملة في زمبابوي لكبار السن والأيتام والأطفال الضعفاء. وفي ضوء الأدلة الإحصائية المتاحة، وتقييم التدخلات الإنهائية باستخدام نهج السياسة الاجتهاعية القائم على حقوق الإنسان؛ تدور المناقشة حول الحاجة إلى سياسات اجتهاعية تراعي مصالح الفقراء، والشمول الاجتهاعي، والجهود المبذولة لضهان حصول الجميع على الخدمات الصحية. وتختتم المادة بالتوصية بنهج التأمين الصحي المجتمعي بوصفه أنسب تدخل لضهان الشمول الشمول المسمول

العدد (7) شوال 1443 هـ/ مايو 2022ه

الصحي وتعزيز الصحة للجميع في زمبابوي. وتناقش دراسة (2019) Androutsou & Metaxas, التطبيقية، الإستراتيجيات المصممة لمساعدة الأنظمة الصحية في الاتحاد الأوروبي على الاستجابة للاحتياجات الصحية العاجلة للاجئين والمهاجرين (قانونيًّا، وَسِيَاسِيًّا، وتجادل هذه المادة بضرورة التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتحسين الوضع الصحي للاجئين والمهاجرين وتعزيز قدراتها على الدعوة إلى الحرام حقها الأساسي في الصحة.

وكما هو متوقع، فرضت التطورات التي خلفتها جائحة كورونا Covid-19 نفسها بقوة على أجندة علم الاجتماع، وتعاظمت معها الدعوة نحو علم اجتماع الصحة والتنمية من جديد، لبحث التطورات الوبائية التي خلفتها الجائحة على المجتمعات جميعها، وبخاصة دول العالم النامي. حيث مثَّل Covid-19 أكثر من مجرد أزمة صحية عامة لأنه يهدد السكان الضعفاء بالفعل، مما يعرض الأرواح وسبل العيش للخطر. وفي هذا الإطار أجريت العديد من الدراسات منها دراسة, (Makombe) (2021، لبحث التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا المستجد، ودراسة النمط الاجتماعي لكشفه وتأثيره، وتحليل الاستجابات المؤسسية والمجتمعية للمرض، وتحديد آثار أعقابه في الأماكن السكنية عالية الكثافة، وتحديدًا بالتطبيق دراسة حالة هراري Harare، عاصمة زمبابوي، مستهدفة بحث كيف عانت الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض الفيروس مقارنة بالأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع، استنادًا إلى الاختلافات القائمة على (نوع الجنس، والحصول على الرعاية الصحية، والغذاء). فضلًا عن الآثار المتباينة وأوجه عدم المساواة في النتائج الاجتماعية

الاقتصادية، وسبل العيش، والحد من الفقر، والتنمية البشرية التي تسترشد بها هذه التجارب الأسرية. وتبرز الدراسة التأثير الاجتهاعي والاقتصادي لهذه الجائحة ممثلًا في انتشار حالات انعدام الأمن الغذائي والقلق الاقتصادي والحرمان العام من مصادر الدخل البديلة التي أدت بدورها إلى المزيد من الاضطرابات الاجتماعية، والآثار المترتبة على بعض تدابير الصحة العامة المتخذة في محاولات التصدي له. وفي سياق متصل، تقرر دراسة (2021) Mamelund, et al, أنه مع غياب اللقاحات اللازمة لمكافحة COVID-19، كان لزامًا على الحكومات في عام ٢٠٢٠م الاستجابة لهذا الوضع بالاعتهاد على التدخلات غير الدوائية، وتفترض أن تؤثر التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية على استيعاب تلك التدخلات. وباستخدام بيانات المسح النرويجي، تبحث هذه الورقة إذا ما كان الدخل مرتبطًا بزيادة غسل اليدين، والحفاظ على مسافة متر واحد، واستخدام أقنعة الوجه، وزيادة استخدام الحواسب المنزلية، وتقليل استخدام وسائل النقل العام. وأظهرت جميع المؤسسات غير الربحية المحللة ارتباطًا إِيجَابيًا مُسْتَقِلًا بالدخل، وقد تكون التفاوتات الاجتماعية في استيعاب المؤشرات الوطنية محركًا مهمًّا لمخاطر أكبر لنتائج الأمراض للأشخاص ذوي الوضع الاجتهاعي والاقتصادي المنخفض.

هذا ومن المرجح أن تطرح جائحة كورونا وما بعدها Post-COVID-19 وتصوُّرَ نظام عالمي جديد مساراتٍ مغايرةً من العمل الإنهائي، والرعاية الإنهائية على وجه التحديد، وفي هذا تقرر دراسة لـ Maikomo, et al., (2021) والتركيز على التباعد الاجتهاعي كتدابير للحد من

انتشار هذه الجائحة، أدى إلى تغيير كبير في أنهاط التفاعل الفردية في جميع أنحاء العالم، وأخذت الحياة الرقمية مركز الصدارة، حيث رسخت المشاركة والتفاعلات المجدية بين الأفراد في كل من المجالين العام والخاص. وعليه، تقيّم هذه الدراسة اعتماد الحياة الرقمية في نيجريا خلال فترة الجائحة بالاعتماد على نظرية التحديد التكنولوجي، وتحدد العوامل التي سهلت العملية من ناحية والعقبات التي منعتها من ناحية أخرى. وباستخدام البيانات الثانوية المستمدة من الكتب، والمواقع الرسمية على شبكة الإنترنت، وتقارير وسائل الإعلام، أثبتت الدراسة أنه على الرغم من تبني المجتمع النيجيري للحياة الرقمية كبديل للتفاعلات وجهًا لوجه خارج نطاق السرعة، فإن مزيجًا من العوامل النظامية والبنيوية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية أعاق هذه العملية، مما سيكون له انعكاسات خطيرة على التأثير الإجمالي (المتوقع) على التطورات الفردية والوطنية على حد سواء. وخلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي الفعال في نيجيريا يتطلب نهجًا شاملًا لمعالجة القضايا ذات الصلة التي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد: مثل الفقر المتوطن، وعدم المساواة الهيكلية والفروق الطبقية، والتفاوت في التنمية بين المجتمعات الحضرية والريفية، وانخفاض محو الأمية الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، وسوء

الإمداد بالكهرباء، وسوء النظام العالمي للاتصالات المتنقلة والوصول إلى الإنترنت، والعوامل الجنسانية والفئات الضعيفة، والاحتيالات الرقمية من أجل تهيئة البيئة المواتية لازدهار الرقمنة الإنتاجية.

الخاتمة

أفادت مراجعتنا لأهم الاتجاهات الحديثة والمعاصرة في بحوث سوسيولوجيا التنمية، أن ثمة اتجاهات متايزة، تطرح نفسها وبقوة على ساحة العمل الإنمائي؛ كرد فعل للوقائع والأحداث المتجددة التي تأخذ مجراها على بنية المجتمع الدولي الراهنة، وقد أمكن لهذه الورقة المرجعية في ضوء منهجيتها المعتمدة، ومداها الزمني، الوقوف على سبعة توجهات حاكمة على قدر كبير من الأهمية النسبية، يمكن أن توجه مسار العمل الأكاديمي والتطبيقي في هذا التخصص البكر الذي ما يزال مجالًا خصبًا للبحث والمارسة السوسيولوجية. ومرورًا بفشل معظم برامج وإستراتيجيات التنمية التي جُرِّبت في غالب المجتمعات، وانتهاءً باتساع الفجوة بين المجتمعات المتخلفة والدول المتقدمة ضمن السباقات الجديدة، تظل هذه الاتجاهات البحثية الحديثة والمعاصرة في بحوث سوسيولوجيا التنمية، افتراضًا قائمًا ومحل اختبار في الدرس السوسيولوجي وموجهًا تُجْريبيًّا نحو عمليات إنهاء عادلة للمجتمعات المتخلفة.

المصادر والمراجع

- ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. تحقيق: على عبد الواحد وافي. ج (٣). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م.
- Ahmed, Saleh; Meenar, Mahbubur. (2018). Just Sustainability in the Global South: A Case Study of the Megacity of Dhaka. Journal of Developing Societies. Vol (34), Issue (4); pp. 401–424.
- Ahmed, Zahid Shahab; Hussain, Munir. (2019). Lessons from the European Union's Economic Integration for South Asian Regionalism. Journal of Developing Societies. Vol (35), Issue (3); pp. 325–345.
- Akbar, Aulia; Flacke, Johannes; Martinez, Javier & Maarseveen, F. A. M. van. (2020). Participatory planning practice in rural Indonesia: A sustainable development goals-based evaluation. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (3); pp. 243-260.
- Allendorf, Keera; Thornton, Arland. (2019). New Research on Developmental Idealism: Introduction to the Special Issue. Sociology of Development. Vol 5. Issue (3); pp. 225–228.
- Amponsah, Edward Nketiah. (2019). The Impact of Health Expenditures on Health Outcomes in Sub-Saharan Africa. Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 134–152.
- Anderson, Gary; Blair, Robert & Shirk, Josh. (2018). Neighborhood associations and community development: Differences in needs and strategies. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (49). Issue (5); pp. 504-521.
- Androutsou, Lorena; Metaxas, Theodoros. (2019). Health Systems that Meet the Health Needs of Refugees and Migrants. Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 83–104.
- Beatty, Christina. Crisp, Richard & Gore, Tony. (2016). An inclusive growth monitor for measuring the relationship between poverty and growth. UK. Sheffield Hallam University, Joseph Rowntree Foundation, 19th May.
- Chorev, Nitsan. (2019). Making Medicines in Kenya, Tanzania, and Uganda in the AIDS Era: Toward a Sociology of Developmental Foreign Aid. Sociology of Development. Vol (5). Issue (2): pp. 115–146.
- Clement, Matthew Thomas; Pino, Nathan, Greiner, Patrick & McGee, Julius. (2020). Are the Goals of Sustainability Interconnected? A Sociological Analysis of the Three E's of Sustainable Development Using Cross-Lagged Models with Reciprocal Effects. Sociology of Development. Vol (6). Issue (1); pp. 91–115.
- Cohn, Samuel. (2021). Coercive Capitalism: Introduction to the Special Issue. Sociology of Development. Vol (7). Issue (2): pp. 117–126.
- Dorius, Shawn F; Swindle, Jeffrey. (2019). Developmental Idealism in Internet Search Data. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 286–313.
- El-Anis, Imad. (2018). Economic Integration and Security in the Middle East and North Africa: What Prospects for a Liberal Peace? Journal of Developing Societies. Vol (34), Issue (3); pp. 233–263.
- Fang, Zhicao; Hung, Ho-fung. (2019). Historicizing Embedded Autonomy: The Rise and Fall of a Local Developmental State in Dongguan, China, 1978–2015. Sociology of Development. Vol (5). Issue (2): pp. 147–173.

- Fisher, Emily L.; Talmage, Craig A. (2020). Perceived social capital and attitudes about liberals and conservatives: A political psychology and community development examination of politically polarized communities. Journal of the Community Development Society (CDS), Vol (51). Issue (3); pp. 212-229.
- Frahm, Irem Güney. (2018). Agenda 2030: haunted by the ghost of the Third Way? Journal of Developing Societies. Vol (34), Issue (1); pp. 56–76.
- Gallardo, Roberto; Beaulieu, Lionel Bo & Geideman, Cheyanne. (2021). Digital inclusion and parity: Implications for community development. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (52). Issue (1); pp. 4-21.
- Gellert, Paul K; Ciccantell, Paul S. (2020). Coal's Persistence in the Capitalist World-Economy: Against Teleology in Energy "Transition" Narratives. Sociology of Development. Vol (6). Issue (2); pp. 194–221.
- Gjonça, Arjan; Thornton, Arland. (2019). The Spread of Ideas Related to the Developmental Idealism Model in Albania. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 265–285.
- Gorman, Timothy. (2020). Underdeveloping the Mekong? Extraction and Unequal Exchange in Vietnam. Sociology of Development. Vol (6). Issue (2); pp. 174–193.
- Green, W. Nathan; Bylander, Maryann. (2021). The Exclusionary Power of Microfinance: Over-Indebtedness and Land Dispossession in Cambodia. Sociology of Development. Vol (7). Issue (2): pp. 202–229.
- Guerra, João., Schmidt, Luísa & Lourenço, Luiz Brito. (2019). From Local Agenda 21 to a localized Agenda 2030 the Portuguese and Brazilian cases in perspective. Journal of Community Development, Vol (50). Issue (3); pp. 352-367.
- Haggard, R., Cafer, A., & Green, J. (2019). Community resilience: A meta-study of international development rhetoric in emerging economies. Journal of Community Development, Vol (50). Issue (2); pp. 160-180.
- Harris, Joseph; White, Alexandre. (2019). The Sociology of Global Health: A Literature Review. Sociology of Development. Vol (5). Issue (1); pp. 9–30.
- Haslam, Paul Alexander. (2020). States and Firms Co-producing Corporate Social Responsibility (CSR) in the Developing World. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (3); pp. 270–289.
- Hidalgo, Ana-Elia Ramón; Harshaw, Howard W.; Kozak, Robert A.; Tindal, David B. (2020). What a Small Group of People Can ('t) Do: An Analysis of Capable Agents for the Mobilization of Social Capital in Two Ghanaian Ecotourism Projects. Sociology of Development. Vol (6), Issue (3); pp. 338–367.
- Hira, Anil. (2020a). Introduction: Journal of Developing Societies' Special Issue on Corporate Social Responsibility. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (3); pp. 261–269.
- Hira, Anil. (2020b). Developing State Capacity: The Missing Variable for Corporate Social Responsibility? Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (3); pp. 290–311.
- Hooks, Gregory; Lengefeld, Michael; Smith, Chad L. (2021). Recasting the Treadmills of Production and Destruction: New Theoretical Directions. Sociology of Development. Vol (7). Issue (1); pp. 52–76.

- Hristov, Jasmin. (2021). Pro-Capitalist Violence and the Great Wave of Dispossession: Armed Actors and Agrarian Conflicts in Colombia, Mexico, and Honduras. Sociology of Development Vol (7). Issue (2): pp.129–158.
- Jafflin, Kristen. (2019). The Local and the Global in Primary Health Care: How Global Policies and Local Legacies Influenced the Success of the Expanded Programme on Immunization. Sociology of Development. Vol (5). Issue (1); pp. 50–70.
- Jayakody, Rukmalie. (2019). Television and Development: Anticipated Changes at the Local Level1. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 248–264.
- Juan, David Michael M. San. (2018). Premises, Perils, and Promises of ASEAN Integration, Journal of Developing Societies. Vol (34), Issue (3); pp. 325–350.
- Juan, David Michael M. San. (2019). Transitioning to a Progressive Green Economy in the Philippines. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (2); pp. 155–181.
- Kamau, Esther; MacNaughton, Gillian. (2019). The Impact of SDG 3 on Health Priorities in Kenya. Journal of Developing Societies. Vol (35), Issue (4); pp. 458–480.
- Karar, Haytham. (2020). Algorithmic Capitalism and the Digital Divide in Sub-Saharan Africa. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (1); pp. 514–537.
- Khoir, Safirotu & Davison, Robert M. (2019). The art of good neighboring in Kampoeng Cyber: Community economic development through ICTs. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (50). Issue (5); pp. 572-588.
- Ko, Geumhwan; Routray, Jayant K & Ahmad M. M. (2019). ICT infrastructure for rural community sustainability. Journal of the Community Development Society (CDS), Vol (50). Issue (1); pp. 51-72.
- Kumbamu, Ashok. (2018). Building sustainable social and solidarity economies: Place-based and network-based strategies of alternative development organizations in India. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (49). Issue (1); pp. 18-33.
- Levien, Michael. (2021). Coercive Rentier Networks: "Land Mafias" in Neoliberal India, Sociology of Development. Vol (7). Issue (2): pp. 159–185.
- Maikomo, John Moses; Targema, Tordue Simon & Obun-Andy, Maria Kisugu. (2021). COVID-19 and the New Normal in Developing Societies: An Appraisal of Nigerians' Adaptation to Digital Life in Public and Private Spheres. Journal of Developing Societies. Vol (37). Issue (3); pp. 246–274.
- Makombe, Eric Kushinga. (2021). Between a Rock and a Hard Place": The Coronavirus, Livelihoods, and Socioeconomic Upheaval in Harare's High-Density Areas of Zimbabwe. Journal of Developing Societies. Vol (37). Issue (3); pp. 275–301.
- Malima, Gabriel; Eshetie, Saba; Rahaman, Abdulai; Mrosso, Pastory & Witteveen, Loes. (2020). Purchasing and up-scaling of the privatized advisory services: An innovation perspective on privatized soil testing in Africa. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (3); pp. 230-242.

- Mamelund, Svenn-Erik; Dimka, Jessica & Bakkeli, Nan Zou. (2021). Social Disparities in Adopting Non-pharmaceutical Interventions During COVID-19 in Norway. Journal of Developing Societies. Vol (37). Issue (3); pp. 302–328.
- Newell, Robert; Picketts, Ian; Dale, Ann. (2020). Community systems models and development scenarios for integrated planning: Lessons learned from a participatory approach. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (3); pp. 261-282.
- Nhapi, Tatenda Goodman. (2019). Socioeconomic Barriers to Universal Health Coverage in Zimbabwe: Present Issues and Pathways Toward Progress. Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 153–174.
- Noy, Shiri. (2019). An Emergent Sociology of Global Health and Development: An Introduction. Sociology of Development. Vol (5). Issue (1); pp. 1–8.
- Pineo, Ronn. (2019). Preface to the 2019 Special Issue on Public Healthcare in the Developing World. Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 1–15.
- Prachitha, J.; Dhume, Akshay & Subramanian, S. (2019). India in Pursuit of Millennium Development Goals: Were the Targets Really Feasible? Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 105–133.
- Quimbo, Maria Ana T.; Perez, John Erinorio M.; Tan, Francisca O. (2019). Community development approaches and methods: Implications for community development practice and research. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (50). Issue (1); pp. 589-603.
- Randell, Heather. (2018). The Strength of Near and Distant Ties: Social Capital, Environmental Change, and Migration in the Brazilian Amazon. Sociology of Development. Vol (4), Issue (4); pp. 394–416.
- Reece, Reece; Gough, Meghan Z. (2019). Planning for regional sustainability and justice: The role of collective impact. Journal of the Community Development Society (CDS), Vol (50). Issue (3); pp. 368-386.
- Renwick, Neil; Reid, Darren R.; Santos, Jorge Alejandro & Piovezana, Leonel. (2020). Indigenous People and The Sustainable Development Goals in Brazil: A Study of the Kaingang People. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (4); pp. 390–414.
- Rioux, Michèle; Vaillancourt, Christine. (2020). Regulating Corporate Social Responsibility (CSR) for Economic and Social Development Through Trade Rules. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (3); pp. 335–352.
- Shaffer, Timothy J. (2020). Democratic professionals in civic life: cultivating civil discourse in community development. Journal of Community Development, Vol (51). Issue (3); pp. 196-211.
- Shriver, Thomas E; Longo, Stefano B & Adams, Alison E. (2020). Energy and the Environment: The Treadmill of Production and Sacrifice Zones in Czechoslovakia. Sociology of Development. Vol (6). Issue (4); pp. 493–513.

- Shriwise, Amanda; Kentikeleni, Alexander E; Stuckler, David. (2020). Universal Social Protection: Is It Just Talk? Sociology of Development. Vol (6). Issue (1); pp. 116–144.
- Steinberg, Marc W. (2021). Coercion in the Cradle: Forced Labor, Law, and the British Industrial Revolution. Sociology of Development. Vol (7). Issue (2): pp. 186–201.
- Stout, Margaret & Love, Jeannine M. (2019). Community development as prefigurative, radically democratic global governance? Journal of Community Development, Vol (50). Issue (1); pp. 16-33.
- Suresh, Lavanya. (2021). Understanding the Relationship Between Sustainability and Ecofeminism in an Indian Context. Journal of Developing Societies. Vol (37), Issue (1); pp. 116–135.
- Tantoh, Henry Bikwibili; Simatele, Mulala Danny & Ebhuoma, Eromose Ehije. (2020). Shifting the paradigm in community-based water resource management in North-West Cameroon: A search for an alternative management approach. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (2); pp. 172-191.
- Theodori, Gene L. (2018). Reexamining the associations among community attachment, community-oriented actions, and individual-level constraints to involvement. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (2); pp. 101-115.
- Thornton, Arland; Ghimire, Dirgha; DeMarco, Linda Young & Bhandar, Prem. (2019). The Reliability and Stability of Measures of Individuals' Values and Beliefs Concerning Developmental Idealism in Nepal. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 314–336.
- Utami, Arini Wahyu; Cramer, Lori A. (2020). Political, social, and human capital in the face of climate change: Case of rural Indonesia. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (5); pp. 556-574.
- Watkins, Susan Cotts; Hodgson, Dennis. (2019). Developmental Idealism, the International Population Movement, and the Transformation of Population Ideology in Kenya. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 229–247.
- Wyrod, Robert. (2019). In the General's Valley: China, Africa, and the Limits of Developmental Pragmatism. Sociology of Development. Vol (5). Issue (2): pp. 174–197.
- Zanbar, Lea. (2018). The impact of community activity on the personal resources of low-SES residents: Differences between activists and non-activists. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (49). Issue (4); pp. 415-431.

- Steinberg, Marc W. (2021). Coercion in the Cradle: Forced Labor, Law, and the British Industrial Revolution. Sociology of Development. Vol (7). Issue (2): pp. 186–201.
- Stout, Margaret & Love, Jeannine M. (2019). Community development as prefigurative, radically democratic global governance? Journal of Community Development, Vol (50). Issue (1); pp. 16-33.
- Suresh, Lavanya. (2021). Understanding the Relationship Between Sustainability and Ecofeminism in an Indian Context. Journal of Developing Societies. Vol (37), Issue (1); pp. 116–135.
- Tantoh, Henry Bikwibili; Simatele, Mulala Danny & Ebhuoma, Eromose Ehije. (2020). Shifting the paradigm in community-based water resource management in North-West Cameroon: A search for an alternative management approach. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (2); pp. 172-191.
- Theodori, Gene L. (2018). Reexamining the associations among community attachment, community-oriented actions, and individual-level constraints to involvement. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (2); pp. 101-115.
- Thornton, Arland; Ghimire, Dirgha; DeMarco, Linda Young & Bhandar, Prem. (2019). The Reliability and Stability of Measures of Individuals' Values and Beliefs Concerning Developmental Idealism in Nepal. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 314–336.
- Utami, Arini Wahyu; Cramer, Lori A. (2020). Political, social, and human capital in the face of climate change: Case of rural Indonesia. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (5); pp. 556-574.
- Watkins, Susan Cotts; Hodgson, Dennis. (2019). Developmental Idealism, the International Population Movement, and the Transformation of Population Ideology in Kenya. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 229–247.
- Wyrod, Robert. (2019). In the General's Valley: China, Africa, and the Limits of Developmental Pragmatism. Sociology of Development. Vol (5). Issue (2): pp. 174–197.
- Zanbar, Lea. (2018). The impact of community activity on the personal resources of low-SES residents: Differences between activists and non-activists. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (49). Issue (4); pp. 415-431.

- Newell, Robert; Picketts, Ian; Dale, Ann. (2020). Community systems models and development scenarios for integrated planning: Lessons learned from a participatory approach. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (3); pp. 261-282.
- Nhapi, Tatenda Goodman. (2019). Socioeconomic Barriers to Universal Health Coverage in Zimbabwe: Present Issues and Pathways Toward Progress. Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 153–174.
- Noy, Shiri. (2019). An Emergent Sociology of Global Health and Development: An Introduction. Sociology of Development. Vol (5). Issue (1); pp. 1–8.
- Pineo, Ronn. (2019). Preface to the 2019 Special Issue on Public Healthcare in the Developing World. Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 1–15.
- Prachitha, J.; Dhume, Akshay & Subramanian, S. (2019). India in Pursuit of Millennium Development Goals: Were the Targets Really Feasible? Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 105–133.
- Quimbo, Maria Ana T.; Perez, John Erinorio M.; Tan, Francisca O. (2019). Community development approaches and methods: Implications for community development practice and research. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (50). Issue (1); pp. 589-603.
- Randell, Heather. (2018). The Strength of Near and Distant Ties: Social Capital, Environmental Change, and Migration in the Brazilian Amazon. Sociology of Development. Vol (4), Issue (4); pp. 394–416.
- Reece, Reece; Gough, Meghan Z. (2019). Planning for regional sustainability and justice: The role of collective impact. Journal of the Community Development Society (CDS), Vol (50). Issue (3); pp. 368-386.
- Renwick, Neil; Reid, Darren R.; Santos, Jorge Alejandro & Piovezana, Leonel. (2020). Indigenous People and The Sustainable Development Goals in Brazil: A Study of the Kaingang People. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (4); pp. 390–414.
- Rioux, Michèle; Vaillancourt, Christine. (2020). Regulating Corporate Social Responsibility (CSR) for Economic and Social Development Through Trade Rules. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (3); pp. 335–352.
- Shaffer, Timothy J. (2020). Democratic professionals in civic life: cultivating civil discourse in community development. Journal of Community Development, Vol (51). Issue (3); pp. 196-211.
- Shriver, Thomas E; Longo, Stefano B & Adams, Alison E. (2020). Energy and the Environment: The Treadmill of Production and Sacrifice Zones in Czechoslovakia. Sociology of Development. Vol (6). Issue (4); pp. 493–513.
- Shriwise, Amanda; Kentikeleni, Alexander E; Stuckler, David. (2020). Universal Social Protection: Is It Just Talk? Sociology of Development. Vol (6). Issue (1); pp. 116–144.

- Hristov, Jasmin. (2021). Pro-Capitalist Violence and the Great Wave of Dispossession: Armed Actors and Agrarian Conflicts in Colombia, Mexico, and Honduras. Sociology of Development Vol (7). Issue (2): pp.129–158.
- Jafflin, Kristen. (2019). The Local and the Global in Primary Health Care: How Global Policies and Local Legacies Influenced the Success of the Expanded Programme on Immunization. Sociology of Development. Vol (5). Issue (1); pp. 50–70.
- Jayakody, Rukmalie. (2019). Television and Development: Anticipated Changes at the Local Level1. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 248–264.
- Juan, David Michael M. San. (2018). Premises, Perils, and Promises of ASEAN Integration, Journal of Developing Societies. Vol (34), Issue (3); pp. 325–350.
- Juan, David Michael M. San. (2019). Transitioning to a Progressive Green Economy in the Philippines. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (2); pp. 155–181.
- Kamau, Esther; MacNaughton, Gillian. (2019). The Impact of SDG 3 on Health Priorities in Kenya. Journal of Developing Societies. Vol (35), Issue (4); pp. 458–480.
- Karar, Haytham. (2020). Algorithmic Capitalism and the Digital Divide in Sub-Saharan Africa. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (1); pp. 514–537.
- Khoir, Safirotu & Davison, Robert M. (2019). The art of good neighboring in Kampoeng Cyber: Community economic development through ICTs. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (50). Issue (5); pp. 572-588.
- Ko, Geumhwan; Routray, Jayant K & Ahmad M. M. (2019). ICT infrastructure for rural community sustainability. Journal of the Community Development Society (CDS), Vol (50). Issue (1); pp. 51-72.
- Kumbamu, Ashok. (2018). Building sustainable social and solidarity economies: Place-based and network-based strategies of alternative development organizations in India. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (49). Issue (1); pp. 18-33.
- Levien, Michael. (2021). Coercive Rentier Networks: "Land Mafias" in Neoliberal India, Sociology of Development. Vol (7). Issue (2): pp. 159–185.
- Maikomo, John Moses; Targema, Tordue Simon & Obun-Andy, Maria Kisugu. (2021). COVID-19 and the New Normal in Developing Societies: An Appraisal of Nigerians' Adaptation to Digital Life in Public and Private Spheres. Journal of Developing Societies. Vol (37). Issue (3); pp. 246–274.
- Makombe, Eric Kushinga. (2021). Between a Rock and a Hard Place": The Coronavirus, Livelihoods, and Socioeconomic Upheaval in Harare's High-Density Areas of Zimbabwe. Journal of Developing Societies. Vol (37). Issue (3); pp. 275–301.
- Malima, Gabriel; Eshetie, Saba; Rahaman, Abdulai; Mrosso, Pastory & Witteveen, Loes. (2020). Purchasing and up-scaling of the privatized advisory services: An innovation perspective on privatized soil testing in Africa. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (3); pp. 230-242.

- Fisher, Emily L.; Talmage, Craig A. (2020). Perceived social capital and attitudes about liberals and conservatives: A political psychology and community development examination of politically polarized communities. Journal of the Community Development Society (CDS), Vol (51). Issue (3); pp. 212-229.
- Frahm, Irem Güney. (2018). Agenda 2030: haunted by the ghost of the Third Way? Journal of Developing Societies. Vol (34), Issue (1); pp. 56–76.
- Gallardo, Roberto; Beaulieu, Lionel Bo & Geideman, Cheyanne. (2021). Digital inclusion and parity: Implications for community development. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (52). Issue (1); pp. 4-21.
- Gellert, Paul K; Ciccantell, Paul S. (2020). Coal's Persistence in the Capitalist World-Economy: Against Teleology in Energy "Transition" Narratives. Sociology of Development. Vol (6). Issue (2); pp. 194–221.
- Gjonça, Arjan; Thornton, Arland. (2019). The Spread of Ideas Related to the Developmental Idealism Model in Albania. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 265–285.
- Gorman, Timothy. (2020). Underdeveloping the Mekong? Extraction and Unequal Exchange in Vietnam. Sociology of Development. Vol (6). Issue (2); pp. 174–193.
- Green, W. Nathan; Bylander, Maryann. (2021). The Exclusionary Power of Microfinance: Over-Indebtedness and Land Dispossession in Cambodia. Sociology of Development. Vol (7). Issue (2): pp. 202–229.
- Guerra, João., Schmidt, Luísa & Lourenço, Luiz Brito. (2019). From Local Agenda 21 to a localized Agenda 2030 the Portuguese and Brazilian cases in perspective. Journal of Community Development, Vol (50). Issue (3); pp. 352-367.
- Haggard, R., Cafer, A., & Green, J. (2019). Community resilience: A meta-study of international development rhetoric in emerging economies. Journal of Community Development, Vol (50). Issue (2); pp. 160-180.
- Harris, Joseph; White, Alexandre. (2019). The Sociology of Global Health: A Literature Review. Sociology of Development. Vol (5). Issue (1); pp. 9–30.
- Haslam, Paul Alexander. (2020). States and Firms Co-producing Corporate Social Responsibility (CSR) in the Developing World. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (3); pp. 270–289.
- Hidalgo, Ana-Elia Ramón; Harshaw, Howard W.; Kozak, Robert A.; Tindal, David B. (2020). What a Small Group of People Can ('t) Do: An Analysis of Capable Agents for the Mobilization of Social Capital in Two Ghanaian Ecotourism Projects. Sociology of Development. Vol (6), Issue (3); pp. 338–367.
- Hira, Anil. (2020a). Introduction: Journal of Developing Societies' Special Issue on Corporate Social Responsibility. Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (3); pp. 261–269.
- Hira, Anil. (2020b). Developing State Capacity: The Missing Variable for Corporate Social Responsibility? Journal of Developing Societies. Vol (36), Issue (3); pp. 290–311.
- Hooks, Gregory; Lengefeld, Michael; Smith, Chad L. (2021). Recasting the Treadmills of Production and Destruction: New Theoretical Directions. Sociology of Development. Vol (7). Issue (1); pp. 52–76.

Sources and References

- ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. تحقيق: علي عبد الواحد وافي. ج (3). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م.
- Ahmed, Saleh; Meenar, Mahbubur. (2018). Just Sustainability in the Global South: A Case Study of the Megacity of Dhaka. Journal of Developing Societies. Vol (34), Issue (4); pp. 401–424.
- Ahmed, Zahid Shahab; Hussain, Munir. (2019). Lessons from the European Union's Economic Integration for South Asian Regionalism. Journal of Developing Societies. Vol (35), Issue (3); pp. 325–345.
- Akbar, Aulia; Flacke, Johannes; Martinez, Javier & Maarseveen, F. A. M. van. (2020). Participatory planning practice in rural Indonesia: A sustainable development goals-based evaluation. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (51). Issue (3); pp. 243-260.
- Allendorf, Keera; Thornton, Arland. (2019). New Research on Developmental Idealism: Introduction to the Special Issue. Sociology of Development. Vol 5. Issue (3); pp. 225–228.
- Amponsah, Edward Nketiah. (2019). The Impact of Health Expenditures on Health Outcomes in Sub-Saharan Africa. Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 134–152.
- Anderson, Gary; Blair, Robert & Shirk, Josh. (2018). Neighborhood associations and community development: Differences in needs and strategies. Journal of the Community Development Society (CDS). Vol (49). Issue (5); pp. 504-521.
- Androutsou, Lorena; Metaxas, Theodoros. (2019). Health Systems that Meet the Health Needs of Refugees and Migrants. Journal of Developing Societies. Vol (35). Issue (1); pp. 83–104.
- Beatty, Christina. Crisp, Richard & Gore, Tony. (2016). An inclusive growth monitor for measuring the relationship between poverty and growth. UK. Sheffield Hallam University, Joseph Rowntree Foundation, 19th May.
- Chorev, Nitsan. (2019). Making Medicines in Kenya, Tanzania, and Uganda in the AIDS Era: Toward a Sociology of Developmental Foreign Aid. Sociology of Development. Vol (5). Issue (2): pp. 115–146.
- Clement, Matthew Thomas; Pino, Nathan, Greiner, Patrick & McGee, Julius. (2020). Are the Goals of Sustainability Interconnected? A Sociological Analysis of the Three E's of Sustainable Development Using Cross-Lagged Models with Reciprocal Effects. Sociology of Development. Vol (6). Issue (1); pp. 91–115.
- Cohn, Samuel. (2021). Coercive Capitalism: Introduction to the Special Issue. Sociology of Development. Vol (7). Issue (2): pp. 117–126.
- Dorius, Shawn F; Swindle, Jeffrey. (2019). Developmental Idealism in Internet Search Data. Sociology of Development. Vol (5). Issue (3); pp. 286–313.
- El-Anis, Imad. (2018). Economic Integration and Security in the Middle East and North Africa: What Prospects for a Liberal Peace?. Journal of Developing Societies. Vol (34), Issue (3); pp. 233–263.
- Fang, Zhicao; Hung, Ho-fung. (2019). Historicizing Embedded Autonomy: The Rise and Fall of a Local Developmental State in Dongguan, China, 1978–2015. Sociology of Development. Vol (5). Issue (2): pp. 147–173.

its distinct approach and chronological scope, this reference paper brings attention to seven significant developments that can be used to guide both academic work and applied efforts in this emerging discipline. From the failure of development programs and strategies attempted by many communities to the widening gap between underdeveloped societies and advanced countries, these modern research trends in development sociology remain test subjects that aim to shed light on the effective solutions to the equitable development of poor communities.



development that accompanies these family experiences. The study highlights the socioeconomic effects of the virus, which manifest as the prevalence of food security, economic anxiety, a general deficiency of alternative sources of income (causing social strife), as well as effects on public health pandemic response preparations. In a related context, a study by Mamelund, et al (2021) highlighted how - in the absence of Covid-19 vaccines in 2020 - governments were forced to respond with non-medicinal measures and anticipate how socioeconomic inequalities would impact them. Relying on Norwegian survey data, the study examines whether income is related to handwashing, one-meter social distancing, mask-wearing, as well as public transit and household computer usage. All nonprofit organizations analyzed in the study found a positive association between income and following government measures. Indeed, the role of social disparities in adopting national guidelines was found to potentially be a key factor driving disease risk for those in lower socioeconomic standings.

It is likely that the Covid-19 and post-Covid-19 eras, as well as the new international system that they shape, are opening varying paths of development work, particularly in the field of developmental care. Maikomo, et al (2021) suggest that avoiding contact and social distancing spurred a major change in people's patterns of interaction all around the world. This placed virtual life center stage as participation and meaningful interaction among people began to take

place online in both the public and private spheres. Using the Technological Limitation Theory, this study assessed how digital life was adopted in Nigeria during the pandemic, identifying factors that both facilitated and hindered this process. Using secondary data derived from relevant book publications, official websites, and social media reports, the study showed that, although Nigerian society quickly switched to digital in place of physical interaction, a range of systemic, structural, socioeconomic, and environmental factors impeded the transition. These factors are believed to have had serious effects on both individual and national developments. The study concludes that effective digital transition in Nigeria demands an all-inclusive approach that addresses issues that hamper socioeconomic development in the country, such as endemic poverty, structural inequality, developmental disparity classism. between urban and rural areas, computer and ICT literacy, poor electrical supply, an inadequate system for global communication and internet access, as well as factors related to gender, vulnerable populations and online scams, which collectively prevent an environment for productive digitization from flourishing.

Conclusion

This review of the most salient modern and contemporary trends in development sociology affirms that there are distinct changes underway in developmental work. These are direct responses to emerging events and situations in the current global community structure. With

five mortality, and maternal mortality) over the past few years in Sub-Saharan Africa. Using data from 46 Sub-Saharan African countries gathered between 2000 and 2015, the study found that the most important factors determining health spending in the region are per capita GDP, the number of doctors per 1000 citizens, the percentage of the population over 65 years, and the mortality rate for children under five. In all, health spending is not elastic like income and does not increase alongside GDP in richer countries. The study also found that health costs positively influence all three health outcomes stated above. In particular, a one percent increase in per capita health spending has led to a 0.5 percent decrease in mortality of child under five as well as a 0.35 percent decrease in maternal mortality, raising the expected age by 0.06 percent. The findings indicated that steady increases in health spending over time improve private medical service outcomes.

Nhapi (2019) explores the social and economic barriers to universal health coverage in Zimbabwe for the elderly, orphans, and vulnerable children. Consulting available statistic evidence and measuring development interventions using a sociopolitical human rights approach, this study focuses on the need for social policies that look after the poor, are socially inclusive, and ensure that all receive access to health services. The article recommends a community health insurance approach as the best means of guaranteeing universal healthcare and improving community health in Zimbabwe. Meanwhile, a study by

Androutsou and Metaxas (2019) examines strategies designed to help healthcare systems in the European Union to respond to the urgent medical needs of refugees and migrants from legal, political, and financial points of view. The study argues that member states need improve the health situation for refugees and migrants while also strengthening their abilities to advocate for these populations' fundamental right to health.

As expected, the Covid-19 pandemic has had a significant impact on sociology and renewed calls for a sociology of health and development. There is a need to study the epidemiological developments on communities, particularly in developing countries. Covid-19 represents more than just a public health crisis because it threatens the most vulnerable segments of society, putting people's lives and livelihoods in danger. In this context, several studies - such as one conducted by Makombe (2021) – research the socioeconomic impact of the virus, the social pattern of detecting, and its influences. Makombe's study analyzes institutional and community responses to the virus, tracing their impacts on high-density residential areas. Using the case study of Zimbabwe's capital, Harare, the study aims to uncover how low-income households suffered from the virus in comparison to their higher-income counterparts in view of existing differences between gender, healthcare access, and nutrition. In addition, the study looks at the varied impacts of the pandemic, aspects of inequality of socioeconomic outcomes, livelihoods, poverty reduction, and human

data and see if results are similar or differ. Regardless, as the Covid-19 pandemic has revealed, those involved with community development must adopt strategies of digital assimilation to ensure that communities enter the digital age, adapt to it, and flourish within it sustainably.

Health and Development Care

There is an urgent call for a sociology of health and development that benefits from perspectives of theoretical, conceptual, objective, and experiential development to understand the drivers, results, and processes of health and international development (Noy 2019). The Sociology of Global Health dates back two decades and its traditional scope of research covers organizations, social movements, the social structure of disease (Harris and White 2019), prominent literature on primary healthcare around the world, reproductive health, widespread immunization programs, and auto-immune deficiency syndrome (AIDS) (Jafflin 2019). However, trends in health and developmental care influence the development agenda, MDGs, and SDGs, creating new paths of research that revolve around common issues related to healthcare availability in developing countries. Some of these problems include lack of funding for public healthcare institutions, division of services, increased spending abroad, limited coverage of healthcare plans, and links between poverty and poor health. Methods are being established to ensure that everyone receives good healthcare by looking to the success of disease prevention systems, provision of drinking water

and medical facilities, as well as the active participation of the local community. There is also an emphasis on political economy to face policy challenges (Pineo 2019).

Some applied studies – such as the one conducted by Prachitha, et al (2019) – examine the extent to which MDGs related to health and developmental care in India have been achieved. This relates particularly to reducing the infant, childhood, and maternal mortality rates, improving measles immunization coverage, and increasing births overseen by skilled professionals. The study analyzes the success rate of two periods: the period before the National Human Rights Commission existed and the period between its establishment and 2015. A comprehensive analysis of status indicators in 2015 reveals that a number of goals still need to be achieved. Thus, the analytical issue explored is whether goals were too out of reach or if Indian health policies were flawed or overdue. The study's main conclusion is that the majority of goals were achievable, but the lack of success can be attributed to planning delays, poor policy, and program implementation, as well as economic, social, and political disparities within the country. Better organized and more innovative state-wide approaches can be implemented to better achieve MDGs, improving public health for all.

Amponsah (2019) examines macroeconomic factors and basic social detriments on medical costs and the impact of health expenditure on three critical health matters (life expectancy, underdevelopment, maintaining social links, and improving quality of life in the community. The study's findings indicated that government urban development policies may need a clearer focus on ICT and community empowerment.

The study by Ko, et al (2019) tries to identify political structures of ICT to strengthen digital development and sustainability in rural communities. The study compared digital literacy, the level of economic vitality in the community, and internet activities amongst villages with ICT infrastructure and wellequipped model communities. Digital literacy was measured using a weighted index of personal information and then the community's economic vitality was measured based on annual income and economic opportunities. In addition, three types of community internet activities were examined: media usage, internet activity, and the extent of internet participation in community issues. The findings revealed that ICT infrastructure had improved digital literacy, strengthened the local economy, and community activities. However, the study also unearthed certain issues, such as deficiencies in strengthening individuals' abilities to use devices and computer programs as well as a decrease in income to below-average levels among local farmers. A study by Malima (2020) suggests that, with the increasing privatization of farming consultation services in developing countries, there is a need for systematic thinking about stimulating innovation. The study affirms the need to embrace digital development that is of interest to

private companies that endeavor to incorporate varied techniques into the agricultural sector, which will then be reflected in local community development.

Karar (2020) investigates digital gaps in Sub-Saharan Africa by looking at case studies in Ghana and Kenya. While Karar starts from the premise that digitization creates new employment and revenue opportunities, there are doubts and challenges to this hypothesis. The study finds that digital gaps are an extension of global inequality and the consequence of capitalist algorithms. The case studies refute the World Banks argument that economic liberalization and the elimination of regulatory controls are enough to ease access to internet services in South Africa. The findings also point out that privately-owned cell service providers can drive up internet usage and fill the digital gap in these communities. Meanwhile, a survey undertaken by Gallardo, et al (2021) examines inclusion, digital equality, and the implications on community development as it applies to households using analysis of variance (ANOVA). The study's findings highlighted different levels of digital inclusion between communities, differences in internet usage, as well as the benefits among lower and higher age groups. It also finds differences between urban and rural areas, as a statistically based digital equality scenario finds varying levels of digital inclusion despite the erasure of the rural-urban divide in this area. This tacitly implies that there are deeper and more complex issues at play in inequality. Future studies must gather nationally representative survey

light on how households benefitted from social networks during environmental migration, which helps one better understand how social connections influence migration decisions, options, and destination choices among those who will be displaced because of future environmental changes.

Field research undertaken by Fisher and Talmage (2020) indicates how social capital helped predict the attitudes of the groups studied. Those with high levels of social capital tended to take more positive stances to these groups, showing how social capital can help limit political radicalization. A survey of 338 university students was undertaken that asked about students' views of social capital in campus life, as well as their political ideologies and attitudes towards liberals and conservatives. Indeed, social capital was found to positively predict liberals and conservatives' attitudes, who responded differently to their beliefs about their local communities, which may impact the effectiveness of interventions. Utami and Cramer's (2020) study tests the relationship between political, social, and human capital in facing climate change by distributing authority, sound, and connectivity in three rural villages in Java, Indonesia. The study finds that rural communities with the most distributed energy grid are likely to take initiative in mobilizing efforts and resources needed to both tackle climate change and adapt to it. The binary logistic regression of the analysis reveals that social capital is a better predictor of dynamics of political capital than human capital.

Digital Development

Digital development is one of the most important theoretical development trends that has organically emerged in the field of development work. It revolves around existing digital transformations as well as emerging technologies and their pivotal role in the future of digital development. It focuses both on multidimensional synergy between digital technologies and strategic fields and social, economic, and political fields. Digital development is considered somewhat of a wager that can give countries the opportunity to expedite development and unlock innovative solutions to complex challenges faced by wide range of sectors - such as health, education, transportation, disaster risk management, and agriculture - to build a better and more sustainable future. Studies of this development trend try to evaluate digital progress made and identify gaps and possible options for galvanizing digital transformation to achieve sustainable social development.

In this context, an exploratory study by Khoir and Davison (2019) looks into how the community of Kampoeng Cyber in Indonesia benefits from Information and Communication Technology (ICT) to support social and community development. For the study, researchers conducted interviews with 13 community members, gathered direct feedback about the community, examined its website, and looked at community members' social media accounts. A textual analysis of the data revealed that ICT plays an important role in helping members of the community develop themselves via economic

tified from one category of co-production to another. Overall, one can say that there is still ambiguity – and insufficient knowledge – amongst people, companies, and the community as a whole about the concept of corporate social responsibility, its features, the extent of its development, its effectiveness, as well as how to grow it further and benefit from it.

Social Capital

The developing trends in social capital are followed all over the world as a form of social credit that signify the value and effectiveness of social relations and the role that cooperation and confidence plays in achieving development goals. This is underscored by one group of natural research management researchers (Hidalgo, et al 2020) who conduct a study of the roles played by social capital in the effective maintenance of community projects. They examine how this dynamic is shaped by individual characteristics of active community members, their social capital, as well as the elements of broader social-knowledge capital and the potential for community empowerment. Conducting a comparative case study of two community ecotourism projects in Ghana, the researchers use a multifaceted approach that combined Lin's model of social capital with Krishna's agency model to identify and define legislative change agents in society, and also evaluate their dialogue structure and means by which they are nominated (i.e., structural social capital). The differences between communities, the way agents of changed are organized, their different varieties, levels

of participation, as well as their resourcefulness and visions and perceptions of socioecological situation revealed major obstacles to mobilizing social capital, as measured by trust and community cohesion. A study by Anderson, et al (2018) stresses the role of neighborhood associations in generating social capital, strengthening community spirit, and increasing participation in the city by examining six areas of Omaha, Nebraska, encompassing over 120 active neighborhood associations. The study finds that participation is the first step towards building social and political capital, and that these areas had not fully utilized social capital in dividing resources through various networks.

A study by Randell (2018) uses semi-structured longitudinal data uncover the role of social capital in environmental migration. Examining how farmers who were displaced by the Belo Monte Dam in the Brazilian Amazon relied on connections with family and close friends throughout their migration journeys who helped them with everything from planning to reestablishing their livelihoods. The study reveals that the majority of families used these strong connections strategically, depending on local social capital to help them to find and purchase new property. Many of the families studied migrated to areas that others had sought refuge in based on the friends and family that they had there. Preserving these strong social connections was a priority for households because it eased the process of rebuilding their lives and provided them with social, financial, and emotional support. The study shed

Social Responsibility

Social responsibility is an ethnical development theory that supposes that any entity – whether it be an organization or individual - revolves around the interests of the community as a whole. In this way, organizations and people commit to socially responsible behavior to protect the balance between the economy and the environment, thus striking a balance between material economic growth on the one hand and community welfare and environmental safety on the other. With the wide interest in the topic of social responsibility and its role in development, companies have become increasingly swayed by it and today face serious socioeconomic challenges in their respective areas. In balancing their responsibilities and interaction with the community, companies generally set economic goals as their first priorities, while fulfilling the needs of society as a secondary objective. Hira (2020) holds that corporate social responsibility revolves around both national and international agreements, whereby companies work with international organizations in "mixed regulations" anchored in social responsibility. Mixed systems are those that can only be dissolved by having them reassert a more active role in a developing country. There are, thus, inherent contradictions in the concepts of corporate social responsibility and mixed systems, as the missing variable for corporate social responsibility lies in developing countries' capabilities.

A study by Rioux and Vaillancourt (2020) emphasizes the importance of

gearing corporate social responsibility socioeconomic development towards through trade regulations to create a social charter that can help implement an effective global plan for managing labor. The study explains the importance of elevating the social aspect of corporate social responsibility to make it more effective. Trade agreements can play a part in this process and, by acknowledging that corporate social responsibility is not regulatorily autonomous, it is likely to become increasingly organized through institutional means. In general, Hira (2020) points out the widespread failure of corporate social responsibility regulations that aim to address environmental issues and international labor standards. A study by Haslam (2020) looks into what countries and companies from the developing world legislate to regulate public policy, while also exploring the corporate social responsibility practices. This study has made two primary contributions: first, by creating co-production categories of corporate social responsibility, adding the mediating terms like "delegate," "intermediary," and "partnership" between the two natural endpoints of "voluntary" and "regulated." Second, the study recommends a framework for understanding why governments choose a certain kind of co-production regulation by focusing on the interaction between two main variables: "net enforcement cost" and "the political importance of requesting regulation." The framework was tested on co-production models of corporate social responsibility in Argentina and Peru, whereby paths of change were idenparticipation and an inclusive approach to development.

Other studies have examined the participatory approach as well, showing how local governments and community stakeholders can be included to support community planning and achieve inclusive sustainable development objectives. A study by Newell, et al (2020) explores a participatory approach for designing a model process for local community systems that holds focus group meetings with local governments and various community stakeholders from Squamish, Canada. The goal of the meetings is to discuss local issues and potential future outcomes for the community. The feedback is then used to develop a model for navigating paths to development across different areas of density and community imperatives, such as: access to amenities and education, ability to walk and promenade, as well as availability of food and agricultural resources, public transportation, housing, and local labor. The participatory approach to this kind of modeling has several benefits, such as aligning concepts of standardized participatory planning, identifying effective modeling scopes, opening access to additional sources of information, and building up local social capital. Similarly, Akbar, et al (2020) stress the importance of participation-based planning that endeavors for social inclusion, utilizing SDGs as the basis for evaluation. Conducting an evaluation based on sustainable development indicators and sets of criteria suggested by researchers, the study examines the nature of public participation in Indonesia,

known locally as Musrenbang, in the village of Deli Serdang. Findings showed a lack of participation-based planning, which hampers the achievement of SDGs.

For instance, a study by Tantoh, et al (2020) looks into practical ways of managing local water resources in northwest Cameroon. Empirical data collected from participatory learning and work revealed low levels of community participation and the small number of highly centralized systems for managing natural resources are the main cause of unsustainable water management. One of the main challenges of national resource management is how to involve public and private local institutions and incentivize them towards the effective policymaking needed assuage conflicts over resource usage and good governance. A study by Theodori (2018) ventures a look at the restrictions that impede individual participation. Theodori examines the links between social connections and concerted community-oriented behaviors by drawing on public survey data from a random sample group of individuals living in 22 rural areas in Texas to test two main hypotheses. First, whether social ties are positively associated with community-oriented behaviors; and second, whether social connectivity is associated with personal limitations to participation in community-oriented behavior. The first hypothesis was widely supported, while the second was only moderately backed. ultimately recommended study exploring both hypotheses as a strategy for increasing participation and achieving development goals.

achieving SDGs. This is accomplished by applying more local efforts towards helping indigenous communities overcome oppressive barriers and attaining fair sustainability.

Inclusive Development

The concept of "inclusive growth" is somewhat new in the political and economic conversations of international forums. Its emergence owes in part to its inclusion into MDGs and SDGs and, although the actual phrase is not explicitly mentioned in the literature, it is nearly synonymous with the concept of participatory development. Inclusive growth traces back to the principle of community participation in all development efforts and is only achieved when it is felt by all members of society. In this way, inclusive growth combines high levels of growth with a social dimension that seeks not only to spread the economic benefits of growth and distribute them fairly, but to encompass equal opportunity to participate in creating growth. The term also includes a focus on equality of health, human capital, clean environmental, social protection, and food security (Beatty, et al 2016). Suggesting that current methods of community development support this approach, a study by Quimbo, et al (2019) calls for developing community growth plans through a contextual review and qualitative meta-analysis of pilot studies dealing approaches to community development over the course of five decades of research in the Philippines. The research gathers 217 community development studies carried out by students from Filipino universities to show how there has been a steady and continuous use of participatory community approaches to development work. This showed that community education and the organization of local communities are successful grassroots strategies for development intervention.

Examining available studies, Zanbar (2018) contends that community intervention enables populations with poor social services to improve their situations by becoming agents of change, implementing, and carrying out social plans themselves rather than being passive welfare recipients. This allows people to help themselves and their local communities and participate in activities that strengthen their personal traits. Using the multivariate analysis of covariance (MANCOVA), the study compared seven personal resources that are broken up in the literature into personal skills (self-efficacy, self-respect, mastery, and self-motivation) and characteristics (flexibility, well-being, and hope) among 200 active and 200 inactive individuals from low-income communities. The results showed that the more active individuals had higher levels of virtually all traits when compared to their inactive counterparts. Moreover, regression analyses point to the major impact of years of activists' participation in community work and the pivotal role that their personal traits played in the process. This shows that active community members' personal traits strengthen as a result of their work with their local communities. The study concludes by recommending increased action between legislative procedures used by dictatorships to justify destruction of the environment. By concentrating analysis on the history of environmental destruction in the North Bohemian coal mining region of Czechoslovakia, evaluating data from various sources (including in-depth interviews with the local population), reviewing official media articles, as well as government archival sources, the study finds that forms of interaction (coercion, control, and consent) have been used to exploit the environment and legalize these processes. The authors claim that the sacrifice zones that result from these policies have formed a pivotal component of production. A study by Hooks, et al (2021) recommends reformulating the "treadmills of production and destruction," which is the most salient theory of environmental destruction. The study adopts a critical pragmatic position that focuses on the "Theory of Generative Mechanisms," which both defines and restricts human interaction with the environment. Utilizing a Marxist-Weberian approach alongside insights from environmental sociology, the study indicates that the powerful systems that accumulate capital and power to tame the natural world as part of the production process ultimately degrade the environment, suppressing and distorting information about the environmental damage that they cause.

To achieve fair sustainability, Kumbamu (2018) stresses the importance of fostering social economies that are sustainable and built on solidarity within the broader political context of

neoliberal globalization. This depends on alternative development organizations and networks working towards building a fair and sustainable system grounded in democratic values, inclusivity, reciprocity, collaboration, and socio-environmental sustainability. From a collective impact perspective, Reece, and Gough (2019) examine the effects of regional planning for sustainability and justice as a unique model of collaborative governance, which is referred to in the study as a type of "regionalism for collective impact." The researchers find that this process has a beneficial impact on longterm sustainability planning, justice, and various community development goals, but it is resource-heavy and can be undermined by poor implementation and planning.

Following theoretical discussions and statistics about sustainable development and addressing SDGs, Juan (2019) suggests developing a state-led sustainable development plan to gradually transition towards a green economy. This functions as a proactive measure against climate change that, at the same time, achieves development goals. Likewise, Suresh (2021) explains that without considering gender equality to this equation, most public environmental policies will be incomplete and could even further subjugate women. The relationship between women and the environment in the global south is a political matter that intertwines with power relations, which operate on various levels. Finally, Renwick, et al (2020) highlight the empowering role that education programs can play in

environmental justice. Researchers claim that urban development in the global south (such as the capital of Bangladesh, Daka, as an example) requires social solidarity and sustainability in terms of implications for policies and planning (Ahmed and Meenar 2018).

This stance begs several questions, such as: are sustainability goals interdependent? Conceptual discussions about sustainability grounded in sociological analysis confirms the interconnectedness of social and environmental elements. That said, traditional quantitative analyses tend to estimate external, direct, and indirect effects of the variations in forecasting sustainability using certain metrics. Clement, et al (2020) examine the internal and mutually dependent connection between three elements of sustainability (the economy, fairness, and the environment) using intersecting models with common effects during a set period of time. The study highlights that increasing economic disparity reduces renewable energy consumption with no evidence about reciprocal reactions, showing that modern development may hinder development goals by reinforcing one another.

There is also a question about international social protection as a means of achieving sustainable development. Is the shift towards universal social protection and making international government organizations (IGOs) a top priority just talk or does it mean a more meaningful focus on social welfare in the context of development policy? Shriwise, et al (2020) set out a theoretical framework

for understanding changes in international political rhetoric, comparing the semi-structured official language of social protection used by six main NGOs (International Labour Organization, International Monetary Fund, United Nations Children's Fund, United Nations Development Program, World Bank, and the World Health Organization), looking at five dimensions of social protection (labor market, health, family, housing, and education) before presenting the plan to the United Nations Sustainable Development Plan for 2030. The study finds that, at present, universal social protection is an influential political trend that shapes how NGOs understand, act towards, and work on social issues to achieve fair sustainable development goals. Sociologists have almost exclusively discussed the environmental impacts of unsustainability and its fairness in the context of extraction and unequal exchange, the ecological and economic crises that communities are subject to, and what will occur if this type of unsustainable and unjust development continues (Gorman 2020). Gallert and Ciccantell (2020) argue that development policies will not be fair if the structural imperatives of capitalist growth, unequal power structures, and processes of longterm change to international systems are not first addressed.

Research by Shriver, et al (2020) has shed light on the relationship between production growth and the establishment of "sacrifice zones" in advanced capitalist economies. The study draws on insights from production theory and Gramsci's theory of hegemony to identify the inter-

they found beliefs about developmental idealism are common in internet search queries about countries. This presents a cohesive perception of national development based on general qualities attributed to the countries queried. The study discovered a positive correlation between feelings expressed in Google search and queries about certain countries and their positions in international development rankings. People in different locations always link positive characteristics with countries ranked highly on international indexes, while at the same time linking negative perceptions with countries ranked poorly. There is also a positive correlation between the number of queries about a specific country and the country's position on international development indexes. These findings show that the average person has deeply developmental idealism, internalized impacting their perceptions of countries around the world.

In researching the spread of opinions, values, and beliefs as they relate to the developmental idealism model, Gjonça and Thornton (2019) find that Albanians have embraced developmental idealism with ideas about development and developmental hierarchies like those of international elites. The vast majority of Albanians believe in developmental idealism based on the link between socioeconomic development and family matters. They view development both as the reason for (and to a lesser extent the product of) changes to the family unit. Thus, Albanians support numerous aspects of developmental idealism, despite living in one

of the most radical socialist countries in the world that long tried to distance its population from the outside world. In studying the reliability and stability of people's values and beliefs about developmental idealism in Nepal, Thornton, et al (2019) examine a series of cultural plans that comprise values and beliefs that favor modern families and societies over traditional ones. Just as modern families are viewed as the drivers and products of modern societies, the world is perceived as dynamic and in the process of shifting from traditional to modern. The findings indicate that reliability is significant, equaling (or nearly equaling) the standard value of reliability and elements of belief gleaned from American public surveys. The study also confirms the stability of opinions about developmental idealism between 2008 and 2011 when the study was conducted.

Fair Sustainability

Sustainability efforts remain pivotal to development. This includes the Millennium Development Goals (MDGs) adopted by the United Nations (UN) General Assembly in September 2015 as well as the 2030 Sustainability Development Goals (SDGs), which comprise 17 international objectives that risk diverting attention and resources away from national development projects. These initiatives still need to be tested out in several different social development contexts (Kamau and MacNaughton 2019). Using the conceptual lens of fair sustainability allows one to better examine the normative and pragmatic challenges to sustainability and

Developmental Idealism

Developmental idealism relates to a group of values and beliefs about socio-economic development and its causal connections to other aspects of the community. Within the context of sustainable development initiatives, certain aspects of the community are identified as "modern," good-natured, and beneficial to development. Meanwhile, other factors are labeled as "traditional," which are unwanted and not beneficial to development. The theory assumes that these modern aspects spread initially from the elite class of Western Europe to commoners. People are encouraged to adopt "modern" behaviors of the elite class, as these are viewed as a means of achieving a good life, as well as socio-economic development (Allendorf and Thornton 2019). Several articles have helped the empirical study of developmental idealism in several ways. This includes a study by Watkins and Hodgson (2019), which suggests that, although there is a widespread belief in developmental idealism that modern family practices help foster a prosperous society, this does not happen spontaneously, particularly in traditional societies. Indeed, while most Kenyans - namely traditional traders - view large families and high population rates as the signs of wealth and prosperity, the Neo-Malthusians believe that the continual rise in fertility rates in the face of a sharp drop in the mortality rate is a dangerous threat to development in the Third World. By virtue of the developmental idealism – as well as increased access to education -Kenyans are becoming aware that progress requires slower population growth and lower fertility rates, which can be achieved through modern means of birth control. The study concludes that, while developmental idealism has spread from its Western origins to common people around the world, the process has not been easy, inevitable, or cohesive.

A study by Jayakody (2019) asserts that developmental idealism is a strong cultural model that taps into the essence of development. Jayakody describes how to successfully implement developmental idealism and the ways to make it desirable. The study also explains how television is the primary means to spread its message to remote areas that were previously isolated from the outside world, overcoming traditional barriers, such as language and illiteracy, and providing live images of modern families and societies. The article uses qualitative data from Vietnam to study everyday citizens' expectations about how television has impacted their lives and presents an investigation exploring what local residents expected from television while developmental idealism spread, as well as how the developmental idealism model has truly entered people's consciousness before television arrived. Instead of being exposed to new ideas about the modern family and society from the television, village populations already had these ideas.

Dorius and Swindle (2019) examine developmental idealism by studying general perceptions of nations and development using internet search data. Through their methodological analysis,

similar study, Levien (2021) carries out anthropological field work in the Indian state of Rajasthan, which he supplements with an analysis of court decisions and newspaper articles. His study observes the rhetoric of coercive capitalism using the concept "land mafias" in reference to the unofficial practices and corruption in land seizure, which has become widespread and common throughout India. These practices are not necessarily connected to criminal organizations but are undertaken by segmented coercive networks that straddle the line between the public and private networks, suggesting that the links between capitalism, coercion, and corruption should be taken seriously.

Developmental Integration

While developmental integration is a form of development rhetoric, it stems from underdeveloped nations that in need integration. Economic disparity all over the world must be minimized by integrating and supporting developing countries, as this is the only way for these nations to make gains that they could not make on their own. El-Anis' (2018) study adds that the main goal of integrating developing nations is to increase economic well-being within their borders. The second goal, although less certain, is to strengthen regional peace through economic interdependence. To methodologically verify the validity of these objectives, El-Anis examined 20 countries in the Middle East and North Africa (MENA) between 1990 and 2014. This study found that commercial institutions

in the region are limited in terms of their trade volume and, while there is a direct positive relation between economic integration and peace in the region, it is very limited. These results indicate that while the conclusions reached by past studies reveal a positive direct correlation between commercial institutions (and economic integration in general) and peace, it may be less applicable in certain regions such as MENA.

Ahmed and Munir (2019) look into how lessons from developmental integration in the European Union (EU) can benefit South Asia. Relying on research into developmental integration in Europe from the 1950s until the United Kingdom's decision to leave the EU in 2016, the researchers use the Gürler model of economic integration to suggest a path forward for economic cooperation using the South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC). Although fully implementing the EU's model of economic integration seems far-fetched for SAARC, this research argues that supporting SAARC is an appropriate way to continue the gradual process of stimulating economic cooperation in South Asia. This could eventually lead not only to economic integration but to resolving political disputes. In this same vein, Juan (2018) stresses the importance of developmental integration. Drawing on lessons learned by the EU and various integrative projects in developing Latin America, he shows the bases, dangers, and promises of assimilation in the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN).

foreign investors and local renters. While this resulted in economic stagnation, it increased the level of industry. The paper notes that reproduction of a deeply rooted autonomy cannot be taken for granted, and that at certain stages of development the state can become a hindrance on this autonomy.

Coercive Development

Coercive development is type of development rhetoric that pertains largely to the enactment of development both voluntarily and involuntarily (although history shows that the latter is more common). In his 2019 study, Cohn contends that coercive capitalism emerges as a type of development based on the use of force to seize property or labor. Early sociologists believed – whether in terms of function or conflict - that while feudal systems relied on power, capitalism was grounded in coercion-free markets. Wallerstein (2021), on the other hand, posits that coercive capitalism can be found in global systems, while Cohn (2021) holds that coercion is rooted in capitalism itself, as much of the land that capitalist systems occupy had been seized (such as the whole of the Western Hemisphere) from native peoples. This kind of land seizure was also commonplace throughout European history. Coercion is used widely in land tenure in contemporary capitalism, taking the form of anti-isolation legal sanctions or the usage of paramilitary forces and thugs to intimidate the landowning poor.

Hristov (2021) cites the role of coercive development in capitalist-sponsored

violence. Concentrating on agriculture in Colombia, Mexico, and Honduras, Hristov highlights how violence was used to protect and increase the accumulation of capital through the neoliberal development projects in the era of globalization. As an introduction to the theory of pro-capitalist violence, the paper makes two suggestions: The first suggests that it is structural and emerges through its positive interaction with economic and security legislation. The second holds that it is multifaceted if one traces its various manifestations. An important study by Steinberg (2021) highlights the role of forced labor in the spread of neoliberal capitalism in the global south, where forced labor was pivotal to the First Industrial Revolution, particularly in Great Britain. This particular historical case forces us to rethink coercive labor practices and laws throughout the long arc of modern capitalism and the process of developing our communities. A study by Bylander and Green (2021) maintain that capitalism has a coercive element by detailing the consequences of microfinance's exclusionary power and the impact of over-indebtedness on land expropriation in Cambodia. The increasing number of Cambodians from indebted families borrowing forces them to reduce their food consumption and take out new loans to pay old debts, often resulting in the confiscation of their land due to unpaid debts. The study was undertaken through anthropological field research accompanied by quantitative data collected from socio-economic surveys carried out in Cambodia. In a ence of the "new China" on the continent through daily social interactions. This has chipped away at the West's reputation as Africa's primary development partner. In terms of its impact on developing (particularly African) nations, China's new and complex development policies are grounded in political, classist, ethnic, and racial considerations, often serving to worsen these social dynamics. These dynamics reenforce the need to rethink how to implement development frameworks so that they function as transnational fields of social practice.

In terms of the limits of developmental pragmatism, Chorev (2019) calls for a new "sociology of developmental aid." In his study, he asks: Can foreign aid help develop local industrial production in poor countries? Studies present many reasons to explain how foreign aid is destined for failure. Anthropologists highlight the exploitative nature of foreign aid, while economic experts confirm that international programs are ineffective. This paper offers a sociological analysis that identifies the precise conditions that allow foreign aid to develop and improve local manufacturing industries. A methodological comparison of local pharmaceutical companies in Kenya, Tanzania, and Uganda shows that foreign aid helped develop this industry when three specific resources were provided: markets, oversight, and direction. When donors were prepared to buy local real estate, they established markets, which gives local project owners an incentive to create different kinds of medicine that the donors can then purchase. When donors apply

strict conditions for entering these kinds of markets, they spur local producers to improve the quality of their products. Finally, when donors provide direction, they enable local producers to reach high standards of quality. That said, foreign support has certain structural constraints and is subject to local circumstances. Meanwhile, the state often functions as a major obstacle to aid's effectiveness.

In a related context, a study by Fang and Hung (2019) points to the theory of "inherent independence," which posits that a developing country must maintain a balance between independence and "inherent independence" to be successful. Their paper contends that this balance is unstable and contingent upon the alignment of local, national, and international factors. For instance, looking at the state of local development in Dongguan, China, we see how the international economy's search for low-cost labor, as well as the national government's push for local, centralized growth starting in the 1980s, created a successful and autonomous local state that was closely linked with foreign investors and the local community. This balance was achieved over two decades after major economic growth.

Starting in 2006, however, centralized governments and government sectors began to shift their focus from economic growth to industrial advancement. Meanwhile, the central government approved a new base for bureaucratic rotation to keep local employees for working too long in the same place. With this new system, Dongguan found itself captive to the short-term private interests of traditional

tion, food security, economic security, and environmental sustainability.

M. Stout and J. Love (2019) advocate for the development of local communities to function as a form of radical democratic global governance to illustrate a recently proposed archetype called "integrative governance." This provides a promising theoretical basis that can analyze the first test case to shine light on theoretical construction and practice for radical community development. This includes integrative governance networks, coalitions, governagricultural extension ment agents, non-governmental organization employees and volunteers with a diverse range of personal, professional, and social roles, as well as farmers' organizations, federations, and associations. The researchers present a summary of each conceptual element of the integrated management and then explain it through indicators from a varied sample of secondary sources and regulatory documents.

In their article "From Local Agenda 21 to a Localized Agenda 2030," Guerra, et all (2019) affirm participative develop-

ment discourse by appealing to a comparative analysis for applied research, survey questionnaires, report overviews, work plans, as well as data collected from unofficial interviews with national authorities. It appears that the results of LA21 have been negatively impacted by structural restraints imposed by economic hardships, particularly the centralization inherited by local governance. Shaffer (2020) recommends strengthening civic discourse about community development and the role of democratic representatives in civic life. Community development is facing a challenge posed by the current political culture, as polarization impacts the models and practices of democratic development. The community development practitioner in these societies has to approach the position as a civil professional, using the public's technical expertise as it relates to methods of developing discussion opportunities throughout various channels. Shaffer proposes looking at programs of educational and vocational development as a means of increasing and refining dialogue and deliberation skills.

Form No. 1

Developmental Pragmatism

Coercive Development

Developmental Idealism

Developmental Integration

Developmental Pragmatism

Some development rhetoric affirms the pragmatic development camp which starts from the premise that only concepts that can be tested out are reliable – whereas all others are merely theoretical – and capable of better achieving development goals. Wyrod (2019)

supports this approach, arguing that some nations seek a special type of development called "developmental pragmatism." Since the early 2000s, Africa has witnessed significant development, as China has considerably increased its foreign aid and investment in the region and concentrated on expanding the pres-

theory and research as a dialectic practice. Given this multifaceted approach, the research presents seven significant development trends in sociology. This first relates to a broader discourse about development, which has pragmatic, passive, integrative, and idealistic dimensions. The remaining six trends under discussion are fair sustainability, inclusive development, social responsibility, social capital, digital development, and health and development care.

Development Rhetoric

As this paper examines some of the theoretical rhetoric about development, an overarching paradigm for understanding it can be built upon. In light of the methodological procedures established before, as well as the reference survey and timeline, one study (Güney-Frahm 2018: 56-76) recognized that the 2030 agenda is haunted by the specter of the Third Way, which still dominates development rhetoric and impacts public policymaking. There are still several thinkers from advanced countries who consider the Third Way outdated. A study in the Human Development Report (HDR) reveals that the approach to human development pre-2015 had major similarities to ideological trends that guided the 2030 development plan. This reveals that the 2030 program is building upon a theoretical and pragmatic foundation similar to what was done with the pre-2015 Technical Education Program and Agenda.

One development study (Haggard, et al 2019: 160-180) on international development rhetoric in nascent economies broaches the concept of "community resilience," which posits that a community's level of endurance is based on its ability to adapt to, accommodate, mitigate, and recover from shocks and stress.

This ability to overcome is achieved by facilitating positive future outcomes and limiting the total impact of trauma and pressure in the future. At its core, this definition relates to sustainability and the ability of socio-ecological systems and local communities to adapt to daily instability, strain, and even major disasters. Community development is a primary method of increasing the malleability of a community, particularly as it relates to initiatives to develop local communities and building resilience. Community development - as well as some of its main features, such as capacity-building, empowerment, and networking - offers the primary approach for building a community's endurance and ability to handle changing situations dynamically. This meta-study seeks to highlight whether studies that claim to use a corporate responsibility framework adequately assess and measure the four outputs of a flexible community. This analysis uses a flexible framework put in place by the United States Agency for International Development (USAID) to evaluate whether international development literature studies the outputs that come to it from the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). These outputs broach issues such as nutriresearchers identified a few texts using online search engines (Google Scholar, JSTOR, ProQuest, and Semantic Scholar) and international databases (Scopus, CrossRef, and Willy & SAGE Journals). This study has identified a statistical framework for analyzing 282 specialist journals in the field of development studies (SCImago Institutions Rankings (SJR), 2020). A sample of three international journals on development sociology highly rated by Scopus has been selected. Intellectual diversity, as well as the studies' respective fields of examination, were taken into consideration when selecting these journals. The journals are Sociology of Development published by University of California Press (O4); Journal of Developing Societies by SAGE Journals (Q3); and Community Development, the official journal of the United Kingdom-based Community Development Society (Q2). This allowed the research over the past four years (2018 to October 2021) to collect 271 studies: 69 (25.4 percent) from the first journal, 81 (30 percent) from the second journal, and 121 (44.6 percent) from the third journal. All studies have thus been classified into 13 types shown in the table below based on the percentage that they make up of the total:

Table 1: Modern and Contemporary Trends in Development Sociology (N=271) (2018 to October 2021)

No.	Туре	Frequency	Percent	No.	Туре	Frequency	Percent
1	Social Development	75	27.7	8	Social Capital	12	4.5
2	Sustainable Development	38	14	9	Equality and Inequality	8	3
3	Participatory Development	28	10.3	10	Digitization Development	6	2.2
4	Empowerment (Women and Youth)	25	9.2	11	Social Responsibility	6	2.2
5	Development Rhetoric	23	8.5	12	Social Conflict and Displacement	6	2.2
6	Health and Development Care	22	8.1	13	Social Movements	4	1.4
7	Rural Development	18	6.7		Total	271	100

Source: the researcher

In contrast to this statistical side of the research, there is a qualitative element that does not necessarily correspond to the table above. For the purposes of this analysis, this element is subject to an "animated" methodology that does not separate theory, and practice, par does it differentiate between methodology and analysis.

theory and practice, nor does it differentiate between methodology and analytic framework. In effect, this paper deals with the relationship between scientific

94

Modern and Contemporary Trends in Development Sociology

Reference Paper

Dr. Hany M. Bahaa Eldin

Egypt

Introduction

Ibn Khaldun once said: "Wisdom in science, and the process of mastering and firmly grasping it, can only be achieved by understanding its principles and rules, while meditating on its issues and tracing its branches to the source. Those who do not gain this understanding will never be truly wise" (Ibn Khaldun 2006). This statement inspired this research paper which examines modern and contemporary trends in development sociology.

After World War II, sociology began to focus increasingly on issues of development and underdevelopment. This shift gave rise to a wide range of studies, which formed the basis of distinct trends in sociology, including the early seeds of what would soon be known as "development sociology." This branch of sociology is still in the process of formation, as it builds on both theoretical and empirical components. Despite the theoretical and experimental inputs available to this branch of sociology – as well as the major steps it has taken to raise theoretical and methodological awareness of social development issues and problems – research into modern and contemporary trends in social development is still governed by processes of sustainable development.

This paper presents new trends in development sociology by defining an analytic method that reveals theoretical and methodological orientations that deserve further sociological study. While the analytical studies that comprise development sociology are important, they present challenges given their deviation from standard approaches and methodologies. For instance, development sociology treats studies as individual units, using vocabulary from an analytical framework. This research, therefore, encounters certain challenges collecting, classifying, and analyzing specific studies.

There is a wealth of literature on social development published by specialist international organizations as well as academic articles and working papers produced by universities and research centers. For the purpose of this study

This paper presents the most salient contemporary and modern trends in development sociology. It aims at defining an analytic method that highlights both theoretical and methodological orientations deserving further sociological study. The researcher was able to identify, using international search engines and databases, a statistical framework for analyzing the output of journals of development sociology. A sample of 271 research papers were collected published between 2018 and 2021 on three development sociology journals with high scientific ratings. As a result, this paper presents seven significant development trends in sociology. This first relates to a broader discourse about development, which has pragmatic, coercive, integrative, and idealistic dimensions. The remaining six trends under discussion are fair sustainability, inclusive development, social responsibility, social capital, digital development, and health and development care.

Keywords: Development rhetoric, fair sustainability, inclusive development, social responsibility, social capital, and digitization.

Modern and Contemporary Trends in Development Sociology

Reference Paper

Dr. Hany M. Bahaa Eldin – Egypt

Director of Social and Developmental Studies Research Center Associate Professor of Development Sociology, Department of Sociology, Faculty of Arts, Suez University.

الكراوي، إدريس. (٢٠١٥م)، إشكالية التماسك الاجتماعي في العالم العربي: تجارب مقارنة، جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، المغرب.

كنعان، علي عبد الفتاح. (٢٠١٤)، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن.

مفتي، محمد أحمد. (٢٠١٣)، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، (ديسمبر ٢٠٠٨م)، مناقشة حول تحديات الحماية، جينيف، سويسرا.

References

- Badawi, A. M. (April 01, 2018). Conflicted Rules Theory (CRT) A New Theory in Sociology. *Wadi Al-Nil Journal for Humanitarian, Social and Educational Studies and Research.* 18 (3): 1-42.
- Boyd, S. H., & Walter, M. A. (Eds.). (2014). *Cultural Difference and Social Solidarity: Solidarities and Social Function*. Cambridge Scholars Publishing.
- Colletta, N. J., Lim, T. G., & Kelles-Viitanen, A. (Eds.). (2001). *Social cohesion and conflict prevention in Asia: Managing diversity through development*. World Bank Publications
- Faysse, N., & Mustapha, A. B. (2017). Finding common ground between theories of collective action: the potential of analyses at a meso-scale. *International journal of the commons*.
- Heyneman, S. P. (2003). Education, social cohesion, and the future role of international organizations. *Peabody Journal of Education*.
- Jenson, J. (2010). Defining and measuring social cohesion (No. 1). Commonwealth Secretariat.
- Pillemer, K. A., Moen, P., Wethington, E., Glasgow, N., & Ebrary, Inc. (2000). *Social integration in the second half of life*. Baltimore. Johns Hopkins University Press.
- Taylor-Gooby, Peter. 2012. "The civil society route to social cohesion". *International Journal of Sociology and Social Policy*. 32 (7-8): 368-385.
 - أحمد، سمير نعيم. (٢٠٠٦م)، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر.
- جورج، فاندا. (۲۰۱۷م) سياق الاستقرار الاجتهاعي في محافظة ديالي، دراسة ميدانية في بعقوبة، منظمة السلام والحرية، ديالي، العراق.
- حميد، حازم صباح؛ وعجيل، عماد وكاع. (٢٠٢٠م)، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق.
- الخزار، فهد مزبان، (٢٠١٨-٢٠١٩م)، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤م: الأسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد الآداب، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، العراق.
- دوملي، خضر. (٢٠١٦م)، دليل النشطاء لتعزيز التهاسك الاجتهاعي بين النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة، مطبعة هاولاتي، السليهانية، العراق.
- دوملي، خضر. (٢٠١٨)، مقومات وأسس التهاسك الاجتهاعي في مجتمعات ما بعد النزاع والمجتمعات التعددية، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، نينوى، العراق.
- الصبيحي، بكر خضر. (٢٠٢٢م)، سوسيولوجيا التهاسك الاجتهاعي في المجتمع العراقي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عيّان، الأردن.
 - عبد الجبار، فالح. (٢٠٠٦م)، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق. قنديل، أماني. (١٩٩٤م). المجتمع المدني في العالم العربي، المستقبل العربي للنشر، القاهرة، مصر.

- ۱۹ بكر خضر الصبيحي، (۲۰۲۲م)، سوسيولوجيا التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص۸۲ ص۸۳.
- ٢- خضر دوملي، (١٨ ٢م)، مقومات وأسس التهاسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع والمجتمعات التعددية، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، نينوى، العراق، ص • ١ .
- ٢١- فاندا جورج، (٢٠١٧م) سياق الاستقرار الاجتهاعي في محافظة ديالى، دراسة ميدانية في بعقوبة، منظمة السلام والحرية، ديالى، العراق، ص٢٠.
- ٢٢- خضر دوملي، (٢٠١٨م)، مقومات وأسس التماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع والمجتمعات التعددية، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، نينوي، العراق، ص ٨٩.
- 23- Pillemer, K. A., Moen, P., Wethington, E., Glasgow, N., & Ebrary, Inc. (2000). Social integration in the second half of life. Baltimore: Johns Hopkins University Press, p8.
- ٢٤ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، (ديسمبر ٢٠٠٨م)، مناقشة حول تحديات الحماية، جينيف، سويسرا،
 ص١٢.
- 25- These organizations were identified in light of the field interviews we conducted with some scholars in the civil society sector and members of the community from the general public. They represent the most prominent active organizations in the study community.
- 26- Badawi, A. M. (April 01, 2018). Conflicted Rules Theory (CRT) A New Theory in Sociology. *Wadi Al-Nil Journal for Humanitarian, Social and Educational Studies and Research.* 18 (3): 1-42. P.1
- 27- Ibid, p3.
- 28- Ibid, p 5-6.
- 29- Ibid, p 20.
- 30- Ibid, p 21.
- 31- Ibid, p 21.

86

The International Journal of Humanitarian Studies

Endnotes

- 1- فهد مزبان خزار الخزار، (٢٠١٨-٢٠١٩م)، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤م: الأسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد الآداب، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، العراق.
- 2- Due to the spread of Covid-19, and the difficulty of moving from one governorate to another, a Google questionnaire was used, which allows us to include the questionnaire form in an electronic link and send it to the persons concerned intentionally, and to follow up on participation rates remotely. Note that we relied on sending the questionnaire to some colleagues and friends in those cities.
- ٣- محمد أحمد على مفتي، (١٣٠ ٢ م)، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص٢٦.
- ٤- حازم صباح حميد وعهاد وكاع عجيل، (٢٠٢٠م)، منظهات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة
 العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العراق، مج ٩، ع ١.
 - ٥- علي عبد الفتاح كنعان، (٢٠١٤م)، الإعلام والمجتمع، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ص ٤٢.
 - ٦- أماني قنديل، (١٩٩٤م)، المجتمع المدني في العالم العربي، المستقبل العربي للنشر، القاهرة، مصر، ص١٠٢.
- ٧- فالح عبد الجبار، (٢٠٠٦م)، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، ص٣١.
- 8- Heyneman, S. P. (2003). Education, social cohesion, and the future role of international organizations. *Peabody Journal of Education*.
- 9- Boyd, S. H., & Walter, M. A. (Eds.). (2014). Cultural Difference and Social Solidarity: Solidarities and Social Function. Cambridge Scholars Publishing. p2.
- 10- Jenson, J. (2010). Defining and measuring social cohesion (No. 1). Commonwealth Secretariat., p4.
- 11- إدريس الكراوي، (10، ٢٠١٥)، إشكالية التهاسك الاجتهاعي في العالم العربي: تجارب مقارنة، جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، المغرب، ص 11٧.
 - ١٢ سمير نعيم أحمد، (٢٠٠٦م)، النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية، دار المعارف للنشر، القاهرة، مصر، ص١٠٤.
- 13- Faysse, N., & Mustapha, A. B. (2017). Finding common ground between theories of collective action: the potential of analyses at a meso-scale. *International Journal of the commons*, p31.
- 18 حازم صباح حميد وعماد وكاع عجيل، (٢٠٢٠م)، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم العانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العراق، مج ٩، ع ١، ص ٦٢.
- 15- Taylor-Gooby, Peter. 2012. The civil society route to social cohesion. *International Journal of Sociology and Social Policy*. 32 (7-8) p 304.
 - ١٦- إدريس الكراوي، (٢٠١٥م)، مرجع سابق، ص ٤٥_ ٦٧.
- ١٧ خضر دوملي، (٢٠١٦م)، دليل النشطاء لتعزيز التهاسك الاجتهاعي بين النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة، مطبعة هاولاتي، السليهانية، العراق، ص ٤١.
- 18- Colletta, N. J., Lim, T. G., & Kelles-Viitanen, A. (Eds.). (2001). Social cohesion and conflict prevention in Asia: Managing diversity through development. World Bank Publications, p18.

participation. Therefore, civil society organizations must focus on establishing programs and projects that support women and inform members of society of the importance of their effective role in the stability of society.

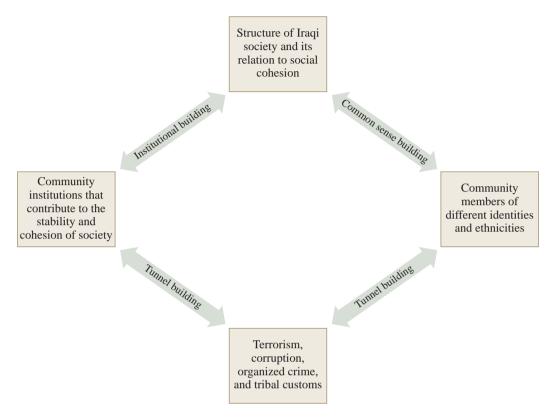
• Communicating with the clergy and involving them in intensive work-

shops and training and urging them to spread moderate religious discourse that emphasizes interfaith tolerance and cuts off extremism and hatred. The dissemination of these ideas by the clergy to their imitators and followers will have a positive impact on enhancing social cohesion.



work to establish programs and projects that enhance this integrative relationship through the implementation of the following programs:

Figure 2: The relationship of integration between the rules



- **Implementing** awareness-raising programs and projects about the need to abide by laws and regulations, and to stay away from clan practices and martial laws that may drag society into a series of endless conflicts. Raising awareness of the importance of security stability and the participation of community members in it through reporting extremist parties supporting the security establishment in its essential role in promoting social cohesion and stability.
- Implementing programs and projects that contribute to the exchange of dialogue and interaction between groups of society, develop the capa-

- bilities of its members and help them to build bridges of communication and dialogue based on the rejection of violence, extremism, and narrow interests such as regional, sectarian, and tribal interests.
- Establishing national reconciliation committees from different sects of society, with whom they periodically meet during the stage of implementing social cohesion programs, with the participation of members representing the local government.
- Supporting women and empowering their role in society, to participate on a large scale in development, civil work, decision-making, and political

stabilization. Sustaining this role and benefiting from programs and projects requires the concerted efforts of commumembers, local governments, and civil society. Since the theory of the study has interpreted the rules of social cohesion as "intellectual rules," we infer from this the possibility of strengthening those rules among the members of society, and according to the vision of the theory⁽³¹⁾, the job of some of these rules is to organize exploration, engage with science and art, promote social interaction, solidarity, altruism, love, etc. The regulation of individual aspirations and self-affirmation among the intellectual rules that can be considered in the interest of strengthening social cohesion. According to this, civil society organizations can set up some programs and projects that would strengthen those rules, so we suggest the following programs:

Strengthening social cohesion needs to advance the intellectual and axiological aspects of society by providing programs that educate its members about the need to respect laws and trust state institutions through which conflicts can be resolved. Through study we recommend that collective social change patterns be followed to enhance social cohesion within society. Voluntary actions and initiatives are the most prominent of these patterns, as well as promoting the spirit of social responsibility within society through the introduction of voluntary initiatives and programs.

- Implementing recreational projects, workshops, and crafts that contribute to exploring the skills of community members in art, sports, literature, and design, as well as developing their skills in simple crafts such as barbering, drawing, and carpentry. All this will raise the economic and cultural level of the beneficiaries as well as being a variable that contributes to strengthening social cohesion.
- Compensating equitably those affected by acts of violence and terrorism, both materially and morally, because compensation has an effective role in promoting social cohesion and improving the standard of living.

From another angle, the concept of social construction represents another cornerstone of the theory, which provides a broad and accurate depiction of the triad of buildings (the commonsense building, the institutional building, and the tunnel building). Tunnel building is characterized by a state of conflict with the rest of the buildings that are trying to undermine it and get rid of it, and this role falls on the shoulders of local and central governments. The other buildings (common sense and institutional) go through three stages of the relationship, and what matters to us is the relationship of integration between the rules, through the presence of a common denominator between the builders, which in turn contributes to creating an environment conducive to a cohesion and control of the rhythm of society. So, we see that civil society organizations should

ness. In most cases, the process of change leads to an acceleration of the pace of the societies' history⁽³⁰⁾.

Results of the Study

- 1. The assessment of the largest segment of the study sample for the role of civil society organizations in general was good and positive, as they sought a lot of material and moral support from the projects of these organizations.
- 2. The displacement crisis and the war that the Iraqi society witnessed after 2014 affected the nature of social relations among members of society at various levels. The results of the statistical analysis showed that there is a difference in the respondents' answers towards the deterioration of post-displacement social relations, and this is due to the problems and violence in Iraqi society.
- 3. It is evident from our attempt to assess the role of civil society organizations in contributing to conflict resolution that the respondents' answers indicate that these organizations have an effective role in paying attention to these issues, as the largest proportion of the answers was positive.
- 4. The study showed that the role of civil society organizations in raising awareness of issues of democracy and freedom was not large or effective in society, as only a small percentage agreed to the effectiveness of these programs, and this weakness had to

- do with the fact that civil society organizations focus on relief projects and the protection of vulnerable groups.
- 5. The results of the study show that providing material support, such as grants and in-kind aid, is the most important factor in enhancing social cohesion from the respondents' point of view, followed by providing psychological and social support.
- 6. Terrorist organizations represent the most prominent threats to social cohesion in Iraqi society, according to the respondents' answers, in addition to the spread of drugs and organized crime.
- 7. Almost half of the respondents reacted positively to the effective role of civil society organizations in empowering women within society, which is a good indicator of the effectiveness of many of these organizations' programs and projects.
- 8. The study found that it is civil society organizations and the local government that contribute the most to stabilizing the community after displacement.

Practical Vision for Promoting Social Cohesion

People in the study society often feel the effective role of relief and humanitarian civil society organizations. This is due to the significant role played by these organizations during displacement, military conflicts, and afterwards during especially since these practices will negatively affect social cohesion because they will create situations of continuous hostility, hatred, and rejection of coexistence.

Therefore, civil society organizations are working to bridge the gap and support "institutional building" that has been severely damaged by sustaining justice and equality, promoting civilized values and rationality, and protecting freedoms and democratic issues in order to control and expand the public institutional building at the expense of building a "common sense." This expansion would enhance the stability of society and ensure its cohesion, as well as reaching the coexistence and subsequently the integration of rules. Therefore, the theory recommends that strengthening and restoring social cohesion takes place through pushing society towards what Durkheim calls "organic solidarity," raising awareness and rehabilitation of official state institutions, and strengthening rational intellectual bases in institutional building supported society organizations civil participating with it in some programs and activities.

The Theory's Change Mechanism

The conflicted rules theory presents several strategies for change within the social framework, without discarding the impact of antagonistic rules in dark tunnel building. This change occurs in three ways⁽²⁹⁾.

- 1. Change through collective social actions
- 2. Change through authoritarian actions

3. Structural change through exceptional actions

The practices carried out by civil society organizations in order to bring about change in society are part of "change through collective social actions." This act is divided into "spontaneous collective actions" and "kinetic collective actions." What we are interested in here is kinetic actions, as they represent an organized effort by a number of people to change some structural rule. In addition, they represent the organized projects and programs drawn up and implemented by civil society organizations to address a specific issue and change the social reality. Exceptional actions, on the other hand, are represented by the natural clan leaders, who respect the public interest and enjoy the confidence of the local population, whether from within the clan or from outside. These exceptional leaders, if they believe in the role of organized action, can play an important role in accelerating the pace of change through civil society organizations. As indicated by the theory of the study: exceptional personalities have a wide popular acceptance, and the community members have absolute confidence in them, which leads to a direct acceptance of the new structural rules they call for.

This happens because these personalities are primarily concerned with the common good, and by virtue of their vision and intellectual, emotional, and spiritual faculties, they discover weaknesses in the social structure and work to change the rules that cause this weak-

common sense building, institutional building, and the dark tunnel building; 4) social worlds which range from simplicity to complexity and encompass members of society, starting from the local inner worlds and ending with cosmic realms⁽²⁷⁾. The theory assumes that "the rules of the three-structured social structure (common sense building, institutional building, and tunnel building) brought the social world into a state of semi-permanent internal conflict, and conflict with the corresponding structural rules in other worlds." The concept of rules is the central concept of the theory, as they are actions beyond time and space that have linguistic and normative connotations the actors invoke to organize their motives. The function of these rules lies in crystallizing rules in the collective mind and setting up a system for symbolic or material punishment(28).

In addition to conceptualizing this theory, there are three types of relationship between interactive and institutional structural rules:

- 1. Rules coexistence relationship: when there are common elements in the semantics of the two systems, but they are not yet integrated.
- 2. Rules integration relationship: when the semantics of the two systems belong to the same origin and differ in the degree of their development.
- 3. Rules conflict relationships: when the semantics of the two systems are contradictory.

According to the guidelines of the theory, the rules of social cohesion in

the study community are pure "intellectual rules," like the processes of social interaction among individuals, which are based on relationships of neighborliness, friendship, kinship, love, and altruism, as well as celebrations, cultural and religious practices, visitations, etc. They have to do with the vital and spiritual rules, of course. The scar caused by displacement, and the impact of tunnel building – the cells of terrorism, corruption, and martial law - for quite some time, led to an increase in the effectiveness of the "vital rules" at the expense of the intellectual and spiritual rules that have lost their effectiveness. This in turn will weaken the values of social cohesion among individuals, like the weakness of kinship, neighborliness, and family relations, which were traditional and strong for a long period of time. Therefore, the intervention of civil society organizations as an alternative institutional building has become very necessary in order to support and revitalize intellectual bases through initiatives and projects implemented by organizations from within the society.

The social cost to which the various structural bases in Iraqi society, the impact of tunnel building, and the spread of extralegal retaliation or revenge, albeit minimal, affects the nature of social cohesion, because it was almost non-existent before displacement. This can be called an "existential conflict," meaning that it is imperative for society - especially a tribal one - to shun by any all means threat to society,

Parties Engaged to the Stability of the Surveyed Regions

Table 14: The parties that contributed to the stability of the surveyed areas

Choices	Iteration	Percentage
Clergy	60	20%
Tribal Chiefs	76	23%
Civil Society Organizations	102	32%
Local Government	72	25%
Total	310	100%

Our goal in this part is to identify the most prominent parties that contributed to enhancing cohesion and stability in the community studied. Identifying these parties will allow civil society organizations to coordinate with them in order to implement joint projects on the ground. As it seems, the role of civil society organizations was more effective from the respondents' point of view, as 32% of the respondents supported this. Undoubtedly, many civil society organizations have a very positive impact on the societies in need both during and after displacement. These projects focus on providing material services and opening a number of camps, as well as providing psychological and social support in the phase of stabilization.

The role of the local government comes next to establish stability and enhance social cohesion, as indicated by 25% of the total sample. Tribes had a positive role in establishing stability

and enhancing social cohesion, especially since the tribal nature of Iraqi society allows great flexibility to control the behavior of individuals and resolve conflicts within the clan. The role of the clergy came last among the choices, with 20% of the respondents in favor, as moderate religious discourse subscribes to the belief in forbidding attacking others, preventing revenge and retaliation, as well as flirting with the feelings of community members from a religious perspective in order to comply with religious and social rules that would maintain the stability within the society.

Interpretive Theory of the Study (Conflicted Rules Theory)

This theory belongs to the category of theories related to the relationship between action and social construction, and it is the result of limited-scale attempts made by Ahmad Musa Badawi from 2004 until 2014. The epistemological depth of this theory extends to the opinions and ideas of a group of theorists, most notably Pierre Bourdieu, Giddens? and Margaret Archer⁽²⁶⁾.

The most important basic concepts of this theory are: 1) **social action** which exists before the social structure and represents a personal motive to achieve a vital, intellectual, or spiritual purpose; 2) **structural rules** which are actions that go beyond time and place and have linguistic, axiological, and normative significance; 3) **the three-structured social structure** which is abstract rules for human social management, and consists of three other structures:

Threats to Social Cohesion

Table 12: Threats to social cohesion

Choices	Iteration	Percentage
Clan conflicts	23	8%
Terrorist organizations	139	44%
Ethnic-religious conflicts	57	19%
Drugs and organized crime	91	29%
Total	310	100%

I identified a set of variables that Iraqi society is witnessing, which can undermine social cohesion. This requires the intervention of civil society organizations to limit their impact. According to the respondents' answers and their perception of the dangers of these variables, it is clear that the danger of "terrorist organizations" is the most prominent threat to social cohesion with 44% of the votes. Iraqi society has suffered greatly as a result of terrorist acts that have affected the fabric of the whole community. "Drugs and organized crime" ranked second among the threats to social cohesion, with 29% of the votes. The spread of drugs and organized crime is one of the phenomena that Iraqi society more suffers from, a problem made worse by government's weak control over borders and rampant administrative corruption, as indicated by 19% of the interviewees.

Civil Society Organizations' Contribution to Empowering Women

Table 13: The contribution of civil society organizations to empowering women

Choices	Yes		No)	Total		
Choices	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%	
Males	79	44%	106	79%	185	60%	
Females	97	56%	28	21%	125	40%	
Percentage of the total sample	176	56%	134	44%	310	100%	

Women are not without a say in strengthening social cohesion, as they are the cornerstones in all societies. It is through them that societies can rise and enhance their stability. That is why many civil society activities focus on empowering and protecting women. As the above table shows, nearly half of the

sample (56%) agreed that civil society organizations contribute to empowering women. Females, compared to males, voted in their majority in favor of this, while 44% of the sample, mostly males, indicated that civil society organizations do not contribute to empowering women in society.

children. This compels us to examine the role of civil society in protecting these groups. Whatever the result, it will reflect on the quality of social cohesion. The results of the above table show that 38% of the study sample answered that the role of civil society in protecting vulnerable groups was "good," and when the "gender" factor was included in this questionnaire, it became clear that the percentage of females was the highest, reaching 61% of the total sample, while the percentage

of males represented 38%. We infer from this that women have a deeper sense of the dangers of some social phenomena that require intervention and protection. While 31% of the study sample indicated that the role of civil society in protection is "Acceptable," as the percentage of males reached 63%, while the percentage of females reached 36%. As for the last group of the sample who answered "Nil", its percentage reached 30%, most of which were male.

Programs for Promoting Social Cohesion

Table 11: The most important programs that civil society organizations should focus on

Chaine	Nineveh		Anbar		Salah Al-Din		Total	
Choices	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%
Organizing training workshops for young people and educating them on issues of social cohesion	35	50%	22	31%	12	18%	69	22%
Coordinating with official state institutions to implement joint projects	13	23%	24	42%	20	35%	57	19%
Providing financial support and grants to the affected segments of society	37	33%	34	30%	40	36%	111	35%
Providing psychological and social support to groups of society	40	54%	20	27%	13	17%	73	24%
Percentage of the total sample	125	40%	100	32%	85	27	310	100%

I presented some programs that can enhance social cohesion to be implemented by civil society organizations. According to the results of the study, the highest percentage of respondents' answers (35%) supported financial support projects and grants to be awarded to the affected segments of society. It is worth mentioning that the study sample from Salah Al-Din Governorate

presents the highest rate of choice for these projects. Programs for providing psychological and social support to social groups ranked second among the choices, with 24% of the total sample in favor.

The sample from Nineveh Governorate ranked highest among the governorates in support of this issue with 54%. the idea of establishing youth training workshops on issues of social cohesion ranked third

Civil Society's Contribution to Raising Awareness

Table 9: Civil society's contribution to raising awareness of democracy

Choices	Yes		To Some Extent		No		Total	
Choices	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%
Nineveh	36	44%	77	49%	12	16%	125	39%
Anbar	27	32%	42	27%	31	43%	100	33%
Salah Al-Din	19	24%	38	24%	28	39%	85	28%
Percentage of total sample	82	27%	157	51%	71	22%	310	100

Many civil society organizations adopt empowering members of society in issues of democracy, political participation, and expression of opinion, as these practices play an effective role in promoting social cohesion. These programs and projects are often applied in societies that suffer from political blockages and partisan conflicts. Indicators of violations of freedoms appear to be very high in crisis areas.

The results of the above table show that 27% of the total study sample referred to the contributions of civil society in raising awareness of freedoms issues, and by returning to the residence variable, the Nineveh governorate sample amounted to 44% of those who supported this view,

while the Anbar governorate sample reached 32%, and in Salah Al-Din Governorate the sample size was 24%. Another group of respondents (51%) tends to answer in a mixed way – to some extent – about the contribution of civil society to the promotion of freedoms, as the percentage of respondents from Nineveh Governorate was 49%, followed by Anbar Governorate by 27%, and then Salah Al-Din by 24%. However, the response of a group of the sample (22%) showed that civil society did not contribute effectively to enhancing the protection of freedom and democracy, with the exception of the Anbar governorate which was the most supportive of this issue (43%).

Role of Civil Society in Protecting Children and Women

Table 10: The role of civil society in protecting children and women

Chaine	Good		Acceptable		Nil		Total	
Choices	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%
Males	45	38%	63	63%	77	81%	185	60%
Females	72	61%	36	36	17	18%	125	40%
Percentage of total sample	117	38%	99	31%	94	30%	310	100

We mentioned earlier that a major part of the process of strengthening social cohesion is the protection of vulnerable groups in society, especially women and The percentage of respondents' conviction of positive social relations after displacement decreased from 58% to 48% of the total sample size. This discrepancy can be explained as a result of the crisis that the society witnessed in terms of displacement, deportation, killing, and loss of private property. The same applies to the respondents' conviction that social relations are

medium, as the percentage of support decreased from 38% to 32%, which is another indication of the weakness of social relations within society. This reflects the high percentage of respondents who viewed social relations as poor and deteriorating. This percentage increased from 4% to 20%, which indicates weak social cohesion and the need to pay attention to implementing programs to strengthen it.

Role of Civil Society Organizations in Conflict Resolution

Choices	Good		Acceptable		Nil		Total	
	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%	Iteration	%
Nineveh	52	42%	46	43%	27	34%	125	40%
Anbar	40	32%	31	30%	29	36%	100	33%
Salah Al-Din	31	25%	29	27%	25	30%	85	27%
Percentage of total sample	123	39%	106	34%	81	26%	310	100%

Table 8: The role of civil society organizations in conflict resolution

The attention of civil society organizations is focused on resolving internal conflicts in local communities, especially those that witnessed cases of violence and fighting. This is because the areas that witnessed displacement and armed conflicts have exacerbated cases of killing, displacement, house demolitions and burning together with a weakening of the authority of the state unable to curb the violence and provide security in the areas affected. It is in these cases that the intervention of community organizations and the implementation of conflict resolution initiatives are more in need.

The data related to this questionnaire

were combined with the geographical variable to allow the researcher to identify the role of civil society organizations in each governorate within the framework of the study sample. It is evident from this that 39% of the sample size see a positive role for civil society in resolving conflicts, with Nineveh as the most supportive among the governorates. Whereas 34% of the respondents agreed that the role of civil society is acceptable to a certain degree, while 26% of the sample size indicated that the role of civil society is non-existent in resolving conflicts, and Anbar represented the largest percentage in support of this answer.

of society members about their general view of them. Based on the respondents' assessment, 38% of them had a positive view of the role of these organizations and their programs. The second category of the sample gave a varying answer with a percentage of 36%, while the third category seemed dissatisfied with the activities of civil society organizations. It is worth noting that we sought to detect preconceived ideas about civil society organizations, and the most prominent thing that was noted by some respondents was their perception that such organizations were foreign and Western bodies with a covert goal to collect information about society for the benefit of external parties.

Pre-displacement Social Relations

Table 6: Pre-displacement social relations

Choices	Iteration	Percentage
Good	178	58%
Medium	117	38%
Bad	15	4%
Total	310	100%

Through this questionnaire, we aimed to identify the nature of pre-displacement social relations, and then compare the responses to the same question about the post-displacement period. This approach allowed us to find the difference in the weakness or strength of these relations pre and post conflict. This is because it is important to establish the quality of social relations as a main criterion to assess the strength of social cohesion.

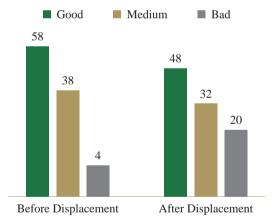
It can be noted that a large group (58%) of the study sample indicated positive social relations in their societies before the displacement crisis. In addition, another 38% answered that social relations were of average quality among members of the community. As for the last group of the sample (4%), they indicated negative social relations.

Post-displacement Social Relations

Table 7: The nature of post-displacement social relations

Choices	Iteration	Percentage
Good	151	48%
Medium	97	32%
Bad	62	20%
Total	310	100%

Figure 1: Social relations index before/ after displacement



It is no secret to anyone who follows the dynamics of Iraqi society that the crisis that the society had witnessed caused structural changes in the themes of many patterns. By analyzing the statistical data below, we note that there are changes in the respondents' attitudes and opinions towards the nature of post-displacement social relations. group consisted of both sexes; the 20-30-year age group of young people had the highest percentage of representation (45%), and this had to do with the fact that the study sample was distributed electronically and remotely, and, as such, young people had more experience in dealing with such programs and applications than older age groups; the 31-40-year age group ranked second in terms of size with a percentage of 37%; while the 41-50-year age group ranked third in the representation of the study community with a percentage of 10%; and the last age group (51-60) ranked fourth with 8%.

Geographical Variable

Table 3: Geography of Respondents

Choices	Iteration	Percentage
Nineveh	125	40%
Anbar	100	32%
Salah Al-Din	85	8%
Total	310	100%

Nineveh, Anbar, and Salah Al-Din were the most affected governorates as a result of the crisis they went through from 2014 to 2018. In addition, they witnessed several changes at various levels including the emergence of social conflicts and the consequent weakening of social cohesion. Therefore, these variables were a strong motive for the emergence of civil society organizations and, therefore, it was possible to measure the role of civil society organizations in promoting social cohesion in these specific areas. The data in the above table also shows that 40% of the study sample was drawn from Nineveh

governorate, Anbar governorate represented 32% of the sample, while Salah Al-Din governorate represented 28%. It is worth noting that this discrepancy in the distribution of the sample is due to the random selection through an electronic application.

Educational Level

Table 4: Educational Level

Choices	Iteration	Percentage
Primary	28	9%
Secondary	72	23%
Tertiary	187	60%
Postgraduate	23	8%
Total	310	100%

In the above table it is noted that tertiary education scored 60% of the study sample, followed by secondary education with 23%, while primary education scored 9%. The percentage of postgraduate degree holders was 8%.

Respondents' Assessment of the Performance of Civil Society Organizations

Table 5: Respondents' assessment of the performance of civil society organizations

Choices	Iteration	Percentage	
Good	118	38%	
Somewhat Good	114	36%	
Bad	78	26%	
Total	310	100%	

Getting to know the role of civil society organizations requires feeling the pulse

to implement some of their programs, due to their role in enhancing social cohesion. National reconciliation should be based on understanding, ending conflicts, overcoming differences, and reaching mechanisms and solutions that people can accept.

The Most Prominent Civil Society Organizations Active in the Study Community⁽²⁵⁾

- 1. The International Rescue Committee: owns many projects in several Iraqi governorates and provides child protection services in addition to legal services.
- 2. International Organization for Migration provides livelihood services, rehabilitation of damaged homes, emergency grants, as well as psychosocial support.
- 3. Danish Refugee Council: provides livelihood services, protection services, and rehabilitation of damaged homes.
- 4. Seven Sanabel Foundation for Relief and Development: a local organization that provides education, child protection services, and social cohesion programs.
- 5. People's Relief Organization: a local organization that provides education, case management, and legal services.
- 6. UN Development Program: The organization has completed many projects to promote integration and social cohesion, as well as providing services to restore damaged infrastructure and homes.
- 7. Mercy Corps: a US organization whose programs focus on protecting women and children, as well as supporting social cohesion initiatives.

Field Data Analysis

Gender

Table 1: Gender

Choices	Iteration	Percentage	
Males	185	60%	
Females	125	40%	
Total	310	100%	

One of the most important "independent" variables in social research is gender, as the respondents' answers vary according to gender variables, and this variation is due to the presence of biological or sociocultural differences as well as the impact of the social role assigned to them in the research responses. The sample of this study was taken from both sexes, because the study of this phenomenon bears a direct link to both males and females since women have a key role in promoting social cohesion and they are a target group in civil society activities. The male category represented 60% of the study sample, while the female category represented 40% of the total sample.

Age Group of Respondents

Table 2: Age Groups

Choices	Iteration	Percentage	
20-30	140	45%	
31-40	115	37%	
41-50	32	10%	
51-60	23	8%	
Total	310	100%	

The study sample included the following age groups: 20-60-year age

5. Financial extortion in exchange for abandoning the lawsuit.

That is why civil society organizations work to protect vulnerable individuals from retaliation, by disseminating a peaceful discourse that focuses on coexistence among community members, especially those who remained inside their cities during displacement. This can be done through dialogue, training, and capacity-building programs, holding workshops and conferences, as well as directing the media to adopt a positive discourse.

Women Societal Empowerment Projects

The main objective of social cohesion is to build a stable society in which civil peace and sustainable development prevail. Therefore, an essential part of the process means eliminating the sources of violence and empowering women in society, be it known that civil society organizations must take the following factors into consideration: 1) violence in society as a challenge to social cohesion; 2) the role of women in the processes of reconciliation, peace, and security, as approved by the UN Security Council Resolution no. 1325; 3) the actual contribution of women to social cohesion, since they are among the most marginalized groups and victims of conflicts⁽²²⁾.

Civil society organizations stress the importance of guaranteeing women's rights and enhancing their position in society because it means building the right nucleus of stability and strengthening social cohesion. Therefore, in order to make sure that women contribute actively to the process

of social cohesion it is necessary to ensure that their contributions are realistic in the post-conflict phase. That is, the opportunity to activate the essential role of women in social cohesion programs is directly and effectively linked to their role and position in community development programs.

Civil Society Organizations and **Reintegration**

Civil society organizations contribute to activating social reintegration programs, which are among the most important processes involved in issues of social networks and social cohesion. "Integration" is a technical term that refers to the nature of ties in interpersonal relationships within society, as well as the percentage of participation in roles and duties within society. Integration is the opposite of isolation, meaning the absence of important relationships with relatives, friends, neighbors, and co-workers(23). The process of social integration is usually important and essential for individuals in societies that have been subjected to prolonged displacement, war, and internal conflicts.

On protection challenges and protracted refugee situations, the UN High Commissioner notes that there is an urgent need for support and assistance with integration, particularly in returning displaced persons when their native areas have been affected by war, armed conflict, or economic crises. This requires maintaining the momentum of return, protecting returnees from displacement, and rebuilding their lives⁽²⁴⁾. In addition, most of the National Reconciliation Committees work closely with civil society organizations with them

lack economic development since most individuals will start from scratch to resume their economic activity. The strengthening social cohesion and integration of individuals into society will contribute to economic recovery and rapid development.

Mechanisms of Civil Society Organizations to Enhance Social Cohesion

Civil society organizations harness their efforts to enhance social cohesion in societies that have experienced internal crises and conflicts. These programs range from national reconciliation practices, reintegration of community members, and financial support practices through the provision of financial grants, compensation for the affected, to other activities and programs aimed at empowering community members.

In order to rebuild a society according to sound foundations aimed at promoting development and societal stability, initiatives and activities should achieve social cohesion in accordance with the contexts that influence the paths and directions of community members and their will to be open to each other and accept the rapid changes product of internal conflicts and wars⁽²⁰⁾. The most prominent mechanisms and programs for promoting social cohesion adopted by civil society organizations can be identified as follows:

Awareness to Avoid Conflict

Social awareness initiatives are among the important bases in undermining internal conflicts, as civil society organizations dedicate their efforts towards holding training workshops in areas that witnessed social conflicts. In addition, some organizations establish what is known as "community committees," which consist of a group of notables as well as prominent and influential figures in cities and neighborhoods, who meet periodically and in the presence of representatives of some state institutions and security forces. On the other hand, they represent programs to promote coexistence and promote the spirit of tolerance among the components of society by opening channels of dialogue and involving influential groups in joint events that facilitate the convergence of views and social cohesion⁽²¹⁾.

Anti-retaliatory Post-displacement Programs

Cases of retaliation that occurred after restoring stability represent a stark challenge to social cohesion in displacement communities, especially in the areas controlled by ISIS, as many studies and official statistics indicate a high incidence of violent acts of revenge in those areas. In an interview conducted by the researcher with a judge in the Anbar governorate, it was clear that the lawsuits and complaints filed against certain persons had risen dramatically. This rise included malicious and provocative lawsuits. This judge also identified the most prominent aspects of retaliation as follows:

- 1. Murder
- 2. Burning and demolishing houses
- 3. Preventing some families from returning to their native areas
- 4. Accusations of treason and social excommunication

Interest in social cohesion issues has also increased recently as a result of studies and reports prepared by international organizations and government statistics on the conditions of families and citizens during wars, displacement, and internal conflicts that caused unbalanced social relations. Therefore, it is incumbent upon the Iraqi government and civil society organizations to strengthen social cohesion in Iraqi society, especially after its deterioration⁽¹⁷⁾.

Most scholars of social cohesion posed the following question: What are the variables that move society towards social conflict? Since social conflict in any society can only be described as a negative state, what are the interaction mechanisms and means that societies put in place to try to return to a state of cohesion and stability? And if coherence and stability are achieved, what are the new programs that are adopted and formulated to ensure the strength of these programs⁽¹⁸⁾?

Importance of Social Cohesion for Post-displacement Societies

The importance attached to projects and programs of civil society organizations in promoting social cohesion can be identified in several points, the most important of which are⁽¹⁹⁾:

- 1. Initiatives by civil society organizations to establish mechanisms for communication among members of society, especially those affected by the displacement crisis.
- 2. These societies have been subjected to great damages in all their infrastructure, so they need the efforts of

- all segments of society in order to improve services, and this process takes place with the presence of real social cohesion and great awareness among the members of society.
- 3. Displacement and armed conflict usually produce social groups with new ideas and different orientations, so there develop gaps that can be exploited by some in order to advance their own personal agenda, such as the spread of drug trafficking gangs, human trafficking, advocates of extremism and terrorism, or "sleeper cells." Hence, restoring the cohesion of society and building bridges of communication among its members has a major role in curbing these patterns that push society toward the abyss.
- 4. The challenge of community security is one of the most prominent challenges that Iraqi society has faced for a long time, and the security issue often dominates all discussions in conferences, seminars, and government plans because of its role in the sustainability of the entire community. Therefore, the importance of strengthening social cohesion and building peace in post-displacement societies lies in providing stable security through the solidarity of community members with each other and with the security services.
- 5. The process of economic and social development is fundamentally linked to the extent to which there is a high degree of harmony within society and society is free of conflicts and disputes. Post-displacement societies

social ties differ in terms of strength, but the family bond remains the strongest, as it gives the individual a sense of security. However, the accelerated transformations that the family is exposed to lead to weak relationships and social ties. Trust between people and institutions is generally weak, although the value of trust is the criterion by which we measure the strength or weakness of a societal system in resisting the factors of disintegration. There is still a disconcerting ratio of relations between individuals and the state that are woven on the margins of law, and this situation must be corrected as it endangers the integrity of the state and affects development efforts⁽¹⁶⁾.

Renewed Interest in Social Cohesion

Paying attention to studies of social cohesion has become necessary because of the repeating of crises and risks threatening societies, especially in recent years, as well as the openness of societies to each other as a result of technological development and "the fluidity of life" as Zygmunt Bauman calls it. At the local level, the importance of studying social cohesion came as a response to the worsening social conditions in areas that witnessed waves of displacement, violence, and conflict. The current stage – the post-displacement stage – represents an urgent necessity to assess the causes of social disintegration and the weakness of social cohesion, especially after noting the many changes that occurred in the interactions of individuals after that period, the perceptions of individuals towards each other, and the extent of acceptance of coexistence. Societies with religious, ethnic, and clan pluralism are the societies that most need to assess the depths of social cohesion in them, as most of the internal conflicts and cases of violence are grounded in religious, clan, and ethnic conflicts.



Wars

Displacement

and Forced Deportation

Figure 1: Variables that warrant the study of social cohesion

a strong sense and collective conscience among members of society, where people are similar in their values and ideas⁽¹²⁾. The latter solidarity accompanies the system of division of complex labor in modern industrial societies, and is characterized by a weak collective conscience. It is a form of social cohesion that arises when people in a society are interdependent but adhere to different values and beliefs and engage in different types of work⁽¹³⁾.

Previous Studies

Many scientific disciplines – sociology, politics, development, security – dealt with the role of civil society organizations and the promotion of social cohesion by shedding light on the variables in which each of these fields is concerned. Therefore, we will present some of those models to benefit from their results and compare them with the current study.

In "Civil Society Organizations and Their Role in Combating Extremism in Iraq," Hazem Sabah Ahmad deals with the obstacles that limit the effectiveness of civil society organizations in combating violence and terrorism, as well as political and cultural obstacles. Ahmad resorted to the "organizational analysis" methodology based on descriptive analytical tools. He came up with a number of results, most notably: that civil society organizations represent an essential link in the process of democratic transformation in many societies; that civil society organizations in Iraq are still fledgling, and thus need a starting base and great support, not to mention their being effective in combating extremism and violence⁽¹⁴⁾.

In "The Civil Society Route to Social Cohesion" Peter Taylor-Gooby examines the theoretical basis for the claim that social cohesion is better achieved through processes within civil society than through government policies, and to provide an empirical test using recent UK data. Taylor-Gooby's study combines sociology, political science, and social psychology in an innovative way by using the analytical approach that targeted a body of literature and data relevant to the study at hand. The most prominent results of his study were that the effectiveness of civil society has strengths and weaknesses; that civil society processes may lead to exclusion rather than integration in the UK context; that the route of civil society to social cohesion is uncertain, because the groupings that develop do not necessarily reinforce commitments across society and especially among privileged and disadvantaged citizens(15).

In a study conducted by the Royal Institute for Strategic Studies of Morocco entitled "Social Cohesion in Morocco," the concept of social cohesion remained ambiguous and could not be defined despite its importance, as it is linked to a set of basic issues related to social cohesion, coexistence, and patterns of coexistence in society. This study was completed in three stages: a qualitative stage, a quantitative stage, and the stage of supplementing the national research. Its completion required the drafting of 24 reports, organizing 40 seminars, and seeking the assistance of more than 120 participants, including research associates, some of whom were PhD students. The study concluded that

needs of local communities, and in relative independence of the authority and administration of governments and states, not to mention the impact of the private sector⁽⁴⁾. Others define them as any society that is somewhat independent from the direct supervision and administration of the state, and is characterized by independence, autonomous organization, individual and collective initiative, as well as voluntary work activities aimed at serving the public interest and defending the rights of vulnerable groups⁽⁵⁾.

Habermas, on the other hand, defines them as all organizations that work voluntarily and outside the framework of the government, articulating a group of interests, and affirming the idea of public good. As such, they include unions, federations, social movements, and religious entities that operate independently from the administration of governments⁽⁶⁾. Faleh Abdul-Jabbar identifies several approaches to the nature of civil society. The first approach is a historical economic approach from the German and English schools, which see civil society as a commercial-capitalist society in which economic activity is paramount. The second approach, the classic French approach, sees civil society as a community of intermediary institutions, and this approach derives from social and economic formations. The third approach sees civil society as a public sphere for marketing, monitoring, and protecting various interests by cultural institutions⁽⁷⁾.

Social Cohesion

The concept of social cohesion is a hybrid work that falls within many human disciplines such as sociology, politics, development, and psychology. It denotes the continuous process of community development using shared values, cooperation in facing common challenges, and equal opportunities in one society based on a sense of trust and hope for coexistence and reciprocity among citizens⁽⁸⁾.

Social cohesion is an important feature in any form of societies and organizations, as interest in it has increased in contemporary societies, being a characteristic of stable societies, which enjoy a high degree of harmony, or that encourage mutual support among its members⁽⁹⁾. In addition, it includes values and principles that aim to ensure that individuals live in society without discrimination and on equal terms in social, economic, and political rights. It is also one of the concepts that always remind us of the need to belong collectively, and recognize any kind of marginalization, exclusion, or inequality⁽¹⁰⁾.

Many sociologists have addressed this concept. First among them was Ibn Khaldun who said, "Society and its civilization cannot rise and emerge into existence through the scattered efforts of their members. An individual who intuitively understands his means of livelihood must perforce understand the need for group cohesion and cooperation, for it is not within the capacity of every person to provide for himself⁽¹¹⁾."

French sociologist Émile Durkheim in turn studied the state of social solidarity in French society and was able to classify social solidarity into "mechanical solidarity" and "organic solidarity." The former is characterized by the presence of

Objectives of the Study

This study aims to identify: 1) the reality of social cohesion in Iraqi society after displacement; 2) the role of civil society in promoting social cohesion in Iraqi society; 3) mechanisms and programs for promoting social cohesion in post-displacement societies.

Importance of the Study

The importance of this study is twofold: "epistemological" aspect, which explores the role played by non-governmental institutions with an effective influence in society. In this context it is important to elicit and interpret the reciprocal relationship between civil society organizations and the promotion of social cohesion with the purpose to extract some hypotheses and theoretical approaches that to achieve a more comprehensive study. This will be obtained with the intent the sociological analysis with qualitative studies that shed light on issues affecting the core of society. The second aspect is represented in the "applied importance" reflected in the application of these concepts on the ground and the identification of the role of these organizations in promoting social cohesion.

Methodology

This study falls within the framework of descriptive/analytical studies that attempt, through some methodological field tools, to describe the actual reality of the studied phenomenon, to infer the results and data in the field and theory, inductively from the field data, deductively from the theoretical framework of the study, and by depending

on the basic tools of the study represented by the questionnaire and direct interviews.

As for the study sample, we chose the "simple random sample⁽²⁾" applied to different groups of community members during the time period from January 15, 2022, to February 23, 2022, in three Iraqi governorates: Anbar, Nineveh, and Salah Al-Din. The sample size was 310 male and female respondents.

As for the theoretical framework, I relied on the "conflicted rules theory" to interpret the variables of the study to give an answer to some questions and move from theory to reality, and from reality to theory. This approach will give me the opportunity to discussing the results of the study and formulate some practical programs for the promotion of social cohesion.

Study Related Concepts

Civil Society Organizations

The emergence of civil society organizations is a societal reaction to the wars and crises witnessed by some societies, especially after the First and Second World Wars. These organizations emerged from the womb of the United Nations founded in 1945. John Ehrenberg argues that the concept of civil society is so vague and elastic that it is unidentifiable, so much so that it does not easily lend itself to accuracy⁽³⁾.

The opinions of researchers and schools differ on the specific definition of the concept of civil society organizations. Some define them as all social, economic, political, and cultural organizations that work in various fields to meet the urgent

resolving internal conflicts, narrowing down differences, accepting others, building bridges of solidarity, and reintegrating members of society. Accordingly, this study presents a number of questions, the most important of which are: How does social cohesion in Iraqi society look like after eight years after the crisis due to internal displacement? Do civil society organizations have an effective role in promoting social cohesion in Iraqi society? What are the most prominent mechanisms of civil society in promoting social cohesion? What are the most prominent threats to social cohesion in Iraqi society?

The International Journal of Humanitarian Studies

From Disunion to Empowerment

Role of Civil Society Organizations in Promoting Social Cohesion in Iraq

Bakr Khader Jassem Al-Subaihi

Iraq

Introduction

It is no secret to those who keep an eye on social cohesion in Iraqi society after the displacement crisis and the armed conflicts with terrorist organizations from 2013 to 2018 that it has reached an unprecedented low. These events cast a shadow on social conditions in general, and on social cohesion after the outbreak of violence accompanied by many crimes and violations based on clan, religious and national foundations, and cases of revenge, treason accusations, and the demolition and burning of homes during and after displacement despite the imposition of the martial law. All these aspects continue to affect the stability of society and constitute a major obstacle for the return of many displaced families to their original areas, and the achievement of acceptable levels of human development.

These developments and other forms of internal conflict, once unknown to Iraqi society, were a primary motive for the mobilization of many civil society organizations to work on building projects and programs that enhance social cohesion and heal the rift that afflicted the communities⁽¹⁾. Reconsidering the establishment of stability and the consolidation of social cohesion in areas that witnessed internal conflicts of a clan and religious nature, which left thousands of dead and wounded, and millions displaced and missing, is not an easy task as it requires concerted local and international efforts to restore stability. Local and international organizations took it upon themselves this complex task which aims to change the conflictual social behavior and turn it into a positive social behavior acceptable to all. At the same time, these organizations are trying to peacefully resolve internal conflicts, providing opportunities for development and social welfare, and coordinating among the components of society in order to narrow down their differences.

Therefore, this study will assess the role of civil society organizations in promoting social cohesion in Iraqi society eight years after the displacement. This assessment will be based on the possibility of identifying the role of these organizations in

Abstract

Social cohesion as well as societal peace in areas that witnessed displacement and armed conflict in Iraq has always been fragile especially after the outbreak of violence, revenge, clan, and ethnic conflicts. This called for the intervention of civil society organizations to implement programs and projects to strengthen cohesion and restore stability in those areas. This study aims to identify the role of civil society organizations in promoting social cohesion in Iraqi society after the 2014 wave of displacement. This research relies on the descriptive analytical approach through the application of the questionnaire tool on 310 respondents from three Iraqi governorates: Nineveh, Anbar, and Salah Al-Din, as well as using the theory of "conflicted rules" as an explanatory framework for the variables of the study. The study reached several results, the most important of which is the perseverance of the weakness in social relations among members of the single communities due to the displacement and to the presence of terrorist organizations that constitute a constant threat to social cohesion in Iraqi society. On the other hand, the research showed that material support, such as grants, humanitarian aid, psychological support, and social support, are the most important factors promoting social cohesion.

Keywords: social cohesion, aid, conflicted rules, displacement, Iraqi society

From Disunion to Empowerment Role of Civil Society Organizations in Promoting Social Cohesion in Iraq

Bakr Khader Jassem Al-Subaihi - Iraq Sociologist - University of Mosul

آمار بتاشاريا ونيكولاس ستيرن: أفضل فرصة أخيرة لمواجهة تغيّر المناخ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد ٥٨، سبتمبر ٢٠٢١م.

الأمم المتحدة: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، ١٩٩٢م.

الأمم المتحدة: الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ١٩٥١م.

الأمم المتحدة: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦م، برنامج الأمم المتحدة الإنهائي.

تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.أقوى

التويجري، صالح بن حمد، تحدي القرن ــ البيئة والتغيّر المناخي.

Sources and References

- Butnaria Bianca & others: Friendly people Friendly Energy, Save Energy, Save yourselves! Lifelong Learning Programme, the Comenius subprogramme, the European Commission.
- Cass R.Sunstein: On the Divergent American Reactions to Terrorism and Climate Change, University of Chicago Law School, Chicago Unbound, Journal Articles, Faculty Scholarship, 2007.
- Indur M Goklany: Applying the Precautionary Principle to Global Warmaing, Center for the Study of American Business, Policy Study Number 158, Washington University, 2000.
- Johin Houghton: Global Warmaing. The Complete Briefing, Third Edition, Cambridge University press, Cambridge, UK, 2004.
- Kristina Stefanova: Climate refugees in Pacific flee rising sea, Washington Times, April 19, 2009.
- Maumoon Abdul Gayoom: The Maldives, a Nation in Peril, Ministry of Planning Human Resources and Environment, 1998.
- Nick Middieton: The Global Casing. An Introduction to Environment Issues, Third Edition, London, 2003.
- Richards. Lindzen: Ereath in the Balance, don't Believe the Hype, Al Gore is wrong. There's no "consensus" on global warming, Opinion Journal Extra, the Wall Street Journal, Sunday, July 2, 2006.
 - إبراهيم بن سليمان الأحيدب: الدخل إلى الطقس والمناخ والجغرافيا المناخية، الرياض، ٢٠٠٤م.
 - إبراهيم بن سليان الأحيدب: المناخ والحياة. دراسة في المناخ التطبيقي، الرياض، ١٤٢٤هـ.
 - إبراهيم حمادة بسيوني: دراسات في الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والرأي العام، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
 - إبراهيم عصمت مطاوع: التربية البيئية، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
 - أبقراط (أبو الطب): الأهوية والمياه والبلدان، ترجمة وتحقيق: شبلي شميل، مطبعة المقتطف، القاهرة، ١٨٨٥م.
- أحمد أبو العينين: أصول الجيومورفولوجيا. دراسة الأشكال التضاريسية لسطح الأرض، ط١١، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
- بن أحمد عبدالمنعم: الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام (مخطوطة)، إشراف أ.د غوتي سعاد، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق بن عنكون، الجزائر، ٢٠٠٩م.
- أحمد مدحت إسلام: التلوث مشكلة العصر، عالم المعرفة، العدد ١٥٢، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ١٩٩٠م.
- آرت فان ويست: التأويل والعلاماتية. «العلاماتية وعلم النص»، ترجمة: منذر عياشي، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. ٢٠٠٤م.
- آل غور: المستقبل. ست محركات للتغيير العالمي. الجزء الثاني، ترجمة: عدنان جرجس، عالم المعرفة. العدد ٤٢٤، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، ٢٠١٥م.

Recommendations

- There should be a global commitment to mitigate high temperatures to well below 2 degrees Celsius above pre-industrial levels.
- An emergency plan should be taken into account in cities that are adversely affected by climate variability such as rising or falling temperatures.
- Encouraging reforestation, and preventing excessive logging and deforestation.
- Engaging local administrations and civil society institutions by activating their awareness role in mitigating the effects of climate change, as well as supporting the international engagement with the issue of global warming, whether through United Nations conferences, meetings, and other conferences of global organizations.
- Increased attention to everything that would contribute to the advancement of environmental education, environmental awareness, and community adaptation to climate change, to provide people with environmental education through which they are aware that their relationship to their environment must be based on positivity, belonging, and integration, making them part of a harmonious environmental fabric.
- Further studies, research, and effec-

- tive plans should be conducted to address climate change disasters.
- The need for all individuals, groups, and local, regional, and global governmental and private bodies to volunteer to protect the planet from environmental imbalances.
- Public awareness of environmental problems that disrupt environmental balance is a must.
- To draw the attention of local and global authorities and bodies to environmental dilemmas and their consequences to make the necessary decisions to overcome and address them.
- Encouraging effective impact that can change unfair behavioral patterns in the environment.
- Raising awareness among all people about the right decision to address climate change and the need to participate in environmental conservation.
- Awaken human sense, and strengthen noble values and right trends in dealing with the environment and its resources.
- Demand the authorities to enact and activate local and global environmental protection laws, and not tolerate accountability for all breaking them.
- Publication of preventive measures to prevent human activities that exacerbate global warming.





was not enough to save them from global warming, and more efforts and support must be made for small island States, less developed countries, and vulnerable parties most affected by the climate.

The Paris Convention focused on mitigation because developing countries needed more time to reduce emissions, and the Paris Conference recognized that the issue of climate change was a collective, international responsibility that had to take into account inequality according to the capacities of each state, the commitment of each State to develop a creative strategy that would cause minor greenhouse gas emissions, and the commitment of industrialized countries to facilitate the transfer of technology to other countries, particularly to help them to adapt to the decarbonized economy. It should be noted that most of the reasons for the differences raised at conferences from the Kyoto Protocol to the Paris Agreement lie behind the economic interests of some States, while for other States it means guaranteeing their survival and avoiding the damage of climate change. Developed and industrialized countries are opposing global warming to preserve their economic interests and sovereignty, while island states, developing and less polluted nations seek to keep their peoples and states safe. Despite all these international attempts to resolve the climate issue, the planet's safe borders are still on hold, and a new report raised the alarm after it showed that current levels of climate ambition are far from putting the world on a path that meets the goals of the Paris Agreement. Although most countries have exaggerated their ambition to reduce greenhouse gas emissions, the combined impact puts them on the path to reducing emissions by only 1% by 2030 compared to 2010 levels, according to the report.

Climate change is a real and tangible phenomenon that requires effective, rapid, and global efforts because the crisis is not environmental but humanitarian and requires a return to the true essence people who bear responsibility for the other. Future generations have the right to natural resources and the right to live in peace on the planet. Therefore, if there is no decisive and rapid international action to reduce emissions, future generations will bear the worst of climate change.

Study Results

Scientists and researchers disagree on global warming, with a group supporting it and warning of its devastating consequences, and another team sees the opinion of its supporters as baseless delusions. This phenomenon continues to raise concern because of increased greenhouse gas emissions which will heat the Earth and increase its temperature by two to five degrees according to the more optimistic climate scenarios to more pessimistic ones. Moreover, increased greenhouse gases encapsulate the Earth with a cover that allows sunlight to reach the planet and prevents part of it from returning to space and trapping it within the planet, absorbing part of these rays, and the amount of excess heat absorbed by the Earth raises the surface temperature above normal and prevents climate imbalances.

Summit in 1992, the EU-U.S. confrontation was raised for Washington to significantly reduce emissions. Despite its ratification, the Kyoto Protocol, it failed to meet its goal of reducing global greenhouse gas emissions by 5.2% during the period from 2008 to 2012. The failure was due to the U.S. Senate's refusal to implement it, as well as the refusal of the United States of America and some other countries, such as Australia, to sign the Protocol. Because of the failure of this Conference as a result of the lack of commitment of the parties, it was urgent to seek to reduce greenhouse emissions. Conferences to this purpose were held: the 13th session of the Conference of the Parties in Bali, Indonesia in 2007, and then the United Nations Climate Change Conference, Copenhagen 2009, which was hosted by the Government of Denmark. and affirmed respect for human rights, the ecosystem, and the right of States to self-determination, and that humanitarian solidarity was the way to save the earth, but this conference did not set binding targets or a timetable for the achievement of the goals, which was described as a status non-binding declaration.

Other conferences were also held: the Cancun Conference in Mexico in 2010, Durban in South Africa in 2011, the Doha conference in Qatar in 2012, Warsaw Conference in Poland in 2013, and Lima conference in Peru in 2014. At all these conferences -- up to the Paris Convention -- there were several points of contention. In Durban, the idea of a legal mechanism that would bind all parties without reference to developed or developing countries was put forward,

causing a clear disagreement between developing and developed countries on emission mitigation efforts. Developed countries demanded from the developing countries, which were allowed by the Kyoto Protocol to be more flexible in emissions, to begin mitigation actions as a precondition for further commitments. The Copenhagen Conference proposed a bottom-up approach, meaning that all parties should determine the level of their efforts and provide reassurance, but the parties failed to reach a fair division of efforts, fearing that other countries would back down in their commitments. Moreover, at the Lima Conference, Brazil, and New Zealand called for stricter commitments in developed countries, with greater flexibility for developing countries, provided that they gradually pursue mitigation action until they reach the possible mitigation as that of developed countries.

With many countries at the Bali, Copenhagen, and Cancun conferences calling for a long goal of reducing the Earth's temperature to 2 degrees Celsius to activate the Framework Convention, many island states and less developed countries have objected to this goal, as the two degrees will not be enough to protect them from climate impacts. At the Cancun conference, the parties acknowledged that more than 2 degrees Celsius should be reduced after they realized the need to strengthen a long-term global goal, and a periodic review from 2013 to 2015 of that goal was approved. In 2013, specialists submitted their final report, explaining that reducing 2 degrees Celsius

nology analyst at the U.S. Department of the Interior. On the other side, some skeptics argue that greenhouse gases are very effective in keeping the planet warm, that hotter land will be better for humankind, and the Green Land Society, established by electricity utilities and the U.S. fossil fuel suppliers, advocates the optimistic view of a warmer land.

Vijay V. Vaitheeswaran, a proponent of global warming theory, responds to optimists about the hottest earth sarcastically arguing that if it is so, everyone should celebrate the coming good in a warmer world, and he argues that the advantages claimed by optimists "if true" will benefit some people, while the disadvantages will end the lives of others. The sea-level rise that will sink the Maldives could turn part of New Jersey into distinctive beaches, Arctic shipping lanes that freeze during winter will become impassable throughout the year, ice-like melting occurs in Siberian ports that have been operating for only a few months each year, and cold winter dwellers will enjoy warm nights with reducing heating bills.

Generally speaking, the emerging controversy over disaster consideration can be summed in three perspectives:

The **first** perspective indicates that disasters are kind of divine punishment; this trend feeds that religious stories are full of people who have experienced the scourge of disasters as a divine punishment for their disbelief and corruption, and the supporters of this belief are directed toward religious reform, but the disadvantage lies in leaving scientific research and laxity in its request.

The **second** perspective considers disasters as a frequent natural phenomenon that should be subjected to scientific investigation only, without giving any respect to aspects of religious reform, but also to modifying human behavior. Its shortcomings need not be clarified.

The **third** perspective, which we try to reflect in this study, aims to moderate the two previous perspectives without encroaching on each other, recognizing above all that death and survival, disaster and safety, conciliation and failure are in the hands of Allah, who created everything as much.

Addressing Climate Change

When trying to address the issue change", "climate international constraints must be taken into account. For example, at the Berlin Conference in 1995, which was held to follow up on the 1992 Rio Summit with the purpose of issuing a document as the basis for the next conference in Tokyo, the clash between developed and developing countries dominated, as stated in the document of this conference: the industrialized countries will set specific goals in the next phase of planetary climate regulations, and developing countries are committed to restrictions. Although this result is fair about the emissions ratios of developed to developing countries, and as measured by the difference in potential between the Global North and the Global South, this distinction of responsibility has become a battleground in climate change policies.

At the Kyoto Conference entitled 'Pledge Action Plan' at the Rio Earth

talist", mocked global warming and its future impact, concluding that the world is doing well.

Supporters of global warming include Albert Arnold 'Al' Gore, who is an American science teacher, businessman, environmentalist, and the 45th former Vice President of the United States under President Bill Clinton from 1993 to 2001. He founded several non-profit organizations, including the Alliance for Climate Protection, and won the Nobel Peace Prize for his climate change activity in 2007. His most important work is "An Inconvenient Truth", a 2006 American documentary film to educate people about global warming according to his estimates, and throughout the movie, 'Al' Gore discusses the scientific opinion on global warming, as well as the present and future effects of global warming and stresses that global warming "is really not a political issue, so much as a moral one."

This film resonated widely, making global warming a crucial issue for many Americans, holding everyone responsible for the disasters that global warming can cause, after the Kyoto Protocol failed to reduce the high greenhouse gas emissions by 5.2 % during the period from 2008 to 2012, due to the refusal of some countries to sign the protocol. Further exacerbating the issue is the continued efforts of global warming skeptics, for example, a French conference held in 2009, which included specialists opposed to Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) reports. A protest note was issued by the University of Virginia in response to its findings and a Canadian note warning of its results. The Cancún Climate Change Conference in Mexico failed in 2010 due to a dispute between the Global South and the European Union. A conference was held in Paris with a group of climate skeptics in response to the Marrakech climate conference. The climate summits concluded with recommendations requiring Global North, particularly the European Union, to provide technical, financial, and economic assistance to the Countries of the Global South to compensate for what they are trying to impose on them in terms of fundamental adjustments to production methods to mitigate global warming, and differences have arisen in international relations. At the same time, as EU countries tried to persuade the Global South to receive counterbalances to low economic growth rates, the United States turned against the European Union, declaring that it would not contribute to reducing greenhouse gas emissions, President Donald Trump declared that global warming is a Chinese hoax aimed at hitting his country's economy, and since then Donald Trump became one of the world's most famous political climate skeptics.

Whether the motives for questioning the issue of global warming end up in special interests, international policies, or views supported by scientific opinions and future expectations, opposing visions have several tendencies to refute the theory. Some of these trends indicate that warnings from global warming advocates are nothing more than precautionary measures that will destroy the global economy, and supporters of this trend are Indur Godur M. Goklany, a political science and tech-

regions. Also, in his book "The Vanishing Face of Gaia: A Final Warning: Enjoy It While You Can", the British ecologist James Lovelock identified some of the areas that would be habitable under warming, namely the northern regions of Canada, Scandinavia, and Siberia, because they were not affected by ocean rise, as well as some oases on continents, particularly those in mountainous areas.

In his book "The Maldives: A Nation in Peril", the third President of the Maldives, Maumoon Abdul Gayoom, highlighted an environmental disaster that occurred in April 1978, when he and his companions were hit by powerful waves and thrown into the sea. At that time, he did not fear for his own safety, but for the future of his country in peril because of the pollution produced by the industrialized world. The sea level around these low islands is constantly increasing, most of their territory is less than three feet above sea level, so if the oceans rise by only two feet or so in this century when the world predicts climate change, this country will disappear.

The biggest problem that makes climate change a future disaster is the extent of the warming of the planet as forecasted by many climate scientists. This phenomenon will involve much of the Earth's population. In his book "Worlds in the Making: The Evolution of the Universe", Swedish scientist Svante Arrhenius explained that carbon dioxide emitted from burning fuel would trap the heat of the sun and prevent it from returning to space in the same way as greenhouse glass panels. After Arrhenius, a trend emerged among scientists

that continued to grow as temperatures rose, and disasters became more frequent due to the increase of greenhouse gas emissions, including carbon dioxide, methane, and nitrous oxide.

Other more moderate trends reckon that the increase in the planet's temperature is exclusively manmade, but they are caused by a combination of events, most notably the "Sunspot Cycle", during which the sun's output changes by about 0.1%, and solar output changes over longer periods, ranging from hundreds to tens of thousands of years, cooling the planet, warming it, and affecting the modification of the effects of greenhouse gases emitted by human activities. Volcanic eruptions may have an impact on Earth's climate change, as they release huge amounts of sulfur dioxide and other sulfur gases into the stratosphere, and these gases may have an impact on reducing solar radiation reaching Earth.

Skeptics of Climate Change

Despite the overwhelming consensus among many scientists that the planet will worsen if it does not reduce greenhouse gas emissions, there is a tendency to question this, and even describe it as nonsense and deception, at a time when several scientists, politicians, and environmental and climate activists known as climate skeptics, including French geochemist and geophysicist Claude Allègre, published a book entitled "L'imposture Climatique" (The Climate Fraud) in 2010, the French Benoit Rito, who in the same year published the book "Climate Illusion", and the Danish statistician Bjørn Lomborg, in his book "The Skeptical Environmenflee their land because of conflicts over scarce resources, with huge population movements expected as a result of desertification and widespread resource depletion, which, according to Filippo Grandi (Commissioner of the United Nations High Commissioner for Refugees), may necessitate investment in preparedness efforts to alleviate future protection needs and avoid further displacement caused by climate change.

Scientists and Climate Change

Are we on the brink due to climate change? This is the question echoed by climate scientists in the presence of warnings of severe climate changes on the planet. Due to the seriousness of devastating climate disasters, scientists had to turn their attention to climate change resulting from global warming caused by rising greenhouse gas emissions. Despite its seriousness, not all scientists and researchers agreed on global warming, and in opposition to a group supporting the phenomenon and warning of its devastating future consequences, another one emerged and saw a baseless delusion in the situation of supporters. This opposition group argued that climate change was a natural evolutionary matter that was not a cause for concern for the future, and some opponents were optimistic about increased CO2 emissions and the hottest earth to see that hotter land was better for humankind and that higher atmospheric concentrations of carbon dioxide increased plant productivity.

According to the researcher, these emissions have serious risks leading to disas-

ters and crises. Although climate change has been the subject of tremendous efforts by researchers in this field committed to developing appropriate mechanisms to reduce its impacts and mitigate its scourge, it continues. The last four years have been hotter, and the effects of climate change have been observed. Is it time for stakeholders to move quickly to reduce carbon emissions? Our planet is particularly challenged by the phenomenon of climate change, which results in life-threatening disasters in many regions of the world. Climate change affects temperatures, wind, and rain, due to several causes, the most important of which is human activity. This started with the industrial revolution, where industrial development polluted the environment through factory emissions, resulting in global warming or the so-called greenhouse effect. Since no two persons disagree that the earth's temperature is rising; the difference lies in whether the warming we are currently witnessing is a natural shift in the direction of global temperature, or whether it is caused by human activities since the industrial revolution found a firm foothold.

Supporters of Climate Change

Of great concern is scientists' expectations of what the future of the planet will be as a result of worsening planetary warming and human inability to control it. In his book entitled "Global Warming: The Complete Briefing" (2004) by John T. Houghton, the British physicist argues that the intensification of the climate crisis will engulf the entire world, and the greatest climate change will be in the polar

period of time in which most normal and extreme weather events occur. There is also a difference between climate variability and climate change. Climate variability means that weather conditions vary from year to year or over a short period of time. An important example is the amount of rainfall that remained stable for the last 30 years during the climatic period estimated by the World Meteorological Organization for at least 30 years and whose current variability due to climate change is causing damaging effects on agriculture.

Climate change can be observed with the occurrence of floods, droughts, and storms. According to Wikipedia, climate change is "any significant and long-term change in the weathering rate, occurring to a particular area, can include the weathering rate, the rate of precipitation, and the state of the wind." According to the United Nations Framework Convention on Climate Change, "climate change directly attributable to human activity leading to change in atmospheric composition". Or it is a disturbance in the Earth's climate as the planet warms and natural phenomena change temperatures, rainfall, snow, wind gusts, vegetation degradation, and ecological diversity. Other scientists see climate change as "a rise in land temperature, oceans, and the atmosphere." There are two interpretations of climate change. One says that it is likely to occur in the future caused by global warming, and the other consider it as a normal phenomenon and not a cause for concern. However, it has been scientifically proven that climate change distorts and destroys the beauty of the planet, as it happened in the Maldives,

where large parts of its coral reefs disappeared in 1997 and 1998 due to the El Niño climate phenomenon that has been hitting these islands for decades.

Asylum and Climate Change

Climate change has serious consequences also because it worsens refugees' situation. IDPs are at the forefront of people affected by climate-related emergencies. The United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) reports that many of them live in "climatic hotspots" and usually lack the resources to adapt to an increasingly powerful environment, where successive effects of successive climate change crises affect already destitute communities and leave them with no room for recovery. Are people entitled to seek asylum if the consequences of climate change overlap with armed conflict and violence? To answer this question, the term "climate refugees" has not been accepted by the UNHCR, however, it mentions that there are "displaced persons in the context of disasters and climate change". Climate change also causes the increasing of the rate of displacement, the worsening of IDPs' living conditions and hindering their return to their homes. At the same time, it increases the scarcity of limited natural resources, such as drinking water, in many refugee-hosting regions of the world. The increased severity of extreme weather events, such as heavy rainfall, prolonged drought, desertification, others, displaces more than 20 million people from their homes to other areas of their countries each year. Throughout history, many people have been forced to

Environmental Disasters

Prospects of Forecasting and Certainty of Occurrence

Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri

Saudi Arabia

Introduction

In recent years, there have been climate and environmental changes that have seriously affected the entire planet. When we reflect on this, we realize that the problem is complex and requires a rapid and collective action involving all nations of the world to avoid the worsening of the already fragile climate situation. We must be aware that ecosystems are proceeding with extreme accuracy beyond man's mind, and they are found for his sake. Thus, ecosystems must be preserved. For thousands of years, humanity lived in his environment, respecting it, following it, and fearing it as much as he relied on it for his livelihood. It was only later, with the discovery of agriculture, that he moved he began to notice its phenomena o adapt his agricultural activities. It was then that the first civilizations were born, and the first cities appeared.

Since human beings began to control nature, they realized that ecosystems can be tamed, and their eternal systems can be managed. With the industrial revolution humanity entered a new phase of overexploitation of its natural resources and ecosystems began to deteriorate. The environment raised the alarm to enhance communication with humanity, but man's relationship with his environment seemed to be hostile; As a result, cities were covered by black clouds of fumes caused by fuel combustion, diseases and epidemics resulting from air, water, and soil pollution have spread, rainfall patterns have changed, droughts and desert storms have increased, desertification has expanded, ice has melted, beaches have eroded, and climate ranges have budged. Several other signs of ecosystem disruption and severe climate change caused by rising greenhouse gases prompted scientists and researchers to study the phenomenon to address it.

Weather and Climate Change

There is a difference between weather and climate. Weather is the prevailing atmosphere situation, with a time range of minutes or a few hours to days, the average time ranges for most of them is 3 to 4 days, and it is constantly changing. Climate is weather conditions over a long

Climate changes threaten the economic growth of states and the lives of peoples, as they cause devastation, floods, tropical storms, desertification, drought, or other climate crises. All this casts a dark shadow over the planet and put it at risk. Nearly 4 billion people were affected by climate changes, according to the International Organization for Migration (IOM), forcing 245 million people to leave their homes between 2008 and 2018. Hunger and malnutrition are expected to worsen by up to 20 % by 2050, especially after gas emissions reached record levels without showing any sign of stopping. From time to time, we see sudden shifts in the various weather patterns and high temperatures due to increased greenhouse gas emissions. To mitigate the consequences of climate change disasters, international cooperation to halve greenhouse gases by 2030 and achieve Net Zero by 2050 must be strengthened. It is important to raise awareness of the seriousness of the planet's damage and to intensify partnership within all sectors to provide funding for the implementation of environmental protection. At the same time, it is necessary to activate strategies against any threats, integrating the problem of climate into poverty eradication strategies and programs. Environmental imbalances resulting from climate change should be addressed as a key priority and legal commitment.

Keywords: Disasters, Climate Change, Greenhouse Gases, Net Zero, Weather

Environmental Disasters Prospects of Forecasting

and Certainty of Occurrence

Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri - Saudi Arabia Secretary General of the Arab Red Crescent and Red Cross Organization (ARCO)

- Yankey, T. & Biswas, U.N. (2019). Impact of life skills training on psychosocial well-being of Tibetan refugee adolescents, *International Journal of Migration, Health and Social Care*, 15(4), pp. 272-284. https://doi.org/10.1108/IJMHSC-11-2017-0049
- Yankey, T. & U.N, Biswas. (2012). Life skills training as an effective intervention strategy to reduce stress among Tibetan refugee adolescents, *Journal of Refugee Studies* 25(4): 514–535. https://doi.org/10.1093/jrs/fer056
- Zimmerman, M. (1998). Empowerment Theory: Psychological, Organizational and Community Levels of Analysis.

- Singh, N. & Gilman, J., (1999). Making sustainable livelihoods more sustainable. *International Social Science Journal*, 162: 539–545.
- Sithembiso Ndlela & Worth, S. (2021). Creating self-reliance and sustainable livelihoods amongst small-scale sugarcane farmers, *The Journal of Agricultural Education and Extension*, 27(3): 325-339. https://doi.org/10.1080/1389224X.2020.1851268
- Siviş, S. (2020), Integrating Bottom-Up into Top-Down: The Role of Local Actors in Labor Market Integration of Syrian Refugees in Turkey. *International Migration*, 59(4): 190-206. https://doi.org/10.1111/imig.12775
- Sridharan, Swetha. (2010). The Influence of Social Networks on the Employment Outcomes of Rohingya Refugees in Malaysia." Master's in law & Diplomacy Thesis, Fletcher School of Law & Diplomacy, Tufts University.
- Szałańska, J. (2017). Legal Protection of Syrian Refugees in Turkey against the Background of International Legal Determinants. *The Polish Quarterly of International Affairs*, 26(1), 73-84.
- Tomlinson, F., & Egan, S. (2002). From marginalization to (dis)empowerment: Organizing training and employment services for refugees. *Human Relations*, 55(8), 1019–1043. doi:10.1177/0018726702055008182
- UNESC. (2017a). Evaluation of the Office of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East: Report of the Office of Internal Oversight Services. Fifty-seventh session, Organizational session, 20 April 2017.
- UNHCR. (2014). Global Strategy for Livelihoods: A UNHCR Strategy 2014-2018. Retrieved from http://www.unhcr.org/530f107b6.pd
- UNHCR. (2020). Global trends forced displacement in (2020), United Nations high commissioner for refugees. Available at: https://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html
- UNICEF. (2016). Consultation on Technical and Vocational Education and Training in the Middle East and North Africa. Workshop Report
- UNICEF. (2017b). Reimagining Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa: A Four-Dimensional and Systems Approach to 21st Century Skills. Conceptual and Programmatic Framework.
- Van Gelderen, M., & Jansen, P. (2006). Autonomy as a start-up motive. Journal of Small Business and Enterprise Development, 13(1), 2332. VuchtelingenWerk. (2017). Feiten & Cijfers. R
- Walters, N. & Egan, E. (1997). Refugee skills analysis for Northwest London Training and Enterprise Council. London: NW
- Wauters, B., & Lambrecht, J. (2008). Barriers to refugee entrepreneurship in Belgium: Towards an explanatory model. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 34(6), 895-915.
- Women's Refugee Commission. (2009). Building livelihoods: A field manual for practitioners in humanitarian settings. http://www.unhcr.org/4af181066.pdf
- Yamoah, E. E. (2014). The Link between Human Resource Capacity Building and Job Performance. *International Journal of Human Resource Studies*, 4(3), 139-146.
- Yang, L., M. Liu, F. Lun, Q. Min, C. Zhang and, and H. Li. 2018. "Livelihood Assets and Strategies among Rural Households: Comparative Analysis of Rice and Dryland Terrace Systems in China., MDPI Sustainability, 10 (2525), https://www.mdpi.com/2071-1050/10/7/2525/pdf

- Kamau, D. M., & Mwenda, M. N. (2021). Empowerment of Urban Refugee Youths in Nairobi County, Kenya: A Socio-Economic Perspective. *European Journal of Business and Management Research*, 6(1), 142-148. https://doi.org/10.24018/ejbmr.2021.6.1.707
- Lyby, E. (2002). Vocational Training for Refugees: A Case Study from Tanzania, in: J. Crisp, C. Talbott & D. Cipollone (Eds) Learning for a Future: Refugee Education in Developing Countries (Geneva, UNHCR), 217–259.
- Marchand, K, & Dijkhuizen, J, (2018). Entrepreneurship as a Tool for a New Beginning Entrepreneurship Training for Refugees in a New Homeland, In Entrepreneurship and the Sustainable Development Goals. *Published online*: 27 Sep 2018; 135-149.
- Medel-Anonuevo, C. (1997). Moving across borders, cultures and mindsets: Prospects for migrant and refugee education in the 21st century. Adult Education and Development, 49, 165–71.
- Miller, S.D. (2017). UNHCR as a Surrogate State: Protracted Refugee Situations (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315456812
- Milner, J. (2014), Protracted Refugee Situations, In the Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies, edited by Elena Fiddian-Qasmiyeh, Gil Loescher, Katy Long, and Nando Sigona, 151–62. Oxford: Oxford University Press, pp. 151-162
- Nayak, G., IM, Salovaara. & J, Wade. (2019). Self-Regulated Learning in Refugee Entrepreneurship Education: A University-Based Program for Tibetan Entrepreneurs in India, *Diaspora, Indigenous, and Minority Education*, 13(2): 81-96. https://doi.org/10.1080/15595692.2018.1557632
- Omata N 2012. Refugee livelihoods and the private sector: Ugandan case study. Working Paper Series No. 86. University of Oxford: Refugee Studies Centre.
- Özer, M. (2021). Promising Opportunity for the Integration of Syrian Refugees in Turkey: New Targets in Accessing the Labor Market through Vocational Education and Training. *Bartın University Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences*, 12 (23): 239-251.
- Perry, K. H., & Hart, S. (2012). I'm just kind of winging it: Preparing and supporting educators of adult refugee learners. Journal of Adolescent and Adult Literacy, 57(2), 110–122. https://doi.org/10.1002/JAAL.00112
- Refugee Resettlement Working Group, (1993). Let's Get It Right in Australia. Sydney: Refugee Resettlement Working Group.
- Rohwerder, B. (2016). Sustainable Livelihoods in Ugandan Refugee Settings. GSDRC Helpdesk Research Report 1401. GSDRC, University of Birmingham.
- Rottmann, S. (2020). Integration Policies, Practices and Experiences Turkey Country Report. RESPOND Working Papers Global Migration: Consequences and Responses.
- Saleth, R.M., & Swaminathan, M.S., (1993). Sustainable livelihood security index; towards a welfare concept and robust indicator for sustainability. In: Moser, F. (Ed.), Proc. Int. Workshop on Evaluation Criteria for a Sustainable Economy. Graz/A, April 6–7, pp. 42–58
- Scoones, I, (1998). Sustainable rural livelihoods: a framework for analysis, IDS Working Paper 72, IDS, Brighton.

- Ding, W., S. Jimoh, Y. Hou, X. Hou, and W. Zhang. (2018). Influence of Livelihood Capitals on Livelihood Strategies of Herdsmen in Inner Mongolia, China. *MDPI Sustainability*, 10 (3325), https://www.mdpi.com/2071-1050/10/9/3325/pdf
- Easton-Calabria, E. (2016). Refugees asked to fish for themselves: The Role of Livelihoods Trainings for Kampala's Urban Refugees. UNHCR New Issues in Refugee Research Working Paper, No. 277. Geneva: UNHCR
- Egan, S. & Tomlinson, F, (1999). Models of good practice in education, training and employment services for refugees: The UK experience. London: CERB, University of North London.
- Fong, R., Busch, N. B., Armour, M., Heffron, L. C., & Chanmugam, A. (2007). Pathways to self-sufficiency: Successful entrepreneurship for refugees. Journal of Ethnic and Cultural Diversity in Social Work, 16(1-2), 127-159.
- Furst-Nichols, R., & Jacobsen, K. (2011). African refugees in Israel. Forced Migration Review, 37, 55-56. https://www.fmreview.org/non-state/Furst-NicholsJacobsen
- Hannah, J. (2008). The role of education and training in the empowerment and inclusion of migrants and refugees. In J. Zajda (Ed.), Comparative and global pedagogies: Equity, access and democracy in education (pp. 33–48). Dordrecht, The Netherlands: Springer.
- Helmore, K., and Singh, N., (2001). Sustainable Livelihoods: Building on the Wealth of the Poor. Kumarian Press, Bloomfield CT, USA.
- Icduygu, A., and E, Diker. (2017). Labor market integration of Syrian refugees in Turkey: From refugees to settlers". *The Journal of Migration Studies*, 3(1), 12–35.
- Jabbar, S & Zaza, H. (2016). Evaluating a vocational training programme for women refugees at the Zaatari camp in Jordan: women empowerment: a journey and not an output, International Journal of Adolescence and Youth, 21:3, 304-319, DOI: 10.1080/02673843.2015.1077716
- Jackson, S., & Bauder, H. (2014). Neither temporary, nor permanent: The precarious employment experiences of refugee claimants in Canada. *Journal of Refugee Studies*, 27(3), 360–381. http://doi.org/10.1093/jrs/fet048
- Jacobsen, K. (2002) 'Livelihoods in Conflict: The Pursuit of Livelihoods by Refugees and the Impact on the Human Security of Host Communities'. *International Migration*, 40(5), 95-123. https://doi.org/10.1111/1468-2435.00213
- John E. Ehiri, Jayleen K.L. Gunn, Katherine E. Center, Ying Li, Mae Rouhani & Echezona E. Ezeanolue (2014). Training and deployment of lay refugee/internally displaced persons to provide basic health services in camps: a systematic review, *Global Health Action*, 7:1, 23902, DOI: 10.3402/gha.v7.23902
- Jørgensen, C. H., Hautz, H., & Li, J. (2021). The Role of Vocational Education and Training in the Integration of Refugees in Austria, Denmark and Germany. International Journal for Research in Vocational Education and Training, 8(3), 276–299. https://doi.org/10.13152/IJRVET.8.3.2
- Kachkar, O, (2019). Refugee Entrepreneurship: Empirical Quantitative Evidence on Microenter-prises in Refugee Camps in Turkey, *Journal of Immigrant & Refugee Studies*, 17(3), 333-352, DOI: 10.1080/15562948.2018.1479913

Sources and References

- Ahmed, A. (2019). Impacts of Vocational Training for Socio-economic Development of Afghan Refugees in Labor Markets of Host Societies in Baluchistan. *Journal of International Migration and Integration*, 20(3), 751-768. https://doi.org/10.1007/s12134-018-0627-4
- Almohammad, D., Durrah, O. & Ahmed, F. (2021a), Deciphering the motives, barriers and integration of Syrian refugee entrepreneurs into Turkish society: a SEM approach, Digital Policy, Regulation and Governance, 23(1), pp. 59-76. https://doi.org/10.1108/DPRG-05-2020-0066
- Almohammad, D., Durrah, O., Alkhalaf, T., & Rashid, M. (2021b). Entrepreneurship in Crisis: The Determinants of Syrian Refugees' Entrepreneurial Intentions in Turkey. Sustainability, 13(15), 8602. doi:10.3390/su13158602
- Assan, K. J. (2014). Livelihood Diversification and Sustainability of Rural Non-Farm Enterprises in Ghana. *Journal of Management and Sustainability*, 4 (4). https://www.ccsenet.org/journal/ index.php/jms/article/download/42688/23363.
- Awidi SJ & Quan-Baffour K. (2021), Situating Adult Learning and Education in Refugee Livelihood Adaptation and Progression toward Self-Reliance: The Case of Refugees in the Kyaka II Settlement in Southwestern Uganda. Adult Education Quarterly, 71(2), 148-165. doi:10.1177/0741713620963575
- Betts, A. (2017, August 1st). Empowering Refugees in Times of Crisis. (R. J. Rodriguez, Interviewer).
- Bish, A.; Newton, C.; & Johnston, K. (2015). Leader vision and diffusion of HR policy during change. *J. Organ. Chang. Manag*, 28, 529–545
- Bloch, A. (2000). Refugee settlement in Britain: The impact of policy on participation. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 26(1), 75–88.
- Cahn, M., (2002). The business of living: Rural micro-enterprise and sustainable livelihoods. PhD Thesis. Massey University, Palmerston North.
- Campbell, E., Crisp, J., & Kiragu, E. (2014). Navigating Nairobi: a review of the implementation of UNHCR's urban refugee policy in Kenya's capital city. Geneva: UNHCR.
- Carney D, Drinkwater M, Rusinow T, Wanmali S, & Singh N (1999). Livelihood approaches compared; a brief comparison of the livelihoods approaches of the UK Department for International Development (DFID), CARE, Oxfam, and the United Development Programme (e).19 pp
- Carney, D., (1999). Approaches to sustainable livelihoods for the rural poor. ODI Poverty Briefing 2, London; ODI.
- Carrion, D. (2015). Syrian Refugees in Jordan. Confronting Difficult Truths. Research Paper Middle East and North Africa Programme, September. London: Chatham House
- Chambers R, Conway G (1992) Sustainable rural livelihoods: practical concepts for the 21st century, IDS Discussion Paper 296, IDS, Brighton.
- Colic-Peisker, V., & Waxman, P. (Eds.) (2004). Resettlement and Integration in the West. New York: Routledge
- Crisp, J. (2003). UNHCR, Refugee Livelihoods and Self-Reliance: Brief History. UNHCR, https://www.unhcr.org/uk/research/eval/3f978a894/unhcr-refugee-livelihoods-selfreliance-brief-history.html (accessed in July 2019).
- DGMM. (2020). Temporary Protection. Directorate General of Migration Management. Turkey.

Supporting the livelihoods of refugees contributes to reducing conflict and repairing the economic life of affected communities, in addition to motivating refugees to cover part of their living costs. I believe that my findings can prompt organizations and governments to pay more attention to vocational training and other entrepreneurship and capacity building programs, which will positively reflect on the ability of refugees to be involved in meaningful and sustainable programs to improve their standard of living by increasing their income and enhancing their food security. The researcher hopes that this paper will add new knowledge to research in crisis and emergency situations and suggest solutions to drive mitigation, particularly on host countries. The researcher also reckons that this study will be useful to the many stakeholder groups, international, and local organizations operating in Turkey, Syrian refugees in Turkey, Turkish institutions, policy makers related to Syrian refugees, academics and researchers from the same field, study centers and others interested in refugees. Therefore, due to the importance of this topic, future research should concentrate on the aspect of empowerment that is still potentially controversial in this field focusing on empowering refugee women, especially in light of the change in their role in the countries of asylum, where they entered the labor market to help with the burdens of the home and improve the standards of living. This article focused on vocational training and entrepreneurship skills training because of their clear value in creating job opportunities for refugees and mitigating their negative effects on host communities.

showed that technical and vocational training programs led to the development of participants' skills, especially those with previous experience, which led to extensive use of professionally and technically trained human resources in the labor market. This is consistent with the results of studies conducted by Ahmed (2019) and Jabbar & Zaza (2016), which confirmed that providing refugees with skills through vocational programs leads to positive results, such as improving nutrition, poverty reduction, and exploitation of all kinds. And the study shows that with modest funds a lot can be done to alleviate the problems of refugees and give them hope and opportunities for a better life. However, vocational training was not given the highest priority among the activities implemented by humanitarian organizations, and better targeting would be through the formulation of clear goals. Identifying the target groups will facilitate this process and support the expansion of the implementation of these programs as confirmed in Lyby's study (2002).

Finally, despite the negative perception toward refugees, they can in the long run make a significant contribution to the host economies and be of great benefit to these societies. The results of the analysis show the positive impact of entrepreneurship programs on the livelihoods of refugees, and this confirms my fourth hypothesis (H4), which states that there is a significant impact of entrepreneurship programs on the livelihoods and sustainability of refugees. As the results of this study showed, most refugees are willing to participate in economic activities, and

that a large number of them are equipped with marketable skills and have talents that enable them to engage in commercial activity. And there is an urgent need for such programs to help refugee small entrepreneurs overcome the challenges that prevent them from engaging in commercial activities, and this is confirmed by the results of some studies such as Kachkar (2019), Almohammad, et al, 2021b, and Nayak et al (2019).

All the empowerment programs that support and develop human capital this paper focused on and their accessibility, have had a positive impact on supporting and enhancing the sustainability of the livelihoods of Syrian refugees in Turkey in general. Therefore, training opportunities supported by organizations, free education, and all forms of training are very important. It positively affects the sustainability of livelihoods and reduces refugees' dependence on humanitarian aid in the long term. Of course, this is in addition to many other factors that affect livelihoods already highlighted in many studies.

Theoretical and Practical Implications and Suggestions

Designing integrated programs for economic and social empowerment as well as preparing an integrated plan and developing an empowerment guideline can be a good basis to support and enhance refugees' confidence and self-reliance, which drives the sustainability of their livelihoods to offset and reduce the economic burdens of refugees on the host community, especially in protracted refugee situations.

lenges. These policies have affected the refugees' livelihoods and their access to essential assets. Turkey adopted a policy of treating Syrian refugees as guests and this was reflected in the refugees' lives and legal status, which, without a doubt, was reflected in some way on the economic aspect of their lives (Szałańska, 2017).

Analyzing the results of the first hypothesis (H1) found that there is an important relationship between the refugees' access to educational and training opportunities and the sustainability of their livelihoods. The result showed that this relationship has a positive impact, and therefore these results support my hypothesis that access to training and educational opportunities has a significant effect of on the livelihoods of refugees and their enhancement. The result of the analysis confirms that humanitarian organizations often provide vocational education opportunities in addition to the free education available by the Turkish government and the plethora of training programs and the continuous organization of professional workshops targeting refugee youth.

This result also shows the benefit of many programs that aim to improve self-reliance opportunities, emphasizing the need to adhere to quality standards for technical and vocational education and training. In addition, this result confirms the positive impact of the certificates offered by organizations at the end of training programs in the labor market, because having recognized documents helps refugees to start a business. In addition, having a good knowledge of the country's language is another factor that contributes positively

to the sustainability of livelihoods, and this result is consistent with the findings of studies in this field (Perry & Hart, 2012; John et al, 2014).

However, restrictions on access to training vary according to government policy, and refugees have to contend with a variety of barriers. In Austria and Denmark, governments with strong anti-immigration agendas have taken over, reducing access and participation in education and vocational training for asylum seekers and refugees. At the same time, the German government has introduced several integration measures for refugees in cooperation with employers with the aim of making education and vocational training more accessible (Jørgensen, et al. 2021).

The results of the analysis confirm the validity of the second hypothesis (H2), which states that there is an impact of life skills training programs on the sustainability of the livelihoods of refugees, which the United Nations recommended to adopt in the field of refugee support confidence and capacity building decision-making, programs, creative problem solving, and effective communi-cation. All these have a positive impact on the sustainability of livelihoods, and this supports the promotion of self-reliance and self-confidence. Refugees are more prone to depression, low self-confidence, anxiety, and loneliness, as indicated by some studies (Yankey & Biswas, 2019).

Similarly, the positive impact of vocational and technical training on their livelihoods and enhancing self-reliance was shown, and this supports the validity of the third hypothesis (H3), as the results

After conducting the confirmatory examination and verifying the suitability

of the model, the researcher examined the hypotheses according to Table No. 7:

Hypothesis	Path	Beta Coefficient	T-Value	P-Value	Validity
H1	ATO ===è SL	0,200	2,930	0,004	Supported
H2	ATO ===è SL	0,128	1,972	0,048	Supported
НЗ	ATO ===è SL	0,136	2,129	0,034	Supported
H4	ATO ===è SL	0,256	3,727	0,000	Supported***

Table 7: Testing Study Hypotheses

Table 6 shows the results of the path coefficient for a set of assumed relationships among the latent variables, and the results indicate a statistically significant relationship between the independent variables and the dependent variable. First, Access to Training Opportunities (ATO) and livelihoods sustainability, where Beta = 0.200, T-value = 2,930, P-value = 0.004, and this result supports the first hypothesis (H1), second: Life Skills Training Programs (LSP) and Livelihoods Sustainability, where Beta = 0.128, T-value = 1,972, P-value = 0.048, and this result supports the second hypothesis (H2), third: Vocational Training Programs (VTP) and livelihood sustainability, where Beta = 0.136, T-value = 2,129, and P-value 0.034, and this result supports the third hypothesis (H3), fourth: Entrepreneurship Training Programs (ETP) and livelihood sustainability, where Beta = 0.256, T-value = 3.727, and P-value = 0.000, and this result supports the fourth hypothesis.

Discussion of Results

The international community is placing increasing emphasis on the need to bridge the humanitarian gap caused by refugee and development requirements, but what does this mean on the ground in terms of refugees' livelihoods? In addition to shelter, water, food and education, refugees (just like everyone else) need productive work. Generating income to meet the basic needs of the individual and provide for the family is an essential human right.

Asylum seekers go through a very complex procedure to become officially recognized refugees. Suffice it to say that these processes differ from country to another and vary according to the policies and capabilities of the states. During these processes, the status and rights assigned to the asylum seeker change. Turkey is among the countries that have taken in a large number of Syrian refugees, and although Turkey has provided a safe haven for refugees, these policies have also contributed to the complexity of the landscape due to security concerns and structural chal-

^{**} Significant at 0,01

Issue No. (7) May 2022 / Shawwal 1443

The International Journal of Humanitarian Studies

A structural equation modeling (SEM) was conducted to test the current study model using AMOS software:

Figure 2: Study Model Test

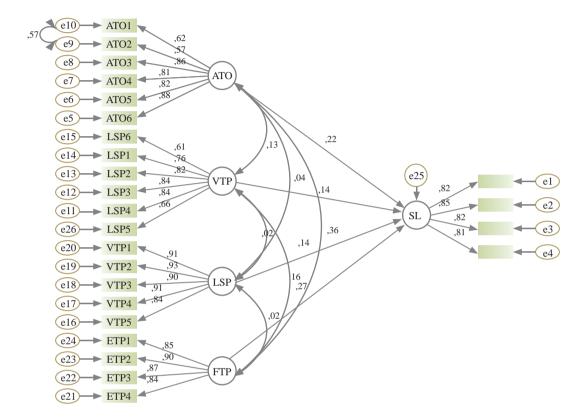


Figure 2 shows the direct impact of accessibility to training programs, life skills training programs, technical and vocational training programs, and entrepreneurship training programs that Syrian refugees receive on the sustainability of their livelihoods.

The following table shows the criteria related to the suitability of the study

model. Table 6 shows the appropriate indicators for the study model, where the value of (CMIN/DF = 1,237) is less than 5; the (RMR = 0.053) and (RMSEA = 0.045) indicators were less than 0.08; indicators (GFI = 0.971), IFI = 0.971 were more than 0.9; the indicators were PGFI = 0.709 and PNFI = 0.789, above 0.50. All these indicators are suitable.

Table 6: Study Model Suitability Indicators

Indicators	CMIN/Df	RMR	REMSEA	CFI	IFI	PGFI	PNFI
Measured	1,403	0,053	0,045	0,971	0,971	0,709	0,789
Recommended	<5	< 0,08	< 0,05	> 0,90	> 0,90	> 0,50	> 0,50

Variable	Item	Standard Load Factor SLF > 0,50	Squared Multiple Correlation SMC > 0,30	Composite Reliability CR > 0,70	Average Variance Extracted AVE > 0,50
	LSP 1	0,762	0,581		
	LSP 2	0,822	0,673		
LSP	LSP 3	0,840	0,705	0.077	0,635
LSP	LSP 4	0,842	0,709	0,977	0,033
	LSP5	0,656	0,707		
	LSP6	0,607	0,368		
	VTP 1	0,910	0,828		0,701
	VTP 2	0,930	0,866		
VTP	VTP 3	0,905	0,818	0,920	
	VTP 4	0,906	0,82		
	VTP5	0,841	0,707		
	ETP 1	0,846	0,715		
ETP	ETP 2	0,904	0,818	0,924	0,753
LIF	ETP 3	0,868	0,753	0,924	0,733
	ETP 4	0,839	0,704		
	SL9	0,815	0,661		
SL	SL3	0,852	0,674	0,905	0,706
SL	SL6	0,821	0,726	0,903	0,700
	SL1	0,813	0,665		

To determine the state of the multiple linear relationship between the independent variables, the tolerance and variance inflation factor tests were conducted, and the results presented in Table 5 confirm that all the variance values exceeded 0.05, and that the values of the inflation variance factor were less than 10. Thus, the condition

was fulfilled, and the values of the square root AVE in each row was greater than the correlation values listed in that row. Therefore, these results confirm that sufficient discriminatory validity has been achieved. Moreover, there are significant relationships between the majority of the study variables at the 0.01 level of significance.

Table 5: Degree of Correlation among Variables

Variables	VIF < 10	T > 0,05	ATO	ETP	LSP	VTP	SL	$\sqrt[2]{AVE}$
ATO	1,146	0,979	1	0,351**	0,114	0,022	0,307**	0,419
ETP	1,158	0,996		1	0,153*	0,22	**0,349	0,403
LSP	1,028	0,998			1	0,009	0,190**	0,491
VTP	1,001	0,982					0,147*	0,567
SL	-	-					1	0,498

^{**} Significant at 0,01

All items were loaded to a single factor as recommended by Bish et al (2015) as a corrective measure to determine the common method bias (Harman's test), as all items were loaded to a single common factor through principal component anal-

ysis. The results in Table 3 show that the cumulative variance was 25,102 %, which is less than 50% so it was found that combined method bias had no effect on the data collected in this study.

Compounds	Total	Variance	Aggregate Variance	Total	Variance	Aggregate Variance
1	6,275	25,102	25,102	6,275	25,102	25,102
2	4,259	17,036	42,137			
	-	-	-			
	-	-	-			
24	0,122	0,489	99,619			
25	0,095	0,381	100,000			

Table 3: Common Method Variance (CMV)

Second: Confirmatory Factor Analysis (CFA)

A CFA study was conducted to determine how representative the number of variables measured for the constructs were, and the reported results show that all appropriate indicators were within the satisfactory range, with SFL values greater than 0.50. Moreover, the square multiple correlation (SMC) values exceeded the

acceptable level of 0.30, and the composite reliability (CR) values were higher than 0.70 as shown in Table 4:

This was confirmed by the Average Variance Extracted (AVE) test, and all combinations were above 0.50:

Table 4: Results of Confirmatory	Factor Analysis and	Discriminant Analysis (CFA)	

Variable	Item	Standard Load Factor SLF > 0,50	Squared Multiple Correlation SMC > 0,30	Composite Reliability CR > 0,70	Average Variance Extracted AVE > 0,50
	ATO 1	0,621	0,386		
	ATO 2	0,570	0,325		
ATO	ATO 3	0,857	0,735		
AIO	ATO 4	0,840	0,706	0.016	0,648
	ATO 5	0,823	0,678	0,916	0,048
	ATO 6	0,885	0,783		

All EFA conditions were met for all factors by the table, and the table also shows two tests that indicate the appropriateness of the data. The first is Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) is used to measure the adequacy of sampling to perform factor analysis and indicates the percentage of variance in the variables

that may be caused by basic factors. The value of KMO = 0.852, which is more than the minimum acceptable value for the sufficiency of the sample (0.60), and the second is Bartlett's test = 3818,164 with significance (0.000 < 0.05). These results confirm that the sample size is sufficient for factor analysis:

Table 2: Exploratory Factor Analysis (EFA)

Variable	Item	Load Factor	Percentage of Variance	Eigen Value	Explained Variance
	ATO 1	0,62	0,594		
	ATO 2	0,57	0,537		
ATO	ATO 3	0,86	0,788		
AIO	ATO 4	0,84	0,711	4,259	16,012
	ATO 5	0,82	0,715	4,239	10,012
	ATO6	0,88	0,758		
	LSP 1	0,61	0,496		
	LSP 2	0,76	0,682		
LSP	LSP 3	0,82	0,722		
LSP	LSP 4	0,84	0,736	3,576	17,533
	LSP5	0,84	0,745	3,370	
	LSP6	0,66	0,547		
	VTP 1	0,91	0,854		
	VTP 2	0,93	0,880		
VTP	VTP 3	0,90	0,862	2,430	15,597
	VTP 4	0,91	0,867	2,430	13,397
	VTP5	0,84	0,783		
	ETP 1	0,85	0,790		
ETP	ETP 2	0,98	0,844		
EIF	ETP 3	0,87	0,810	2,031	12,883
	ETP 4	0,84	0,801		
	SL1	0,82	0,750		
SL	SL2	0,85	0,762		
SL	SL3	0,82	0,806	6,275	12,260
	SL4	0,81	0,729		
		Bartlett's Tes	st = 0.852 st = 3818.164		

Probability = 0,000

Variable	Category	Frequency	Percentage
	None	35	17,2
	Less than 5	44	21,7
	5 to 9	64	31,5
Previous Experience	10 to 15	21	10,3
	More than 15	39	19,2
	None	50	24,6
	Less than 5	70	34,5
No. of Training	5 to 9	44	21,7
Courses	10 to 15	16	7,9
	More than 15	23	11,3
	Less than 3	15	7,4
No. of Years in Asylum	From 3 to 6	94	46,3
·	More than 6	94	46,3

Table 1 above shows the demographic characteristics of the study sample of Syrian refugees in Turkey, where the majority of the respondents were female (70%). This high percentage may be an indication of the tendency of refugee women to enter the labor market and search for empowerment opportunities; the majority of the sample members are above their twenties: most of them have the appropriate educational qualifications and good experience exceeding 5 years for most of the respondents. However, because most of the refugees work in jobs that do not match their qualifications, there is a tendency to acquire new skills demonstrated by the fact that most of the respondents have attented training programs.

Results of the Study

The researcher checked the suitability of the study model using the SPSS-AMOS program, by following the following steps:

First: Analyzing Exploratory Factors

To determine the number of variables in the current study, exploratory factor analysis (EFA) was used for the study data through SPSS-AMOS program. The result consisted in five factors as follows: Access to Opportunities (ATO). This factor consists of six items: Life Skills Programs (LSP), which also consists of six compo-Vocational Training Programs nents; (VTP) with five components, and Entrepreneurship Programs (ETP) with four components; Sustainability of Livelihoods (SL) consists of the four items illustrated in Table No. 2.

skills programs (LSP), which is the second variable, were measured with six different phrases that express the extent of improvement in the ability to make decisions, self-confidence, building controlling anxiety and stress, achieving effective communication skills, building social relationships, and developing creative abilities to solve problems. The third variable is the Vocational Training Programs (VTP) expressed in five items that show the new skills acquired by the beneficiary to compete in the labor market and the extent of the beneficiary's satisfaction with the outputs of these programs, their quality and conformity with market needs. The fourth independent variable are the Entrepreneurship Programs (ETP) consisting of four items indicating the ability to use the acquired knowledge to develop ideas and turn them into projects as well as the availability of seed funding for start-up projects for refugee support organizations.

The second set includes the dependent variable, which is the sustainability of livelihoods (SL). Tt consists of four items that indicate the ability to develop self-reliance, improvement in sources of income generation, ability to access various sources of financing, and peaceful coexistence with the host community. The study variables were measured based on the standards found in some literature, as they were formulated to suit the nature of this study (Kachkar, 2019; Tomlinson & Egan, 2002; Kamau & Mwenda, 2021; Omata, 2012; Yankey & Biswas, 2019; Almohammad, et al, 2021a; Almohammad, et al, 2021b; Rohwerder, 2016).

Distribution of Sample Items According to Demographic Variables

The frequencies and percentages of the demographic variables (general) in the survey form were calculated in order to find out the distribution of the research data according to these variables:

•						
Variable	Category	Frequency	Percentage			
Gender	Male	61	30,0			
Gender	Female	142	70,0			
	Less than 20	4	2,0			
Ago	20 to 29	51	25,1			
Age	30 to 39	74	36,5			
	40 and above	74	36,5			
	Illiterate	1	,5			
	Primary	19	9,4			
Educational Level	Secondary	67	33,0			
	Tertiary	109	53,7			
	Graduate	7	3,4			

Table 1: Sample Distribution & Items

addition to the host community within its three branches in Istanbul, Şanlıurfa, Gaziantep, where the number of trainees during the foundation's activity reached 5,636 Syrian refugees. Some programs were directed to the host community to encourage the integration process and reduce tension. In addition to training refugees, the Foundation lists the names of those wishing to work, and their number stood at 57,337. The number of Syrian refugees employed was 22,351 either in companies or humanitarian organizations operating in the Turkish labor market. A large number of refugees benefited from the various programs of the Foundation. For example, the number of beneficiaries of vocational orientation and counseling programs was 3,901, the number of those who were employed as a result of employment programs after the end of training programs was 677, and the number of beneficiaries of protection programs and vocational and technical training was 1,242. The Foundation also trained 50 beneficiaries of entrepreneurial ideas who were granted an important part of the capital to start their pilot projects. Fhe foundation is still following up on the status of these projects.

The process of reaching the beneficiaries was facilitated through those in charge of the Foundation. An electronic questionnaire was distributed through social media groups that the institution maintains for its beneficiaries. During the specified period for data collection, the researcher approached 203 respondents. All responses were analyzed and used for statistical analysis, using structural equa-

tion modeling (SEM) to determine the relationship between the study's variables. **Methodology and Study Tool**

The study relied on the quantitative method of data collection. This method allows generalization of the results and the possibility of repeating the survey in future research. An appropriate sample was chosen for the study from the beneficiaries of the programs of an organization working in the three largest Turkish states hosting the higher number of Syrian refugees: Istanbul, Gaziantep, and Şanlıurfa.

The questionnaire, was divided into two parts:

- The first part contains descriptive information about age, gender, previous experiences, the number of years in asylum, in addition to the number of training courses the refugee received.
- The second part includes the study variables, which were measured based on the current standards found in the research literature, which have proven their reliability and validity, and includes two sets of statements.

The first set includes, respectively, the independent variables: the first variable expresses the possibility of refugees' access to training opportunities (ATO), and it consists of six phrases that indicate the organizations' continued provision of empowerment programs, free education and training, the organization of targeted workshops, the diversity of training packages offered by organizations, and the quality of the training material and the reliability of the certificates it grants to the beneficiaries. While the different life

obtained their degree in a country with low educational standards, of English language skills, of experience in the local labor market, of skills to search for work (Jackson & Bauder, 2014).

Study Model and Hypotheses

Based on previous studies, the study hypotheses are as follows:

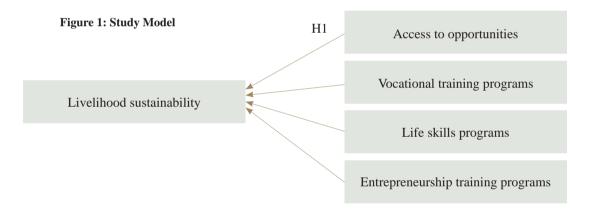
Hypothesis 1: Refugees' access to training opportunities affects the sustainability of their livelihoods.

Hypothesis 2: Life skills training programs affect the sustainability of refugees' livelihoods.

Hypothesis 3: Vocational training programs affect the sustainability of refugees' livelihoods.

Hypothesis 4: Entrepreneurship programs affect the sustainability of refugees' livelihoods.

Figure 1 illustrates the model of the relationship between the independent variables and the dependent variable. The independent variables refer to the empowerment programs provided by humanitarian organizations working in the field of refugees' support and actors in this field.



Study Methodology

Context of the Study

The current study aims at outlining the impact of economic empowerment programs implemented by some humanitarian organizations for Syrian refugees in Turkey with the purpose of promoting self-reliance and building their livelihoods. Within this context, and to achieve the goal of the study, the researcher contacted many organizations to obtain the necessary data. These included the Saeed Charitable Society, the Takaful Al-Sham Organization, and the Rizk Professional Develop-

ment. These organizations contributed to this research by providing important data focusing on the beneficiaries of the Rizk Professional Development, located in Turkey. This institution is one of the first organizations to provide empowerment and employment services to Syrian refugees in Turkey.

Rizk Professional Development,⁽¹⁾ a non-profit organization established in 2014, offers a range of programs geared towards relieving Syrian refugees, in

⁽¹⁾ All cited data were obtained from the records of the foundation.

did not exclude refugees and the forcibly displaced, as sustainable livelihoods arose in response to the desire to verify the extent to which individuals have adequate and sustainable access to resources, assets, and institutions that support their livelihoods (Saleth & Swaminathan, 1993). The concept of sustainable livelihoods includes capacity, equity, and sustainability, and can be defined as a means of making a living, using available assets and capabilities, and livelihoods are sustainable when they can deal with, recover from, or adapt to stresses and shocks (Yang et al, 2018).

In the context of sustainable livelihoods, the ability to adapt to livelihood conditions is an indicator of a family's resilience, and this capacity is often reflected in the family's strategies in which tangible and intangible livelihood assets are used to achieve their livelihood goals. This, of course, calls for the need to empower individuals, where empowerment means the ability to take advantage of available livelihood opportunities and deal with stresses and shocks that livelihood strategies may face (Ding et al, 2018; Women's Refugee Commission, 2009).

On the other hand, sustainability is broadly defined as economic, social, and environmental s. Economic sustainability embodies the idea that livelihoods can maintain a steady and predictable flow of income that exceeds expenditures, while social sustainability refers to the concept of social justice and the idea that all people should have equal access to basic needs and livelihoods to maintain human dignity. Environmental sustainability refers to the management of natural

resources to ensure a long-term productivity (Assan, 2014).

Livelihoods include different aspects, such as capabilities and assets, including physical and social resources as well as activities required for livelihoods. Many studies present different models of the sustainable livelihoods' framework most of which focused on capital and sustainable livelihoods. Capital in livelihood models consists of:

- Natural capital: the stock of natural resources (soil, water, air) and environmental services from which flows of resources and services useful for livelihoods are derived.
- **Financial capital:** cash, savings, human, and infrastructure investments that can be turned into economic resources.
- Social capital: social networks and social connections.
- **Physical capital:** the basic infrastructure such as transportation, shelter, and others.
- Human capital: the set of knowledge, skills, competencies, and capabilities that facilitate the successful pursuit of livelihood strategies.

These models also play an important role when the context of the study is that of poverty, vulnerability, or marginalization (Chambers & Conway, 1992; Scoones, 1998; Carney et al, 1999). Therefore, many of the problems that refugees and migrants face in the labor market derives from their lack of human capital due to lack of education, since they possibly

women in Jordan, for example, showed that participants in the vocational training program felt their self-confidence and self-esteem increased after joining this program (Jabbar & Zaza, 2016). On the other hand, empowering refugees in the host country requires the design of skills building programs to suit the needs of the new labor market, to improve their quality of life, and to contribute to the economy of the host country. All this can be achieved only if the institutions operating in the host country and their programs are officially recognized by the host country. (Icduygu & Diker, 2017). For example, most countries make tremendous efforts to stimulate entrepreneurship through companies' formation programs, the creation of an entrepreneurial culture, business incubators, and other programs that drive the generation of entrepreneurial, competitive ideas. Besides, being an entrepreneur can have great value in social life as a tool for creating income, independence, personal growth, and satisfaction, which is basically the goal of these programs (Van Gelderen & Jansen, 2006).

In most studies dealing with refugee entrepreneurship as a new approach to empowerment, the main focus is on the challenges that refugee entrepreneurs face. Although refugees can reflect a strong entrepreneurial mindset, they often struggle with understanding the local market and language, accessing financial resources, and building valuable social and economic networks (Fong et al, 2007; Wauters & Lambrecht, 2008). As a result, refugees – after experiencing asylum and its harsh conditions – need to rebuild

confidence and belief in their abilities. an important factor in post-training resilience. Therefore, we can assume that a distinction must be made between people who are more likely to overcome painful adversities and people who are more likely to succeed as entrepreneurs (Marchand & Dijkhuizen, 2018). In this context, refugee-run organizations that organize activities aimed at enhancing refugees' self-reliance through livelihoods training can play an important role in creating sustainable livelihoods by expanding their access to education, language, computer skills, and vocational training courses. For example, Easton-Calabria's study (2016) found that knowledge of English has a positive effect on refugees' ability to find work and providing certificates upon completion of training was found to be beneficial in securing jobs for refugees.

In most cases, economic empowerment programs target young people with agencies identifying beneficiaries who receive vocational training. Once they have learned the necessary skills, they can sometimes be supported by capital and soft loans to start businesses, while some have been able to find work in the same agencies upon completion of their studies and training.

Sustainable Livelihoods for Refugees

The Sustainable Development Goal (SDG-8) provides for the promotion of inclusive and sustainable economic growth, employment, and decent work for all as one of the world's development priorities until 2030. Therefore, this trend

as human capital (skilled labor), physical capital (improved infrastructure), and financial capital (financial services such as credit) remain a challenge. In light of the foregoing, this study can attempt to fill a research gap related to knowing the extent of the impact of empowerment programs implemented by some organizations supporting refugees in enhancing and strengthening the assets and sustainability of their livelihoods, increasing their ability, and consolidating the principle of self-reliance in the harsh conditions of asylum.

Economic Empowerment of Refugees

Empowerment serves as a valuable direction to work in the community, and as a theoretical paradigm to help influence decisions that have to do with the personal lives of refugees and the work of organizations as well, not to mention the quality of life of the community. Different avenues of interventions contribute to social change.

Attention is shifted to health, natural assistance systems, and adaptation because the unequal distribution of resources is very likely to lead to social problems. Serving individuals with mutual assistance or working for their rights rather than meeting their needs can have a positive effect on the empowerment process, which succeeds if it helps people developing their skills to be independent when solving problems and making their own decisions (Zimmerman, 1998).

On the other hand, education and training are among the most common tools

that countries use to integrate and empower refugees in their new country. Activating this aspect helps refugees participate in the labor market in a relatively short time and increases their chances of employment as research confirms that refugees – if given the opportunity - may be able to utilize their acquired skills in different fields to earn a living (Özer, 2021; Sridharan & Swetha, 2010). On the other hand, some studies have found that building human capital through skills' training can greatly increase the empowerment of individuals. The skills and knowledge that individuals possess largely portray their empowerment because they determine the quality of the decisions they have to make. When human capital is built, highly skilled individuals may end up being empowered with decisions they can handle well (Yamoah, 2014).

Within this context, UNHCR is calling for a range of TVET activities for refugees, ranging from language and information technology training, life skills and job search training, to entrepreneurship training. For its part, UNHCR listed life skills as one of the essential needs of refugees, which include many programs of empowerment in decision-making, the ability to solve problems, think creatively and critically, effective communication skills, building social networks, interpersonal relationships, self-awareness, and dealing with stress (Yankey & Biswas 2012; UNICEF 2017b; UNHCR, 2014).

Therefore, empowering refugees and developing skills acquired through livelihoods training provides a basis for self-reliance. A study among Syrian refugee pursue a productive life. They will be less dependent on assistance and more able to overcome sources of tension and conflict in their host communities and countries (Jacobsen, 2002), so the livelihood strategies of refugees are strongly influenced by the social, economic, and political context of a community and on how they strategically employ their livelihood assets to respond to the vulnerabilities they face. The key to promoting sustainable livelihoods lies in the development of human capital, because self-reliance is linked to human capacity, and thus, directly affects the achievement of livelihood goals, so self-reliance improves the sustainability of livelihoods (Sitembiso Ndlela Worth, 2021).

Several studies and reports referred to the obstacles that prevent the employment of refugees in the countries of asylum (Bloch, 2000; Walters & Egan, 1997). Among these obstacles are the refugees' lack of familiarity with the labor market of the host country and employers' perceptions of refugees as a threat, thus institutions and companies often do not recognize their qualifications and experience. Refugees' lack of command of the language of the host country, in addition to many regulatory and legal obstacles, is another notable obstacle. Therefore, refugees who find employment often have too many qualifications for the jobs they do, or go to work on an informal, insecure, or part-time basis (Egan & Tomlinson, 1999). On the other hand, much evidence indicates that TVET activities may be more effective in locations where refugees have the right to work (UNESC, 2017a).

Organizations providing services to refugees in the field of education, training, and employment include all refugee agencies, including public agencies, agencies specialized in employment-related services, and training agencies that organize courses targeting refugees. All of these organizations rely on a range of funding sources, some of which are from host governments, charities, and the European Union. The services they provide include referral to other agencies, advice, and guidance related to employment, providing training courses in all its forms and content, how to search for work, feasibility studies, entrepreneurship programs, and more (Tomlinson & Egan, 2002).

A conference of donors working in the MENA region in 2016 concluded that improving the quality of TVET is necessary to increase employment opportunities for graduates, as well as to ensure increased demand for TVET. The conference indicated that TVET is currently linked with low-quality education that does not offer tangible employment prospects, and it found evidence of employer dissatisfaction with young TVET graduates (UNICEF 2016). In the same vein. other studies have recommended adult education to provide forcibly displaced persons the necessary skills and readiness to rebuild life through livelihood support (Furst-Nichols & Jacobsen, 2011).

A review of previous studies found that there are many factors that affect refugee empowerment, including refugee education and training, financial literacy, entrepreneurship training, solidarity, and social ties. Other livelihood assets such

Previous Studies

Refugees often suffer physical and psychological problems caused by the violence they suffered in their countries of origin that made them flee (intimidation and torture), the conditions of their escape (perilous journeys), and the conditions they face in the host country, not to mention the pre-arrival traumatic experience that renders work or study out of the question. Some studies have therefore shown that appropriate advice, information, guidance, as well as institutional, social, and psychological support are necessary to ensure that individual circumstances and needs are met to maximize the benefits of education and training for refugees (Refugee Resettlement Working Group, 1993; Hannah, 2008).

Many studies in support of policies carried out by host governments and the United Nations High Commissioner for Refugees focused on refugees in the camps. However, with the movement of refugees to urban centers and cities, the studies expanded to include this new reality in an attempt to help these governments and organizations to formulate effective policies in dealing with the protracted issue of forced migration (Milner, 2014; Crisp, 2003). Reports in the media and political speeches largely present refugees as a burden on society, and therefore a negative culture is built towards societal interaction with them. However, there is an alternative discourse claiming that this negative image obscures the reality of the unrecognized significant contribution of refugees to the economic and social life of the host countries (Medel Anonuevo, 1997).

Since its emergence in the 1990s, the sustainable livelihoods approach has been widely used to support international development efforts, including those of donors, such as UN programs and humanitarian organizations working in the field (Carney, 1999; Singh & Gilman, 1999; Cahn, 2002). Essentially, the livelihoods approach focuses on people, their assets, resources, and their strategies for using them. This approach is not static but rather dynamic because people develop their response based on their needs, capabilities, and resources. It also considers the impact of forces beyond the control of the population and institutions that contribute to poverty and marginalization such as wars, protracted conflict, and the collapse of economic and food systems (Helmore & Singh, 2001).

Studies on livelihoods in situations of protracted conflict point to the suffering of refugees due to the destruction of their livelihoods, extreme poverty, failure of food security, and vulnerabilities in other social and economic networks. These often-underestimated reasons are among the greatest threats to refugees' livelihoods and resilience (Jacobsen, 2002; Awidi & Quan-Baffour, 2021).

Another study shows that refugees' quest for a livelihood can increase human security, because economic activities help restore social and economic interdependence within and between communities and can restore social networks based on the exchange of labor, assets, and food. But only when refugees are allowed access to resources and freedom of movement, they can work alongside their hosts to

The inability of the international community in the face of the refugee issue is obvious: financial support from donors has decreased, especially with the rapid spread of Covid-19. The introduction of lockdown measures in many countries with the inevitable closure of their borders made the issue of building the economic capacity of refugees and the enhancement of their livelihoods an urgent and critical topic. This study sought to assess the extent to which economic empowerment programs implemented by some humanitarian organizations in support refugees are able to economically empower them. This was motivated by the fact that some refugees were economically empowered with the help of these economic programs, thus improving their standard of living, while among other things these programs did not have a significant impact on the majority.

The researcher sought to study the impact of many types of programs implemented by humanitarian organizations in the field of economic empowerment on refugees, and to determine what can be done to improve the efficiency and effectiveness of these programs to enhance and support their livelihoods. Therefore, the study attempts to answer the following question: Which is the impact of the empowerment programs implemented by humanitarian organizations on the sustainability of the livelihoods of Syrian refugees in Turkey? The following questions derives from the main one:

- 1. Do Syrian refugees in Turkey have access to education and training in all its forms?
- 2. Do the different life skills training programs affect the sustainability of the livelihoods of Syrian refugees?
- 3. Do the implemented vocational and technical training programs affect the sustainability of livelihoods of Syrian refugees?
- 4. Do entrepreneurship training programs affect the sustainability of the livelihoods of Syrian refugees?

This study attempts to fill a gap in the field of research targeting refugee livelihoods and coping strategies for Syrian refugees built with the contribution of humanitarian organizations through their development programs. It also aims at evaluating the impact of economic empowerment programs implemented by some of these organizations, and at knowing the effects of different types of assets, institutions, and the host community on the livelihoods of refugees. Finally, this work wants to contribute to a better analytical understanding of the livelihoods of Syrian refugees in Turkey.

dependency on humanitarian assistance at the same time humanitarian organizations and governments work with UNHCR to improve the lives of refugees, provide the required protection, and guarantee their rights (Campbell et al, 2014). But funding levels are in most cases insufficient, compared to the enormity of their needs. When these refugees are not given a chance to become economically empowered, there will never be sustainable solutions. When refugees lack opportunities in the camps that can make them achieve some form of social and economic empowerment they move to urban areas through corrupt or illegal means in the hope of obtaining employment opportunities that meet their needs (Betts, 2017).

The countries of asylum neighboring Syria differ in how they deal with refugees, but at the same time they impose on the largest proportion of these refugees the responsibility to secure their livelihoods and rely on themselves to earn their own livelihood. Therefore, Syrian refugees find themselves facing challenges in the countries of asylum. Moreover, Syrians still constitute the largest number of forcibly displaced people in the world, reaching 13 million people at the end of 2018, i.e., more than half of the Syrian population. More than 6.6 million people have fled Syria to seek safety in Lebanon, Turkey, Jordan and other countries (UNHCR, 2020).

Among the largest refugee hosting countries, Turkey is hosting 3.8 million (UNHCR, 2020), and according to the latest update, the number of Syrian refugees is 3,624.517 (DGMM, 2020). A large number of Syrian refugees have been living in a state of protracted displacement since 2011, in light of the current impossibility of return. This forced displacement represents a humanitarian crisis, but sometimes results in short and long-term development challenges as well because it affects, both positively and negatively, the human, social, and economic capital, growth, environmental sustainability, and the vulnerability of the host community (Carrion, 2015).

On the other hand, the security context can be an important constraint to the livelihoods of refugees as well, as host governments can resist any form of livelihood programs which enhance the ability of refugees to work and compete with the local population by creating many obstacles, such as restricting freedom of movement, and designing interventions according to local economic conditions. For example, Turkey gave Syrian refugees a special treatment and did not grant them refugee status according to international law. Turkey considers them as guests, depriving them of their right to assistance under international law. The lack of clarity and completeness of legal procedures for refugee status and temporary protection status for Syrian refugees in Turkey made their legal status unclear, and this is reflected in their economic life, which has become more complex (Rottmann, 2020; Sivis, 2020). Therefore, there is an urgent need to apply new methodologies to secure the basic needs of refugees and to develop interventions designed to enhance the economic capabilities of refugees to contribute to the economy and better adapt to their new circumstances.

Humanitarian Organizations' Programs for the Economic Empowerment of Refugees:

The Case Study of Turkey's Syrian Refugees

Dr. Dawoud Solaiman Almohammad

Syria

Introduction

One of the most difficult issues facing the international community today is the problem of forced displacement. Globally, there was a record number of forcibly displaced people; more than 82.4 million people have been forced to leave or flee their homes due to conflict, violence, and human rights violations, thus becoming refugees outside their country of origin or internally displaced (UNHCR, 2020). Migration has become a controversial political issue, occupying a higher place in the political and media agendas of destination countries, and in recognition of its economic, political, and social importance, international bodies and governments are adopting more coordinated policies to manage migration and asylum and facilitate successful integration into the host society (Colic-Peisker & Waxman, 2004).

The vast majority of this huge number of refugees around the world remains in exile, long beyond the temporary state of emergency. The average protracted displacement is estimated at 26 years (Miller, 2017), and in light of this, this situation has created a new challenge for international organizations, host governments, and refugee families (Almohammad et al, 2021a), while the issue of supporting refugee livelihoods and promoting self-reliance has become one of the outstanding concerns of the global refugee system.

The large, estimated, number of refugees indicates the scale of the problem. Traditional types of humanitarian assistance such as the provision of food, shelter, and medicine often play a limited role in the lives of refugees. These assistance programs are mainly limited and not sufficient to meet the basic needs of their growing number.

More disconcerting than the increase in the number of refugees is that the developed world has not yet been able to provide durable solutions to the problem, and as a result, the UNHCR has recognized that humanitarian assistance needs to move from relief to development in order to provide refugees with sources of sustainable livelihoods that will ensure their self-reliance and reduce their

The aim of this study is to identify the impact of many types of programs implemented by humanitarian organizations in the field of economic empowerment of refugees. In addition, it aims at identifying what can be done to improve the efficiency and effectiveness of these programs in their effort to enhance refugees' livelihoods in protracted crises. The researcher used a quantitative methodology to collect data together with an appropriate sampling method from refugees who benefited from empowerment programs offered by some humanitarian organizations. The study assumes that the impact of empowerment programs on the sustainability of the livelihoods of Syrian refugees in Turkey has been important. The results of the study confirmed the positive impact of the refugees' ability to access education and training opportunities for the sustainability of their livelihoods. The results also showed the positive impact of life skills programs recommended by United Nations refugee reports, not to mention the impact of vocational training programs and the development of entrepreneurship skills in sustaining refugee livelihoods and promoting self-reliance. The study recommended facilitating refugee access to various training programs to provide them with more skills, in particular targeted vocational training and entrepreneurship programs. Furthermore, the research findings can be used to support the role of humanitarian organizations, UN agencies, and host governments in developing a deeper understanding of refugee empowerment.

Keywords: economic empowerment, humanitarian organizations, sustainability, livelihoods, refugees, Turkey.

Humanitarian Organizations'
Programs for the Economic
Empowerment of Refugees:

The Case Study of Turkey's Syrian Refugees

Dr. Dawoud Solaiman Almohammad - Syria Assistant Professor, Department of Business Administration, College of Economics and Administrative Sciences, Mardin Artuklu University, Turkey

Sources and References

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (٢٠٢٠م). جائحة كوفيد ١٩ وأثرها على النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية: التداعيات والأولويات بالنسبة إلى إقليم إفريقيا. مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لإفريقيا، الدورة الحادية والثلاثون.
- منظمة الأغذية والزراعة. (٢٠١٤م). حالة انعدام الأمن الغذائي ٢٠١٤م: تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما.
- Bosc, P. (1992). , *Le Développement Agricole au Sahel : Milieux et Défis*. Centre de Cooperation Internationale en recherche Agronomique pour le développement.
- F.A.O. (2020). The State of Food Security and Nutrition in the World.
- Food and Agriculture Organisation of the United Nations. (2021). Cereals Supply and demand balances for Sub-Saharan African Cantries.
- GUEGNANT, J. F.-P. (2014). , *Les Défis Démographiques Des Pays Sahéliens*,. à La Societé D'Edition De Revues, 06/06/2014, CAIRN. INFO, https://www.cairn.info/revue-etudes-2014-6-page-19.htm.
- Houérou, P. H. (2006). Les Pacoute du Sahel, Sécheresse. vol. 17, p. P53.
- John. F. MAY et Jean- Pierre GUEGNANT. (2014). Les Défis Démographiques Des Pays Sahéliens, à La Societé D'Edition De Revues, CAIRN. Retrieved from : https://www.cairn.info/revue-etudes-2014-6-page-19.htm.
- P.M. Bosc et autre. (1992). Le Développement Agricole au Sahel : Milieux et Défis, Tome 1, Centre de Cooperation Internationale en recherche Agronomique pour le développement.
- Pierre Hiernaux et Henry Noel Le Houérou. (2006). Les Pacoute du Sahel, Sécheresse vol. 17, n° 1-2.
- Samba Diop and Simplice. A. Asongu. (2020). The Couvid-19 Pandemic and the New Poor in African: the StrawthatBroke the Camel's Bach, European Xtramile Centre Of African Studies (EXCAS).

- 5. The problem of food insecurity, widespread hunger, and poverty is not only linked to the underdevelopment of the agricultural sector, but also to political instability and ethnic conflicts in the region, and the general fragility of the region.
- 6. The widespread phenomenon of poverty among the peoples of the Sahel is the direct cause of malnutrition and food insecurity, which is ultimately the result of economic underdevelopment in general, and the underdevelopment of the agricultural economy in particular, especially since the African Sahel communities are mainly agricultural societies.

Recommendations

- Sahel countries are characterized by their agricultural peculiarity, so agricultural development in Sahel countries requires that agricultural geography and regional agricultural allocation to be considered so that available agricultural resources can be used with the required efficiency.
- Since a large part of employment in Sahel countries is concentrated in the agricultural sector, this requires a comprehensive national agricultural development policy which considers the geographical peculiarities of each region, the requirements of the local population to work in the agri-

- cultural sector, and the needs of the national agricultural market.
- Since Sahel countries are experiencing weakness in natural capital, this requires the development of agricultural technology, based on the national potential available, and the use of regional and international research centres. Food security cannot exist in these countries without sustainable agricultural development, which cannot achieve in the absence of agricultural technology.
- The commitment of regional bodies such as the African Union and international bodies such as the FAO to improve the agricultural sector in the Sahel countries and to provide it with various technologies and expertise is essential to international security as well for eradicating poverty, hunger, and illegal migration.
- Since poverty, hunger and malnutrition represent compound phenomena due to complex causes, profound political reform is required to eliminate wars, ethnic conflicts, political instability, and illegal migration.
- Addressing poverty, hunger and malnutrition requires comprehensive social policies, based on factual realities, and their implementation should not be subject to ethnic, regional, or gender considerations.

and its consequences. The Sahel is essentially a conflict zone, with very fragile the national states and theatre of proxy wars between world powers. The food situation worsens as political and security instability in the region intensifies.

Addressing food insecurity in the Sahel requires examining all agricultural potential on which to base any agricultural development. It requires working to guarantee an agricultural trade balance especially since the region has its agricultural peculiarities in the areas of cash cropping, meat production of all kinds, with the purpose of achieving distributive justice between the territories and populations of the country without distinguishing between race or gender. Thus, the food crisis in the Sahel countries is not only agricultural one, but also a political one caused by poor government performance, political corruption, ethnic conflicts, various levels of political instability and international interference. Therefore, food security cannot exist without going through the establishment of strong state institutions which guarantee political legitimacy and the end of political violence in all its forms. Only with these premises will be possible to start planning for an agricultural development that guarantee food security for the citizens of the Sahel region.

Only national governments can provide a solution to food insecurity. Foreign countries and international bodies cannot solve this problem instead of national governments since their role is limited to technical assistance. The reliance on foreign countries results in dependency and continued economic and social backwardness.

Study Results

- 1. Sahel countries suffer from geographical misfortune, particularly in terms of irrigated agricultural land, with very limited natural potential resulting in poor agricultural production.
- 2. Sahel countries are mainly agricultural countries where most of the workforce is employed in the agricultural sector, ranging from 52% in Mauritania to 84% in Burkina Faso. Since the agricultural economy suffers from underdevelopment and dependency, any crisis affecting the agricultural sector directly threatens the food security of agricultural workers and other citizens.
- 3. The poor agricultural development in the Sahel countries is due not only to geographical misfortune and weak income capital but also to the underdevelopment of agricultural technology (mechanical, chemical and biotech), the inefficiency of agricultural extension bodies, and their total lack of presence in some regions, all facts that led to declining levels of production in crops and the spread of subsistence agriculture.
- 4. Food assistance from the international community to reduce hunger and food insecurity is very limited, as well as the technical assistance provided by international organizations for the development of the agricultural sector. External aid has not contributed significantly to the advancement of the region's agricultural sector and has not enabled it to overcome crises that hinder its development.

	(%) Poverty Rate			
Country	per day 1.9 \$-	per day 3.2 \$-	per day 5.5 \$-	
Niger	49,15	79,03	94,41	
Chad	41,12	68,89	88,05	
Eritrea	19,67	43,02	64,43	
Sudan	14,97	48,73	82,76	
South Sudan	44,13	66,10	85,62	

Source: (Samba Diop and Simplice. A. Asongu, 2020).

A large part of the population of the Sahel countries lives below the poverty line, but poverty varies from country to country. For example, 69 % of Guinea-Bissau's population lives below the poverty line, which is an indicator that reflects the magnitude of the imbalance in per capita income and the nature of food security. The same applies to Senegal, Mali, Niger, Chad, and Burkina Faso, where poverty rates range from 39 % to 47 %. While the poverty rate in South Sudan, a young country, is 44 %, its agricultural resources are 14.97 %, which is a negative indicator of the deep weakness in the management of the economic sector in general, and of the significant weakness in the management of the agricultural economy in particular, especially since the number of active people in the agricultural sector is 80 %.

Although, especially after the increasing drought in recent years, the issue of food insecurity in Sahel countries is affected by the scarcity of natural resources since a large part of these countries are located within a desert region, this does not mean that the problem of food insecurity is due

to the failure of economic development policies in general, and the failure of agricultural policies in particular. The Sahel countries are indeed located in a desert region, however, this particular region has its own agricultural peculiarities, as some countries such as Sudan, Chad, Mali, Niger, and Burkina Faso have enormous agricultural land potentials while others have the capability to develop an economy based on cattle breeding that can be exploited in meat production and can contribute to food security on the one hand and improve the agricultural trade balance on the other. It can therefore be said that the issue of food insecurity is mainly due to a complex set of factors derived mainly from weak government policies and a technical gap in agricultural development.

Food insecurity in the Sahel countries has been held hostage of the weakness of the agricultural sector caused also by the food assistance provided by the international community and international organizations, and therefore a large part of the population of the Sahel continues to suffer from hunger and malnutrition

country which suffers from political and instability which jeopardises the government's attempt to develop a viable national economic stratégie aimed at developing the agricultural sector and eliminating poverty and hunger. The ratios in table 3 show that a large segment of the Sahel population is suffering from hunger due to many factors such as political instability and ethnic conflicts, the fragility of their economies, the indulging in the chronic dependency on global imperialism, corruption, and poor distribution of wealth. The weakness of the agricultural sector and the absence of a targeted agricultural policy remain the critical factors for the spread of hunger and the manifestation of severe and medium food insecurity in various degrees among the African Sahel countries.

Poverty and Food Insecurity

Poverty is the main challenge to the food security crisis. If a large proportion of citizens have a daily income of less than \$1.9, this confirms that the problem is greater than the problem of producing and/or providing food for the local

market and extends the proportion daily income citizens are able to allocate to the purchase of basic food; if the number of citizens with a daily income of less than \$ 1.9 is limited, the problem then can be addressed through social policies.

Political instability, ethnic conflicts and corruption directly affect citizens' per capita and consequently their power of acquisition. This is the case with the majority of Sahel countries, which suffer from economic fragility and dependence on foreign countries, such as Mali, Niger, Chad, and Burkina Faso, so they have become a market for the consumption of developed countries' products while exporting natural materials such as oil, gas, and uranium as well as agricultural materials such as cotton, peanuts, and others. Consequently, these countries have not been able to eliminate economic dependency, nor to build an economy capable of creating wealth and providing their citizens a sustainable income. Therefore, a large number of citizens have continued to suffer from unemployment and poverty establishing a direct link between poverty and food insecurity.

Table 4: Poverty rate in each country for 2019

	(%) Poverty Rate			
Country	per day 1.9 \$-	per day 3.2 \$-	per day 5.5 \$-	
Mauritania	7,54	28,80	63,64	
Senegal	39,99	69,87	88,99	
Gambia	11,73	40,98	74,21	
Guinea-Bissau	69,63	85,89	94,18	
Burkina Faso	47,02	78,12	92,90	
Mali	51,71	80,75	95,37	

especially the bio-technical aspect. This in turn has hurt agricultural production and productivity rates, and thus has affected labor force incomes and the standard of living of the population in general.

The widespread employment in the agricultural sector of the Sahel countries, technological underdevelopment, and geographical location have made farmers live in poverty. Given the climate variability and unexpected spread of cyclical agricultural diseases, the agricultural sector has been unable to meet the food needs of the population increasing malnutrition,

misery, poverty, and food insecurity.

Since the agricultural sector's labor force, which ranges from 52% in Mauritania to 84% in Burkina Faso, constitutes the total labor force of these countries, any weakness in the agricultural sector will directly affect the standard of living particularly of the seasonal workforce where widespread drought and agricultural diseases that have not yet found viable solutions. This weakness and underdevelopment in the agricultural sector caused widespread food insecurity in all Sahel countries as shown in table 3.

Table 3: Food insecurity in each Sahel country between 2017 and 2019

Country	Population in 2020/ per million	Prevalence of severe malnutrition among the population/ percent	Prevalence of moderate malnutrition in the population/ percent	Number of malnourished/per million
Mauritania	4,52	22,4	44,8	0,5
Senegal	16,29	16,7	40,7	1,5
Gambia	2,34	24,6	54,3	0,3
Guinea-Bissau	1,96	Undisclosed	Undisclosed	Undisclosed
Burkina Faso	20,32	13,9	47,7	3,8
Mali	19,65	Undisclosed	Undisclosed	01
Niger	23,31	Undisclosed	Undisclosed	Undisclosed
Chad	16,42	Undisclosed	Undisclosed	6,1
Eritrea	3,54	Undisclosed	Undisclosed	Undisclosed
Sudan	42,81	16,14	48,9	Undisclosed
South Sudan	11,19	63,7	84,9	Undisclosed

Source: F.A.O, The State of Food Security and Nutrition in The World, 2020, PP 222-223.

The table shows that the prevalence of severe malnutrition is between 13.9 % and 24.6 % except in South Sudan, where

the prevalence of severe malnutrition is 63.7 %. The highest rate of South Sudan is due to the fact that this is a very recent

Table 2: Average production, consumption, and import of grain in Sahel countries (unit: 1 million tons)

Country	Production	Consumption	Import
Mauritania	0,32	0,92	0,60
Senegal	2,58	4,90	2,32
Gambia	0,11	0,43	0,29
Guinea-Bissau	0,18	0,36	0,18
Burkina Faso	5,08	5,89	0,81
Mali	8,97	9,52	0,55
Niger	5,93	6,59	0,66
Chad	2,81	3,06	0,25
Sudan	7,87	10,24	2,36
South Sudan	0,80	1,51	0,71
Eritrea	0,20	0,66	0,46

Source: F.A.O, Cereals Supply and demand balances for Sub-Saharan African Countries, 2021.

This table shows the deep imbalance inherent in the rate of grain production and consumption in the Sahel countries. All Sahel countries suffer from food dependency on the international market, despite their agricultural capital shows that self-sufficiency in the vital production of grain can be achieved despite geographical and climate challenges. Countries such as Sudan, Burkina Faso, and even Senegal could reverse the equation in favor of national production if a rational agricultural development policy was adopted that maximized agricultural production in grain and meat rather than on cash cropping such as cotton, peanuts, and others.

Food Needs

The agricultural sector is one of the strategic sectors in the macroeconomic structure, not only because it is a wealth-pro-

ducing sector, but also because it absorbs the agricultural workforce and stimulates the industrial sector providing inputs both to manufacturing and to the mechanical and chemical sectors. Also important in the economic equation is how to provide food security for poor people on low and/ or unstable income.

The structure of the Sahel economy differentiates between a rentier economy based on international import and export companies, and an underdeveloped agricultural economy, in which subsistence agriculture is widespread, despite successive economic reforms supported by both national governments and international bodies led by the FAO. Consequently, the agricultural sector in these countries continues to suffer from a profound fragility in technological development,

of international organizations to fulfill their obligations to support the development of the agricultural sector of the Sahel countries. This happened while major powers fueled local conflicts and fragmentation exploiting the remaining natural resources and making it a sustainable market for Western goods.

Thus, in order to eliminate the problem of food insecurity these countries need to develop a comprehensive plan for all areas, considering local potential, the needs of the country and citizens, while setting agricultural priorities for example discussing if cotton is more important than grain. Political officials can formulate a clear policy aimed at achieving food security and eliminating hunger and its consequences in these countries.

Food Gap in Sahel Countries

The food gap is the difference between the country's food production for citizens and what it needs to cover the demand for consumption. It determines the nature of the agricultural trade balance. In some cases, the agricultural trade balance is still profitable when they produce enough quantity of certain crops to export and, at the same time, they import food for human consumption. Some countries are keen to excel in strategic crops with wide consumption, mainly grains, meat, and dairy, while they may resort to importing part of the crops that are secondary to the food security basket. Some other countries are failing to manage the agricultural sector. They neither excel in producing cash agriculture that brings hard currency nor they are able to produce strategic crops. This is the case of most of Sahel countries.

Agricultural Production and Food Security

Food security has four dimensions: food availability (abundance principle), economic accessibility (capacity prinuninterrupted flow (stability ciple), principle), and (safety principle) which includes the concept of nutritional safety from clean water and healthy food (FAO, 2014). A sustainable agricultural system is defined as providing food security and nutrition for all, in a way that does not jeopardize the economic, social, and environmental foundations to create food security and ensure nutrition for future generations (FAO, 2020).

The Sahel countries are experiencing significant weakness in agricultural production, as all Sahel countries import a large part of their cereal they need. It is true that the countries of this strip have a high capacity to produce meat, but in return suffer from dependency on the international market for their grain. As shown in table 2, only five out of eleven countries import less than they produce: Burkina Faso, Mali, Niger, Chad, and Sudan. However, all of them suffer from a wheat gap, which needs an agricultural development strategy capable of promoting the agricultural sector and achieving self-sufficiency in this essential element of the food security basket.

This table presents us with four characteristics that apply to all Sahel countries, which are key to explaining food insecurity, and any transformation strategy that ignores these characteristics cannot reach highly adequate results.

First. The Sahel countries are agricultural communities, and most of the workforce in these countries is based on agricultural activity, ranging from 52% to 84%. This indicator reflects the nature of society in terms of urbanization, the emergence of mechanical industries that help their outputs in the development of the agricultural sector, and on the other hand work to absorb the outputs of agricultural activity and turn them into food commodities that can be consumed, without going to destruction. This indicator also reflects the weakness of agricultural infrastructure, especially concerning agricultural research centers and agricultural extension bodies. Therefore, the agricultural activity is left to the diligence of farmers and the accumulation of their expertise, rather than to the development of national plans to promote the agricultural sector in a given period.

Second. The expansion of the Sahel countries, as opposed to limited agricultural land, in turn, establishes the need to rely on the policy of agricultural intensification, which relies mainly on chemical technology, agricultural technology, and biotechnology.

Third. Poorly irrigated land drives policymakers to focus on biotechnology through the production of improved drought-resistant seeds, so that farmers

can maintain their crops and develop their grain products.

Fourth. The Sahel region can graze, and this is a positive and reliable indicator in the development of meat production, since meat is a key pillar of the food security basket as it provides protein that provides sufficient calories to the human body. However, this also needs to be developed, both in terms of production and distribution. The production of red meat needs grain to produce feed, which is an essential element for dairy production. The agricultural sector is therefore integrated and highly integrated, and cannot operate under random fragmentation, in which meat production is self-contained on one hand, and grain and plant production exist on the other.

Food insecurity factors in Sahel countries

- **1. Natural factors:** the nature of land, water resources and climate.
- 1. Political factors: Inefficiency of political administration and the weakness of the development plans, rampant corruption as well as political instability and ethnic conflicts are tearing African societies apart.
- **1. Historical factors:** Colonialism destroyed the capabilities Africans man and transformed them and the way they are seen by other cultures.
- **1. Economic factors:** The economic dependence of the Sahel countries on the international economy despite its deep weakness.
- **1. Foreign factors:** Lack of international assistance and the failure

affects agricultural productivity, particularly due to periodic droughts in the region. So, excluding Chad, which has an irrigated area of 5.6 million hectares, Mali with an area of 2.2 million hectares of irrigated land, and Sudan, which amounts to 1.61 million hectares, the rest of the countries are less than 600,000 hectares irrigated and are virtually non-existent in Guinea-Bissau. It can therefore be said that while most Sahel countries have vast agricultural land of which only nine out of eleven countries have irrigated land, a situation that directly reflects agricultural productivity and therefore citizens' food security.

What distinguishes modern agriculture is the technological, mechanical, chemical, and biological development. Sahel countries are weak in terms of modern agricultural technology, especially in the field of biotechnology, despite international assis-

tance in this regard. There are no renowned research centers capable of producing high-yielding modified seeds to fight the agricultural environment and drought in the region. Also, plant agriculture in part of the Sahel countries is affected annually by worms and weeds as well as agricultural diseases for which experts have not invented appropriate prescriptions. The lack of agricultural technological development, weak agricultural capital, and the spread of droughts with seasonal agricultural diseases are key internal factors for the deterioration of the agricultural sector in the Sahel countries. The external factors remain linked to the nature of agricultural policies, the socio-agricultural pattern of land division and use, weak technical assistance from international organizations and bodies, as well as dependency on the international market.

Table 1: Area and distribution of agricultural land in Sahel countries (Unit: 1 million hectares)

Country	Agricultural Workforce	Total Area	Agricultural Lands	Irrigated Lands	Pastures	Forests
Mauritania	52%	103	0,50	0,13	15,16	0,24
Senegal	69%	19,67	3,4	0,35	06	8,4
Gambia	70%	1,12	0,55	0,03	0,48	0,43
Guinea Bissau	82%	3,61	0,54	0,05	1,26	02
Burkina Faso	84,1%	27,42	11,8	0,23	27,29	5,6
Mali	80%	124	12,2	2.2	30	4,40
Niger	80%	126	19	0,40	62	11,20
Chad	80%	128	39	5,6	84	21,07
Eritrea	60%	12,18	2,1	0,6	6,96	0,74
Sudan	67,2%	188,60	68,82	1,61	58,29	21,05
South Sudan	90%	64,43	2,37	0,35	9,63	25,77

Source: Prepared by the researcher based on several official, international, and government reports.

along 6,000 km, while the width ranges from 400 to 600 km from the Savannah Region north to the desert border in the south (Houérou, 2006). The Sahel region includes Mauritania, Mali, Niger, Senegal, Gambia, Guinea-Bissau, Burkina Faso, Chad, Eritrea, Sudan, and South Sudan, covering an area of more than 7.3 million square km, (GUEGNANT, 2014).

Despite its vast area, the Sahel region, with the exception of Sudan, is classified as poor in terms of agricultural capital due to the nature of the soil and climate, the lack of agricultural infrastructure and of the components of modern agricultural technology. Hence, subsistence agriculture, which always reflects the nature of poverty and food insecurity, prevails. Also, the location of the region has made it suffer in terms of agricultural capital on which to build a strong agricultural economy capable of meeting the food needs of the population. Particularly affected is the production of food grains. Despite the lack of rainfall and scarce water resources, the region has its own agricultural peculiarities related to cash cropping and meat production. It is possible to affirm that there is a special agricultural activity for the Sahel region that can fit its climate, and the main challenge for its governments is how to exploit the region's natural capital and strike a balance between cash cropping activities and agriculture that can be relied upon to achieve to guarantee a food security basket consisting of such as cereals, meat, and dairy products.

Agricultural Lands

The Sahel countries are characterized by a vast geographical area opposed to

the lack of arable land, particularly irrigated land, whose presence constitutes a reliable key indicator in interpreting the phenomenon of poor agricultural production in countries where the geographical area of pastures, forests and wastelands is expanding, while agricultural area, particularly the area allocated to the production of grains, is shrinking. However, this cannot be generalized to all Sahel countries, and if there are three countries, Mauritania, Gambia, and Guinea-Bissau with an agricultural area of fewer than 600,000 hectares, other countries have an agricultural area of more than 10 million hectares. For example, Mali has an agricultural area of 12.2 million hectares, Chad has 39 million hectares, Niger reaches 19 million hectares, Burkina Faso has an agricultural area of 11.8 million hectares, and Sudan has the largest agricultural area of more than 68 million hectares. On the other hand, agricultural land available in these countries is mostly allocated to cash cropping, such as cotton, peanuts, sugar cane, and others, while grain cultivation is neglected, and its provision is imported and monopolized by few on the international market. This is one of the most important negative characteristics of the agricultural economy of the Sahel countries, where the international market is financed by cash cropping and imports of strategic crops for food security, hence these countries continue to sink into a chronic dependency on the economic metropolis, according to proponents of dependency theory.

Due to their geographical location, Sahel countries suffer from a lack of irrigated agricultural land, which directly

Study Methodology

This study uses the descriptive analytical approach to identify food insecurity and its causes and understand its changes in Sahel countries. It also uses the statistical approach to assess levels of agricultural production, per capita income, and demographic growth to measure food insecurity in these countries. Moreover, the researcher relies on a range of theoretical approaches to analyze the phenomenon. The most important one is the socio-cultural approach to analyze the internal factors of food insecurity. We also use the dependency approach to analyze the role of foreign aid in the Sahel countries and their negative impact on food insecurity.

Agricultural Capital of Sahel Countries

Natural factors form the basis for the agricultural development process and building an agricultural economy that can be relied upon to stimulate economic dynamics in general and create wealth in particular. While natural factors vary from region to region depending on its geographical location, agricultural development policies and the rationalization of cropping are dependent on the ability of human beings to innovate in the production process and to manage the dynamics of agricultural development in case of lack of agricultural land, particularly irrigated land. This is the case with most of the Sahel countries whose land is largely desertic. Below we will discuss the nature and components of agricultural land.

Agricultural Geography

Reading about the agricultural geography of a region requires the identification of agricultural capital, so a scientific reading of the region's location and area should be provided, and the agricultural components of the region should be identified. The Sahel region is semi-arid one, forming a belt extending from Eritrea in the east to Senegal in the west, located between the contact of the Sahara Desert to the south and the Savannah region to the north, (GUEGNANT, 2014). The Sahel region is located between the 12° to 20° latitude north of the equator and it is dominated by a tropical climate, a dry and semi-dry climate in all coastal area characterized by the pre-monsoon in West Africa, with average temperatures ranging from 28° to 30° throughout the year. Rainfall ranges from 100 to 200 mm in the north of the coast, while in the south it averages between 500 and 600 mm, and generally, the rain and wind are periodically fluctuating, i.e., year to year (Houérou, 2006), which may reach 1400 mm in other parts of southern Guinea, (Bosc, 1992).

Studies on countries belonging to the Sahel region vary. Some studies include even sub-Saharan countries such as Benin and Nigeria, and some studies limit the Sahel region to only five countries: Mauritania, Mali, Niger, Chad, and Sudan, and some studies replace Sudan with Burkina Faso, and thus each study ranks the countries in the Sahel region according to the approach it relies on, its security approach, and its strategic interests. This study finds that the Sahel extends from the Red Sea eastward to the Atlantic Ocean in the west

instability that further deepened the crisis of economic underdevelopment and the weakness of the agricultural sector. The result is a chronic food dependency from the international market and the assistance of former colonial powers.

If some African countries have agricultural potential to provide food to their citizens, Sahel countries are among those who suffer the most from food insecurity, especially due to increasing droughts and agricultural land degradation that jeopardize their agricultural development. Therefore, food insecurity in these countries has increased noticeably causing widespread malnutrition, immune system diseases. In addition, the increase of illegal migrations caused by the lack of sustainable agricultural policies has caused social unrest and increased economic dependency from western countries which de facto maintain their imperialist control over their ex-colonies.

The situation described raise some concern: to what extent can the Sahel countries achieve their food security given the scarcity of natural potential and weak foreign aid? Also,

- What are the limits of agricultural potential in Sahel countries? What is the nature of their agricultural systems?
- What are the main factors behind food insecurity in Sahel countries?
- Can foreign assistance play a role in reducing food insecurity or is actually perpetuating it?

To answer these questions, we proceed from the hypothesis that the food insecurity crisis in the Sahel countries is due in large part to the failure of agricultural development policies and a weak foreign assistance.

Study Significance

It is important to study this phenomenon because its intensity is increasing intensity day by day, particularly due to the spread of political instability in Africa in general, and in the Sahel countries in particular. Its negative effects internally, regionally, and internationally, are in particular the widespread of diseases, violence, illegal migration, social and political instability, and the threat they pose to national security as most Sahel countries today are fragile states unable to exercise their functions. Foreign interference under many pretexts, including humanitarian assistance, the fight against

terrorism and extremism, the protection of minorities and other issues make this phenomenon even more complex.

Study Aims and Objective

- Identifying the root causes of food insecurity in various areas.
- Identifying the natural and human potential for food security in the strategic food of the Sahel countries.
- Identifying the historical role of the international actor represented in colonialism, and the current dependence of Sahel economies on advanced capitalist economies and its negative implications for food insecurity.

Food Security in Sahel countries

Limited Natural Potential and Weak Foreign Aid

Dr. Foudil Brahim Mazari

Algeria

Introduction

Food security policies are among the most important ones to national governments because they are part of the national security of the country. State institutions at all levels work to achieve the food security for their citizens either by intensifying agricultural production, especially strategic crops, or through recovery. These social policies have the purpose of ensuring that citizens have access to the enough food to support a minimum standard of living. The same policies are implemented in various developed countries. However, many countries suffer from a significant weakness in their agricultural production which coincides with the governments' inability to provide basic food supplies to citizens at the right price causing food insecurity in low-income countries in Africa, some Asian countries, and even Latin America.

The food security dilemma from the 1950s to the present day has been a major concern for national governments and various UN bodies since it threatens the human lives. The governments of the newly independent countries adopted national agricultural development plans to produce their own. The Food and Agriculture Organization (FAO) provided technical support to countries experiencing difficulties in their agricultural sector, especially after the emergence of the green revolution in the early 1970s, when mechanical and chemical technology was a key player in agricultural development. Thus, many countries began to overcome the problem of food security, including China, India, and Bangladesh, which witnessed famines in the early 1950s.

Following various developing countries in Asia and Latin America, African countries have also adopted policies to achieve their food security, but African countries, due to their geographical position, are suffering a lack of natural capital and face many challenges especially the scarcity of agricultural research laboratories, and the weak role of agricultural extension bodies. In addition to this, an annual demographic growth is accompanied by a political and social

The African Sahel countries have historically been characterized by a complex set of crises, most notably population increase, food insecurity, and the fragility of state institutions. These crises have resulted in problems that have further aggravated the social situation of the population, such as widespread corruption in all its forms, weak government policies, and chronic political instability. All this led to a weak agricultural activity and development, a struggling agricultural economy, and increased dependency on the international market which exacerbated the living conditions causing hunger, misery, and social deprivation, particularly during the Corona pandemic. This phenomenon expanded to become the dominant feature of African countries, despite the limited annual assistance from the international community and organizations aimed to reduce hunger in African countries by supporting their agricultural systems.

Keywords: Food security, Sahel Countries, Agricultural Development, Foreign Aid, Economic Dependency

Food Security in Sahel countries

Limited Natural Potential and Weak Foreign Aid

Dr. Foudil Brahim Mazari - Algeria Hassiba Benbouali University of Chlef – UHBC.



Editorial Board

Former Secretary General of the Arab Red Crescent Prof. Saleh Hamad Al-Suhaibani and Red Cross Organization Professor of Global Health and Humanitarian Affairs. Prof. Mukesh Kapila, CBE Manchester University Professor of Sociology at Princess Nourah Bint Prof. Ghada Abdurrahman Al-Turif Abdul Rahman University Founder and President of the Europe-Gulf Prof. Mitchell Belfer Information Center Director of the Legal Dept., Kuwait Red Crescent Society Prof. Musaed Rashed Al-Enezi International Law Mandated Professor, Kuwait University Planning and Development Affairs Advisor and Eng. Makki Hamid Director of Information and Research Department. King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre Deposit Number in King Fahd National Library 1675/1441 Dated 4/2/1441 ISSN 1658 - 8398

Publisher



Publication Guidelines

When submitting research for publication, the following shall be observed:

1) The research shall meet the scope of the journal.

Media Clearance: 267/1443

- 2) The research shall not be previously published or submitted to any other party for publication.
- 3) An abstract of maximum (250) words, including keywords, shall be submitted.
- 4) The research shall be of minimum (4000) words and maximum (7000) words.
- 5) The best practice shall be of minimum (1500) words and maximum (3500) words.
- 6) All endnotes shall be listed at the end of the research; not at the end of each page.
- 7) All references shall be listed following the (APA) style, sixth edition; with their bibliographic database at the end of the research.
- 8) If illustrations are attached, they shall be of high resolution.
- 9) The research shall be submitted in a (Word file) format, with the researcher's CV.
- 10) All research papers shall be submitted to Journal@ksrelief.org



A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center Issue (7) May 2022 | Shawwal 1443

Supervisor General

His Excellency Dr. Abdullah Bin Abdulaziz Al-Rabeeah

Counselor at the Royal Court and Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

Editor In-Chief

Dr. Ageel Bin Jamaan Al-Ghamdi

Assistant Supervisor General of King Salman Humanitarian Aid and Relief Center for Planning and Development Affairs



Contents

Food Security in Sahel countries Limited Natural Potential and Weak Foreign Aid	Dr. Foudil Brahim Mazari	3
Humanitarian Organizations' Programs for the Economic Empowerment of Refugees: The Case Study of Turkey's Syrian Refugees	Dr. Dawoud Solaiman Almohammad	19
Environmental Disasters Prospects of Forecasting and Certainty of Occurrence	Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri	47
From Disunion to Empowerment Role of Civil Society Organizations in Promoting Social Cohesion in Iraq	Bakr Khader Jassem Al-Subaihi	61
Modern and Contemporary Trends in Development Sociology Reference Paper	Dr. Hany M. Bahaa Eldin	91

Contact Address

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center



Food Security in Sahel countries

Limited Natural Potential and Weak Foreign Aid

Humanitarian Organizations' Programs for the Economic Empowerment of Refugees:

The Case Study of Turkey's Syrian Refugees

Environmental Disasters

Prospects of Forecasting and Certainty of Occurrence

From Disunion to Empowerment

Role of Civil Society Organizations in Promoting Social Cohesion in Iraq

Modern and Contemporary Trends in Development Sociology

Reference Paper

